٣٨

الاجتهاد

مجلة متخصصة تعنى بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربي الاسلامي

العدد الثامن والثلاثون	السنة العاشرة	شتاء العام ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

الفكر الاقتصادي العربي المعاصر
الرهان والصيرورة (6)

حازم الببلاوي   عبد اللطيف الحمد   ناصر السعيدي   رمزي زكي
الفضل شلق   كمال فريدريك فيلد   أحمد ثابت   جورج كتوره
وجيه كوثراني   تغاريد بيضون   فايز سارة   ياسر زغيب
عبد الكريم صادق   شوقي البرغوثي   عمر كيلاني

دار الاجتهاد


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الاجتهاد

مجلة متخصصة تعنى بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربي الاسلامي

العدد الثامن والثلاثون

السنة العاشرة

شتاء العام ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

رئيسا التحرير
الفضل شلق ورضوان السيد

مدير التحرير المسؤول
محمد السماك

تصدر عن :
دار الاجتهاد للابحاث والترجمة والنشر
ص. ب. : 5581/14 ـ بيروت ـ لبنان ـ تلفون : 866666، 862205
ساقية الجنزير ـ بناية برج الكارلتون ـ الطابق الثاني

التوزيع في الوطن العربي وكافة انحاء العالم:



صندوق بريد 113/6590 بيروت - لبنان -
فاكس أميركي 001-212-478-491

- طلبات الاشتراك محصورة بإدارة مجلة الاجتهاد

الاشتراك السنوي:

- المؤسسات والجامعات والهيئات في أقطار الوطن العربي وسائر الدول الأجنبية ١٠٠ دولار أميركي.
- الأفراد:
في أقطار الوطن العربي ٧٠ دولاراً أميركياً
خارج الوطن العربي ٧٠ دولاراً أميركياً
تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً.

التسديد:

١ - إما بشيك مسحوب على أحد المصارف لأمر «دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر».
Dar Al-Ijtihad For Research, Translation and Publication

٢ - أو بتحويل إلى العنوان التالي:
حساب «الاجتهاد»
رقم ٠٠،٠٤،٠١،٠٢٢٩٥٧ دولار أميركي
البنك السعودي اللبناني - الفرع الرئيسي
تلكس LABANK ٢١٤٦٩ LE -
ص. ب. ٦٧٦٥ - ١١ - بيروت - لبنان

Account «AL-IJTIHAD»
No. 00,04,01,022957 in US Dollars
Saudi Lebanese Bank, Head Office
Telex: LABANK 21469 LE.
P.O. BOX: 11-6765- Beirut, LEBANON

ثبت الموضوعات

● الافتتاحية:		
آفاق الفكر الاقتصادي العربي المعاصر	التحرير	5
● الهوية والمصلحة: الدولة الريعية والديمقراطية	حازم الببلاوي	9
● رؤيةٌ مستقبليةٌ للاقتصاد والمجتمع العربي	عبد اللطيف الحمد	21
● دور الدولة في القطاع المالي: إطارٌ نظريٌّ للتحليل وتطبيق على حالة المغرب	ناصر السعيدي	35
● تناقضاتٌ حاكمةٌ لمستقبل العولمة	رمزي زكي	51
● العولمة: أممٌ فقيرةٌ وقومٌ فقراء	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	65
● العولمة والعرب: خياراتٌ اقتصادية مرةٌ بين التهميش والإقصاء	أحمد ثابت	101
● مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي	عبد الكريم صادق، شوقي البرغوثي	119
● الإسلام والارتقاء الاجتماعي والتطور الاقتصادي	كمال فريدريك فيلد	125

آفاق

● الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط

(جون واتربوري) قراءة الفضل شلق 137

مراجعات كتب

● الاستثمار في التنمية: دروس من خبرة

البنك الدولي (وارين س. بوم،

ستوكس م. تولبرت) قراءة جورج كتوره 227

● المعجزة في الاقتصاد (ألان بيرفيت) قراءة وجيه كوثراني 249

● العولمة الجديدة (سيار الجميل) مراجعة تغاريد بيضون 259

● الاقتصاد العربي والشرق أوسطية

(عبد الهادي يموت) مراجعة ياسر زغيب 273

● الاقتصاد السوري على مشارف

القرن الحادي والعشرين (منير الحمش) مراجعة عمر كيلاني 289

● الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال

(فضل النقيب) مراجعة فايز سارة 297

● لبنان: تعايشٌ في زمن الحرب

(تيودور هانف) مراجعة جورج كتوره 303

آفاق الفكر الاقتصادي العربي المعاصر

التحـريـر

تنهمك سائر الدول العربية منذ الثمانينات في إصلاحاتٍ هيكليةٍ لاقتصاداتها بنجاحاتٍ متفاوتةٍ في متابعة تلك الإجراآت من جهة، وفي بلوغ وتائر نموٍّ معقولة. فضلاً عن آثارٍ ترتبت على ذلك في البطالة، وارتفاع الأسعار، وانكماش المظلّة الاجتماعية، وتغير دور الدولة، وأشكال الارتباط بالاقتصاد العالمي.

والواقع أنَّ المسألتين الأخيرتين: دور الدولة، والارتباط المحكم بالاقتصاد العالمي، حظيتا بالاهتمام الأكبر من جانب الكُتّاب الاقتصاديين العرب. فقد ارتعدت فرائص بعض الاقتصاديين الملتزمين من تضاؤل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وفي المجال الاجتماعي. كما أنّ الترابط بين المساحة العالمية للسوق، والأسواق المحلية، وما ترتب على ذلك من مديونياتٍ هائلة، ومحدوديةٍ في الخيارات والسياسات؛ كل ذلك جعل الكتابات الاقتصادية العربية تنقسم انقساماً حاداً بين مُدافعٍ عن اقتصاديات السوق بحماس، أو داعٍ إلى إدخال تعديلاتٍ جذريةٍ عليها، رعايةً للشأن الاجتماعي.

وإذا كان الحرص على التماسك الاجتماعي مفهوماً؛ وكان الدفاع عن دور الدولة مسوَّغاً من هذه الناحية ـ فإنّ أكثر المُدافعين عن قوة الدولة، لا يعنون بالدرجة الأولى الخروج على أواليات السوق، بل الدفاع عن حصانة الأنظمة في وجه التأثير السياسي، واستقلالية القرار. لكنْ إذا كانت قوة الدولة الماضية ما عَنَت في النهاية خروجاً على النظام العالمي، بل كانت انضماماً لأحد طرفيه أو قطبيه؛ فإنّ الهاجمين باتّجاه النظام العالمي الجديد لما يجلبه معه

من رخاءٍ وحرياتٍ (...) لا يستطيعون الإشارة إلى نجاحاتٍ ملحوظةٍ في المجالين في الدول العربية بالذات. فهناك أمران اعتقد كثيرون في البداية أنّ بينهما تلازماً هما اقتصاد السوق، والديموقراطية. وقد سيطر اقتصاد السوق، دون أن يحدث تقدمٌ محسوسٌ بالاتجاه الثاني؛ فضلاً عن تواضع التأثيرات الإيجابية للخضوع لاقتصاديات السوق.

وطبيعيٌّ أن لا يكون انزعاج بعض المثقفين العرب من العولمة سببه الإمكانيات التي تتيحها للديموقراطية. بيد أنّ انزعاجهم من إضعاف نظام الدولة ينبغي التدقيق فيه. فالدولة لم تضعُف بمعنى تماسك قبضتها السياسية على الداخل، لكنها انتظمت ـ وإن على تردد ـ في سياق نظام الهيمنة العالمية الجديد. على أنَّ الذين يخافون على قوة دولنا واستقلالها يقولون في الوقت نفسه إنَّ نظام السوق يتجاوز دولة أو دول الهيمنة نفسها إلى المدى العالمي الأوسع. فقد استقلَّ السوق، واستقلّت قواه الأساسية ـ في وجهة النظر هذه ـ وصارت لها آلياتها «الاحتكارية» الخاصة التي تخضع لها الدول الكبرى أيضاً!

II

يدور الصراع حول العولمة والنظام العالمي «الجديد» في الوطن العربي بالدرجة الأولى بين المثقفين، والاقتصاديين ذوي الأصول والثقافة الأيديولوجية. وتغري العولمة فريقاً كبيراً من المثقفين بإمكانيات الانفتاح والمشاركة التي تتيحُها؛ وهو ما لم يكن متوافراً بهذا القدر في نظرهم؛ قبل الثمانينات. فالمشاركة ـ فعّالةً أو غير فعّالة ـ صارت مُتاحةً لقدرٍ أكبر من الناس في جميع أنحاء العالم من خلال وسائل الاتصال المتطورة والمفتوحة، ومن خلال تطور آليات السوق للمستثمر الصغير. ويعني هذا أنّ فئاتٍ مهمَّشةً في الأصل صارت تملك القدرة على دخول «النظام» وتأمل أو تحاول أن تؤثّر فيه. ويرجع ذلك إلى أنَّ «المعلومات» وليس المواد صارت سلعةً رئيسيةً اتّسع بها السوق وانفتح؛ وهذا الاتّساع في هذه الناحية أو تلك يخرط جماهير جديدةً من الناس العاديين في ثقافة العالم ووعيه. فالثقافة المتّسعة والمفتوحة

والمتاحة على مدى العالم، توشك أن تخلُق وعياً عالمياً بعد أن أرست قيماً عالميةً تبلورت في مؤسساتٍ شاملة. ولا شكَّ أنَّ المؤسسات العالمية تعاني من نواقص على مستويي الفعالية والممارسة، لكنه لا بديل عنها ولا فائدة من الجري وراء الأوهام.

هذا رأي فريقٍ من المثقفين العرب الذين ينخرطون فيما يعتقدونه جديداً وواعداً على المستوى العالمي. أمّا ذوو المعرفة الاقتصادية بين هؤلاء المثقفين فإنهم يذكرون أنهم لا يملكون أوهاماً حول النظام العالمي. إنه ليس جديداً، بل هو النظام الرأسمالي نفسه؛ وإنما الفرق الحاصل في تطور وسائل الاتصال وآلياته من جهة، وفي وحدانية الرأسمالية من دون تحدٍّ من جهةٍ ثانية. والمطلوب ليس التمرد الذي لا نملك إمكانياته، كما لا نرجو فوائد من ورائه، بل المشاركة بوعيٍ، ومن خلال خِططٍ تنطلقُ من مصالحنا وقدراتنا على التأثير والفعالية. ليست هناك إمكانيةٌ للتنمية المستقلة، بل هناك مفهوم التنمية الذاتية التي تعرف الهيمنة وآلياتها على مستوى القطب الواحد، وعلى مستوى الشركات متعددة الجنسيات؛ وبالإمكان بالمعرفة والوعي إحداث التنمية، التنمية من طريق التواصل بدلاً من رجاء التنمية من خلال القطيعة.

أما الاقتصاديون العاملون في المصارف والشركات فلا يشاركون غالباً في هذا النقاش، وإنما يدخلون بحماسٍ في آليات السوق العالمية، مستفيدين من انفتاح الدول على قضايا تحرير الاقتصاد، والانسحاب التدريجي من السوق.

* * *

كانت مجلة **الاجتهاد** قد أصدرت أربعة أعدادٍ في التاريخ الاقتصادي العربي، وعدداً خامساً حول أُطروحة الاقتصاد الإسلامي. وهي تحاول في آخِرِ أعداد هذه السلسلة أن تتابع النقاش حول القضايا والأطروحات والتجارب الاقتصادية في الوطن العربي. ولهذا فهناك دارسون مع العولمة، وآخرون ضدّها، والطرفان يعرضان حُججهما، بالإضافة إلى قراآتٍ ومراجعاتٍ في آخر نتاجات الفكر الاقتصادي العربي، وعرضٍ مفصّل للأستاذ الفضل شلق لكتاب جون واتربوري عن الاقتصاد السياسي لدول الوطن العربي.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الهوية والمصلحة :
الدولة الريعية والديموقراطية

حازم الببلاوي

كلمة «هوية» بالانكليزية (identity) هي أن يكون الشيء مطابقاً لشيء آخر أو مثله تماماً. وفي هذا الإطار، فإن مجتمعاً ما تكون له هوية عندما يعتبر أعضاء ذلك المجتمع أنفسهم، أو يُعتبرون، منتمين إلى مجموعة واحدة. والهوية بهذا المعنى هي طريقة لتحديد الشعور بالانتماء، أو ما يمثل «نحن» في مقابل «الآخرين». والهوية بهذا الشكل هي مفهوم مركب ينتج من مجموعة عوامل تتضمن عناصر عرقية وثقافية وتاريخية وجغرافية ولغوية واقتصادية وسياسية. ومع أن الهوية تخضع للتطور والتغير، فهي ليست حالةً عابرة تتغير بصورة عشوائية أو سريعة كما تتغير الموضة أو الأزياء؛ فهوية مجتمعٍ ما لا تتغير إلا بصورة تدريجية لا يدركها المرء. ففي أوروبا، مثلاً، استغرق التحول من هوية العالم المسيحي إلى هوية الأمة/الدولة أجيالاً عدة قبل أن تثبت جذور الهوية الفرنسية أو الألمانية والشيء نفسه ينطبق أيضاً على «الأمة» والكيانات السياسية الجديدة الناشئة في العالم الإسلامي.

وبالنسبة إلى بلدان الشرق الأوسط العربية، يقول الأستاذ مايكل هدسون إن الأنماط الأساسية للهوية في الشرق الأوسط كانت دينية وعرقية في القرن الثامن عشر ولكن ما لبثت أن تحولت في القرن العشرين قوميةً عصرية تمثلت في دول مستقلة وعلمانية ذات حدود إقليمية، علماً بأن هذا القالب لا يناسب كل هذه الدول. ويؤكد أن «أحد الأسباب التي تقف وراء اضطراب السياسات العربية الحديثة هو الطبيعة غير المكتملة وغير المستقرة للهوية السياسية

العربية»[1]. وقد كان هذا الرأي صحيحاً قبل عشرين عاماً، وما يزال كذلك اليوم.

فإلى جانب الاتجاه نحو هذه الدولة شبه الحديثة، شهدت الخمسون سنة الأخيرة تراجع القومية من جهة، ونهضة الحركات الإسلامية من جهة أخرى.

وليس الغرض هنا استكشاف الأساس النهائي للهوية السياسية في الشرق الأوسط العربي، بل التفكير في بعض التغيرات الاقتصادية الكبيرة التي ساهمت، في شكل أو آخر، في تطور الهوية السياسية العربية. وما أقصده هنا ليس الوصول إلى استنتاجات نهائية بقدر ما هو إثارة مسائل للنقاش والبحث. غير أنه ينبغي تذكر أن العوامل الاقتصادية، على عكس هوية المجتمع، كثيراً ما تظهر فجأة ويمكنها التغير خلال فترات قصيرة.

قد يكون أهم تغير اقتصادي شهدته المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية هو ارتفاع أسعار النفط في منتصف السبعينات. وقد نشرت، منذ عشر سنوات دراسة عن الدولة الريعية في العالم العربي[2] لبيان أثر ظاهرة النفط على الهيكل الاجتماعي الاقتصادي للبلدان العربية. إلا أنه بعد خمسة وعشرين عاماً من الصدمة النفطية الأولى، نجد أن الصورة الاقتصادية للمنطقة قد تغيرت. فالنفط، وإن ظل ذا أهمية قصوى، ليس العامل الاقتصادي الوحيد الذي يؤثر على المجتمعات العربية. فقد حدثت، منذ ذلك الوقت، تغيرات اقتصادية كبيرة، على الصعيدين العالمي والإقليمي. وهكذا فيمكن القول أن هناك تطورين اقتصاديين أساسيين كانت لهما آثار بعيدة المدى على المنطقة خلال العقدين الماضيين، وهما على التوالي الصدمتان النفطيتان من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من جهة، ونهاية الحرب الباردة مع ما أعقبها من تأثيرات على

---

(1) CH.Michael C. Hudson, Arab Policies, The search for legitimacy, Yale Universety Press, p. 56.

(2) The Rentier State, edited by Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, Croom Helm, London, New York, 1984.

ظهور الاقتصاد العالمي وآفاق السلام في المنطقة، من جهة أخرى. فظهور عصر النفط وزواله هزا المنطقة العربية في الأعماق، في حين لم تظهر بعد الآثار الكاملة للعولمة وتسوية نزاع الشرق الأوسط.

عقد النفط

لقد مثلت الزيادات في أسعار النفط في الفترة 1973/ 1974 ثم في عام 1979، نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد أطلق على هذا التطور وقتها اسم «الثورة النفطية» تشبهاً بـ «الثورة الصناعية». وبعد مرور عقد من الزمن(1985) عكست أسعار النفط اتجاهها وبدأت رحلةً طويلة من التدهور والركود. وجاءت حربا الخليج، أي الحرب الإيرانية العراقية (1980 ـ 1988) وغزو العراق للكويت (1990)، لكي تضعا حداً للآمال العريضة في إقامة نظام عربي جديد للتنمية. وما كان يبشّر بأن يشكل ثورة في الشؤون العالمية اختزل في النهاية إلى مجرد حدث عابر، أو عبارة عن فاصلة، في المالية الدولية.

والعقود النفطية، بطبيعتها العابرة، هزت المنطقة العربية بصورة كبيرة وأوجدت مصالح اقتصادية جديدة وتغيرات في موازين القوى، مع حركة كبيرة لرؤوس الأموال واليد العاملة. وليس من المبالغة أن نقول أنه على مدى الخمسين سنة الماضية، أثرت الصدمتان النفطيتان على نسيج المجتمعات العربية أكثر من أي عامل آخر، ربما باستثناء النزاع العربي ـ الإسرائيلي.

وقد توصلت البلدان المنتجة للنفط، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، بسبب مواردها المالية الطائلة، إلى اكتساب مكانة متميزة في الساحة المالية الدولية وأصبح لها دور رائد في السياسة العربية. وعلى رغم النقص الذي تشهده هذه البلدان المنتجة للنفط من حيث القوة الاقتصادية والعسكرية والسكانية، فقد اكتسبت قوة مالية هائلة سرعان ما انعكست على الساحة السياسية العربية. وبدأت الصورة السياسية القديمة للشرق الأوسط العربي تمر بتغيرات عميقة. وكان على البلدان التي تكون نواة أو مركز المنطقة، أي مصر والجمهورية العربية السورية وإلى حد ما العراق، أن تتكيف مع سيطرة البلدان المنتجة

للنفط. وهذا التغير في المركز ومحيطه في العالم العربي لم يحدث دون نتائج خطيرة بالنسبة إلى الهوية السياسية في المنطقة.

وقد غيّر ظهور الدول النفطية الجديدة في السبعينات واحتلالها الصدارة في مجال التجارة الدولية والمالية، مفهوم الدولة في الخليج العربي. وما جمعته هذه الدولة النفطية من ثروة هائلة لم تُعْرَفْ من قبل أعادت إلى الأذهان مفهوم الدخل غير المكتسب بواسطة العمل. ووقعت بلدان أخرى غير نفطية في المنطقة، في سحر الظاهرة النفطية الجديدة. وقد كان أثر الظاهرة النفطية على دور الدولة وعلى السلوك الاقتصادي في شكل عام عميقاً بما يبرر بحثاً خاصاً لهذه الفترة. ولعدم وجود مفاهيم أفضل، فقد اخترت مفهوم الدولة الريعية كوصف لغلبة الاقتصادات النفطية في المنطقة العربية خلال عقد النفط.

لقد حاولت أن أحدد مفهوم الدولة الريعية في مواضع أخرى[1]. فقد شعر العلماء الاجتماعيون دوماً، ومن بينهم الاقتصاديون، بوجود اختلاف بين الدخل «المكتسب» والريع «المتراكم» دون جهد. ومن هنا يأتي مفهوم الدولة الريعية، حيث تسود حالات الريع، ولا سيما الريع الخارجي. والمهم هنا أن الدولة أو الحكومة، في حالة كهذه، ولكونها المستفيد الأساسي من الريع، تلعب دوراً حاسماً بصفتها الأداة الأولى للنشاط الاقتصادي؛ إذ تصبح المواطنة مصدراً للفائدة الاقتصادية. وبذلك تنشأ طبقات مختلفة من المستفيدين من الريع الحكومي وهذه الطبقات بدورها تخلق طبقات جديدة من المستفيدين. وينظم الاقتصاد كله كسلسلة من طبقات الريعيين تتقدمهم الحكومة أو الدولة في قمة الهرم، وتمثل الدعم النهائي لجميع الريعيين الآخرين في الاقتصاد. ومن المهم أن نضيف هنا أن الأصل القبلي لهذه الدول يضخم الطبيعة الريعية للدولة في شكلها الجديد. وما كان تقليداً قبلياً قديم العهد لشراء الولاء تؤكده الآن «دولة الرفاه» التي توزع المزايا والفوائد على سكانها. وهذا يمثل شبه ضريبة سلبية حيث يفرض المواطنون ضريبةً على الحكومات لمجرد كونهم

(1) Cf. The Rentier State, OP, Cit.

مواطنين. ومع غياب الضرائب تقريباً، وتوفر مجموعة واسعة من السلع والخدمات العامة، تقل كثيراً مطالبة المواطنين بالمشاركة السياسية. ومعروفٌ جيداً أن تاريخ الديموقراطية بدأ بمناسبة الضرائب (لا ضرائب دون تمثيل). وقد كانت الموازنات الحكومية في غالب الدول النفطية وثائق من جانب واحد، عبارة عن برنامج للنفقات، ووعد بإنفاق المال وتوزيع الفوائد على السكان دون أية أعباء عليهم.

وإذا كانت الدولة الريعية قد أضعفت المطالبات بالمشاركة السياسية، فإنها دعمت كذلك المطالبة بالقومية المحلية الضيقة على حساب المفهوم الأوسع للقومية العربية. فقد أصبح المواطن الكويتي أو القطري أو الليبي أكثر إدراكاً، وتالياً حمايةً، لمواطنته الكويتية أو القطرية أو الليبية من انتمائه إلى الأمة العربية المبهمة المعالم. وكان للمصالح الاقتصادية هنا علاقة واضحة ومباشرة بالهوية السياسية. وليس غريباً إذاً، كما سنرى في ما بعد، أن أوج العصر النفطي وافق تضاؤل القومية العربية.

وفي الوقت نفسه أدت المساعدات المالية من الدول النفطية إلى شقيقاتها غير النفطية، إلى تدعيم الأصوات المعتدلة التي تنادي بالتعاون الاقتصادي بدلاً من الوحدة العربية. وبذلك منعت الأصوات الراديكالية المنادية بالوحدة العربية من البروز. ولا غرو في ذلك، فالاعتدال في الطموحات العربية جلب مكاسب كبيرة بينما الراديكالية كلفت ثمناً باهظاً. وسمي دعاة الاعتدال بالواقعيين بينما وصف دعاة الفلسفة الراديكالية بالرومانسيين.

ومن جهة أخرى، ففي حين أن الدول العربية غير النفطية لم تكن أبداً دولاً ريعية بالمعنى المعروف في دول الخليج، فإنها أبدت بالفعل وبصورة متزايدة، مظاهر ليست مختلفة عن المظاهر التي شوهدت في الدول النفطية، ومن ثم صح لقب الدول شبه الريعية عليها.

فمن ناحية، اكتسب الشرق الأوسط ككل مزيداً من الأهمية الاستراتيجية، أو الريع السياسي. فكنتيجة للثروة النفطية، اكتسبت كل المنطقة العربية، بغنيها وفقيرها من النفط، قيمة استراتيجية في الحلبة العالمية. وأصبحت المساعدة

العسكرية والسياسية ضرورةً للحفاظ على نفوذ القوى العظمى، بل والقوى الصغيرة، لإدخال ذلك النفوذ إلى المنطقة، مصدراً للريع الخارجي بالنسبة إلى دول عديدة. ففي الستينات، مثلاً، تلقت مصر أكبر إعانة سوفياتية إلى بلد أجنبي، وفي أواخر السبعينات أصبحت، مع إسرائيل، أكبر مستفيد من الإعانة الأميركية.

انتقالاً للحديث عن العلاقة بين الدول النفطية والدول غير النفطية، فقد تأثرت هذه العلاقة كذلك ببعض المفاهيم الريعية. فقد كانت المساعدة المالية بين الدول العربية مرتبطة إلى حد ما، بمدى تأثيرها على استقرار الريع النفطي في الدول النفطية واطمئنانه. وفي أحيان كثيرة، كان الحافز للإعانة من دول عربية إلى دول عربية أخرى، يستند إلى منطق مشابه لتوزيع الامتيازات مقابل الولاء أو بالأحرى لتجنب المشاكل. وبتوزيع الإعانات أو الوعد بها، سعت الدول النفطية إلى شراء الأمن والاستقرار. ومن ناحية أخرى، استخدم دعاة القومية العربية من دول نواة العالم العربي نفوذهم السياسي للحصول على هذه الإعانات المالية، من خلال منح الشرعية أو عدم منحها. وبذلك أصبحت الأموال العربية مقابلةً للقومية العربية أكثر من أن تكون مكملة لها. وتالياً أصبحت القومية العربية والأموال العربية بمثابة العصا والجزرة، يستعملهما هذان الطرفان المتعارضان لتحقيق توازن شديد الدقة في تقاسم الريع النفطي. ولا غرابة إذاً في أن التدفقات المالية العربية إلى دول عربية تزامن مع تراجع نظام القومية العربية بعد حرب 1967، التي مثلت هزيمة «واترلو القومية العربية»[1].

بالإضافة إلى المساعدة المالية من الدول العربية الغنية بالنفط، تمتعت بعض الدول العربية غير النفطية بنوع آخر من الريع الخارجي بصفتها بلدان عبور. من ذلك مثلاً أن عائدات قناة السويس ورسوم أنابيب النفط أصبحت مصادر رئيسية للإيرادات في بعض البلدان كمصر والجمهورية العربية السورية.

وبحلول عصر النفط، أصبحت تحويلات العمّال أحد أكبر مصادر العملة

(1) F.Ajami. The End of Pan-Arabism, Foreign Affairs, Winter 1978/9

الأجنبية في بعض الدول غير النفطية. واليمن هو مثل جيد على بلد تمثل فيه التحويلات أكثر من 85 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السبعينات. وتحويلات العمال هي في طريقها لتصبح وحدها أكبر مصدر للعملة الأجنبية في مصر أيضاً. وفي الجمهورية العربية السورية ولبنان وتونس والمغرب، تلعب تحويلات العمال دوراً شديد الأهمية في تعديلات موازين مدفوعاتها. وليس من السهل القول بأن تحويلات العمال هي نوع من الريع الخارجي. فمن وجهة نظر العامل فإنه يكسب دخله بالجهد وعرق الجبين. أما من وجهة نظر البلد المستفيد، فإن تحويلات العمل هي أقرب إلى الإعانة أو تحويلات أموال من دون مقابل.

ولا تخلو الطبيعة شبه الريعية للدول غير النفطية من التأثير على دور الدولة وعلى سلوك المواطن. فالامتيازات التي تمنحها الحكومة أصبحت الآن مجسدة في مبدأ الرفاهية. وخلال السبعينات والثمانينات أدى الدعم المالي الحكومي، بجميع أنواعه، إلى إفساد النظام الاقتصادي. وأخذت بيروقراطية ضخمة، وهي عبارة عن طبقة ريعية جديدة، تنال قسطاً كبيراً من الريع المتراكم لدى الحكومة. ومن المهم كذلك أن نرى كيف أوجد كل مصدر للريع الخارجي شرائح تالية من الريعيين الثانويين.

ويبدو واضحاً مما سبق أن الظاهرة النفطية اخترقت كامل العالم العربي، بدوله الغنية بالنفط ودوله غير النفطية. وكان أثر النفط كبيراً إلى درجة أنه ليس من غير الواقعي تسمية هذه الفترة بعقود النفط، وهي فترة أصاب خلالها مرض النفط العالم العربي بأسره. فالدخل لم يعد يعتبر جزاءً للعمل الجاد والشاق، بل أصبح في كثير من الأحيان مرتبطاً بظروف خاصة، وبالحظ والموقع وغير ذلك. هو بإيجاز عالم ريعي أثر على الدولة والمواطن في الآن نفسه. وربما كانت الوحدة العربية هي أكبر الخاسرين في هذه اللعبة الجديدة. فقد تراجعت القومية العربية وأصبحت راية المقدمة في يد القطرية الضيقة. وتقدم التعاون الاقتصادي بين دول عربية مستقلة على خطاب الوحدة العربية.

الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد السوقي

في أواخر الثمانينات كان المعسكر الاشتراكي قد انهار وحققت أيديولوجيا السوق انتصاراً شبه كامل. وكان سقوط سور برلين يرمز إلى نهاية عهد، وجرفت العاطفة بعض الناس إلى درجة أنهم أعلنوا نهاية التاريخ. ودون الذهاب إلى هذا الحد، فمن الواضح أن انتهاء الحرب الباردة قد أطلق القوى الاقتصادية التي ترتكز عليها عملية العولمة. ولم تمر بضع سنوات على اختفاء الاتحاد السوفياتي والدول التابعة له حتى انتبه العالم إلى ظهور الاقتصاد العالمي. وحقيقة الأمر أنه لم يحدث تغير مفاجىء إذ كانت عملية العولمة مستمرةً تحت السطح طول الوقت.

ودون الإفراط في التبسيط، يمكن القول أننا نشهد الآن عولمة الاقتصاد بينما تتضاءل أهمية الحدود السياسية. فالثروة الصناعية والرأسمالية من خلال نظرتها العالمية قد مهدت السبيل للعولمة. والواقع أنه منذ الحرب العالمية الثانية، ظلت التجارة الدولية تنمو بضعف معدل نمو الاقتصادات الوطنية. وهكذا أصبح الاقتصاد العالمي مترابطاً بصورة متزايدة. وأصبحت الجهات الأكثر فاعلية في الساحة الاقتصادية هي الشركات المتعددة الجنسية والشركات عبر الوطنية بينما يجري تحديد الاستراتيجيات الصناعية في القطاعات الأكثر تقدماً على نطاق عالمي.

وقد تعزز هذا الاتجاه بالثورة في مجالي المعلومات والاتصالات التي تحوّل العالم معها قرية صغيرة. كما أن الثورة في المجال المالي أصبحت تتجاوز الحدود السياسية. وكان تحقيق تكامل الأسواق المالية وحركة رؤوس الأموال والتقلبات في أسعار الصرف عوامل أدت إلى زيادة ضخمة في الاستثمار والادخار على نطاق عالمي. وقد شجع الإطار المؤسسي الدولي هذا الاتجاه نحو العولمة. إذ يتحكم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الاقتصاد العالمي. ومع إنشاء منظمة التجارة العالمية، اكتملت الدائرة.

كان على رغم مما ورد أعلاه، فإنه لا ينبغي المبالغة في تقدير أهمية الاتجاه نحو العولمة إذ ما زالت تهيمن المصالح الوطنية وتالياً فهناك توتر بين اتجاه

اقتصادي عالمي وواقع سياسي يظل وطنياً إن لم يكن قومياً. ومع ذلك، فإن أثر عولمة الاقتصاد أشد في البلدان النامية التي لا تتمتع بكل الخيارات المتاحة أمام البلدان المتقدمة النمو.

الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي

إن تحول اقتصادات الدول إلى اقتصادات سوقية ينطوي على مشاكل خطيرة، لا سيما فيما يخص العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات السياسية. فهل يستلزم التحول إلى اقتصاد سوقي إصلاحاً اقتصادياً؟ وهل الديموقراطية تشكل شرطاً أساسياً للاقتصاد السوقي أو عنصراً مكملاً له؟

أقل ما يقال إن التاريخ غامض في هذا الصدد فعلى رغم تعايش الديموقراطية والرأسمالية في معظم البلدان الغربية، فإن هناك أمثلة أخرى تدل على العكس. وعلى سبيل المثال، كانت ألمانيا واليابان في القرن التاسع عشر وبلدان جنوبي شرقي آسيا في القرن العشرين تتمتع باقتصادات مزدهرة دون تخفيف السيطرة الصارمة للدولة في تلك البلدان. وتوفر الصين المعاصرة مثالاً آخر لهذه المفارقة.

ودون الخوض في هذه المسألة الشائكة، يبدو لي أن أي اقتصاد سوقي لا يمكن أن يعمل إلا حيث يكون مفهوم حكم القانون سائداً. ففي ظل حكم القانون، لا يخضع الناس لأوامر غيرهم من الناس. بل إن الناس جميعاً ـ حكاماً ومحكومين ـ يخضعون لحكم القانون ولا يخضعون للتعسف والأهواء الشخصية. فالقانون يحدد نطاق الأنشطة وحدودها ويكفل احترام الالتزامات. وتالياً، فإن حكم القانون يشكل الشرط الأدنى اللازم للاقتصاد السوقي.

ولا شك في أن الديموقراطية قائمة على مفهوم حكم القانون غير أن أكبر ميزاتها تتمثل في مجالات الحريات السياسية، والمشاركة، وتداول السلطة، واحترام حقوق الإنسان. وفي أي نظام ديموقراطي تكون المسؤولية والمساءلة والشفافية مضمونة. وهكذا فرغم أن الديموقراطية ليست شرطاً أساسياً للاقتصاد السوقي إلا أنها بالتأكيد دعم أكيد لمنطق السوق.

التعاون الاقتصادي الإقليمي

بينما تراجعت آمال تحقيق وحدة عربية في المستقبل المنظور على الأقل، برزت مشاريع بديلة للتعاون الاقتصادي الإقليمي باعتبارها استراتيجيةً مشتركة جديدة.

وعلى رغم التصريحات، فإن حقيقة التعاون الاقتصادي العربي تظل متواضعةً جداً. صحيح أن تدفقات اليد العاملة وبدرجة أقل تدفقات رؤوس الأموال، شهدت زيادة كبيرة أثناء العقود التي ازدهرت فيها صناعة النفط. بيد أن التجارة البينية لا تزال محدودةً جداً إذ تمثل 6 إلى 8 في المئة فقط من مجموع التجارة الخارجية العربية.

وفي مجال مشاريع التعاون الاقتصادي الإقليمي، يمكن التمييز بين اتجاهات مختلفة. وأقدم هذه الاتجاهات وأكثرها شعبية هو البحث عن تعاون اقتصادي عربي، وخصوصاً إنشاء سوق عربية مشتركة. وقد أنشىء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية لتعزيز هذه الفكرة. وبعد ذلك كان الغرض من إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هو النهوض بذات الفكرة. وفي الثمانينات اتبع نهج مختلف في التعاون الاقتصادي يؤكد على العلاقات والوشائج القائمة على المستوى دون الإقليمي. وهكذا أنشىء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1982، وتبعه مجلس التعاون المغاربي ومجلس التعاون العربي بالنسبة إلى بقية بلدان المغرب والمشرق. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت جامعة الدول العربية خطة لإنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية اعتباراً من كانون الثاني 1998 ويتوقع أن تُستكمل في عام 2017.

وإلى جانب المشاريع العربية للتعاون الاقتصادي، ظهرت من حين إلى آخر مشاريع شرق أوسطية، لا سيما في الوقت الذي كانت عملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد، تتقدم بخطوات حثيثة. وقد عقد اتفاق مبدئي لإنشاء مصرف إنمائي للشرق الأوسط. لكن هذا المشروع توقف بسبب الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام. وقد تم أخيراً التوقيع على مشروع

للشراكة بين البلدان الأوروبية وبلدان البحر الأبيض المتوسط وتجري مناقشته مع بعض الدول العربية.

تواجه دول الشرق الأوسط العربية تحديات اقتصادية كبيرة على الصعيدين العالمي والإقليمي. وعملية عولمة الاقتصاد وتحديث الاقتصادات العربية عملية جارية حيث تقوم معظم البلدان العربية بتنفيذ إصلاحات اقتصادية. والمصالح الاقتصادية الجديدة الناشئة ستتطلب في النهاية تغييرات سياسية ومزيداً من الديموقراطية. ولا شك أن توقعات السلام، أو عدم تحقيقه، ستؤثر على نمط التعاون الاقتصادي الإقليمي واتجاهه. كما أن العلاقات مع المناطق المجاورة، وخصوصاً أوروبا وربما بلدان الشرق الأقصى الناشئة سوف تؤثر على المنطقة العربية فهي منطقة في طور التكوّن ومن غير المتوقع أن تتضح عما قريب الطبيعة غير المستقرة للهوية السياسية العربية.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

رؤية مستقبلية للاقتصاد والمجتمع العربي

عبد اللطيف الحمد

المقدمة

اتسم الوضع الاقتصادي والاجتماعي العربي في العقد الأخير بنوع من الركود. فقد تباطأ النمو، وتفشت البطالة، وزادت حدة التفتت والتشتت. فلم يتجاوز معدل نمو الإنتاج 2,4٪ في السنة بين 1990 و1996، بينما فاقت نسبة نمو السكان 2,7٪. واتسعت نسبة البطالة لتشمل كل الدول العربية، بما فيها دول الخليج بعد أن كانت مقصد طالبي العمل لعدة عقود متتالية، وتجاوزت 18٪ من مجموع القوى العاملة في العديد من البلاد العربية.

وأما التفرقة والتفكك، فإن لم تكن مأساة اجتياح الكويت كافيةً للدلالة الواضحة عنها، فإن الانفراد والتجاهل والتضارب الذي ميز مفاوضات الدول العربية مع المنظمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي أوضح دليل على ذلك.

كما يتسم الوضع الراهن في الوطن العربي بكثير من التحديات، وتفاقم التناقضات، واحتدام الصراعات. فقد اشتدت أزمة المياه، واستمر نمو السكان على نسق خطير، واتسعت فجوة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وازدحمت المدن وتلوثت، وفشلت استراتيجية الاكتفاء الذاتي للغذاء، وتأخر تنفيذ برامج الإصلاح، وتعطلت مسيرة السلام، وتعددت مظاهر العنف والتطرف، وزادت حدة التهديدات الخارجية على الأرض والماء والسوق والعمل.

ويطرح هذا الوضع الخطير سؤالين هامين:

1 - هل الأمة العربية قادرةٌ على الخروج من أزماتها، وإصلاح أوضاعها، والتجاوب مع طموحات أبنائها، والالتحاق بالتطورات الدولية المتسارعة؟

2 - هل العرب مؤهلون للتحاور والتفاهم والتعاون؟ وهل هم مستعدون لتجاوز خلافاتهم وتنسيق سياساتهم للتقارب والتكامل وبناء المستقبل الأفضل على أساس العمل المشترك؟

فإن لم يتسارع النمو ويتدعم العمل المشترك، فإن الكثير من الدول العربية معرض لهزات يحتدم فيها العنف والتطرف والتصارع والتناحر. فنسبة الشباب من جملة السكان تتزايد وتطلعاتهم تتوسع، وفرص العمل والإنتاج والارتقاء تتقلص. وانفتاح العرب على العالم أصبح ضرورةً حتمية لا رجعة فيها، فمنافسة الآخرين لهم متصاعدة لا هوادة فيها. فهل من رؤية مستقبلية للاقتصاد والمجتمع العربي تحدد خياراتنا وتوضح مآلنا وتوفر لنا الفرصة لاختيار الأهداف ووضع الاستراتيجيات وسنّ السياسات انطلاقاً من اعتقادنا الراسخ أن مصير العرب مشترك، وأن الدين واللغة والتراث هي ميزات توفر لهم فرصة التعاضد والتآزر والتآخي والعمل المشترك.

إن تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أوسع وأعقد من مجرد مشاكل استثمار وإنتاج وتوزيع. فهي قبل كل شيء اختيارات وقرارات صائبة، وتقدم وعدالة، وحرية ورفاهة. فالتقارب والتكامل لا يقتصران على تكثيف تبادل السلع ولا على التعاقد لتحرير التجارة. فهي فوق كل شيء تنسيق لسياسات مختلفة ودمج لكيانات متباينة، وتحرير لطاقات وكفاءات مقيّدة.

وإن استقصاء الرؤى ليس بالعمل الميكانيكي الجاف، المتجاهل للإنسان وإرادته وقدرته على اختيار المصير. فهو تفكير وتطلع وحماس. فمن هذا المنظار نطرح تساؤلنا: هل يتقدم العرب بعد أن تأخروا؟ وما هو المصير الذي سيبنونه لأنفسهم؟

1 ـ آفاق التنمية

أصبح التشاؤم هو الأسلوب المعتاد في أوساط النخبة العربية. إذ يبدو لهم أنهم فشلوا في التقدم بشعوبهم، والدفاع عن وطنهم، والمحافظة على استقلالية ثقافتهم. ويتصورون أن العالم يتغير في اتجاه معاكس لمصالح العرب، وأن الأزمة التي تعيشها بلادهم صارت عصية الحل، وأن مستقبل شعوبهم ربما يكون أحلك ظلمةً من ماضيه القريب.

ولا نعتقد أن هذا الإفراط في التشاؤم أكثر مشروعيةً من الإفراط في التفاؤل الذي ميّز أوائل الستينات حين اعتقد الكثيرون أنّ العرب سائرون نحو التوحيد الشامل، وأن دولهم قادرة على تنمية الاقتصاد والنهوض بالمجتمعات وتعميم الحريات والالتحاق بالعالم المتحضّر في أجل لا يتجاوز جيلاً واحداً. ولكن الواقع هو أن مسيرة التنمية طويلة وبطيئة ومتقلبة، تتأرجح بين النمو السريع والأزمات الطاحنة، وهذا ما أظهرته مؤخراً تجربة بلدان جنوب شرق آسيا.

صحيح أن التنمية تباطأت بين 1990 و1995 في الوطن العربي كله، وخاصة في الدول المنتجة للنفط، إذ مثّل النصف الأول من التسعينات أصعب الفترات الزمنية التي مر بها الاقتصاد العربي في هذا القرن. إلا أن الصورة تتغير تماماً إذا أخذنا في الاعتبار فترةً زمنية أطول. ففي ربع القرن الفاصل بين 1970 و1995، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي 3,7٪ في السنة، وتجاوز معدل نمو السكان بقرابة واحد في المائة. ومن دلائل النمو السريع في هذه الفترة أن استهلاك الطاقة الكهربائية تضاعف 31 مرة. أما في عقد الستينات، فقد كان معدل النمو الاقتصادي العربي من أسرع معدلات النمو في العالم كله، فازداد الإنتاج للعامل الواحد بما لا يقل عن 4٪ في السنة الواحدة بين 1965 و1980، وتعادلت في هذا المجال الدول العربية مع دول جنوب شرق آسيا. وقد شهدت الاقتصادات والمجتمعات العربية تحولات جذرية في هذه الفترة الطويلة. فتم بناء البنية التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي السريع، واتسعت رقعة التعليم، وكثف التدريب في المهارات المطلوبة للتنمية، وتكونت المؤسسات، وتراكمت رؤوس الأموال. ويمكن

ذكر الكثير من الأمثلة الدالة على عمق التحول الاجتماعي الذي عاشته بلدان المغرب والمشرق العربي التي أصبح مواطنوها يستخدمون اليوم أحدث تقنيات الري والإنتاج الزراعي، ويديرون مؤسسات صناعية وتجارية من أرقى ما عرفته الإنسانية. وازدادت نسبة تعليم المرأة بحيث أصبحت في جامعات دول الخليج أكثر من 70٪، وارتقى مستوى الصحافة والبرامج التلفزية بحيث أصبحت لا تقل جودة وانتشاراً عن مثيلاتها في الدول المتقدمة... كلها أمثلة تبين أن الوطن العربي عاش منذ بداية الستينات ثورةً انتقالية عظيمة لا يمكن لمجرد معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي التعبير عنها بدقة ووضوح.

ويجدر التذكير بأن كل ما حصل من بناء ونمو وتقدم ورقي تحقق بالرغم من التوتر السياسي والاجتماعي والحروب والنكسات. فبالرغم من حروب 1967 و1973 وحروب الخليج الأولى والثانية، واجتياح إسرائيل للبنان والعراق للكويت، والحروب الأهلية في لبنان والسودان والصومال والجزائر، وانهيار أسعار العملات المحلية، وتراكم الديون واختلال الموازنات، أنشئت البنى التحتية، وتراكمت المدخرات، وتعددت الكفاءات، وتوسع التحضر، وتحررت الشعوب من كثير من قيودها السابقة. ولو أن البون بين المبتغى والحاصل لا يزال شاسعاً، فإن ما تحقق في ثلث القرن المنصرم من تقدم ورقي، لم يحصل مثيله في الألف سنة التي سبقته. فقد زرعت الآن بذور التغيير والتجديد والتقدم. وسيكون لذلك الأثر العميق. خاصة وأن حالة العرب قبل 1960 لا يعرفها إلا أقل من ثلثهم، وأن شباب اليوم أكثر تطلعاً للمستقبل من حنينه إلى الماضي.

لقد تغير العالم جذرياً وبسرعة فائقة منذ منتصف الثمانينات. فمن كان يتصور أن ينهار الاتحاد السوفياتي وينتهي نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا؟ وأن يتحاور العرب والإسرائيليون؟ وأن يتسع اقتصاد السوق إلى كل أنحاء المعمورة؟ وأن يتمكن الإنسان من إنجاز معجزات مثل بلوغ المريخ واستنساخ الأحياء وأداء عمله بدون أن يتحرك من مكانه؟ ولا يهدد هذا التغيير مسيرة العرب. بل بالعكس، المرجح هو أن يستفيد العرب من انتعاش الاقتصاد العالمي، وتعميم آليات السوق،

وإزالة الحواجز المعيقة للتبادل الخارجي، واستتباب الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

يتوقع البنك الدولي أن يرتفع معدل نمو الإنتاج في الشرق الأوسط بنسبة واحد ونصف في المائة في السنة إذا نجحت عملية السلام الشامل والعادل، وذلك بفضل تنمية التبادل التجاري في المنطقة وتعميق التخصص في الإنتاج، واستجلاب الاستثمارات الخارجية المباشرة، وتوسع قطاع السياحة، وإنجاز المشاريع المشتركة في قطاعات الماء والكهرباء والبنى التحتية، وإعادة توظيف الموارد المالية والبشرية من قطاعات التسليح إلى قطاعات التنمية، وتكثيف تبادل الخبرة في العلم والتقنيات. وإذا أضفنا لذلك منافع الإصلاح الهيكلي في الدول العربية، ونتائج الانفتاح الخارجي والاندماج في الاقتصاد العالمي، ومفعول ترشيد سياسة الدولة وتقليص دورها في الاقتصاد، لأمكن توقع ارتفاع نسبة النمو في الدول العربية بأكثر من اثنين في المائة على مدى الخمسة وعشرين سنة القادمة. وفي هذه الحال، سيرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي إلى أكثر من 5,5٪ في السنة، مقارنةً بالمعدل السنوي المتحقق والبالغ 3,7٪ في الربع القرن المنصرم. وبما أن معدل نمو السكان بدأ يتراجع في المغرب العربي وفي مصر إلى 2,5٪، فسوف يتحسن الدخل الفردي بما لا يقل عن 3٪ في السنة طوال الربع الأول من القرن القادم، بفرضية استمرار تنفيذ سياسات التنمية على المستوى القطري بدون تغيير نوعي واستمرار التنسيق والعمل المشترك بين الدول العربية.

إذا تحقق هذا السيناريو في الوطن العربي، وإذا تواصل النمو الاقتصادي في العالم المصنع بنفس الوتيرة التي شهدناها في العقدين الماضيين، سيزداد ثقل الاقتصاد العربي في العالم، إذ سيتساوى ناتجه الإجمالي مع الناتج البريطاني في حدود سنة 2023، وسينتج العرب في ذلك الوقت ما يعادل قيمة إنتاج ألمانيا في الوقت الحاضر، وسيتجاوز متوسط دخل الفرد 4500 دولار في السنة.

لذا، لا نرى أن هناك مبررات قوية للإفراط في التشاؤم في خصوص مستقبل الاقتصاد العربي أو هيمنة عقلية توقع الكوارث المميزة لطروحات العديدين من

المثقفين في بلادنا. لا يعني ذلك أن علينا أن لا نعمل شيئاً ويكفينا أن نترقب، إذ الخير قادم، بل يعني أن استتباب الأمن والاستقرار، وتوفير الحرية للإنسان العربي وتطوير التعليم، ومواصلة الإصلاح والبناء، وترشيد سياسة الدولة وتعظيم دور القطاع الخاص كلها إن تحققت تفتح المجال للأمل في نجاح مسيرة التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

إضافة إلى مشكلة السلام والاستقرار السياسي، يواجه الوطن العربي عدة تحديات يجب بالضرورة مواجهتها إذا أردنا أن يتحقق السيناريو المشار إليه سابقاً. ومن أهم هذه التحديات ما يتعلق بوضعية الحريات العامة في مجتمعنا العربي، وأداء المؤسسة التربوية، وهيكلة القطاع الخاص.

فالعقبة الأولى التي تعترض العرب في مسيرتهم التنموية تتعلق بالحريات، لا الحريات الاقتصادية والسياسية التي تضمنها الدول فحسب، بل وأيضاً الحريات التي تعترف بها المجموعة لأفرادها ولأقلياتها. وإذا صح القول أن كل الدول العربية، بدون استثناء، خطت خطوات واسعة نحو توحيد مجتمعاتها، وإرساء دولة القانون، وتحديث الأنظمة الاجتماعية والسياسية، فإنها لم تحرز تقدماً في ميادين الحريات والقانون والديمقراطية التي تعرقل مسيرة شعوبنا نحو التقدم والرقي. فمراقبة ومحاصرة وقمع الرأي الآخر شيء معتاد في كل أرجاء الوطن العربي، كما أنه من المعتاد أن تتدخل الدولة والعائلة والمجموعة للحد من استقلالية القرار، وأن يطبق القانون بالكثير من الاستثناءات، وأن تغيب الشفافية ولا يحاسب المسؤول عن أعماله وتصرفاته. وترتفع في هذه الحال أخطاء القرار، وتتقلص منافع الابتكار. فإن لم يتغير الوضع، ويتحرر الإنسان والمجتمعات من القيود، ويطبق القانون بدون استثناء ولا تمييز، لا يمكن أن يرتقي الوطن العربي إلى المكانة التي يرنو إليها، ولا حتى أن يواصل مسيرة التنمية والحداثة بنفس النسق كالذي تحقق في الثلاثة عقود الماضية.

ثم إن شحة الموارد الطبيعية في الدول العربية، باستثناء النفط في بعض المناطق، يفرض عليها التركيز على أحدث التقنيات وأنجعها. كما أن تصاعد المنافسة في الأسواق العالمية وانهيار الحواجز الحمائية في الأسواق الإقليمية

تشدد من ضرورة هذا الخيار التقني. ولا يمكن لهذا الخيار أن يتحقق وينجح إن لم يكن قطاع التعليم والتدريب والبحث في طليعة أمثاله في العالم. ولكن واقع القطاع التربوي في الوطن العربي بعيد عن هذه المثالية والطلائعية.

إن نسبة الأمية لا تزال مرتفعة في الكثير من الدول العربية: 42٪ من البالغين في العراق، و49٪ في مصر، و54٪ في السودان، و56٪ في المغرب، و62٪ في موريتانيا. ولا تتجاوز نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي 72٪ في اليمن، و69٪ في موريتانيا، و67٪ في المغرب. ولم تتجاوز نسبة التعليم العالي 8٪ في بلدان المغرب العربي إلا في السنوات الأخيرة، بينما تعدت 40٪ في كوريا الجنوبية منذ أكثر من عشرين عاماً. يضاف إلى ذلك أن نوعية التعليم في الدول العربية متدنية إلى أقصى حد. فقد تبين مثلاً من دراسة أجراها مؤخراً البنك الدولي أن أدنى علامة حصل عليها الطلبة في اختبار علمي موحّد، نظم في ظروف متشابهة، كان من نصيب دولة عربية. وأن محتوى الدروس، ومناهج التعليم، وأساليب البيداغوجيا، ووضعية المؤسسة التربوية لا تحث على طلب العلم، ولا تنمّي الثقة بالنفس، ولا تشجع على التفكير الحر والمبادرة والتجديد. بل هي تحث وتدرب الشباب على الانصياع والامتثال. فلا غرابة إذاً أن يتدهور الإنتاج، ويقل الابتكار، وتنتشر التبعية. فمن دلائل رداءة هذا الوضع البيانات التي نشرتها المنظّمة العالمية للتربية والثقافة من أن إنتاج الفكر العربي من عناوين جديدة في سنة 1997 لم يتجاوز نصف ما أنتجه البلجيكيون الذين يمثلون أقل من 3٪ من سكان أوروبا. وليس من قبيل المجازفة أن نقول أن أكبر خطر يهدد الكيان الثقافي العربي لا يتمثل في غزو الثقافة الغربية عن طريق الكتب والمجلات والصحف والأفلام والتلفزيون والأنترنت، بل يتمثل في عقم الكثير من المثقفين العرب وإحجام العديد منهم عن التجديد والتغيير ومسايرة العصر. إن لِما يتحدى العرب من مشاكل في حقل التربية والتعليم والثقافة بعداً مصيرياً. فإذا كان العرب قد تمكنوا حتى الآن من المحافظة على وجودهم وشخصيتهم بفضل لغتهم ودينهم ومساهماتهم القديمة في تقدم حضارة الإنسان، فلن يمكنهم تقوية اقتصاداتهم، والنهوض بشعوبهم، وتوسيع إشعاعهم بدون تقدم علمي وثقافي حديث،

ومساهمة فعالة في الإنتاج الفكري العالمي الذي يُبنى عليه تقدم الحضارات ورقي المجتمعات.

ومن ناحية ثالثة فإن القطاع الخاص مدعو لأن يلعب الدور الأساسي في استراتيجيات التنمية في العقود القادمة، على غرار ما يحدث في العالم كله، وعلى ضوء التحرر والانفتاح الاقتصادي، والاستجابة لمتطلبات العولمة. ومثلما أحدث التخطيط تحولاً نوعياً أدى إلى تسريع النمو في الستينات والسبعينات، فمن المتوقع أن تحدث الخصخصة وتحرير السوق هزة مماثلة تؤدي إلى التحول إلى درجة أعلى في وتيرة التنمية. إلا أن القطاع الخاص في الوطن العربي لا يزال يشكو من نقاط ضعف واختلالات عديدة تتمثل أساساً في صغر حجم وحداته، وثقل مديونيتها، وتدني إنتاجيتها، وانعكافها على نفسها وعدم تفتحها على محيطها، وضآلة قدرتها على استيعاب الكفاءات والخبرات، وعدم اهتمامها بالتجديد والخلق والإبداع، واعتمادها في نشاطها ومبادراتها على الحماية عوض المخاطرة، وتفضيلها للتنظيمات الهرمية على الشبكية المتساوية فيها الأدوار والمسؤوليات، والمتكاثرة فيها المبادرات والمساهمات. ولا تتماشى هذه البنية الهيكلية والتقاليد الإدارية والتنظيمية مع متطلبات العولمة والثورة المعلوماتية والإلكترونية ومع ضرورة تنمية الإنتاجية والكفاءة التنافسية. كما أنه لم يعد بقدرة أحد أن يوقف عجلة الانفتاح والاندماج، أو أن يقلص من حدة المنافسة والمزاحمة.

إن مشاريع خصخصة الاتصالات في المغرب على سبيل المثال، والخدمات المالية في مصر، وإنتاج الأسمنت في تونس تمثل عيّنات من خطوات جريئة في الاتجاه الصحيح لتقوية القطاع الخاص والحد من تدخل الدولة في عملية الإنتاج وهذه بحد ذاتها خطوات أولية يجب أن تتسارع أنماطها في جميع الدول العربية. ولكن لا يكفي أن تتسع رقعة القطاع الخاص وحسب؛ بل يجب أيضاً أن يتطور هذا القطاع حتى تبرز مؤسسات كبيرة وقوية وناجعة، قادرة على اقتحام الأسواق العالمية ومنافسة الأقوياء، واستيعاب الكفاءات والقدرات الخلاقة، والمساهمة في التقليص من حدة التوتر الاجتماعي وتعميم فوائد التنمية على كل الفئات. فبعد أن لعبت

الدولة الدور الأساسي في تحريك المجتمعات ودفعها إلى التقدم بتحريرها من طغيان الاستعمار والهيمنة القبلية والإقطاعية التي أدت إلى حالة ركود وجمود لأكثر من ألف سنة، فإنه من الحتمي أن تتبوأ «المؤسسة» المكانة الأولى في عمليات تراكم رأس المال، وتدريب المهارات، واستيعاب التقنيات، وولوج الأسواق، وضمان الاستقرار في المرحلة القادمة.

2 ـ اختيار المصير:

ليست التنمية طموحنا الوحيد. فمن أهدافنا الأساسية المحافظة على الذات وتطويرها والإسهام في الحضارة. ولا يكتسب ذلك بالنسبة لنا أي معنى إلا إذا اتحد العرب، وطوروا ثقافتهم، وتطوَّر إنتاجهم. لقد اعتاد الكثيرون منا القول أن الوحدة العربية الشاملة، الاقتصادية والسياسية، ضرورة لتقدم العرب وتنمية اقتصاداتهم وازدهار حضارتهم. لكن هذا الافتراض يستوجب توضيحاً وتعميقاً وتدليلاً. فإن كانت المكاسب الناتجة عن التوحيد واضحة ومضمونة، فلماذا لم يتحرك العرب في هذا الاتجاه؟ وهل يمكن أن يكون سلوكهم بدون منطق ومبررات؟ وإذا كانت نظرية تفوق التجمع على التفرقة متينة ومتسقة، فماذا يفسر تزامن عمليات التوحيد التي نشاهدها في بعض المناطق مثل أوروبا الغربية، مع عمليات التفكك التي يعيشها ما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا، أو التي يطالب بها حتى البعض في أوروبا الموحدة مثل بعض الإيطاليين والفرنسيين والأسبان؟

إن التأمل في تطور الدول يبين أن عملية تأسيس الدول المستقلة وتجزئة البعض منها عملية متواصلة ومتكررة منذ بداية القرن، ولم تعطلها قط عمليات التجمع والتوحيد الاقتصادي. فلم يتجاوز عدد الدول 62 قبيل الحرب العالمية الأولى، وأصبح هذا العدد 74 دولة في سنة 1946، وارتفع إلى 193 في الوقت الحاضر. كما أن التحليل الاقتصادي يبين غياب أي علاقة بين حجم الدول ومستوى إنتاجها ورفاهية سكانها. فمنذ القدم، عندما تندمج الدول الصغيرة في الاقتصاد العالمي، يتسارع نموها وتقدمها بالرغم من صغر سوقها، وندرة مواردها، وشدة حساسيتها للتقلبات الاقتصادية الخارجية. ويزداد ذلك

صحةً في إطار العولمة، وانخفاض تكلفة نقل البضائع، وتضاعف سرعة نقل المعلومات. ثم إن عمليات التجمع الاقتصادي لا تقتصر بالضرورة على المجموعات الجغرافية، فهي تشمل أيضاً، وبالأخص، مؤسسات اقتصادية عالمية الجنسية لا تعير الانتماء الوطني أي أهمية.

وإذا لم ينجح العرب إلى الآن في عمليات التكامل والتوحيد وبناء الوطن المشترك، فيعزى ذلك إلى ضعف واختلالات المشروع الوحدوي وإلى أسباب موضوعية لا علاقة لها بقوة العزيمة السياسية أو تغلغل المصالح الأجنبية. فالأمر يتعلق بطبيعة المجتمعات، ونضج الاقتصادات، ونمو المؤسسات. ففي فترة تاريخية استثنائية، وفي عالم تطغى فيه التركيبة العصبية والدولة الجائرة المستبدة، ولا تتوفر فيه الحريات والضمانات الدنيا التي لا يمكن بدونها أن يتحقق أي تفاهم ويحترم أي تعاقد، وفي عالم تتفاوت فيه معدلات الدخل بين 1 إلى 120، وتتكاثر فيه الحماية والتحولات الاجتماعية، وتزخر فيه الحواجز الطبيعية والتقليدية والتنظيمية لتنقل السلع والعمالة ورأس المال، وفي عالم تفتقر فيه المؤسسات إلى التجذر والخبرة والمتانة، في مثل هذا العالم لا يمكن لأي مشروع وحدوي أن يطبق، وأن ينجح إذا طبق، وأن يفيد إذا نجح. فلنتصور مثلاً ما عسى أن يكون عليه حال العرب اليوم لو نجح توحيدهم على يد الدولة القومية الاشتراكية البيروقراطية المستبدة!

إن المطلوب الآن هو إعادة صياغة المشاريع الوحدوية والسياسات التكاملية. فلن يحصل أي تقدم إن لم تضمن المشاريع الجديدة تنمية المداخيل، وتوسيع الحريات الشخصية، ونشر المعرفة. ولن يُتفق على أي برنامج إن لم تتساو فيه المنافع والتكاليف، وتتعادل الأدوار. ولن ينفذ أي مشروع إن لم تكن له إضافة لما يمكن تحقيقه بدونه من وجهة نظر تنمية الإنتاج، وتشغيل اليد العاملة، وتعليم الشباب. والمطلوب هو تصور مشروع يحافظ على استقلالية الشعوب وسلطة قرارها، ويزيل الحواجز المانعة لتنقل السلع والمال واليد العاملة، ويدعم القطاع الخاص ويحثه على تكوين مؤسسات قوية مفتوحة لكل المساهمات العربية، وقادرة على التعامل مع الشركات الكبرى في الأسواق

العالمية، وينسق بين مؤسسات التعليم ويطور مناهجه ومحتوياته وموارده.

ويبدو لنا أن الوطن العربي يسير في اتجاه يعطي للمشاريع المشتركة أكثر حظاً للإنجاز مما سبق. لا نقول ذلك للشذوذ عن الرأي العام السائد بأن العرب يتباعدون عن بعضهم، وأن مشاريعهم المشتركة تتقلص. بل نقوله لأن ذلك ما يؤدي إليه التحليل الموضوعي للتطورات العالمية والإقليمية في الميادين السياسية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

لا شك أن المشاريع المعروضة الآن على البلدان العربية، والتي بدأ البعض منها في التطبيق، ستؤثر تأثيراً عميقاً على وضع كل بلد وعلى علاقة البلدان ببعضها. فمشروع التجارة الحرة حول البحر الأبيض المتوسط في إطار سلام شامل الذي سيتسع لدول الخليج سيكون له الأثر العميق على اقتصادات بلدان الجنوب والشرق لما لعلاقتهم مع أوروبا من وزن وأهمية، ولما لهم مع هذه القارة من قرب ومصالح مشتركة. كما أن المشروع العربي للتجارة الحرة مكمل للمشروع المتوسطي، إذ لن تجني الدول العربية كل المنافع من هذا المشروع إذا لم تحرر تجارتها وتوسع سوقها وتستجلب الاستثمار الأجنبي الذي يتوقع أن يكون العامل الأساسي في تحريك الاقتصادات الجنوبية والشرقية. إن لهذه المشاريع الإقليمية قاسم مشترك يتمثل في عزم الدول على تحرير التجارة، وتفعيل آليات السوق، وتقوية القطاع الخاص، واستجلاب الاستثمار الخارجي. وذلك لأن التجربة التاريخية بينت أن في هذا التوجه فائدة كبيرة لكل المجتمعات. فلا مبرّر إذاً للشك والارتياب واتهام الآخرين بمحاولة الهيمنة على اقتصاداتنا. فلننظر إلى واقعنا بكل تواضع ولنتيقن أن مصلحتنا تكمن في الاندماج في الاقتصاد العالمي. وسيتحقق هذا الاندماج بمرونة أكثر وبفعالية إذا تجمعت دولنا العربية مع بعضها البعض، وكذلك مع من هم أقرب لنا جغرافياً وتاريخياً وثقافياً.

أما العامل الثاني الدافع إلى التفاؤل في تقارب الدول العربية، فيتمثل في نوعية التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي على مستوى التنظيم والتقنيات. إن التنظيم الشبكي للمؤسسات الاقتصادية وتوزيع فروعها ووحداتها حول الكرة

الأرضية الذي قادت إليه ثورة المعلومات والاتصالات، يحلُّ تدريجياً محل التنظيمات المبنية على مبدأ مركزية القرار. فإذا تكاثرت وتفرعت وتوزعت مراكز أخذ القرار، يزول حاجز من الحواجز الهامة التي فرقت إلى الآن الكثير من الدول العربية الحريصة على المحافظة على سلطتها على كل المستويات، وخاصة على المستوى الاقتصادي. كما أن تدني كلفة ويسر نقل البضائع التي مثلت في الماضي أحد العوائق الكبيرة لنمو التجارة البينية بين الدول العربية قد يؤدي إلى تكثيف التبادل التجاري العربي/العربي في إطار منطقة التجارة العربية الحرة. ثم إن تطور طرق الإنتاج وتجزئتها إلى عمليات صغيرة يمكن توزيعها على أماكن متعددة يعطي عمليات التكامل أكثر فعالية ومعنى من ذي قبل. كل هذه التطورات تدفع الوطن العربي في طريق يؤدي حتماً إلى التقارب والتكامل، وربما الاتحاد.

وإن التطورات التي يعيشها الوطن العربي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تدفعه نحو إزالة أهم الحواجز التي منعته إلى حد الآن من العمل المشترك، وأدت في السنوات الأخيرة إلى تفاقم الاختلافات وتصاعد العداوات. لقد أشرنا في ما سبق إلى عدة أمثلة تثبت أن الوطن العربي عاش في العقود القليلة الماضية تحولات هائلة على كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية. وأكدت جميعها أن التركيبة الاجتماعية تغيرت واستقرت، وأن القاعدة الاقتصادية تطورت وتمتّنت، وأن الأنظمة في معظمها تبدلت وتعقلنت. فما لوحظ مؤخراً من تزايد الانتخابات والتعددية، وتأسيس مجال الشورى لدليل على أن بذور الديمقراطية والليبرالية بدأت تنتشر في المجتمعات العربية. ويبدو ذلك صحيحاً رغم أن القوانين والحقوق في بلادنا ما تزال بحاجة إلى المزيد من الجدية والصرامة في التطبيق. ويدعم هذا الرأي ما يمكن ملاحظته من تغيير في الخطاب السياسي والإعلامي الذي ازداد محتواه تفتحاً وتعقلاً وتسامحاً، وتقلص طابعه الجدلي الهجومي المتطرف. كما يدعمه ما يمكن ملاحظته من تراجع لهيمنة نظام الحزب الواحد والقائد الواحد والرأي الواحد، إذ لم يعد هذا النظام قائماً إلا في تلك الدول التي تواجه توترات وضغوطات جسيمة. فإذا تأكدت هذه التطورات، يزول حاجز

من أعظم الحواجز التي منعت العرب من تنسيق استراتيجياتهم وتوحيد صفوفهم.

أما من الناحية الاجتماعية، فيتمثل ما كان يفرق بين العرب أساساً في طغيان التركيبة العصبية القبلية المتنافية مع كل مشاريع التوحيد، واختلاف وضعية الفئات الاجتماعية ـ كالعامل والمرأة ـ من بلد إلى آخر، وتباين أنظمة التحويلات الاجتماعية إلى الطبقات المعوزة، وتضارب النظرة إلى الذات وإلى التراث. وعلى جميع هذه المستويات، يمكن ملاحظة تطورات تشير إلى تقدم سريع نحو المقاربة والتجانس. ويكفينا ذكر بعض الأمثلة للدلالة على ذلك. ففي كل الدول، من الخليج إلى المحيط، يتصاعد صوت المرأة للمطالبة بحقوقها السياسية، وللتعبير عن عزمها على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعبر هذا السلوك عن تغيير جذري لوضعيتها في المجتمع بفضل نشر التعليم في العقود الأخيرة. ومن الأمثلة التي يمكن ذكرها في خصوص النظرة إلى الذات نتائج الدراسة التي قام بها باحث جامعي أمريكي استجوب فيها عدة مئات من الشباب التونسي والتي أظهرت مدى تعلق هذا الشباب بأصله وتراثه، على عكس ما كان شائعاً بين أسلافه في الفترة بين العشرينات والسبعينات من هذا القرن. أما العصبية، فهي في تراجع سريع أمام دولة القانون كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

وعلى المستوى الاقتصادي، فأهم ما تجدر الإشارة إليه هو بزوغ المؤسسة العربية الخاصة القادرة على التعامل على الساحة الوطنية والعالمية. ففي جميع الميادين ومختلف الأنشطة، من الإعلام إلى المال، ومن الصناعة إلى الزراعة، ومن الخدمات إلى السياحة، برز رجال أعمال عرب ذوي مهارة راقية وثقل عالمي. وليست هذه الظاهرة ظرفية، إذ تتعدد وتتوسع عمليات الخصخصة، وتتراكم الأموال، وتتداول الأجيال. فبدأت تظهر إذن القوى القادرة على إنجاز المشاريع المشتركة والتي لا تخيفها ولا تعوقها الحدود القطرية ولا مآرب الأنظمة السياسية. وسيساعدها في سعيها تعميم اقتصاديات السوق في جل الدول العربية التي تحاول أن تندمج في الاقتصاد العالمي. فبعد أن انزوت عدة دول عربية واعتزلت وانعكفت على نفسها، وخرجت من

الاتحادات الجمركية والنقدية التي كانت تنتمي إليها، وأممت المؤسسات الأجنبية ومنعت الملكية من غير مواطنيها، ها هي الآن، ومنذ بداية التسعينات، تغازل بكل ثقة الاستثمار الأجنبي لاستجلابه، وتمنحه امتيازات لم يكن مواطنوها يحلمون بها. وها هي أيضاً تندفع بدون تريث في إبرام عقود الشراكة مع الذين فارقتهم في الخمسينات والستينات. ولذلك مفعول إيجابي من وجهة نظر تقارب الدول العربية.

الخاتمة

تكاثرت في العصر الحالي المتناقضات في النظريات وفي التطورات: بين نظرية نهاية التاريخ ونظرية احتدام صراع الحضارات، بين تقدم عمليات التجمع الاقتصادي وانتشار عمليات التجزئة السياسية، بين بلوغ الإنسان مستويات من العلم والرخاء لم يعرفها فيما سبق وتوسع الإقصاء الاجتماعي وتعمق الفوارق، بين تعميم الديمقراطية والليبرالية والاعتراف بحقوق الإنسان وانتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدامها عدة مرات. ولا يشذ العرب عن هذا التناقض والتضارب: فلم تكن آفاق التنمية وحظوظ بناء المصير المشترك قط أحسن مما يمكن تصوره في المستقبل القريب بالرغم مما نشاهده من تعمق الأزمات، وتكاثر التحديات، وتعدد الاختلافات، وانتشار الارتياب.

ولا نعتقد أن التنمية والتكامل سيتحققان بدون جهد وتصور، أو بدون عمل وتخطيط. وفي قلب الجهد المطلوب تحرير الإنسان العربي وصيانة حقوقه وبناء مؤسساته الديمقراطية. فكل العرب مدعوون إذن لتعميق التفكير، وتجديد المشاريع في الفكر، والعمل على بناء الإنسان العربي الحرّ والمستقبل الأفضل للوطن العربي.

دور الدولة في القطاع المالي:
إطار نظري للتحليل وتطبيق على حالة المغرب*

ناصر السعيدي

تتألف هذه الدراسة من ثلاثة أجزاء، وهي في آن واحد تعليق ومناقشة. **أولاً**، هناك استعراض موجز لبعض التحديات والقضايا الاقتصادية الكبرى التي تواجهها المنطقة. وهناك، **ثانياً**، تحليل موجز لتجربة المملكة المغربية فيما يتعلق بالإصلاح المالي، ورفع القيود المفروضة على القطاع. إنّ لدراسة حالة المملكة المغربية أهميةً خاصة، لأن القطاع المصرفي والمالي ما يزال متخلفاً في معظم البلدان العربية. فالقطاع المصرفي محمي أو مثقل بالقيود، وقد أصبح عاجزاً عن المنافسة. كذلك فإن كلاً من القطاعين العام والخاص يستخدم التمويل السوقي بشكل محدود. أما السياسة النقدية فتتركز عادةً على الائتمانات وتخصيصها عبر مختلف القطاعات، مع بذل محاولات واسعة النطاق للسيطرة على تكلفتها وحجمها وسعرها. والواقع أن تجربة المملكة المغربية في إصلاح القطاع المالي ورفع القيود المفروضة عليه هي تجربة يمكنها أن تكون رائدة ومفيدة لإجراء مثل هذا الإصلاح في بلدان عربية

(*) أعدت هذه الدراسة بمناسبة المؤتمر الذي عقد في الكويت خلال الفترة 4 ـ 5 آذار/ مارس 1997 حول «دور الدولة في بيئة اقتصادية عربية متغيرة». وهي تشكل مداخلة ومناقشة لقضايا ينطوي عليها البحث الذي أعده السيد بول شابريه والسيد أسامة كنعان بعنوان «أي دور يجب أن تقوم به الدولة في القطاع المالي؟ إطار نظري للتحليل وتطبيق على حالة المملكة المغربية».

أخرى. وفي الجزء الثالث من الدراسة هناك بعض التوصيات وبرنامج مقترح لسياساتٍ إصلاحية.

أولاً ـ أهم القضايا الاقتصادية التي تواجهها المنطقة: نظرة على السياسات الاقتصادية

1 ـ قضايا بنيوية

إن أي بحث في قضايا إصلاح القطاع المالي وأي تحليل لدور الدولة في هذا القطاع يتعذر فصلهما عن تحليل مجموعة أوسع من القضايا البنيوية التي تواجها اقتصادات البلدان العربية في الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا. ولا بد من معالجة هذه القضايا على وجه الأولوية بشكل يسبق معالجة القضايا المتعلقة بالدورة الاقتصادية أو بتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. إن لهذه القضايا البنيوية طابعاً «أعمق» لأنها ذات أهمية بالنسبة إلى إمكانيات النمو المتوسط والطويل الأجل، ولا يسعنا هنا سوى التعرض لها بإيجاز[1].

● **إصلاح سوق العمل**: تتصف بلدان العالم العربي بوجود فئات فتية من السكان، ومعدلات مرتفعة من النمو السكاني، ومعدلات مرتفعة من الخصوبة. ونتيجةً لذلك، تنمو اليد العاملة بمعدلات مرتفعة، كما تعاني بلدان عديدة بطالةً مرتفعةً وهجرةً في عناصر قوتها العاملة. لذلك يجب توجيه السياسة الاقتصادية نحو تحسين إمكانيات النمو الاقتصادي وإنشاء فرص عمل. غير أنه لا بد من إعطاء الأولوية للاستثمار في رأس المال البشري، على أن تكون استثمارات القطاع العام موجَّهةً نحو ميادين التعليم والتدريب الميداني والصحة. ولا بد أيضاً من بذل جهد ضخم لاستثمار رأس المال البشري الذي تمثله المرأة العربية، مما يؤدي في النهاية إلى خفض معدلات الخصوبة، وتحسين صحة العائلة، وتحقيق معدلات أعلى من

---

(1) راجع الدراسة في Mohamed, S. Eken, S. Fennell and J. P. Chauffour, Growth and Stability in the Middle East and North Africa International Monetary Fund, 1996, وكذلك الدراسة في the World Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa, New York, Bank, Oxford University Press, 1995.

المشاركة النسائية في القوة العاملة.

● **زيادة استثمارات القطاع الخاص**: إن معدلات الاستثمار والادخار في القطاع الخاص هي نسبياً معدلات متدنية، مقارنةً باقتصاداتٍ أخرى مماثلة من حيث الموارد والدخل الفردي. ومن الواضح أن عوامل عديدةً تسهم في تدني معدلات الاستثمار والادخار المحليين، ونذكر منها عدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، وعدم ملاءمة الأطر القانونية، والنقص في حماية حقوق الملكية[1]. لذلك يجب تركيز السياسات الاقتصادية على تعبئة الإدخار المحلي، وإعادة الرساميل إلى مواطنها، وإنشاء الإطار المؤسسي الذي يؤدي إلى توجيه الأموال نحو القطاع الخاص. والواقع أن إصلاح القطاع المالي أمر بالغ الأهمية في هذا الإطار[2].

● **إصلاح المالية العامة ونقل مؤسسات الأعمال العامة إلى القطاع الخاص**: يحتاج النظام الضريبي ونظام المالية العامة في العالم العربي إلى عمليتي تحديث وإصلاح. ومن الضروري إنشاء أنظمة ضريبية في البلدان التي تعتمد إيراداتها الحكومية بدرجة كبيرة على عائدات تصدير الموارد الطبيعية، والتي تواجه في ميزانياتها عجزاً متزايداً بسبب تدهور معدلات تبادلها التجاري، في حين أن القضية الرئيسية هي، في بلدان أخرى، حجم القطاع العام والإنتاج. كذلك يجب أن تشمل تدابير إصلاح المالية العامة تخفيضاً كبيراً في حجم القطاع الحكومي، بالإضافة إلى نقل مؤسسات الأعمال العامة إلى القطاع الخاص.

● **إصلاح نظام التسعير**: إن تدخل الحكومة في تسعير المنتجات والخدمات يتم على نطاق واسع في عدد كبير من البلدان العربية، مما يؤدي إلى تشوهات في

(1) راجع المناقشة في Bisat, Amer, El-Erian, M. El-Gamal, and Mongelli, Investment and Crowth in the Middle East and North Africa, IMF Working Paper, November 1996.

(2) راجع المعطيات في الدراسة المختصرة الممتازة المعنونة Economic Trends in the MENA Region, published by the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, Cairo 1996.

أنماط الإنتاج والاستهلاك، وفي ميدان التجارة الدولية. وبصورة خاصة، هناك حاجة إلى إجراء إصلاح في تسعير السلع والخدمات التي ينتجها القطاع العام، كي يتم تخفيض أو إلغاء الدعوم الضمنية بشكل يعبر تعبيراً صحيحاً عن تكاليف الإنتاج.

• **تحرير التبادل التجاري**: إن نجاح الإصلاحات الاقتصادية يتوقف على إيجاد مزيدٍ من الانفتاح الاقتصادي، كي تتمكن الاقتصادات المعنية من المنافسة في بيئة اقتصادية دولية تتصف بدرجة متزايدة من التحرير ورفع القيود. والواقع أن على البلدان العربية أن تنظر في تصميم إصلاحات تتناول أنظمتها وسياساتها التجارية، ثم العمل على تنفيذها وفق ما تتطلبه شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، على أن تكون هذه الإصلاحات أيضاً شروطاً مسبقة لإنشاء سوق عربية مشتركة، أو للدخول في اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

• **المدفوعات الخارجية**. من الضروري أن تشمل الإصلاحات البنيوية الأساسية المذكورة آنفاً إصلاحاً يتناول نظام المدفوعات الخارجية. فاجتذاب الموارد الخارجية، وإعادة الرساميل المهاجرة، وتحرير التبادل التجاري، وإصلاحات القطاع المالي، هي كلها أمور ترتبط بتحقيق أنظمة منفتحة وشفافة للمدفوعات الخارجية، وذلك بشكل ينهي الممارسات المعهودة بشأن تعدد سعر الصرف، والتشوهات، والقيود المفروضة على المدفوعات.

2 ـ دور الحكومة وحجم القطاع الحكومي

من الواضح أن لهذه المسألة طابعاً معيارياً يتعدى نطاق الاقتصاد بالمعنى الدقيق. ومن الواضح أيضاً أن الإجابة على هذا السؤال تختلف باختلاف التجربة التاريخية والدولية. وفي رأينا أن دور الحكومة يجب أن يقتصر ويتركز على المهمات الأساسية، ومنها المحافظة على القانون والنظام وتنفيذهما عن طريق الجهاز القضائي، والدفاع الوطني، وحماية حقوق الملكية العائدة للأفراد والمؤسسات، وتوفير الخدمات الأساسية في ميداني الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي، بالإضافة إلى القيام ببعض الاستثمارات الأساسية في البنية التحتية

أو المشاركة فيها[1]. وثمة دور هام يقع على عاتق الحكومة، وهو إنشاء الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالمؤسسات على وجه العموم، وبصورة خاصة تأمين حسن اشتغال الأسواق القادرة على المنافسة. وانطلاقاً من هذه النظرة إلى دور الحكومة المناسب وكيفية تدخلها في النشاط الاقتصادي، من المفترض أن توضع حدود على حجم القطاع الحكومي ونطاق تدخل الحكومة في القطاع المالي كما في غيره من القطاعات.

3 ـ دور الدولة في القطاع المالي

من الضروري تطبيق المبادىء المذكورة آنفاً عند تحديد دور الدولة في القطاع المالي، وذلك من حيث ضرورة تركيز هذا الدور على مهماتها الرئيسية، علماً بأن مهمتها الأساسية هنا تتعلق بالمؤسسات والإطار المؤسسي. وهذا يعني أن على الحكومة القيام بما يلي: (أ) وضع الإطار اللازم لتكوين وتنظيم الأسواق المصرفية والمالية، وضمان المنافسة في ميدان الوساطة المالية؛ (ب) المشاركة في إنشاء نظم حديثة وأمينة وفعالة فيما يتعلق بمقاصة وتسوية المعاملات في السوق النقدية وسوق الأوراق المالية؛ (ج) تأمين هيكلية تنظيمية فعالة؛ (د) تحديد حقوق الإنشاء والترخيص والدخول والخروج تحديداً واضحاً بشأن جميع مؤسسات الوساطة المالية[2].

---

(1) راجع مناقشة نيرة لهذا الموضوع في George Stigler, The Citizen and the State, Chicago University Press, 1975; The Economist as Preacher, Memoirs of an Unregulated Economist, New York, Basic Books, 1988. راجع أيضاً الدراسة العميقة التي قام بها مؤخراً روبرت بارو حول هذا الموضوع في Robert Barro, Getting it Right: Markets and Choices in a Free Society. The MIT Press, 1996.

(2) راجع دراسة محمد العريان ودراسة ناصر السعيدي في Development of Financial Markets in the Arab Countries, Iran and Turkey, ERF, Cairo, 1995، وراجع مناقشة لهذه القضايا في Nasser Saidi, ERF, Newsletter September 1996. وراجع أيضاً Bisat, A. «Financial Reform in Middle-income Arab Countries: «Lessons from the experiences of other Developing Countries», unpublished, IMF, 1996.

4 ـ دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

إن نطاق العمليات المصرفية والمالية وفق الشريعة الإسلامية، والطلب على مثل هذه العمليات، يتسعان على نمط سريع في البلدان العربية وغيرها من البلدان. ولذلك فالتحدي القائم هو جعلها جزءًا لا يتجزأ من عملية الوساطة المالية، وهذا يقتضي توحيد وتوسيع الإطار التنظيمي والرقابي ليشمل المؤسسات الإسلامية المصرفية منها والمالية. وينبغي لسلطات الرقابة في البلدان العربية أن تسعى إلى فرض مبادىء أساسية مشتركة للتنظيم والرقابة فيما يتعلق بمؤسسات الوساطة المالية المصرفية وغير المصرفية، بحيث تنطبق مثل هذه المبادىء على المؤسسات المالية الإسلامية وغير الإسلامية. والواقع أن الرقابة الفعالة وحماية المستثمرين يقتضيان معاملة جميع المؤسسات على قدم المساواة. وبشكل مماثل، لا بد من تطوير طرق التمويل والعقود القائمة على الشريعة، كي تصبح منتجاتٍ وعقوداً مالية منمطة وقابلة للتداول في الأسواق المالية.

5 ـ غايات وأهداف الإصلاح المالي

قد تكون لدى صانعي السياسات، فيما يتعلق بإصلاح القطاع المالي، دوافع وأهداف متعددة تشمل اهتمامات داخلية متنوعة على صعيد السياسة الاقتصادية، والإقلال من القمع المالي، وتحرير عملية الادخار والاستثمار، بالإضافة إلى اهتمامات السياسة الاقتصادية الخارجية. ومن الممكن لإصلاح القطاع المالي، من حيث نطاقه ومداه وبرنامج تنفيذه، أن يتباين تبعاً لتلك الأهداف والاهتمامات المتنوعة. وفي رأينا أن إصلاح القطاع المالي يجب أن يستهدف: (أ) التشجيع على تطور الأسواق والأدوات المالية؛ (ب) القيام بفتح الأسواق المصرفية والمالية في وجه المنافسة الدولية، كي يتاح للاقتصادات العربية أن تحسن إمكانيات استخدامها للأسواق الدولية، المصرفية والمالية. إن المنطقة بحاجة إلى موارد مالية كبيرة كي تستثمرها في البنية التحتية، وتطور قاعدة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي بشكل أعم. غير أن منطقة الشرق الأوسط وشمالي افريقيا لم تتمكن من اجتذاب مثل هذه الموارد المالية من سائر مناطق العالم. وكما يبدو من الجدول أدناه، فهي لم تجتذب في

سنة 1995 سوى 2,85٪ من مجموع الموارد المالية المستثمرة في الاقتصادات الناشئة. والواقع أن تطوير أسواق رأس المال العربية وأدوات الاستثمار والأوراق المالية المتاحة، بالإضافة إلى تسهيل وصول المستثمرين الأجانب إلى هذه الأسواق، هو أمر يمكنه القيام بدور رئيسي في اجتذاب موارد خارجية إلى المنطقة. وفي رأينا أن لإصلاح القطاع المالي وإشتغال الأسواق المالية بشكل متطور أهمية استراتيجية في هذه المرحلة من التنمية الاقتصادية في البلدان العربية. وثمة اعتبارات أخرى تبرر هذا التركيز على أسواق الأسهم والاقتراض الناشئة بوصفها مصدراً للتمويل في العالم العربي. وهذه الاعتبارات هي:

الرساميل الخاصة الصافية الداخلة إلى البلدان النامية (بمليارات الدولارات الأميركية)

البلدان النامية	1990		1996	
المنطقة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
أميركا اللاتينية وبحر الكرايبب	12,5	٪28,15	74,3	٪30,50
الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا	0,6	٪1,35	6,9	٪2,85
جنوبي آسيا	2,2	٪4,95	10,7	٪4,41
شرقي آسيا والمحيط الهادىء	19,3	٪43,47	108,7	٪44,61
أوروبا وآسيا الوسطى	9,5	٪21,40	31,2	٪12,80
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0,3	٪0,68	11,8	
المجموع	**44,4**	**٪100**	**243,8**	**٪100**

المصدر: Global Investment Finance 1997

● أولاً: هناك هبوط في أهمية المساعدات والتحويلات الرسمية بالقيمة الحقيقية على أساس فردي معدل، كما أن هناك هبوطاً في الرساميل الأخرى المتجهة إلى الاقتصادات النامية ولأسبابٍ متنوعةٍ منها المصاعب المتصلة

بالميزانيات الحكومية، فقد خصصت البلدان المتقدمة الغنية موارد أقل للمعونة الخارجية. وبشكل مماثل، فإن البلدان العربية المنتجة للنفط، التي أسهمت سابقاً في تقديم المعونة الخارجية بنسبة أكبر من ناتجها المحلي الإجمالي، واجهت تدهوراً في معدلات تبادلها التجاري، بالإضافة مواجهة الهبوط في سعر النفط بالقيمة الحقيقية وبروز مصاعب أخرى تتصل بماليتها العامة. وبالتالي، اضطرت هذه البلدان إلى تضييق نطاق مساعداتها الدولية، والإقلال من الموارد التي تقدمها لهذه الغاية. وفضلاً عن ذلك، فإن انخفاض أموال المساعدة والتحويلات المقدمة على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، قد تزامن مع ارتفاع الطلب على المساعدات من جانب بلدان إفريقية هي تقليدياً بلدان متلقية، كما من جانب البلدان الآسيوية الفقيرة. وقد نشأت أيضاً مطالب جديدة بسبب النتائج الاقتصادية لزوال الاتحاد السوفياتي، وما نجم عنها من آثار في بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. والواقع أن احتياجات التمويل كبيرة لدى هذه الأخيرة، كي تتمكن من تحمل التكاليف التي يتطلبها تحول اقتصاداتها من نظام التخطيط المركزي إلى النظام السوقي. وبالتالي، فإن عوامل متعددة ترتبط بالعرض والطلب قد أسهمت، في مختلف البلدان، في هبوط المساعدات الدولية بالقيمة الحقيقية على أساس فردي.

● **ثانياً**: انخفضت، في أواخر الثمانينيات والتسعينيات، الأهمية النسبية لقروض المصارف التجارية. وعلى أثر أزمة الديون في الثمانينيات، تقلص إقراض المصارف الدولية إلى البلدان النامية، إذ حاولت هذه المصارف خفض المخاطر الإجمالية التي تتعرض لها بسبب قروضها إلى هذه البلدان. وبالتالي، ازداد اتجاهها نحو تحويل الديون إلى أوراق مالية. وفي الوقت نفسه، اعتمد المسؤولون عن الرقابة المصرفية في البلدان الصناعية الكبرى مبادىء توجيهية احترازية وقيوداً أكثر تشدداً، بغية تحسين معايير كفاية رأس المال والملاءة المالية وسيولة الجهاز المصرفي على الصعيدين الداخلي والدولي. ونتيجةً لتطبيق ترجيحات أعلى على مخاطر الإقراض للبلدان النامية وعلى ديون هذه البلدان، ارتفعت التكلفة الفعلية للقروض الممنوحة لهذه الأخيرة، مما أدى إلى هبوط في حجم الإقراض الصافي.

● **ثالثاً**: ازداد التحول، في معظم البلدان، نحو الاعتماد على الحلول المرتكزة على السوق فيما يتعلق بمشكلات السياسة الاقتصادية. ومن هذه الزاوية، أخذت بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، وغيرها من البلدان التي كانت تتبع نظام الاقتصاد الموجه، تعتمد اعتماداً أوسع على التمويل السوقي. وبشكل مماثل، تقوم حالياً بلدان عربية عديدة ـ تونس والمملكة المغربية ومصر والأردن ـ بتحرير وفتح اقتصاداتها، متجهة نحو نقل مؤسسات الأعمال العامة إلى القطاع الخاص، بالإضافة إلى نقل نشاطات أخرى تديرها الحكومة.

● **رابعاً**: إن القسم الأكبر من البنية التحتية الاقتصادية في الشرق الأوسط ـ الكهرباء، والمرافىء، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومعالجة المياه المبتذلة والنفايا، ونظم النقل العام، وغير ذلك ـ قد تم إنشاؤه خلال السبعينيات، ولذلك لا بد من إعادة تأهيل البنية التحتية وتحديثها. غير أن هذا يقتضي موارد مالية ضخمة قد تتجاوز 20 مليار دولار أميركي في السنة على شكل استثمارات جديدة في قطاعات البنية التحتية. ومن الضروري أيضاً لبلدان عديدة يستمر فيها تكاثر السكان بمعدلات مرتفعة أن توفر طاقة إنتاجية جديدة تتفق مع نمو الطلب على العمل من جانب الفئات الشابة من السكان.

ولأسباب عديدة منها العوامل المذكورة آنفاً، فإن إنشاء أسواق مالية فعالة هو عنصر بالغ الأهمية لاجتذاب قسم من الرساميل العربية السائلة المستثمرة خارج الشرق الأوسط، وهي تقدر بأكثر من 300 مليار دولار أميركي. ولكي تنجح بلدان المنطقة في اجتذاب الرساميل وضمان الاستخدام الاقتصادي الفعال لهذه الموارد، عليها أن تعمل بشكل نشط على تشجيع إنشاء أسواق رأس المال الداخلية وتطويرها، مع تعزيز تكاملها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ثانياً ـ تجربة المملكة المغربية في إصلاح القطاع المالي

1 ـ سياسات التدخل والإصلاح: 1980 ـ 1996

كانت السلطات المغربية تستهدف تمويل العجز في ميزانية الدولة (بمعدلات فائدة أدنى من معدلات السوق)، وتوجيه الائتمانات نحو قطاعات ترى الحكومة

أنها تسهم في التنمية الاقتصادية وفي تحقيق الأهداف المنشودة على صعيد الاقتصاد الكلي. وبهذا الصدد، تشمل التدخلات من النوع الأول إجراءات الرقابة على تسعير وتخصيص الإئتمانات المقدمة للقطاع الخاص؛ وشروط الإقراض «للقطاعات ذات الأولوية»؛ والإعفاءات الكمية من الحدود القصوى للإئتمانات؛ وفرض القيود على معدلات الفائدة الإسمية بما يقل عن المعدلات السائدة في السوق؛ وإعادة حسم القروض بمعدلات تفضيلية؛ وفرض قيود على الدخول في الجهاز المصرفي.

وتشمل التدخلات من النوع الثاني إلزام المصارف التجارية بحيازة سندات حكومية بمعدلات فائدة أدنى من معدلات السوق؛ وفرض حدود كمية قصوى على الإئتمانات الممنوحة لمختلف القطاعات بهدف ممارسة الرقابة على نمو وتركيب الإئتمان الكلي الممنوح للقطاع الخاص.

وكانت نتائج هذه التدخلات خلال الفترة 1980 ـ 1985 محسوبةً ومتوقعة. فقد بلغ المعدل الوسطي لعجز الميزانية الحكومية 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما تجاوز معدل تضخم الأسعار 10٪. وكانت هناك آثار غير مؤاتية في قدرة الجهاز المصرفي على المنافسة، ومنها وجود معدلات فائدة سلبية بالقيمة الحقيقية، وربحية متدنية على الاستثمار في القطاع المصرفي. وقد أدت هذه العوامل إلى الحد من توسع الجهاز المصرفي والخدمات المصرفية، وإلى قصور الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة. أما التعميق المالي للاقتصاد، بحسب المقياس M2/GDP، أي نسبة الكتلة النقدية م2 إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بقي على مستوى 44 بالمئة. وكان للقيود المفروضة على الإقراض، وما يرافقها من تشوهات في منحنى العائد، أثر متوقع هو مزاحمة القطاع الخاص بشدة على مصادر الائتمان والاستثمار. وهكذا هبطت نسبة الاستثمار في القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى 10٪، في حين هبطت نسبة الائتمانات المحلية الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى 31٪.

وفي خلال الفترة الممتدة بين سنة 1986 ونهاية سنة 1996، نفذت المملكة

المغربية سلسلةً من الإصلاحات الاقتصادية الشاملة. وقد تضمنت هذه الإصلاحات: (أ) تدابير في ميدان المالية العامة لتخفيض عجز الميزانية وتحقيق وضع صحيح قابل للاستمرار، عن طريق خفض الإنفاق الحكومي وتحسين مرونة النظام الضريبي؛ (ب) تدابير للتحرير المالي عن طريق التوجه نحو وسائل أكثر اعتماداً على السوق لتمويل القطاع الحكومي - بما في ذلك نظام مزايدة لإصدار سندات الخزينة القصيرة والطويلة الأجل - بالإضافة إلى الاقتراض المباشر من السوق النقدية وسوق السندات المالية. وقد تم، بشكل تدريجي، تخفيض الحيازة الإلزامية لأوراق الدين الحكومي، ثم ألغي هذا الإلزام في النهاية. وألغيت أيضاً الحدود الكمية القصوى على الائتمانات، في حين تم، بشكل تدريجي، تحرير معدلات الفائدة على الودائع والتسليفات، بالإضافة إلى إلغاء تدريجي لمختلف معدلات الحسم التفضيلية.

وكان لهذه الإصلاحات المذكورة آنفاً أثر عملي في تثبيت الاقتصاد المغربي، إذ انخفض عجز الميزانية إلى 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما انخفض معدل التضخم حتى أقل من 5٪، في حين أصبحت معدلات الفائدة إيجابيةً بالقيمة الحقيقية. كذلك ارتفع، إلى حد كبير، حجم الائتمان المحلي وحصة القطاع الخاص من مجموع الائتمانات. أما التعمق المالي للاقتصاد، كما يقاس بالنسبة M2/GDP، أي نسبة الكتلة النقدية م2 إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع من معدل وسطي بلغ 44٪ في الفترة 1980 - 1985 حتى 51٪ في الفترة 1986 - 1992 وحتى 60٪ في الفترة 1993 - 1996.

غير أن تدابير أخرى أهم قد اتخذت على الصعيد البنيوي، وهي سلسلة التدابير الاحترازية وغيرها من التدابير ذات الطابع المؤسسي التي نفذت منذ سنة 1993، وهي التدخلات من النوع الثالث. وقد تضمن قانون المصارف الجديد إجراءات رقابية احترازية تتفق مع المعايير الدولية - منها توصيات لجنة بازل **Basle Committee** - وتنطبق على جميع المصارف التابعة للقطاعين الخاص والعام. ونص القانون الخاص بالأسواق المالية الصادر سنة 1993 على إنشاء لجنة رقابية مستقلة تضمن التقيد بالأنظمة، والإفصاح عن

المعلومات، وشفافية التعامل بالأوراق المالية. أما البورصة فيديرها القطاع الخاص بواسطة عملاء مستقلين. والواقع أن سوق الأسهم قد استجابت لهذه التدابير بشكل ظاهر، إذ ارتفعت نسبة نمو الرسملة السوقية من 34٪ خلال الفترة 1989 ـ 1992 حتى 49٪ خلال الفترة 1993 ـ 1996، كما بلغت 22٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

2 ـ القضايا والعبر البارزة من تجربة المملكة المغربية

إن التجربة المغربية تقترح إطاراً لتحليل التدخلات في السياسة الاقتصادية وشؤون الإصلاح في القطاع المالي، كما أنها تصف تطور السياسة العامة بدءًا بالرقابة على تسعير الإئتمانات وتخصيصها، ثم إجراءات الرقابة المباشرة حتى الوصول إلى الرقابة الإحترازية وبناء المؤسسات. ومن الواضح أن للتجربة المغربية مغزى ودلالة بالنسبة إلى سائر الاقتصادات العربية، وعلى وجه أعم بالنسبة إلى الاقتصادات الناشئة. غير أنه من الممكن، في المستقبل، بحث قضايا أخرى نعرضها هنا بإيجاز:

● ما هو مدى الفائدة من الإطار النظري المقترح؟ إن التمييز بين مختلف أنواع السياسة التدخلية أمر مفيد كتصنيف وكأداة وصفية للتطور التاريخي في هذا المجال. غير أن السؤال العملي هو: هل إن لمختلف أنواع السياسة التدخلية نتائج وآثاراً اقتصادية مختلفة؟ وهل يمكننا التمييز بين هذه النتائج على صعيد عملي؟ وما هي الفرضيات التي يمكن اختبارها للدلالة على توافق النتائج أو عدم توافقها مع مقومات الإطار النظري؟

● هناك إطار نظري بديل لتصنيف أنواع السياسة التدخلية، وهو التمييز بين الرقابة والحواجز السعرية وغير السعرية. وثمة مجموعة واسعة من المفاهيم النظرية الممكن تطبيقها بشكل مفيد للتمعن في مختلف أنواع السياسة التدخلية، ومنها استحداث وسائل لتحليل الرخاء الاقتصادي على أساس أفضل الحلول من المرتبتين الأولى والثانية، واستخدام منهجية تجريبية ـ صممت أصلاً لتحليل عوائق التجارة الدولية الناجمة عن السياسة التجارية والحواجز الجمركية وغير

الجمركية ـ ومن ثم استخدام كل ذلك في فحص مختلف أنواع السياسة التدخلية. والتساؤل هو: هل من أسباب تحليلية مهمة تبرر الابتعاد عن التحليل التقليدي للحواجز السعرية وغير السعرية؟

● إن وصف حالة المملكة المغربية، الذي يشمل إحصاءات وصفية عن الأداء الاقتصادي، يشير إلى أن رفع القيود المالية كان ناجحاً، وأنه أدى إلى نتائج مثيرة للإعجاب. غير أن الإصلاحات المالية قد رافقتها عملياً، في ميدان المالية العامة، إصلاحات مهمة أدت إلى تخفيض كبير ومستمر في عجز الميزانية الحكومية. ولولا الإصلاح في المالية العامة والضغوط الناجمة عن تمويل العجز الكبير في الميزانية، هل كان رفع القيود المالية أمراً ممكناً، وهل كان نجاحه متوقعاً؟ إن على البحوث الجديدة أن تحاول تقييم مدى إسهام الإصلاح المالي وإصلاح المالية العامة في تحسن الأداء الاقتصادي على وجه الإجمال.

● إن ما قامت به المملكة المغربية من إصلاحات اقتصادية ورفع للقيود المالية قد تضمن أيضاً إصلاحاً بعيد المدى في القطاع الخارجي. وبصورة خاصة، قامت السلطات بإصلاح في القطاع التجاري، إذ حررت النظام التجاري من التدابير الحمائية، وألغت ممارسات تعدد سعر الصرف، ووحدت نظام سعر الصرف. وفي الوقت نفسه، حررت الرقابة على عمليات الصرف المتعلقة بالمدفوعات الخارجية ثم قامت بإلغائها، وذلك في حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات كما في حساب المعاملات الرأسمالية. والواقع أنه كانت لهذه الإصلاحات في القطاع الخارجي أهمية بالغة في إزالة التشوهات القائمة في أنماط الاستهلاك والإنتاج، والناجمة عن وجود نظام للتجارة والمدفوعات من النوع الحمائي.

ثالثاً ـ توصيات وبرنامج إصلاحات اقتصادية

إن دراسة حالة المملكة المغربية، والتجارب التي مرت بها الاقتصادات الناشئة والبلدان المتحولة إلى النظام السوقي، توحي كلها بتوصيات عديدة

وعناصر خاصة بإصلاح السياسات الاقتصادية في البلدان العربية. وفيما يتعلق بدور الدولة في القطاع المالي ودورها في إصلاح هذا القطاع، هناك خمس قضايا تعتبر مهمة سنعرضها هنا بإيجاز:

1 ـ **ليس من الممكن النظر إلى دور الدولة في القطاع المالي وفي إصلاحه بمعزل عن القضايا المتعلقة بحجم القطاع الحكومي ودوره وبمشاركته في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية.** فالإصلاح الاقتصادي يجب أن ينظر إليه كمجموعة تدابير متشعبة ومترابطة من تدابير السياسة الاقتصادية. وبالتالي، فإن القيام بإصلاح القطاع المالي ورفع القيود لإزالة القمع المالي هو عمل معرض للفشل إذا لم ترافقه، مثلاً، إصلاحات أخرى في ميدان المالية العامة كما في الميدان الضريبي بهدف تخفيض عجز الميزانية وحجم القطاع الحكومي.

2 ـ **إن توقيت الإصلاحات وتسلسلها أمر مهم إن لم يكن أساسياً في نجاح تحرير القطاع المالي ورفع القيود عنه.** إن نتائج البحوث والعبر المستخلصة من حالات النجاح والفشل (مؤخراً في الاتحاد السوفياتي السابق، وفي روسيا بنوع خاص) تشير إلى ضرورة اتباع التسلسل التالي في الإصلاحات: إصلاح نظام الأسعار، إصلاح المالية العامة وإصلاح النظام الضريبي، إصلاح القطاع المالي، إصلاح النظام التجاري، وأخيراً إلغاء إجراءات الرقابة على الرساميل وتحرير المدفوعات الخارجية. والملاحظ هنا أن الإصلاحات الاقتصادية الداخلية يجب أن تسبق إصلاح القطاع الخارجي. غير أن هناك قدراً أقل من الإجماع النظري والتحليلي حول ما إذا كان من الضروري إجراء الإصلاحات بشكل تدريجي أم دفعة واحدة. إن الاقتصادات الخالية من الصدامات، التي توجد فيها مؤسسات مرنة وعناصر بشرية واسعة الإطلاع، قد تحبذ القيام بإصلاحات جذرية من نوع «الدفعة الواحدة».

3 ـ **على القطاع العام أن يقود عملية تنفيذ الإصلاحات.** ينبغي للحكومة أن تبدأ بتنظيم أوضاعها قبل أن تفرض إصلاحاً على القطاع الخاص، أو قبل أن ترفع القيود القائمة. فالتشوهات ناجمةٌ عادةً عن تدخل القطاع العام في عمل الأسواق وفي النشاط الاقتصادي. ولذلك فالقاعدة هي أن رفع القيود يجب تطبيقه أولاً على

مؤسسات وشركات القطاع العام، على أن يشمل الشركات القائمة بالإنتاج، بالإضافة إلى مؤسسات الوساطة المالية، أي مختلف أنواع مصارف التنمية، ومؤسسات الإقراض والمؤسسات المالية المختصة التي تملكها أو تديرها الحكومة. والغاية من ذلك خلق فرص متساوية، وتأمين شروط تنافسية في القطاع المالي. إن صانعي السياسات القائمين برفع القيود يواجهون معارضة من قبل مجموعة كبيرة من الفئات ذات المصالح الخاصة، أي من قبل موظفي القطاع العام، والمراقبين المشرفين على المؤسسات المالية التابعة للقطاع العام، والفئات ذات المصالح في القطاع الخاص، والفئات المستفيدة من التمويل «الرخيص» ومن منافع أخرى.

4 ـ **يجب أن ينطوي إصلاح القطاع المالي على اعتماد المعايير والأنظمة الدولية.** وغاية ذلك، فيما يتعلق بالقطاعين المصرفي والمالي، تحديث الهيكلية والقوانين والنظم. أما المعايير والمقاييس الدولية فتشمل: (أ) المعايير الدولية للمحاسبة؛ (ب) توصيات مصرف التسويات الدولية ومجموعة البلدان الثلاثين بشأن أنظمة المدفوعات والتسوية؛ (ج) معايير ومقاييس احترازية ورقابية، كما توصي بها مختلف اللجان في مصرف التسويات الدولية. والواقع أن اعتماد المعايير والمقاييس الدولية له ثلاث منافع على الأقل، وهي: (1) التوفيق بين النظم الرقابية الوطنية عبر البلدان العربية وكذلك على الصعيد الدولي؛ (2) الإسهام في اجتذاب الاستثمار الأجنبي إلى القطاع المالية الداخلي، وتسهيل استخدام أسواق رأس المال الدولية؛ (3) الإسهام في إسقاط حجج الفئات المحلية الضاغطة والمناهضة لرفع القيود وإصلاح القطاع المالي، بمعنى أن في استطاعة صانعي السياسات التأكيد على صواب بأنه ينبغي للبلد المعني أن يشارك في المنافسة على صعيد دولي ويتقيد بالمعايير الدولية.

5 ـ **بناء المؤسسات: النظم والرقابة السوقية.** لا بد لنا من التركيز على تطوير الدور والوظائف التي تقوم بها ثلاث مؤسسات رئيسية أو العمل على إنشاء مثل هذه المؤسسات:

- **المصارف المركزية/ السلطات النقدية.** هناك إتجاه دولي متزايد فيما

يتعلق بتعريف استقرار الأسعار أو تحقيق معدل منخفض من التضخم، على أن يكون الاستقرار النقدي والمالي الهدف الرئيسي للسلطات النقدية. وهذا أمر يقتضي تعزيز صلاحيات السلطات النقدية واستقلالها للإقلال من التدخل الحكومي. وفيما يتعلق بالسلطات النقدية والمصارف المركزية في العالم العربي، لا بد من إجراء تحليل مقارن ومعمق بهدف اقتراح إصلاحات وتعديلات تشريعية، بالإضافة إلى تحديد نطاق الصلاحيات.

● **السلطات المسؤولة عن أسواق رأس المال.** لا بد من فصل إدارة أسواق الأوراق المالية عن مراقبتها وتنظيمها. ومن الضروري أن تكون ملكية أسواق البورصة وإدارتها من نطاق القطاع الخاص، كي يضمن هذا الأخير في جملة أمور، قدرتها على المنافسة الدولية، واعتمادها للتكنولوجيا والأدوات المالية الجديدة. إن السلطات المسؤولة عن أسواق رأس المال يجب إنشاؤها بقانون، على أن تكون مؤلفة من مهنيين مستقلين ومخولين بالصلاحيات اللازمة، بالإضافة إلى تمتعهم باستقلال يمكنهم من المراقبة الفعالة، ومن وضع النظم الخاصة بالأسواق والمشاركين فيها. وقد تحقق، في هذا الإتجاه، تقدم ملحوظ في كل من مصر والأردن والمملكة المغربية وتونس.

● **من الضروري**، في مختلف البلدان العربية، تدعيم لجان الرقابة على المصارف بهدف تحسين الإطار التنظيمي وتعزيز سلامة العمل المصرفي. وعلى هذه اللجان أن تقوم بدور هام عن طريق اعتماد المعايير والمقاييس الدولية وتنفيذها، مع التوفيق بين النظم وإجراءات الرقابة المعمول بها في مختلف البلدان العربية. وهذا أمر يقتضي مزيداً من التعاون فيما بين لجان الرقابة وفيما بين السلطات النقدية، بالإضافة إلى تعزيز تبادل المعلومات.

وختاماً، في رأينا أن صندوق النقد الدولي هو المحفل المناسب للقيام مع مؤسسة التمويل الدولية ببذل جهود مشتركة لتقديم المساعدة الفنية وغيرها من المساعدات التي تحتاجها البلدان العربية العازمة على تنفيذ إصلاحات جريئة كالتي عرضناها بإيجاز في الفقرتين 4 و5 أعلاه.

تناقضات حاكمة لمستقبل العولمة*

رمـزي زكي

استطاع الأستاذ الدكتور اسماعيل صبري عبد الله في بحثه القيم وبمقدرة عالية على التحليل، أن يرسم أمامنا صورة بانورامية واضحة المعالم عن التغيرات الهامة التي حدثت في الرأسمالية العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، مع حرصه على أن يوضح أصول هذه التغيرات وفروعها والقوى الفاعلة في حدوثها، ورصد مالها من آثار إيجابية وسلبية. وقد مهد لبحثه بمقدمة يذكِّرنا فيها بكيفية ظهور الرأسمالية وارتباطها بالاستعمار وبظهور الامبراطوريات والتعصب القومي، واعتماد النمو الرأسمالي - وبخاصة في مراحله الأولى - على نهب الفائض الاقتصادي من المستعمرات والبلاد التابعة والسيطرة على منابع المواد الخام والأسواق الخارجية، وهو الأمر الذي أدى إلى اندلاع الحروب الإقليمية والعالمية. ثم بيَّن كيف اتجهت الدول الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية نحو البحث عن وسائل سلمية للصراع وبخاصة بعد زيادة الطاقة التدميرية للأسلحة الحديثة. وهي الوسائل التي وجدت بداياتها الملموسة في مولد السوق الأوروبية المشتركة التي ربما تحول إلى خلق ما يسمى بالولايات المتحدة الأوروبية. وقد أوضح الدكتور اسماعيل، كيف أن الرأسمالية غيرت من بنيتها، من احتكارات قومية تنتمي إلى دولة محددة ذات سوق معينة تسيطر عليها، إلى بنية تسيطر عليها

(*) مداخلة أُلقيت في ندوة مجلة عالم الفكر بالكويت (22 ـ 25 نوفمبر 1997) تعليقاً على دراسة للدكتور اسماعيل صبري عبد الله عنوانها: «أبرز معالم الجدة في نهاية القرن العشرين».

شركات كوكبية Global Corporations قوامها اقتسام أسواق الكرة الأرضية كلها، معتمدةً في ذلك على آليات السوق والتنافس الضاري الداروني الذي يعتمد على البقاء للأقوى.

ويعتقد الدكتور إسماعيل، أن ذلك كان بداية ظهور الكوكبية Globalization (مفضّلاً استخدام هذا المصطلح على مصطلح «العولمة» الشائع). ونظراً للدور الذي لعبته هذه الشركات في خلق ظاهرة الكوكبية فقد توقف في بحثه طويلاً أمام السمات المميزة لهذا النوع من الشركات التي أصبحت قوى مستقلةً نسبياً تتعدى الجنسيات والحدود القومية وتتجاهل «المصالح الوطنية»، مشيراً في ذلك إلى العمليات السريعة والضخمة من الاندماجات فيما بينها وبسيطرة بعضها على البعض الآخر. وفي هذا الخصوص يرصد الباحث عدة سمات هامة لها، مثل ضخامة الحجم، وتنوع أنشطتها، وانتشارها الجغرافي على جبهة العالم كله، وقدرتها الفائقة على تعبئة المدخرات من الأسواق المالية الهامة في العالم وبقدرتها على الاقتراض من البنوك متعدية الجنسيات، وقدرتها القوية على جذب الكفاءات البشرية عالية المستوى بغض النظر عن جنسها ولونها ودينها. ثم أشار الباحث بعد ذلك إلى الوضع الذي تحتله أكبر خمسمائة شركة كوكبية في الاقتصاد العالمي، معتمداً في ذلك على أحدث البيانات التي نشرتها مجلة Fortune في عددها الصادر في يوليو 1997 فأعطى لمحةً عن إيرادات هذه الشركات، والتوزيع الجغرافي للمقار القانونية لإداراتها، ولقدراتها الإنتاجية والتسويقية كما تنعكس في التجارة الدولية، مشيراً في ذلك إلى الشبكة المعقدة للتجارة بين هذه الشركات والشركات أو الفروع التابعة لها.

ثم أوضح الدكتور اسماعيل في القسم الثاني من بحثه، أن البنى الأساسية التي ميزت المراحل الأولى للرأسمالية والتي لعبت فيها الدولة/ الأمة ـ على عكس ما يظن الكثيرون ـ دوراً هاماً في دعم وتقوية النظام الرأسمالي وتأمين المصالح الداخلية للرأسمالية القومية، بل وغزو المستعمرات لتأمين الحصول على المواد الخام وفتح الأسواق الخارجية. . . تتعرض الآن لتغيرات وضغوط كثيرة تهدد مكانة

الدولة/ الأمة في خضم العملية التاريخية التي تجري الآن لتحويل العالم كله إلى سوق عالمي واحد خاضع لسيطرة الشركات الكوكبية. وهكذا، بعد أن كانت الرأسمالية تستند على قوة الدولة ودورها في تأمين مصالحها، أصبحت الرأسمالية متعدية الجنسية في موقع قوي يمكنها من الاستغناء، إلى حد غير قليل، عن بعض وظائف الدولة التقليدية. فلم تعد في حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقوية لتأمين مصالحها الخارجية. إذ أصبحت قوتها الاقتصادية تمكنها من دخول أية دولة، وتمد نشاطها إلى مختلف أنحاء المعمورة مستخدمةً في ذلك رشوة كبار المسؤولين وذوي النفوذ السياسي وسلاح الإعلام على نطاق واسع. وربما يفسر هذا ـ كما يشير الدكتور اسماعيل ـ عمليات خفض نفقات التسليح والإلغاء التدريجي للجيوش المعتمدة على «الخدمة الوطنية العسكرية»، والتحول إلى جيوش محترفة قليلة العدد نسبياً وذات تكنولوجيا بالغة التعقيد. ورأسمالية اليوم لم تعد في حاجة إلى الدولة في مجال خدمات الأمن الداخلي، وفض المنازعات المدنية، وخدمات البريد والاتصالات. والأكثر من هذا، أنه في ضوء التطور المذهل الذي حدث في نظام النقد الدولي وتعويم أسعار الصرف و«تحرير» القطاع المالي، والاستخدام الواسع لبطاقات الائتمان Credit Cards لم تعد الدولة مسيطرةً على الكتلة النقدية داخل حدودها، حيث انتزعت قوى السوق من إطار سيادة الدولة حق خلق النقود وضبط عرضها. بل إن تآكل قوة الدولة وسلطتها تبدو الآن بشكل جلي في ما تمخض عن الكوكبية من إضعاف شديد لفاعلية أي سياسة اقتصادية كلية تراها الدولة صالحةً لاقتصادها المحلي ما لم تشاركها في ذلك الشركات متعدية الجنسية. وليست صعوبات الدفاع عن سعر صرف العملة المحلية، والحد من هروب الأموال للخارج، والسيطرة على حركات رؤوس الأموال الساخنة وعمليات المضاربة الواسعة على العملات وأسعار الفوائد والأوراق المالية، وما يجره ذلك كله من هزات مالية شديدة.. ليست إلاّ أمثلةً للقيود التي أصبحت تفرضها الكوكبية على فاعلية السياسات الاقتصادية المحلية التي ترسمها الحكومات لمصلحة اقتصاداتها المحلية. وأخيراً، يشير الدكتور اسماعيل إلى تخلي الدولة عن بعض المرافق العامة من خلال

خصخصتها (خدمات البريد والتليفون والسكك الحديدية وبعض الطرق والموانىء والمطارات. . .)، وتآكل نظم التأمينات الاجتماعية وخصخصة بعضها، كأمثلة أخرى على عمليات الضعف أو الإضعاف، التي انتابت الدولة في عصر الكوكبية. وفي الجزء الأخير من بحثه تعرض الدكتور اسماعيل للثورة المعرفية، موضحاً العلاقة الجدلية بين تزايد المعرفة العلمية وتقدم الاقتصاد الرأسمالي، مشيراً في ذلك إلى أهم مظاهر الجدة في هذا الخصوص، مثل إحلال الآلة محل الإنسان في بعض الأعمال الذهنية، واستخدام الفضاء الخارجي في الاتصالات والإعلام، والتكنولوجيا الحيوية، ناهيك عن ثورة إحلال المواد. وكل ذلك أدى إلى أن تحتل «المعرفة»، بجانب الأرض والعمل ورأس المال، مكانةً هامةً كمصدر أساسي للنمو الاقتصادي.

وفي خضم هذه التطورات لأبرز «معالم الجدة في نهاية القرن العشرين» حرص الدكتور اسماعيل إلى الإشارة إلى ذلك الضجيج الفكري الذي رافق هذه المعالم وبرز من جانب عدد كبير من الاقتصاديين والخبراء والتكنوقراط والذي يدعي أن آليات السوق وحدها، والتخلص من كل قواعد السلوك التي وضعتها الدولة لضبط سير النظام الرأسمالي بما في ذلك إلغاء كل أشكال الدعم والإعانة والحماية - وهي ما يسمى بالـ Deregulation ـ، والانفتاح المطلق وغير المشروط على الشركات الكوكبية، وتلبية مطالبها، واسترضائها من خلال منحها أكبر قدر من المزايا والضمانات، هي شروط التقدم الاقتصادي الآن. وهكذا تم رفع مصلحة الشركات الكوكبية إلى مستوى مصلحة الشعوب والدول.

وقد نجم عن هذا الضجيج الفكري وذيوعه في الآونة الأخيرة في رأي الدكتور اسماعيل:

(أ) إحلال التبشير بأيديولوجية السوق محل التحليل العلمي الموضوعي.

(ب) إهدار قيم «الوطنية» و«الاستقلال» و«السيادة» والانبهار بكل ما هو غربي وبما ينطوي عليه ذلك من تهديد للهوية الوطنية والخصائص الحضارية للشعوب.

ولعلي أضيف إلى ذلك أيضاً، أنه تم إسقاط الفروق بين البلاد النامية والبلدان الصناعية المتقدمة، وهي الفروق التي كان الفكر الاقتصادي والاجتماعي حريصاً عليها في أدبيات التنمية في عالم مابعد الحرب، نظراً لأهميتها في فهم وتحليل مشكلات البلاد النامية وأوضاعها الخاصة في الاقتصاد العالمي وعند رسم استراتيجيات تنميتها. ولا شك أن ذلك يعد نوعاً من «الدجل الفكري» إذ لا يجوز الإدعاء بأن السياسات الاقتصادية التي تصلح للبلدان الصناعية أو تتفق مع مصلحة الشركات الكوكبية، هي السياسات نفسها التي تصلح للبلاد النامية.

تلك هي، فيما أتصور، أهم القضايا التي وردت في بحث الدكتور اسماعيل صبري عبد الله. وكم كنت أتمنى أن يتناول الدكتور اسماعيل ظاهرة الكوكبية، ليس فقط من خلال رصد أهم معالمها وما رافقها من متغيرات ـ وهو ما أنجزه بجدارة في هذا البحث ـ وإنما أيضاً من خلال محاولة تفسيرها والبحث في ديناميكيات تطورها وآفاقها المحتملة في المستقبل، وذلك في ضوء معرفتي بالقدرات التحليلية المرتفعة التي تتميز بها أبحاث الدكتور اسماعيل. فما أحوجنا الآن أن نحلل هذه الظاهرة في تناقضاتها وصيرورتها حتى يمكن التعامل معها في بلادنا، وبخاصة أن الخطاب الإعلامي الدعائي للكوكبية قد صورها، بعد انهيار «تجربة الاشتراكية» في الاتحاد السوفيتي السابق وفي دول شرق ووسط أوروبا وإنهاء الحرب الباردة، على أنها تجلل الانتصار النهائي للرأسمالية وخلودها، وأن الخضوع لشروطها بات حتمية مطلقة، وأي خروج عن قواعدها وشروطها، وهي القواعد والشروط التي صاغتها مصالح رأس المال العالمي والشركات الكوكبية، إنما يعني الخروج من التاريخ وعدم اللحاق بقاطرة النمو والتقدم والتحديث.

وليسمح لي الدكتور اسماعيل في هذا الخصوص أن أشير إلى بعض الملاحظات والاجتهادات والأفكار التي عنّت لي أثناء قراءة هذا البحث القيم.

أول الملاحظات يتعلق بمفهوم الكوكبية نفسه. إذ يبدو لي أننا ما زلنا نفتقد التعريف المناسب لهذه الظاهرة. إذ أتصور، أن الكوكبية ليست مجرد «تداخل بين أمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة دون اعتداد يذكر بالدول ذات السيادة ودون

الحاجة إلى إجراءات حكومية» ـ كما يرى الدكتور اسماعيل. حقاً، إن هذا التداخل، وهذا التجاوز للإجراءات الحكومية وإن كان موجوداً في هذه الظاهرة، إلا أنه ليس هو المميز الأساسي لها. بل لقد عرفت الرأسمالية في بعض مراحل تطورها مثل هذا «التداخل»، واستبعاد اعتبارات السيادة الوطنية دون أن يتحدث أحد آنذاك عن الكوكبية. ونشير هنا إلى قاعدة الذهب Gold Standard (1814 ـ 1914) حيث كانت تلك القاعدة تفرض قيوداً صارمة على سياسات الدولة المالية والنقدية من خلال الامتثال الصارم لـ «قواعد اللعبة». وهي القواعد التي كان احترامها كثيراً ما يؤدي إلى التضحية باعتبارات الاستقرار الداخلي (النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار وتشغيل العمالة) في سبيل تحقيق الاستقرار الخارجي وتوازن أسعار الصرف. ولا شك أن عالمية قواعد لعبة الذهب، بما فرضته من قيود (أو تجاوز للحكومات) كانت في الحقيقة لمصلحة نمو الرأسمالية آنئذ نظراً لما وفرته من استقرار نسبي كبير في أسعار الصرف ومن إدارة تلقائية لعرض النقود والسيولة سواء على الصعيد المحلي أو الصعيد العالمي. فكل ذلك كان مطلوباً ومهماً لتوسع ونمو التجارة الدولية ولتعاظم نمو حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كذلك نعتقد أن ليس أهم ما يميز الكوكبية هو تصاعد البعد الدولي للرأسمالية، كما هو منعكس الآن في نمو الصادرات العالمية، وتعاظم حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واتساع دور الشركات متعدية الجنسية، والنمو المفرط الحادث في أسواق المال العالمية أو في تزايد درجات الارتباط والتشابك بين مختلف دول العالم جراء تزايد التخصص وتقسيم العمل الدولي. . . فكل هذه الأمور تعبر عن بعض المظاهر المعاصرة للرأسمالية في صعيدها العالمي. كما لا يجوز أن ننسى أن الرأسمالية كانت، منذ لحظة ميلادها، عالمية الطابع منذ حركة الكشوف الجغرافية. وقد ظل هذا الطابع صفة ملازمة لتطور الرأسمالية عبر مراحل نموها المختلفة إلى أن وصلت الآن إلى مرحلة رأسمالية الاحتكارات العالمية متعدية الجنسية. **إن جوهر الكوكبية لا يكمن في مظاهرها، وإنما في مضمونها**. ومضمون الكوكبية، فيما نعتقد، هو أنها عبر ما تنطوي عليه من سياسات وتوجهات وقوى فاعلة، تمثل الآن

مشروع الرأسمالية لإدارة أزمتها الراهنة. وينعكس هذا المضمون تحديداً في السياسات الليبرالية الجديدة التي ترتكز على الحرية المطلقة لحركة انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود دون أية قيود، وتعويم أسعار الصرف، وإزالة القيود والضوابط المفروضة على القطاع المصرفي، وإنهاء أي نوع من التدخل لجهاز الدولة في الحياة الاقتصادية، وخصخصة مشروعات الحكومة والقطاع العام، وتبني كل ما هو في مصلحة رأس المال وبما ينطوي عليه ذلك من نزع معظم مكتسبات العمال والطبقة الوسطى التي تحققت إبان عصر المصالحة التاريخية بين رأس المال والعمل في عالم ما بعد الحرب. إن أزمة النظام الرأسمالي تتجلى، منذ ما يزيد على ربع قرن، في الأزمة الحادثة في تراكم رأس المال. ومن المعلوم أنه يوجد اتفاق عام بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم ومذاهبهم حول ضرورة النمو المستمر لكي تتوفر للنظام الرأسمالي دعائم الصحة والقوة، وأن المحرك الأساسي لاستمرار هذا النمو هو تراكم رأس المال عبر عمليات الادخار والاستثمار. فإذا توقف النمو من خلال تعثر عمليات التراكم، جر معه مشكلات عدة، حيث ينخفض معدل تزايد الدخل، وتتزايد الطاقات العاطلة، وينخفض الاستهلاك والاستثمار الإنتاجي، وما يرافق ذلك من نمو في البطالة وتدهور في مستوى المعيشة. ويتمثل جوهر أزمة الرأسمالية منذ ما يزيد عن ربع قرن في وجود ركود طويل المدى، وأن الادخار أكبر من الاستثمار على صعيد العالم بسبب الافتقاد إلى وجود منافذ للاستثمار المربح في مجال الطاقات الإنتاجية المادية بسبب اتجاه معدل الربح نحو التدهور. ويكفي لتأكيد هذا الإفراط الذي حدث في فوائض رؤوس الأموال بالمقارنة مع فرص الاستثمار، أن نلم بالنمو الهائل الذي حدث في الأموال التي تتحرك يومياً بآلاف المليارات من الدولارات في الأسواق المالية الدولية وبما يتجاوز كثيراً حجم التجارة الدولية. ولا شك أن وضعاً كهذا يهدد النظام باندلاع كساد كبير وعظيم يدمر تلك الفوائض المالية مع ما يجره ذلك من آثار وخيمة لرأس المال ومن أخطار توقف مسيرة النمو الهائل والمذهل الحادث في وسائل الإنتاج وتقنياته في عصر الثورة العلمية التقنية المعاصرة. ولهذا، وفي ضوء ما هو معلوم عن قدرة الرأسمالية على

التكيف مع أزماتها، ومن أجل تجنب هذا الكساد المدمر، جاءت السياسات التي تضمنها خطاب الكوكبية كي توفر مجالات للاستثمار ولاستيعاب تلك الفوائض. وكان أبرز تلك السياسات:

1 ـ «تحرير» قطاع التجارة الخارجية وتعويم أسعار الصرف.

2 ـ فك القيود والضوابط عن النظام المصرفي كي لا توجد عوائق تذكر أمام حرية حركة دخول وخروج رؤوس الأموال من وإلى أي بلد (وهو ما يعرف بـ «تحرير» القطاع المصرفي).

3 ـ إضعاف الدولة والهجوم على أدوارها في الحياة الاقتصادية حتى يمكن تبرير تخفيف (أو إلغاء) عبء الضرائب المفروضة على رأس المال والدعوة لخصخصة مشروعات القطاع العام لكي تتمكن فوائض الأموال الشاردة من شرائها. وهذا هو جوهر الضجيج الدعائي لما يسمى بالأسواق الناشئة لبعض البلاد النامية التي تبيع قطاعها العام في سوق الأوراق المالية وتسمح للأجانب وللشركات الكوكبية بشرائه.

4 ـ تشجيع الحكومات في البلاد النامية على تكوين احتياطيات مالية ضخمة تفوق أضعافاً مضاعفة تلك الاحتياطيات التي كان يلزم الاحتفاظ بها في الظروف العادية، وهو ما تطلب أن يكون هناك ثمن لذلك، هو سعر الفائدة المرتفع، مع استثمارها في الأسواق المالية الدولية.

5 ـ الحرص على عدم حل أزمة الديون الخارجية للبلاد النامية، وإنما الاكتفاء بإدارة الأزمة على النحو الذي يجعل هناك ضماناً لاستمرار هذه الدول في دفع الفوائد المرتفعة والأقساط المستحقة باعتبار أن منفذ «الإقراض» بأسعار الفائدة المعومة والمرتفعة ما يزال مربحاً لرؤوس الأموال الفائضة.

6 ـ الضغط على البلاد النامية والبلاد التي كانت «اشتراكية» لكي تضع سياسات اقتصادية واجتماعية جديدة تستجيب لمطالب الشركات الكوكبية وعلى نحو يرفع من متوسط معدل الربح المتوقع في هذه البلاد.

وقد تولت حكومات اليمين المحافظ في البلدان **الصناعية تنفيذ تلك** السياسات. وفي البلدان النامية والبلاد التي كانت «اشتراكية» تولت برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي مهمة تطويع هذه البلاد لمطالب الكوكبية. وعلى الصعيد العالمي تولى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتحويل الغات من مجرد اتفاقية اختيارية إلى منظمة عالمية للتجارة الحرة، مهمة تفعيل تلك السياسات على صعيد العالم.

ومع ذلك ظلت الفرص والإمكانات التي أوجدتها سياسات الكوكبية أمام فوائض رؤوس الأموال محدودة نسبياً، ويتركز معظمها في المجالات ذات الطابع المالي والمضاربي التي يرتفع فيها معدل الربح (ومعدلات الخسارة أيضاً) دون أن يصاحب ذلك توسع مناسبات في مجالات خلق الطاقات الإنتاجية. وقد أشار الدكتور اسماعيل إلى ذلك حينما ذكر بأن: «انفلات أسواق الصرف والأسواق النقدية من كل رقابة في ظروف الركود في الإنتاج دفع الشركات متعدية الجنسية كلها إلى الاشتغال بأعمال المضاربة في تلك الأسواق وتحقيق أرباح طائلة - وأحياناً خسائر فادحة... وبصفة عامة يسيطر طابع النشاط المالي على الإدارات العليا لهذه الشركات، والموارد التي توجه لعمليات الإندماج أو الانتزاع أكبر بكثير مما يوجه نحو الاستثمار الإنتاجي».

تبقى بعد ذلك مجموعة من التناقضات الهامة التي برزت في الآونة الأخيرة مع تصاعد موجة الكوكبية، وهي تناقضات أتصور أنها ستكون ذات تأثير حاسم في المآل الذي يمكن أن تؤول إليه الكوكبية.

وأول هذه التناقضات، هو استفحال التناقض بين رأس المال المكوكب، الذي تمثله الشركات متعدية الجنسية، وبين مصالح العمال والطبقة الوسطى ومختلف الفئات والشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والمحدود. فقد تصاعدت سياسات الكوكبية مع هزيمة الكينزية ودولة الرفاه، وبات من الواضح تماماً أن إهمال البعد الاجتماعي هو سمة جوهرية من سمات الكوكبية. ففي الوقت الذي تتصاعد فيه أرباح هذه الشركات والفئات المرتبطة بها على نحو فلكي، تتدهور الأحوال المعيشية للعمال وللطبقة الوسطى بشكل

صارخ بعد إلغاء الدعم وزيادة الضرائب غير المباشرة وخفض النفقات الحكومية ذات الطابع الاجتماعي (على التعلم والرعاية الصحية ومشروعات الضمان الاجتماعي. . .) وبعد خصخصة كثير من مشروعات وأنشطة الحكومة. فقد أصبح ينظر الآن إلى مشاركة العمال ذوي الياقات الزرقاء والبيضاء في ثمار التقدم التكنولوجي ونمو الإنتاجية في عالم ما بعد الحرب وإبان دولة الرفاه ونظم الاشتراكية الديموقراطية وأثناء الحرب الباردة على أنه كان تنازلاً من جانب رأس المال لم يعد له الآن ما يبرره، وأن مراعاة البعد الاجتماعي واحتياجات الفقراء أصبحت أعباء لا تطاق. لا عجب، والحال هذه، أن تزامنت الكوكبية مع عمليات إثراء لم تشهد لها الرأسمالية مثيلاً من قبل، مع عمليات أفقار شديد للعمال وللطبقة الوسطى تذكرنا بالمراحل الأولى لنشأة الرأسمالية. ويبدو أن هذا التناقض الذي يستفحل سنة بعد الأخرى سوف يخلق احتمالات قوية لإحياء كثير من أشكال الصراع الطبقي وإعادة تكوين قوى اليسار والديموقراطية المناهضة لهذا الوجه اللاإنساني للرأسمالية المكوكبة، خاصة بعد أن كثر الحديث في الآونة الراهنة عن ما يسمى بـ «ديكتاتورية العولمة والسوق» من جانب عدد كبير من المفكرين والسياسيين والكتاب الذين أزعجتهم هذه الأوضاع الاجتماعية.

وثاني هذه التناقضات، هو التناقض بين الكوكبية والعمالة Employment. فمع اتساع حرية الحركة لرأس المال عبر الحدود دون أية عوائق، عمدت كثير من الشركات دولية النشاط ومتعدية الجنسية إلى نقل مصانعها من بلادها الأصلية، حيث ترتفع أجور العمال وينخفض متوسط معدل الربح، إلى البلاد النامية والدول التي كانت «اشتراكية» حيث انخفاض الأجور وتوفر المزايا العديدة التي ترفع من معدل الربح. وكان لذلك لا شك، علاقة واضحة بزيادة بطالة عمال هذه المصانع. أضف إلى ذلك، أن الثورة التكنولوجية الهائلة المرافقة للكوكبية قد أدت إلى خلق اتجاه، لا رجعة فيه، للاستغناء المتواصل عن العمالة وإلغاء كثير من المهن والوظائف بعد إحلال الإله مكان الإنسان، وتطبيق ما سمي بعمليات إعادة هندسة الوظائف Re-Engineering في كثير من مواقع التوظف. وكما أوضح جيريمي ريفكين J.Rifkin صاحب الكتاب

الشهير: نهاية العمل، الصادر في عام 1955، أنه رغم أن الثورتين الصناعيتين الأولى (1750 ـ 1850) والثانية (1860 ـ 1914) قد نجم عنهما بطالة في المراحل الأولى لهما، إلا أنه عبر الزمن سرعان ما أدت هاتان الثورتان إلى تزايد العمالة والتشغيل ولأن يكون للعمال وللطبقة الوسطى نصيب من الزيادة الإنتاجية (من خلال زيادة الأجور الحقيقية بالتوازي مع زيادة الإنتاجية، وتقصير وقت العمل، وزيادة الإجازات السنوية؛ والاستفادة من مشروعات الضمان الاجتماعي). لكن نظرية تساقط الآثار ـ Down Effects Trickle لا تنطبق هذه المرة على الثورة الصناعية الثالثة، وأن منْ يؤمن بهذه النظرية الآن إنما يخدع نفسه. ذلك أن ما يميز النمو الهائل الذي حدث في الإنتاجية في عصر الكوكبية جراء الثورة التكنولوجية المعاصرة هو استئثار فئة قليلة جداً من الأفراد به. وهؤلاء ينحصرون، تحديداً، في: رجال الإدارة العليا -Top Management وحملة الأسهم، وعمال المعرفة. وهو الأمر الذي أدى إلى تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة القوميين. وزاد الطين بلة، وكما يقول جيريمي ريفكين، أنه على الرغم من زيادة إنتاجية عنصر العمل، إلاّ أن دخل العمل قد انخفض، وأن وقت العمل قد زاد ولم ينقص في عصر الكوكبية. فكيف يمكن الآن التوفيق إذن بين اعتبارات التقدم التكنولوجي الذي يعتبر الآن إحدى القوى المحركة لتطور البشرية وبين تهميش ملايين الناس وإبعادهم قسراً عن الحياة الاقتصادية؟

وثالث هذه التناقضات، هو التناقض بين الكوكبية وبين الدولة/ الأمة، فالكوكبية وعلى نحو ما أوضح الدكتور إسماعيل، قد فككت من الإطار «الوطني» للرأسمالية دون أن تخلق إطاراً عالمياً بديلاً (حكومة عالمية أو منظمات عابرة للقارات) يكافىء، أو يعادل، ما كانت تفعله الدولة في تسيير وضبط الرأسمالية. وتلك قضية على درجة كبيرة من الأهمية، خاصة إذا ما علمنا أن الدولة، فضلاً عن الدور المحوري الذي لعبته في نشأة وحماية النظام الرأسمالي في مراحله الأولى، فإنها كانت تلعب دوراً هاماً في علاج الأزمات التي تعرض لها النظام الرأسمالي عبر مراحله المختلفة. لكن الدولة نفسها تتعرض، ومنذ فترة لا بأس بها، من جانب الرأسمالية المكوكبة،

لعمليات إضعاف شديدة ومتعمدة، وهو أمر سيخلق صعاباً شديدة للرأسمالية في المرحلة القادمة. لقد كان من الممكن في البلدان الصناعية الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب تنشيط الاقتصاد الوطني وزيادة فرص التوظف للعمالة المحلية من خلال جرعة منشطة من الإنفاق العام أو بضخ كمية إضافية من رؤوس الأموال في السوق المحلي، وهو ما كان يؤدي إلى ارتفاع حجم الطلب الكلي وزيادة العمالة وتشغيل الطاقات العاطلة. أما الآن، وفي ظل الكوكبية التي أصبحت تعني الحرية المطلقة لحركة انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود القومية دونما عوائق، فإن ضخ النقود في السوق المحلي يمكن أن يؤدي، ببساطة، إلى تسربها إلى دول أخرى لاستيراد السلع الرخيصة المنافسة للسلع المحلية أو للاستثمار في الخارج كما أنه في ظل ما سمي بعمليات «تحرير» القطاع المالي وقطاع التجارة الخارجية حدثت فوضى هائلة في السوق المالي، تجلت في استفحال المضاربات وانهيار البورصات المالية، وتدهور العملات والتقلبات الشديدة في أسعار الصرف، وتفاقم علاقات العجز والفائض بين الدول، واستفحال أزمة المديونية العالمية. . . إلى آخره. فكيف يمكن التوفيق بين استمرار الكوكبية بما تحمله من إمكانات هائلة لنمو حجم الإنتاج العالمي وبين تلك البيئة المضطربة للاقتصاد العالمي، تلك البيئة التي ترفع يوماً بعد الآخر من درجات المخاطرة واللايقين في المعاملات الدولية.

ورابع هذه التناقضات، هو التناقض بين الكوكبية، بما عبرت عنه من سياسات وعلاقات اقتصادية واجتماعية ودولية، وبين الديموقراطية. وهو تناقض جد خطير. فالشركات متعدية الجنسية والأقليات المالية القوية تسعى للاستفادة بشتى الطرق من اقتصاديات السوق ومن الليبرالية المنفلتة، مستهدفة في ذلك تعظيم أرباحها ولو كان ذلك على حساب زيادة البطالة وإلغاء مكتسبات العمال والطبقة الوسطى والشعوب؛ والتنكير لمصالح الأغلبية متوسطة ومحدودة الدخل، دون أن يكون لهؤلاء الخاسرين آليات فاعلة تسمح لهم بالدفاع عن مصالحهم. والأخطر من ذلك كله، هو أن بعضاً من مروجي أيديولوجية الكوكبية يرون أن الوقت قد حان لإعادة النظر في الدساتير والإطارات الديموقراطية التي ازدهرت في القرن العشرين. فتلك أمور أصبحت بالية وعتيقة وتحتاج إلى تغيير جذري. بل

هناك من يعتقد أن قيم الديموقراطية وحكم الأغلبية والعدالة الاجتماعية قد باتت قيماً بالية لا تتناسب مع الموجة (الثورة الصناعية) الثالثة. وفي هذا السياق كتب ألفن توفلر Alven Toffler في أحدث كتبه (بناء حضارة جديدة): «إن حكم الأغلبية لم يعد كافياً كمبدأ للشرعية فحسب، وإنما أيضاً لم يعد بالضرورة مبدأ ديموقراطياً أو مطوراً لإنسانية البلاد التي تلج عصر الموجة الثالثة». ويدعو توفلر إلى ما يسميه بالمبدأ الراديكالي الأول لحكومة الموجة الثالثة، وهو سلطة الأقلية Minority Power حيث أصبحت النخب والأقليات هي التي تقود عمليات الإبداع والتطوير، ولهذا يحق لها أن يكون بيدها الحكم وعملية صناعة القرار. ويعتقد توفلر، أن ديموقراطية القرن الحادي والعشرون ستكون هي «ديموقراطية الأقلية». وهذا الاتجاه المعادي لديموقراطية الأغلبية ولقيم العدالة الإجتماعية هو ما رصده أيضاً عالم الاجتماع الأمريكي ريفكين، حينما أشار إلى أنه في ظل الكوكبية سيسود ما يسمى بمجتمع الخُمس (أي 20٪ من السكان) الذي يستطيع فيه خمس السكان فقط العمل والإنتاج والاستهلاك، أما الأغلبية الباقية (80٪ من السكان) فيعتبرون زائدين عن الحاجة وسيكون مصيرهم التهميش والإهمال التام. ويرى الفيلسوف الفرنسي جاك أتالي، الذي عمل مستشاراً للرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران لمدة عشرة سنوات، أنه مع خسارة الديموقراطية والبرلمانات، سيحل محل ذلك آليات السوق والفساد، وستكون لدينا ديكتاتورية السوق دون أن توازيها مؤسسات ديموقراطية قوية. وفي مثل هذه الظروف، من المحتمل أن تنهار الحضارة الغربية نفسها التي سيضربها فساد القيم التجارية والشك واليأس. ويعتقد، أن أي مسعى لتجنب هذا المصير البائس الذي ستفرضه الكوكبية، يفرض على الحضارة الغربية بأسرها أن تكون أكثر تواضعاً، وأن تعترف بضرورة التوازن بين اقتصاد السوق وبين الديموقراطية. والسؤال هو: هل يمكن تحقيق ذلك؟ وكيف، وبأي قوى اجتماعية؟

تبقى بعد ذلك نقطة هامة، وهي أن كثيراً من الكتّاب قد نظروا إلى الكوكبية على أنها تحويل للعالم إلى سوق عالمية واحدة، وأن هناك مكاناً للجميع في هذه السوق، شريطة الانصياع اللامشروط لقوانين التنافس، وأن هذا الانصياع كفيل بأن

يجلب الخير لجميع المشاركين فيه. ويركز الخطاب الإعلامي للكوكبية الموجّه للبلاد النامية وللدول التي كانت «اشتراكية» على هذا المنطق في الترويج لمطالب الشركات متعدية الجنسية وما تمليه مصالح النخب والأقليات المالية القوية. وهذا في الواقع تهافت أيديولوجي فج، وترويج رخيص للأوهام. ذلك أن المروجين لهذه المقولات ينسون، أو يتناسون، أنه لكي يكون التنافس عادلاً وجاداً ومجدياً للأطراف المتنافسة، فإن هذه الأطراف يجب أن تكون متكافئة، أو أقرب للتكافؤ، في القوة، وإلا «أكل القوي الضعيف» و«ابتلع الكبير الصغير». وليس يخفي أن أحد المعالم المميزة لواقع الاقتصاد العالمي المعاصر هو عدم التكافؤ والتفاوت في القوة والموقع والتأثير للأطراف المشاركة فيه. وربما يفسر لنا ذلك، لماذا تتطور الكوكبية الآن إلى «الإقليمية Regionalism» وبروز الكتل الاقتصادية الكبرى التي تنحو نحو تكوين قواعد التكامل الإنتاجي والتكنولوجي والتمويلي والنقدي، حتى يمكن تنظيم لعبة الصراع والتنافس على صعيد العالم. وهو صراع سيكون من أجل السيطرة من خلال جدلية القوة والتفاوت. وسيكون العالم الثالث، ومعه في ذلك الدول التي كانت «اشتراكية»، ساحة التنافس الكبرى. أضف إلى ذلك أن قوة العمل البشري مستبعدة تماماً من حرية الحركة والتنافس. فالكوكبية قد حدد مضمونها في منطق الرأسمالية المكوكبة على أنها فقط مجرد الحراك الحر وغير المقيد للسلع ولرؤوس الأموال. أما قوة العمل فممنوع عليها ذلك. فإذا كان مسموحاً لرأس المال وللسلع أن تقتحم الأسواق والحدود دون أية عقبات، فإن العمل غير مسموح له بذلك. أن رأس المال يمكن أن ينتقل إليه، لكن العكس غير جائز. بل أن البلدان الصناعية المتقدمة قد عمدت في السنوات الأخيرة مع استفحال أزمة البطالة فيها إلى تغيير قوانين الهجرة والعمل والإقامة للأجانب وأصبحت تعارض الآن استقبال المهاجرين، بل وتسعى إلى طردهم كلما أمكن ذلك. ولكن.. هل يمكن وقف هجرة العمل من الجنوب إلى الشمال بعد تزايد تهميش العالم الثالث وزيادة إفقار شعوبه؟ وماذا ستفعل دول الشمال لدحر غزوهم بعد أن حولت السياسات التي انطوت عليها الكوكبية حياتهم إلى ما يشبه الاحتضار والحرمان والبطالة المستديمة؟

العولمة: أمم فقيرة وقوم فقراء*

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

العولمة هي أحد المواضيع الاقتصادية التي فرضت نفسها خلال فترة التسعينات، وهي مصطلح يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد مبادئها. أما الوصف فهو تعبير عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجالات التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية وحيدة متكاملة. أما المبادىء فهي تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقاً من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون لها أفضل مردود على النمو ورفاه البشر. وكل ذلك مطروح في إطار من الحتمية والاقتناع الراسخ. ولعله لم يحدث منذ أن بلغت التجارة الحرة أوجها في القرن التاسع عشر أن حظيت النظرية الاقتصادية بمثل هذا اليقين الواسع النطاق.

وعلى الرغم من ذلك، فإن مبادىء الأسواق العالمية الحرة تطبق بطريقة انتقائية. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن السوق العالمية لليد العاملة غير الماهرة ستكون لها نفس الحرية التي تتمتع بها سوق صادرات البلدان الصناعية أو رؤوس أموالها. وتتحرك المفاوضات العالمية سريعاً صوب سوق عالمية حرة في مجالي الاستثمارات الأجنبية والخدمات. بيد أنه لا يزال هناك تدخل كبير في مجالي الزراعة والمنسوجات، مما يشكل عقبة أمام البلدان النامية. ولأن كلاً من البلدان الفقيرة والسكان الفقراء تعوزهم القوة فإن مصالحهم غالباً ما تتعرض للإهمال والهدم.

(*) تقرير التنمية البشرية لعام 1997، منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وللعولمة فائزوها وخاسروها. فمع توسع التجارة والاستثمار الأجنبي، اكتشفت البلدان النامية اتساع الفجوات فيما بينها. وفي الوقت نفسه، فقد ارتفعت البطالة في البلدان الصناعية إلى معدلات لم يسبق لها مثيل منذ الثلاثينات، كما بلغ التفاوت في الدخول مستويات لم تسجل منذ القرن الماضي.

ومع أنه من المفترض أن ارتفاع مد الثروة ينبغي أن يفيض خيره على الجميع، يبدو أن البعض أكثر قدرةً على التعامل مع الموج من غيرهم. وإذا كانت الفرص الجديدة قد فتحت الطريق بالفعل أمام اليخوت والسفن العملاقة، فإن المعلومات البسيطة والقوارب البدائية تتسرب إليها المياه وسرعان ما يغرق بعضها.

ولكن عدم المساواة ليست من الخصائص المتأصلة في العولمة. ولأن تحرير التجارة يعرض المنتجين المحليين للأسواق العالمية المتقلبة ولتدفقات رأس المال التي تكون كبيرة بالنسبة إلى اقتصادهم، فإن ذلك يعرضهم للمخاطر ـ لكنه يضعف أيضاً من مكاسبهم المحتملة. وفيما يتعلق بالقضاء على الفقر، فإن التحدي يتمثل في تحديد السياسات التي تمكِّن الفقراء من المشاركة في الأسواق بشروط أكثر عدلاً، على الصعيدين الوطني والعالمي.

وللعولمة وجوه عديدة. ويركز هذا الفصل على أثرها الاقتصادي على البلدان الفقيرة وعلى السكان الفقراء.

العولمة والبلدان الفقيرة

ينبغي لمزايا تحرير التجارة أن تفوق تكاليفها بالنسبة للعالم. وخلال الفترة 1995 ـ 2001، من المتوقع أن تؤدي نتائج جولة أوروغواي المعقودة في إطار الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) إلى زيادة الإيراد العالمي بما يقدر بـ 212 بليون دولار إلى 510 بلايين دولار ـ كمكاسب لزيادة الكفاءة وارتفاع معدلات عائد رؤوس الأموال، وكنتيجة لتوسع التجارة.

ولكن المكاسب العامة تخفي وراءها صورة أكثر تعقيداً لمجموع الفائزين والخاسرين. ومع أن المكاسب ستفوق كثيراً الخسائر المتوقعة، إلا أن هذه

الخسائر ستكون مركزة في مجموعة من البلدان لا قِبَل لها بتحملها ـ وستكون فادحة الثمن بالنسبة لبعضها. وقد تخسر أقل البلدان نمواً ما يصل إلى 600 مليون دولار سنوياً، وإفريقيا جنوب الصحراء 1,2 بليون دولار.

ولهذا التصور آثار تبعث على الانزعاج بالنسبة للفقر ورفاه البشر. وستترجم الخسائر في النقد الأجنبي إلى ضغوط على الدخول، وإلى الحد من القدرة على دعم الواردات وإلى زيادة الاعتماد على المعونات في وقت أصبحت فيه المعونات نفسها عرضة لضغوط شديدة. وسينقد العائد من التجارة، مما يقوض قدرة الحكومات على تنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي يتوقف عليها الحد من الفقر البشري بصورة مطردة.

وهناك كثير من البلدان الفقيرة لم يحقق لها توسع التجارة العالمية شيئاً يذكر. ومع أن نصيب البلدان النامية في سكان العالم زاد خلال الفترة 1970 ـ 1991، فإن نصيبها من التجارة العالمية لم يطرأ عليه تغير يذكر. ولكن فيما بين هذه الدول نفسها، فإن البلدان الآسيوية شهدت زيادةً في نصيبها من التجارة من 4,6٪ إلى 12,5٪، في الوقت الذي انخفض فيه نصيب مناطق أخرى. أما أقل البلدان نمواً، والتي تشكل 10٪ من سكان العالم، فكان نصيبها من التجارة العالمية 0,3٪ ـ أو ما يعادل نصف نصيبها منذ عقدين من الزمان.

وهذا الاختلال واضح أيضاً في نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بالعالم، كانت هذه النسبة آخذةً في الارتفاع على مدى العقد الماضي، لكنها أخذت في الانخفاض بالنسبة للبلدان النامية الـ 44 والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من بليون نسمة.

كما تجنب التمويل كثيراً من البلدان، واستأثر «الثلاثي» الصناعي المؤلف من أمريكا الشمالية، وأوروبا، واليابان بمعظم الاستثمار المباشر الأجنبي. وتحصل هذه الاقتصادات، جنباً إلى جنب مع مقاطعات الصين الساحلية الثمان، وبيجين، على أكثر من 90٪ من الاستثمار المباشر الأجنبي. أما بقية العالم، والتي تضم 70٪ من السكان، فتحصل على أقل من 10٪، وبالنسبة لثُلث البلدان النامية انخفضت

نسبة الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد الماضي. وحيث إن تدفقات الاستثمار ترتبط في أغلب الأحيان بنقل التكنولوجيا، فإن ذلك يعني أن مناطق كبيرةً من العالم قد حُرمت من أوجه التقدم التكنولوجي.

فلماذا اتسمت هذه التدفقات بالانحراف الشديد؟ هناك أسباب عديدة ـ يعزى بعضها لفشل السياسات الوطنية، ويعزى البعض الآخر إلى قوى خارجية.

سوء السياسات

من شأن ضعف سياسات الاقتصاد الكلي، ولا سيما حالات العجز المالي الكبيرة، أن تخلق عدم الاستقرار الذي يثبط المستثمرين. وحينما تمول حالات العجز هذه عن طريق الاقتراض الخارجي، فإن ذلك قد يؤدي إلى تقييم العملة بأعلى من قيمتها، وهذا يؤدي مرةً أخرى إلى إبعاد المستثمرين والمصدرين.

وتقوم الحكومات أيضاً بصورة مباشرة، وبدرجة أكبر، بعرقلة التجارة والاستثمار. فالتعريفات الجمركية التي تغالي في حماية المنتجين المحليين لفترات طويلة تمنع أيضاً الواردات من رؤوس الأموال والسلع الوسيطة التي يمكن استخدامها لزيادة الإنتاجية. وإذا لم يتعرض المنتجون للمنافسة الدولية، فلن يكون لديهم حافز على الأخذ بالمعايير الدولية لمراقبة النوعية وكفاءة العمليات، وللمعايير ذات الأهمية الحيوية من أجل التنافس في مجال التصدير. وتثبط تدابير الحماية أيضاً الاستثمار من جانب الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك بسبب ما يرتبط بهذه التدابير من تأخيرات بيروقراطية: ذلك أن نظم الصناعات التحويلية المعقدة تتطلب إدماج نواتج من مختلف البلدان، ويستلزم ذلك جداول زمنية دقيقة وموثوقاً بها. ويمكن أيضاً للحكومات أن تتسبب في عرقلة الاستثمارات الواردة من خلال السياسات التي تفتقر إلى الشفافية أو التماسك، مما يحرم المستثمرين من الظروف التي تهيىء لهم سبل التنبؤ والقدرة على الإنتاج.

ومن شأن إهمال الاستثمارات في البشر أن يجعل من العسير أيضاً التوسع في

الصادرات واجتذاب المستثمرين. وإذا كان الناس يفتقرون إلى المهارات الأساسية، فإنه سيتعذر عليهم التكيف مع الظروف المتغيرة للأسواق أو التحول إلى الصادرات الأكثر تطوراً. ويتسبب إهمال الهياكل الأساسية. ولا سيما النقل والاتصالات، في الحد من الوصول إلى الفرص العالمية. وفي تنزانيا، كما هي الحال في كثير من البلدان الأفريقية، عجز صغار المزارعين عن مواجهة ارتفاع الأسعار الناجم عن تحرير التجارة لعدم توفر الطرق التي تربطهم بالأسواق.

سوء الشروط

بيد أنه لا يمكن إلقاء كل اللوم على الحكومات بسبب المزايا المحدودة التي يمكن تحقيقها من العولمة. ذلك أن العولمة نفسها حينما تصل إلى البلدان الفقيرة، فإنها تكون في أغلب الأحيان مصحوبة بشروط غير مواتية تماماً. ومنذ أوائل السبعينات، تعرضت أقل البلدان نمواً لانخفاض تراكمي بلغ 50٪ في معدلات التبادل التجاري الخاصة بها. وبالنسبة إلى البلدان النامية كمجموعة، فإن الخسائر التراكمية في معدلات التبادل التجاري الخاص بها بلغت 290 بليون دولار في الفترة بين 1980 و1991. ويعزى الجانب الأكبر من هذا التدهور الوخيم إلى الانخفاض في الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية ـ ففي عام 1990 كانت هذه الأسعار أقل بنسبة 45٪ عما كانت عليه في عام 1980، و10٪ أقل من أدنى أسعار بلغتها أثناء الكساد الكبير في عام 1932. ولكن تردي الأسعار لا يقتصر على السلع الأساسية. فقد انخفضت أيضاً معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية في مجال السلع المصنعة ـ حيث انخفضت هذه الأسعار بنسبة 35٪ خلال الفترة 1970 ـ 1991.

وتتعرض البلدان الفقيرة أيضاً لشروط غير مواتية في مجال التمويل. وفي ظل تقديرات الجدارة الائتمانية المتدنية الخاصة بها والتوقعات المتعلقة بخفض قيمة عملتها الوطنية، فإنها تدفع أسعار فائدة هي في واقع الأمر أربعة أضعاف الأسعار التي كانت تفرض على الدول الغنية خلال فترة الثمانينات. وكإحدى النتائج المترتبة جزئياً على أسعار الفائدة المرتفعة هذه، لا تزال الديون تشكل العبء الفادح الذي يثقل كاهل الكثير من البلدان الفقيرة: فحكومات أفريقيا

جنوب الصحراء تحول إلى دائنيها من بلدان الشمال أربعة أضعاف ما تنفقه على صحة سكانها.

وزيادةً على التكلفة البشرية، فإن الديون تفرض عقبات اقتصادية. وبالنسبة لأشد البلدان فقراً، فإن مدفوعات الدين تستهلك عادة نحو خُمس حصائلها من الصادرات، مما يؤدي بصورة خطيرة إلى نضوب مخزونها المحدود من الصرف الأجنبي، ويقوض قدرتها على المشاركة في التجارة الدولية، بشروط أكثر إنصافاً.

وتمثل أحد التطورات الإيجابية في القيام، في عام 1996، بطرح مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، التي ترمي إلى خفض أصول الدين ووضع حد أقصى لمدفوعات خدمة الدين. وكانت هذه المبادرة موضع ترحيب، وهي تقتضي الامتثال لاثنين على الأقل من برامج التثبيت التابعة لصندوق النقد الدولي، التي قد تؤجل تخفيف عبء الدين بالنسبة لبعض أفقر البلدان لفترة تصل إلى ست سنوات ـ بما ينطوي عليه ذلك من تكلفة بشرية واقتصادية كبيرة.

وإلى جانب الشروط غير المواتية في مجال التجارة والتمويل، فإن البلدان الفقيرة تتعرض أيضاً لشروط غير مواتية فيما يتعلق بتدفق البشر. وحتى البلدان التي قامت على الهجرة، مثل أستراليا وكندا والولايات المتحدة، أصبحت أكثر انتقائية بالنسبة للأشخاص الذين تسمح بدخولهم. وتعطي الأفضلية للأشخاص الأعلى مهارة ـ مما يترتب عليه تدفق مستمر يتسبب في استنزاف العقول من البلدان النامية. وفي الوقت الذي تزيد فيه من فرض القيود على قبول اللاجئين، فإنها ترحب بهؤلاء الذين يجلبون معهم رؤوس أموال كبيرة.

سوء القواعد

كثيراً ما تخسر البلدان الفقيرة لأن قواعد اللعبة متحيزة ضدها ـ لا سيما القواعد المتصلة بالتجارة الدولية. ولم تغير جولة أوروغواي من الصورة في قليل أو كثير. فالبلدان النامية، التي تضم ثلاثة أرباع سكان العالم، لم تحصل إلا على ما يتراوح ما بين رُبع وثُلث مكاسب الدخول المحققة ـ وهو

توزيع أبعد عن أن يكون عادلاً ـ بل إن معظم هذه المكاسب ستحصل عليها مجموعة قليلة من البلدان المصدرة الكبرى في آسيا وأمريكا اللاتينية.

ولم تمس جولة أوروغواي معظم تدابير الحماية الخاصة بالصناعة والزراعة في البلدان الصناعية، في حين تجاهلت القضايا ذات الأهمية الحيوية بالنسبة إلى البلدان الفقيرة ـ ولا سيما مشكلة الديون وإدارة أسواق السلع الأساسية الأولية.

● التعريفات الجمركية ـ في ظل جولة أوروغواي تتمتع السلع من البلدان الصناعية بتخفيضات جمركية أكبر من السلع المستوردة من بلدان نامية ـ 45٪ بالمقارنة مع 20 إلى 25٪. وفي حين أن البلدان النامية تواجه الآن، كمجموعة، تعريفات جمركية أعلى بنسبة 10٪ عن المتوسط العالمي، فإن أقل البلدان نمواً تواجه تعريفات جمركية أعلى بنسبة 30٪ ـ لأن التعريفات الجمركية لا تزال عالية على السلع ذات الإمكانات الكبيرة بالنسبة لأفقر البلدان، مثل المنسوجات والجلود، والسلع الأساسية الزراعية.

وهناك مشكلة أخرى تتمثل في زيادة التعريفات الجمركية ـ وهي الممارسة المتعلقة بفرض تعريفات جمركية على السلع المصنعة أعلى من التعريفات الجمركية المفروضة على المواد الخام. ومن شأن هذه الممارسة أنها تحصر البلدان النامية في أسواق متقلبة للسلع الأساسية الأولية، مما يؤدي إلى خفض أسعارها الحقيقية، كما أنها تسد طريقاً واضحاً أمام هذه البلدان لزيادة قيمة صادراتها. وفيما يتعلق ببعض السلع الأساسية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية ـ مثل الجلود، وبذور الزيت، وألياف المنسوجات، والمشروبات ـ ستظل التعريفات الجمركية على المنتجات النهائية أعلى ثمناً بالنسبة للمواد الخام بما يتراوح بين 8 و26٪.

● الحواجز غير التعريفية ـ في الوقت الذي أدت فيه اتفاقات الغات المتعاقبة إلى الحد من الحواجز التعريفية، تحوّلت البلدان الصناعية بصورة متزايدة إلى الحواجز غير التعريفية ـ مثل الحصص، وتدابير مكافحة الإغراق، وقيود التصدير «الاختيارية». وفيما قبل جولة أوروغواي، أثرت الحواجز غير

التعريفية على 18٪ من صادرات البلدان النامية، ولكن هذه النسبة ينبغي أن تنخفض الآن إلى 5,5٪. وفي ضوء ذلك فإنه لا يزال هناك مجال كبير لتفادي الالتزام بروح اتفاقات جولة أوروغواي، إن لم يكن بنصها.

وتدابير مكافحة الإغراق موجهة إلى المصدرين الذين يبيعون بأقل من سعر التكلفة لدفع منافسيهم في البلدان المستوردة خارج سوق الأعمال التجارية، والقيام بعد ذلك باستغلال حصصهم الكبيرة في الأسواق وفرض أسعار عالية. وتعتبر تدابير مكافحة الإغراق، وما يصاحبها من عقوبات، أحد أشكال الحماية الأكثر شيوعاً. وقد زادت هذه التدابير بمعدل يربو على الضعف في الفترة ما بين 1989 و1994، وأثرت على قسط كبير من الصادرات الموجهة إلى الدول الصناعية. وقد شملت قضايا مكافة الإغراق التي رفعها الاتحاد الأوروبي خلال الثمانينات الواردات التي تعادل في قيمتها، بوجه عام، جميع وارداته الزراعية. وقامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتطبيق تدابير مكافحة الإغراق ضد طائفة كبيرة من صادرات البلدان النامية ـ شملت كل شيء من الصلب إلى أجهزة التلفزيون الملونة ولعب الأطفال.

وليست هناك قواعد واضحة بشأن الإجراءات التي تبرر مكافحة الإغراق. وقد انتهت دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أنه في أكثر من 90٪ من إجراءات مكافحة الإغراق التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن السلع المستوردة لا تشكل، في كثير أو قليل، تهديداً على الصناعات الوطنية. وقد زادت جولة أوروغواي من توحيد القواعد، لكنها ظلت تحتفظ ببعض المعايير التعسفية بدرجة عالية.

● المنسوجات ـ تعتبر المنسوجات والملابس من المصنوعات البسيطة نسبياً، وعادة ما تبدأ بها البلدان التي تشرع في طريقها نحو التصنيع. وهي تمثل 24٪ من صادرات أفريقيا جنوب الصحراء، و14٪ من صادرات آسيا، و8٪ من صادرات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أما بالنسبة لبنغلاديش وسريلانكا فهي تمثل نصف جميع حصائلها من الصادرات.

والبلدان التي تصدر المنسوجات والملابس محدودة بحصص معينة إذا تعدتها فإنه تفرض عليها رسوم جمركية عالية. وقد بدأت هذه الإدارة المنظمة للتجارة العالمية في المنسوجات والملابس عام 1961 وفقاً لاتفاق الألياف المتعددة واستمرت بعد ذلك وفقاً لأربعة اتفاقات لاحقة.

وتشير التقديرات إلى أن الخسائر التي تتعرض لها البلدان النامية من العملات الأجنبية نتيجة للحصص التي يفرضها اتفاق الألياف المتعددة على هذه الصادرات يتراوح بين 4 بلايين و15 بليون دولار سنوياً. ويقضي اتفاق جولة أوروغواي بشأن المنسوجات والملابس بالإنهاء التدريجي للحصص التي يحددها اتفاق الألياف المتعددة، ويقلل التعريفات الجمركية عليها على مدى فترة مدتها 10 سنوات، ولكن فقط إلى تعريفة يبلغ متوسطها 12٪ ـ وهي أعلى بمعدل ثلاثة أمثال التعريفة الجمركية على واردات البلدان الصناعية.

ومن شأن إزالة الحصص أن تفيد المنتجين الأقل أجراً والأكثر كفاءة في الصين وإندونيسيا وتايلند. وفي المقابل، ستخسر بنغلاديش ونيبال وسريلانكا. ووفقاً لأحد التقديرات، فإن بنغلاديش يمكن أن تفقد إلى ما يصل إلى خُمس صادراتها ـ والتي تعد أحد أسلحتها الرئيسية ضد الفقر. ومن بين عمال مصانع الملابس في بنغلاديش، الذين يبلغ عددهم مليوناً أو أكثر، هناك نحو 90٪ من النساء ـ وهن يحصلن على أجور ضئيلة، لكنها تشكل في أغلب الأحيان المصدر الرئيسي لدخل الأسرة. ولا مجال أمامهن للعمل في مكان آخر.

● الزراعة ـ كان للسلع الأساسية الزراعية دائماً مكانة خاصة في التجارة العالمية، وقامت البلدان الصناعية بإعانة صادراتها الزراعية بحزم. وتدفع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اللذان يسيطران على الأسواق العالمية، إعانات باهظة للمزارعين في كل منهما تعادل تقريباً نصف قيمة المنتجات الزراعية في اقتصاد كل منهما.

وهذه الإعانات التي تقدمها البلدان الغنية تضر ضرراً بالغاً بالبلدان النامية.

فهي أولاً تبقي على الأسعار العالمية منخفضة، وبالتالي فإن هذه البلدان لا تحصل على الكثير مقابل سلعها الأساسية. ثانياً، فإنها تعزل البلدان النامية عن أسواق الأغذية في البلدان الغنية. وهي ثالثاً تعرّض منتجي الأغذية المحليين في هذه البلدان إلى خطر الإغراق في شكل الواردات الغذائية الرخيصة، مما يقلل الحوافز على إنتاج الأغذية وبذلك يقوض الاعتماد على الذات ويضر بسبل العيش.

وتؤدي واردات الأغذية الرخيصة إلى تحقق مزايا إيجابية فيما يتعلق بالدخل في الأجل القصير بالنسبة للبلدان الفقيرة التي تعاني من نقص الأغذية. وهي تساعد أيضاً الأسر الفقيرة التي تنفق جانباً أكبر من دخلها على الأغذية. ولكن كثيراً من البلدان التي صنفتها منظمة الأغذية والزراعة باعتبارها من البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من نقص الأغذية، وعددها 88 بلداً، ليست في وضع يتيح لها مواصلة استيراد الأغذية. كما أن شراء واردات الأغذية قد لا يشكل أحد الاستخدامات الأكثر إنتاجية لأشح مواردها من النقد الأجنبي. وتنفق البلدان الـ 88 المنفضة الدخل التي تعاني من نقص الأغذية، مجتمعة، نصف حصائلها من النقد الأجنبي على واردات الأغذية. ومع ذلك، فإن صغار المزارعين في كثير من هذه البلدان لديهم قدرة أكبر على توفير الغذاء للسكان.

ويشير أحد التقديرات إلى أنه إذا ما خفضت البلدان الصناعية من الإعانات وتدابير الحماية المتعلقة بالزراعة بنسبة 30٪ لا غير، فإن ذلك سيحقق ربحاً إضافياً للبلدان النامية قدره 45 بليون دور سنوياً. ويشترط اتفاق جولة أوروغواي المتعلقة بالزراعة خفضاً قدره 21٪ فقط في حجم الصادرات المعانة ـ ويسمح بدعم دخول المزارعين.

● حقوق الملكية الفكرية ـ مددت جولة أوروغواي من الأجل المحدد لحقوق براءات الاختراع وغيرها من حقوق الملكية الفكرية وعززت حماية هذه الحقوق ـ فزادت بذلك من تكاليف نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وفيما مضى، استغلت البلدان الصناعية تدفقاً حراً إلى حد كبير في الأفكار والتكنولوجيا. وفي القرن التاسع عشر، تبنت الولايات المتحدة التكنولوجيات الأوروبية وطورتها دونما اعتبار لحقوق براءات الاختراع. وبعد الحرب

العالمية الثانية فعلت اليابان نفس الشيء مع تكنولوجيا الولايات المتحدة. والآن تنفذ هذه البلدان نفسها سياسات تفرض رسوم ترخيص باهظة على البلدان النامية نظير استخدام التكنولوجيا الأجنبية. وفي اقتصاد عالمي يقوم على كثافة المعرفة، فإن مدى إتاحة فرص الحصول على التكنولوجيا بشروط معقولة هو الذي يحدد ما إذا كان بوسع البلدان أن تستفيد من الفرص التي تتيحها العولمة.

إن العولمة ماضية في طريقها باطراد، ولكن ذلك يتحقق، إلى حد كبير، لصالح البلدان الأكثر دينامية والأكثر قوة من بلدان الشمال والجنوب. ووفقاً لتقديرات تقرير التنمية البشرية لعام 1992، فقد بلغت خسارة البلدان النامية نتيجة لعدم المساواة في الحصول على الفرص في مجالات التجارة والعمل والمال ما مقداره 500 بليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 10 أمثال ما تحصل عليه سنوياً كمساعدة أجنبية. ويبدو أن الحجج القائلة بأن أشد البلدان فقراً لا بد وأنها ستستفيد من ذلك في نهاية الأمر هي حجج يتعذر قبولها.

العولمة والفقراء

إذا كانت مزايا العولمة مشكوكاً فيها بالنسبة للبلدان الفقيرة فإن هذه الشكوك تزداد عمقاً بالنسبة للفقراء داخل البلدان.

في البلدان النامية

فيما يتعلق بالصين والهند، اللذين يضمان معاً أكثر من نصف بليون من فقراء الدخل في العالم، سيقول الكثيرون إن العولمة أدت إلى الحد من الفقر. ففي الصين، يبدو أن العولمة والحد من الفقر سارا جنباً إلى جنب، وعززت السياسات الحكومية من الربط بينهما. وهي الآن أكبر البلدان المتلقية للاستثمار المباشر الأجنبي من بين بلدان العالم النامي، وفي خلال الـ 15 عاماً الماضية زادت صادراتها بأكثر من عشرة أضعاف. وانخفضت حصة سكانها في فقر الدخل من الثُلث إلى العُشر، في الوقت الذي حققت فيه أيضاً تحسينات رئيسية في الصحة والتعليم.

وفي الهند، ومنذ بداية التحرير التدريجي للتجارة في عام 1991، تضاعفت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي عاماً بعد عام، وزادت الصادرات بأكثر من 50٪. وانخفض الفقر ليس فقط فيما يتعلق بالدخل ولكن أيضاً فيما يتعلق بالصحة والتعليم.

ويمكن أن تروى أمثلة مشابهة فيما يتعلق ببنغلاديش وإندونيسيا وفييتنام ـ وقد قامت جميعها بتحرير نظمها التجارية والاستثمارية، وخفضت من الفقر إلى حد ما.

وقد كان للسياسات الوطنية أهميتها الحاسمة في إقامة العلاقات التي يعزز بعضها بعضاً لتحقيق النمو من خلال العولمة سعياً إلى تحسين التنمية البشرية والحد من الفقر، وبالتالي تأهيل البلدان للاستفادة من الأسواق العالمية.

وينبغي لجولة أوروغواي أن ترفع الأسعار الزراعية العالمية وأن تفيد الزراعة عموماً. وحيثما لا يكون هناك تركيز في ملكية الأراضي ويكون الإنتاج قائماً على كثافة اليد العاملة، كما هي الحال في بعض أنحاء آسيا وفي كثير من أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء، ينبغي لأفقر المنتجين أن يستفيدوا من أسعار أفضل. ولكن حينما تكون الأرض خاضعةً لاحتكار نخبة قليلة ويجري استغلالها في الإنتاج العالي الميكنة للمحاصيل النقدية من أجل التصدير، كما هي الحال في أمريكا اللاتينية، فإن الملكية يمكن أن تزداد تركزاً وتضاعف من حدة الفقر في الريف.

وفي المناطق الحضرية، سيعاني الفقراء إذا ارتفعت أسعار الأغذية، لكنهم سيستفيدون من العمل في صناعات التصدير الجديدة. ومن المحتمل أن تحقق النساء الشابات اللائي يعملن في الشركات المتعددة الجنسيات أكثر فائدة. ففرص العمل الجديدة تزيد من دخلهن كما تعزز من قوتهن داخل الأسرة. وتشجع هذه الفرص الأسر الفقيرة على تعليم البنات والبنين مما يؤدي إلى تقليل الفجوات بين الجنسين في الأجيال المقبلة.

إن للعولمة آثارها العميقة على الدول. ففي كل مكان، اقتضت حتمية سياسات التحرير تقليص مشاركة الدولة في الحياة الوطنية، مما نشأ عنه موجة من تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، وأدى ذلك، عموماً، إلى

خفض الوظائف. وفي كل مكان، أدى افتتاح الأسواق المالية إلى الحد من قدرة الحكومات على إدارة حالات العجز ـ مما دعاها إلى تقليص الإنفاق على الصحة وإعانات الأغذية التي يستفيد منها الفقراء.

ومن العسير تحديد آثار العولمة على الفقر. ووفقاً لنظرية التجارة الأساسية فإن الفقراء يستفيدون من تحرير التجارة. وتتمتع البلدان النامية بميزة نسبية تتمثل في وفرة اليد العاملة غير الماهرة المنخفضة التكلفة. وإذا ركزت هذه البلدان على السلع البسيطة الإنتاج والتي تقوم على كثافة اليد العاملة، فإن زيادة إدماجها في الأسواق العالمية من شأنه أن يزيد من صادراتها وإنتاجها، ويضاعف من الطلب على اليد العاملة غير الماهرة كما يضاعف من دخول الفقراء بالنسبة لدخول غير الفقراء.

وفضلاً عن ذلك، فإن هناك بلداناً ترتقي سلَّم التجارة سريعاً، وتصدر منتجات أكثر تطوراً، تاركة مكاناً في أسفل السلم للبلدان التي ستلحق فيما بعد بقطار التصنيع. وكل ذلك يساعد على الحد من الفقر. فالدول التي تحتل الدرجات الأعلى من السلم تحقق أعظم استفادة، ولكن حتى تلك التي تحتل درجات أدنى من السلم ينبغي أيضاً أن ينخفض فيها الفقر. ومن شأن التجارة الحرة أن تساعد أيضاً فقراء المستهلكين ـ ذلك أنه بدون الحماية التجارية ينبغي للأسعار المحلية أن تنخفض إلى مستوى الأسعار العالمية.

وينبغي أيضاً أن تستفيد العمالة من تحرير النظم المالية. فإزالة القيود على تدفقات رأس المال تؤدي إلى اجتذاب المزيد من الاستثمار المباشر الأجنبي، مما يؤدي بدوره إلى خلق المزيد من الوظائف للفقراء عن طريق إدماجهم في نظم الإنتاج الدولية.

ولكن الأمور لا تسير دائماً على هذا المنوال. فقد كانت سياسات التحرير مصحوبة في أحيان كثيرة بمزيد من التفاوت، حيث انخفضت حصة دخول أفقر نسبة 20٪ من السكان، كما هي الحال بالنسبة لعدد من بلدان أمريكا اللاتينية: الأرجنتين، وشيلي، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، والمكسيك، وأوروغواي. وفي 16 بلداً من بلدان أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة،

وعددها 18 بلداً، تدهور توزيع الدخول وزادت معدلات الفقر خلال فترة تحرير السياسات. وفي الصين، بكل ما بلغته من نمو، فإن الحد من الفقر في المنطقتين الوسطى والغربية تخلف كثيراً عنه في المناطق الساحلية التي تعتمد على كثافة التصدير.

فلماذا يؤدي تحرير التجارة، الذي من المفترض نظرياً أن يؤدي إلى تضييق الفجوات بين الدخول، إلى زيادة أحوال الفقراء سوءًا؟ يقول أحد التفسيرات بأن الشركات الكبرى في القطاع النظامي، حيث تكون الأجور عادة أعلى منها في القطاع الصغير أو غير النظامي، تكون لها الغلبة على الصناعة أو غير النظامي، تكون لها الغلبة على الصناعة التحويلية. وإذا كانت الروابط ضعيفة بين القطاع النظامي والقطاع الصغير أو غير النظامي، فإن العولمة لن يكون من شأنها سوى تعميق المساوىء بالنسبة لعمال القطاع غير النظامي. وهناك تفسير آخر يقول بأن تحرير التجارة يزيد من سهولة جلب رؤوس الأموال، مما يزيد من الإنتاج لكنه يضاعف من الطلب على اليد العاملة الماهرة وليس على اليد العاملة غير الماهرة.

ويمكن للعولمة أيضاً أن تحدث تحولاً في أنماط الاستهلاك. ويمكن لها أن تجعل سريعاً من السيارات الفخمة والمشروبات الخفيفة جزءًا من الحياة اليومية مما يضاعف من حدة الحرمان النسبي. ويمكن لهذا النمط أن يزيد من الفقر المطلق من خلال تقويض إنتاج السلع التي يعتمد عليها الفقراء. وإذا حدثت طفرة في استيراد القمح، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تحويل الاستهلاك من الذرة البيضاء أو المنيهوت مما يضاعف من ندرتيهما في الأسواق المحلية.

كما يؤدي التعميم الكاسح لتحرير التجارة إلى تعريض الفقراء للصدمات المفاجئة. وقد ينتعش بعضهم مرة أخرى مع تحسن الاقتصاد؛ ولكن البعض الآخر يظل أسيراً للفقراء.

في البلدان الصناعية

اتسم عصر العولمة في البلدان الصناعية بزيادة في الدخل عموماً، لكنه اتسم

أيضاً بارتفاع في معدلات البطالة والتفاوت. وفي عام 1995، كان هناك 34 مليون شخص بدون عمل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ـ أي ما يعادل 7,5٪ من القوة العاملة ـ ومنذ عام 1979 بلغت البطالة في الاتحاد الأوروبي أكثر من الضعف، حيث وصلت إلى 11٪.

فعلى من يقع اللوم؟ يقول البعض إنها منافسة من جانب اليد العاملة الرخيصة في بلدان العالم النامي. ولكن يبدو أن دور تجارة البلدان النامية مبالغ فيه. فالتحليل يبين أن هذه التجارة لا تمثل إلا نسبة 10٪ على الأكثر من الزيادة في تفاوت الأجور والبطالة في مجال الصناعة التحويلية في البلدان الصناعية. وحتى لو أدى الأثر الصافي لتجارة البلدان النامية إلى تخفيض الطلب على اليد العاملة ذات المهارة المنخفضة في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 10٪، فإن هذا الأثر سيكون ضئيلاً، إذ أن الصناعة التحويلية تستأثر عادة بأقل من نسبة خُمس الطلب على اليد العاملة ذات المهارة المنخفضة. وهناك آثار أكبر على العمالة والتفاوت تنجم عن التخفيضات المالية والتحول التكنولوجي الذي يتسبب في توفير اليد العاملة.

وهناك مبالغة أيضاً في حجم صادرات البلدان النامية في أسواق البلدان الصناعية. فواردات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من البلدان النامية لا تمثل إلا نسبة 3٪ فقط من سوق السلع المصنعة. ولا تزال البلدان الصناعية تتمتع بميزان تجاري موجب بالنسبة للصناعات مع البلدان النامية ـ وهو يعادل أكثر من 1٪ في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلاوة على ذلك، فإن البلدين الأشد تأثراً بالصناعة التحويلية للبلدان النامية، وهما الولايات المتحدة وكندا، لا توجد فيهما أعلى معدلات للبطالة. ومن بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حظيت كندا بأكبر نسبة من العمالة في مجال الصناعة التحويلية. وهكذا، فإن الحجج التي تساق بغرض إلقاء اللوم فيما يتعلق بالبطالة على الواردات هي في حاجة إلى فحص دقيق.

السياسة الوطنية في عصر العولمة

كيف يمكن فتح باب المزيد من الفرص أمام أفقر البلدان؟ وما هو الضمان إلى تحقيق تقاسم أكثر عدلاً لمزايا التكامل العالمي؛ إن المسؤولية المباشرة في ذلك تقع على عاتق الحكومات الوطنية، التي قد تكون عاجزة عن توجيه دفة أمور الأسواق العالمية، لكن بوسعها أن تقلل إلى أدنى حد من الأضرار المحتملة، وأن تتيح أقصى قدر من الفرص. ويمكن للسياسات الرامية إلى الحد من الفقر وتمكين الفقراء أن تصبح جزءًا من استراتيجية لتمكين الدول في عالم اليوم الذي يسير نحو العولمة. وفيما يلي بعض خيارات السياسة الرئيسية لهذه الاستراتيجية.

1 ـ إدارة التجارة وتدفقات رؤوس الأموال بعناية أكبر. يمكن للحكومات الوطنية أن تمارس قدراً أكبر من حسن التقدير لدى الأخذ بسياسات التحرر الاقتصادي. وهناك نهج انتقائي إزاء السوق العالمية يمكن أن يسير على حذو معظم اقتصادات شرق آسيا ـ والذي ينطوي على بعض أوجه الحماية المحددة زمنياً، والمتعلقة بالأداء، بالنسبة للصناعات التي تتوفر لها مقومات الاستمرار، وعلى بعض التدخل الصناعي، وقدر من إدارة الاستثمار المباشر الأجنبي.

2 ـ الاستثمار في الفقراء. من شأن العولمة أن تجعل هذا الأمر أكثر إلحاحاً. فانتشار التكنولوجيا الجديدة يضاعف من الأجور التي تحصل عليها المستويات الرفيعة من رأس المال البشري والفئات التي تتمتع بمجموعات أكثر مرونة من المهارات. أما هؤلاء الذين لم يحصلوا على التعليم الضروري فسوف يزدادون تخلفاً وراء الجميع.

3 ـ تدعيم المشاريع الصغيرة. يتمثل أحد أهم السبل للحد من الفقر عن طريق العولمة في أن يتم ذلك من خلال توليد المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم ـ وهي جميعها مؤسسات تقوم على كثافة اليد العاملة بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة الحجم، وسيترتب على إنشائها توفير قدر أكبر من الوظائف الجديدة للفقراء لبعض الوقت. وتقوم هذه

المشاريع والمؤسسات الكبرى كما أنها تعد بمثابة جسور بين القطاعين النظامي وغير النظامي، وهي تزيد من قدرتها التنافسية عن طريق الحد من التكاليف الثابتة وتوفير المرونة.

وقد أقيمت هذه الروابط بصورة فعالة في اليابان وفي بعض البلدان الآسيوية المجاورة. لكن هذه الروابط أقل شيوعاً في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ـ وكان ذلك من آثار الحماية التي لم توفر للمؤسسات الكبيرة مزيداً من الحوافز لكي ترتبط بالشركات الصغيرة.

وينبغي للمؤسسات الصغيرة التي يمكنها التصدير أن تلقى الدعم بما يمكنها من تحقيق هذه القفزة. وإلا فإن الإنتاج سيظل خاضعاً لسيطرة المؤسسات الكبيرة والأقل اعتماداً على كثافة اليد العاملة. وقد تستحق أيضاً المؤسسات الصغيرة المتضررة بالواردات بعضاً من الحماية المؤقتة.

4 ـ إدارة التكنولوجيا الجديدة. إن التكنولوجيات القائمة على تحقيق وفورات في اليد العاملة، والتي يتم استحداثها في أماكن أخرى وتتطلب مهارات متقدمة، قد لا تكون ملائمة في البلدان النامية.

ورغم الأهمية الحيوية للتحول التكنولوجي، فإنه سيظل دائماً سلاحاً ذا حدين ـ وعلاقته بالحد من الفقر هي علاقة مؤقتة وغير مفهومة تماماً. ويمكن تحقيق أقصى استفادة من مزايا الاستثمار في التكنولوجيا إذا كان ذلك مصحوباً بسياسات قوية هدفها تكوين رأي المال البشري وتعزيز المؤسسات الصغيرة.

5 ـ الحد من الفقر وتوفير شبكات الأمان. إن العولمة تعيد توزيع الفرص والمزايا بطريقة يمكن أن تؤدي إلى ازدياد التفاوت. ويمكن للسياسات الرامية إلى الحد من الفقر وتكييف التفاوت بين الدخول بصورة معتدلة أن تواجه الاختلال الناشىء عن العولمة. وهناك حاجة إلى شبكات الأمان لحماية المتضررين من هذا الاختلال ولمساعدتهم على السير في اتجاه جديد.

6 ـ تحسين أساليب الحكم. عادة ما تؤدي العولمة إلى إضعاف تأثير الدولة ـ لكنها تتطلب في جوانب كثيرة منها وجود دولة قوية من أجل مساعدة الناس على

جني مزاياها والتخفيف من تكاليفها. ومن الأهمية بمكان الأخذ بأساليب أفضل للحكم ليس فقط من أجل ضمان سيادة القانون والحماية من الجريمة المنظمة دولياً، ولكن أيضاً لإقامة هيكل أساسي اجتماعي واقتصادي والعمل على توسيعه.

الحلول الجماعية والإجراءات المتضافرة

إن كثيراً من السياسات التي تود الحكومات الأخذ بها لا يمكن تطبيقها إلا بصورة متضافرة مع الآخرين، من خلال التجمعات التجارية الإقليمية، على سبيل المثال. ويمكن من خلال هذه التجمعات زيادة التجارة، وتيسير التدفقات المالية، وتحسين وصلات النقل. ومن خلال تشكيل هذه التجمعات، يمكن للبلدان الفقيرة أن تجمع بين زيادة المنافسة من خلال وفورات الحجم وتقسيم العمل بصورة أفضل - في الوقت الذي تحتفظ فيه ببعض الحماية من المنافسة من البلدان الأكثر تقدماً. وكانت معدلات فشل هذه التجمعات مرتفعة عادة، لكن بعضها جدد نشاطه مؤخراً - مثل الجماعة الاقتصادية الكاريبية (في منطقة البحر الكاريبي)، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (في منطقة جنوب شرق آسيا).

وحتى خارج التجمعات الإقليمية، فإن البلدان النامية، ولا سيما الفقيرة منها، سيكون لها وزن أكبر إن هي نسقت إجراءاتها وساومت كمجموعات. ويمكن لبعض هذه التجمعات أن تمارس سلطة المنتجين على الإمدادات، كما تفعل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). ويمكن للإجراءات المتضافرة من جانب مصدري السلع الأساسية أن تساعد على تثبيت أسعار السلع الأساسية عند مستويات لا تؤدي بالناس إلى الفقر. ويمكن لمجموعات المصدرين أن تنشىء مخزونات وقائية، وتحدد حصص الإنتاج وحجم المخزونات - بتمويل من ضريبة تفرض على المستوردين والمصدرين. ويمكن إقامة رابطة بين إدارة هذه الإمدادات وتنويع الصادرات، مع استخدام بعض عائدات التصدير في تمويل التنويع.

ويمكن للبلدان النامية التي تشارك في مديونيات خارجية مماثلة أن تنسق مفاوضاتها بشأن إيجاد حلول دولية لمشكلة الدين. ومن عجب أن كبار

الدائنين يصرون على نهج التفاوض بشأن كل حالة على حدة مما يضعف من القدرة التفاوضية الجماعية للمدينين.

ومن شأن المساومة التي تستفيد من أسباب القوة الوطنية التي يتمتع بها بلد ما أن تكون إضافية مفيدة لتعزيز النزعة التعددية بالنسبة للبلدان النامية. ولقد كانت تلك إلى حد كبير الاستراتيجية التي اتبعتها اليابان وأوروبا والولايات المتحدة في جولة أوروغواي. ولكن الصعوبة الرئيسية بالنسبة للبلدان الفقيرة هي أنه ليس لها من أسباب القوة ما لدى البلدان الغنية.

الخيارات المتعلقة بالسياسات على الصعيد الدولي

هل أصبحت الدول لا صلة لها بالموضوع؟ فهي على أحد المستويات تواجه مقاومة من فئات عرقية وغير عرقية تضغط من أجل المزيد من الاستقلال الذاتي وتقرير المصير. وهي على مستوى آخر تلقى التجاهل من جانب الشركات المتعددة الجنسيات التي لا تلقي بالاً للولايات القضائية المحلية. ويبدو أنها أصبحت أضخم من أن تُعنى بالأمور الصغيرة، وأضأل من أن تُعنى بالأمور الكبيرة.

وتفرض هذه الأمور الكبيرة تحديات هائلة بالنسبة لأساليب الحكم على الصعيد الدولي ـ وهي تحديات تتصل بتزايد الترابط بين البلدان والشعوب، كما تتصل بما يتعرض له جزء كبير من العالم من فقر مستمر. ومع أن العالم قد تقلص، فقد تراجعت كثيراً الآليات اللازمة لإدارة النظام العالمي على نحو يتسم بالاستقرار والاطراد لصالح الجميع. وها هي عملية العولمة السريعة الخطى توسع من نطاق الفرص العالمية دون توزيعها بالتساوي. وفي ساحات العولمة لم تكن الأرض ممهدة في أغلب الأحيان بما يحقق مصالح جميع الناس والبلدان.

ومن الضروري بذل جهود عملية على الصعيد الوطني من أجل ترجمة العولمة إلى إجراءات للحد من الفقر. وينبغي للجهود الدولية أن تتقاسم المسؤولية عن توفير الصالح العام الذي هناك حاجة ماسة إليه متمثلاً في المساواة والتلاحم الاجتماعي من خلال توفير التعاون بأوسع معانيه. ومن

شأن العولمة أن تزيد المنافع المستمدة من توفير هذا الصالح العام على الصعيد الدولي، وأن تزيد من الجزاءات المفروضة على تجاهلها.

إن الاندماج الشامل في عالم اليوم إنما يزيل الحدود بين البلدان ويضعف من قوة السياسات الوطنية. ولذلك فإن هناك حاجة إلى نظام من السياسات العالمية لكي تجعل الأسواق في خدمة الناس، وليس الناس في خدمة الأسواق.

ولكي تقتنص أشد البلدان النامية فقراً الفرص التي تتيحها العولمة، يلزم لها ما يلي:

1 ـ بيئة للسياسات الاقتصادية الكلية أكثر دعماً من أجل القضاء على الفقر. من الواضح أن العالم بحاجة إلى إدارة أكثر فعالية لسياسات الاقتصاد الكلي على المستوى العالمي. ويتأتى ذلك بمزيد من مصادر السيولة الدولية المتسمة بالاستقرار، وضمان المراقبة الأفضل، وتوفير آليات الاستجابة الأسرع، ووجود جهة إقراض كبرى متعددة الجنسيات كمرجع أخير. والمؤسسات القائمة لا تخدم هذه الأهداف بصورة كافية. وفي واقع الأمر، فإنها بتأكيدها على أهمية مكافحة التضخم وتركيزها على ضرورة الإصلاح في البلدان التي تعاني من حالات العجز، إنما هي في أغلب الأحيان تلقي بكل العبء على كاهل الفقراء ـ مع تحقيق أثر انكماشي على الاقتصاد العالمي.

2 ـ توفير بيئية مؤسسية أكثر عدلاً من أجل التجارة العالمية. هناك حاجة ملحة لمعاملة منتجات البلدان النامية على قدم المساواة مع منتجات البلدان الصناعية ـ وإلى التعجيل بتحرير أسواق المنتجات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان الفقيرة، مثل المنسوجات، وفرض حظر شامل على إغراق الصادرات الزراعية.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات محددة وموضوعية بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، بما في ذلك ما يلي:

- إنهاء تساعد التعريفات الجمركية بالنسبة للمنتجات الزراعية المدارية شبه المصنعة والموارد الطبيعية.

● إجراء تخفيضات عميقة في التعريفات الجمركية وإلغاء الرسوم الجمركية في إطار خطط تفضيلية.

● إعفاء واردات المنسوجات من صغار المصدرين من القيود، بصرف النظر عما إذا كان هؤلاء المصدرون أعضاء في منظمة التجارة العالمية.

● حظر فرض التقييدات الخاصة بمنتجات محددة على صادرات من أقل البلدان نمواً.

وقد درست هذه الخيارات في خطط العمل الشاملة والمتكاملة لمنظمة التجارة العالمية لأقل البلدان نمواً. بيد أنه لم تعتمد أو تنفذ توصيات تفصيلية.

3 ـ إقامة شراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات لتعزيز النمو من أجل الحد من الفقر. ليس هناك على الصعيد الدولي ما هو أشبه بتشريع وطني يكفل العدالة الضريبية، والإدارة البيئية، وحقوق العمال، والحماية من الاحتكارات. وهذا أمر ملحوظ على اعتبار أن بعض الشركات المتعددة الجنسيات لها من السيطرة على الثروة والقوة الاقتصادية أكثر مما لمعظم الدول. وفي الواقع، فإنه من بين الاقتصادات الكبرى في العالم وعددها 100، هناك 50 تمثلها شركات عظمى. وهناك الآن 350 شركة كبرى تستأثر بما نسبته 40٪ من التجارة العالمية، ويتجاوز عائدها الناتج المحلي الإجمالي لبلدان كثيرة.

فما هو المطلوب؟ إن المطلوب هو نظام حفاز يكون من شأنه، في الوقت الذي يتجنب الأنظمة المفرطة، أن يشجع الشركات المتعددة الجنسيات على المساهمة في الحد من الفقر، وأن تكون خاضعة للمساءلة العامة، وأن تكون مسؤولة اجتماعياً. ومن شأن هذه الإجراءات أن تحقق مصالح لكل من البلدان الصناعية والبلدان النامية. ومن بين المصالح التي ستحققها البلدان الصناعية في هذا المجال منع التهرب الضريبي.

4 ـ اتخاذ إجراءات لوقف التسابق إلى القاع. في عالم يتسم بالمنافسة الحادة، تنافس البلدان بعضها البعض في عرض شروط أقل فيما يتعلق بتكلفة اليد العاملة، ومعايير العمل، والحماية البيئية ـ وذلك بغرض الإنتاج بأرخص

الأسعار الممكنة من أجل السوق العالمية. وهناك بلدان كثيرة تحاول من جانب واحد الحد من هذه السباقات نحو القاع. وقد يتعرض بعضها لضغوط خارجية إن هي تهاونت فيما يتعلق بظروف العمل الخطرة، وعمالة الأطفال، في وقت تتخذ فيه حقوق الإنسان أساساً لفرض الجزاءات التجارية من جانب واحد. ويتمثل أحد النهوج الأكثر كفاءة وعدلاً في تعزيز مؤسسات، من قبيل منظمة العمل الدولية ـ لدعم احترام الحقوق المتعلقة بالعمل ـ وإنشاء مؤسسات مماثلة من أجل الحماية البيئية على الصعيد الدولي.

وهناك أيضاً حاجة إلى تنسيق دولي لتجنب التسابق إلى اجتذاب المستثمرين الدوليين عن طريق عرض حوافز ضريبية سخية بصورة مغالى فيها بما يؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية.

5 ـ الدعم الانتقائي لأولويات التكنولوجيا العالمية. لقد اتسم البحث والتطوير العالميان بانحياز إلى احتياجات البلدان الغنية ـ وأصبح هذا الانحياز أكثر ظهوراً الآن بالتحول من البحث الممول من مؤسسات عامة إلى البحث الذي تموله شركات تحرص على جني المزايا التي يحققها. وهناك تحول في الموارد عن البحث الذي يتسم بالرغبة في تحقيق الصالح العام، من قبيل البحوث التي أدت إلى الثورة الخضراء، إلى البحوث التي تركز على السلع الأكثر قابلية للامتلاك، من قبيل البحوث المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية. وبالمثل، فإن البحوث التي تقوم بها شركات الأدوية تعنى بالأمراض التي يعاني منها الناس في البلدن الغنية أكثر مما تعنى بأمراض الناس في العالم النامي.

وفي عالم اليوم يتسم التنافس في مجال التجارة واجتذاب رؤوس الأموال باعتماده على كثافة المعرفة أكثر من أي وقت مضى. فمن خلال طرق المعلومات البالغة السرعة، هناك تكنولوجيات جديدة للقضاء على بعض المشاكل التي تحول دون الوصول إلى المعرفة. ولكن الفقراء حرموا من فرص الوصول إلى هذه الطرق السريعة، سواء لافتقارهم إلى الوسائل ـ الحواسيب الشخصية، والهواتف، وأجهزة التلفزيون ـ أو إلى التعليم والمهارات اللازمة لاستخدام هذه الوسائل. وتحتاج بلدان كثيرة إلى المساعدة في إدارة ثورة المعلومات وتفادي التهميش والاستغلال.

6 ـ اتخاذ إجراءات بشأن الديون العالمية. إن البلدان الفقيرة المثقلة بالدين في حاجة إلى تخفيف ما عليها من ديون الآن ـ وليس في وقت ما غير محدد في المستقبل. إن توفير المبالغ اللازمة لتخفيف عبء الدين بصورة فعالة عن كاهل البلدان العشرين الأشد تضرراً سيكلف ما بين 5,5 بلايين دولار و7,7 بلايين دولار ـ وهو أقل من تكلفة قاذفة تلصص من طراز ستيلث Stealth، ويعادل تقريباً تكلفة بناء حديقة ديزني الأوروبية في فرنسا. وهذه التكاليف المالية الزهيدة لا تقارن بالتكاليف البشرية المهولة لهذه الحالة من القعود عن العمل. وعلى مجموعة السبعة ومؤسسات بريتون وودز أن تنهي أزمة الدين بالنسبة لأشد البلدان فقراً بحلول عام 2000. وسيقتضي هذا التخفيف اتخاذ تدابير خاصة لتحويل الحد من الدين إلى حد من الفقر ـ وذلك عن طريق إعادة توجيه الأولويات الوطنية نحو أهداف التنمية البشرية. وإذا ما تخففت أشد البلدان فقراً من مدفوعات الدين السنوية، فإنه يمكن لها أن تستخدم هذه الأموال في الاستثمارات التي ستؤدي في أفريقيا وحدها إلى إنقاذ حياة نحو 21 مليون طفل بحلول عام 2000 وتوفير فرص التعليم الأساسي لنحو 90 مليون من الفتيات والنساء.

7 ـ توفير فرص أفضل للتمويل من أجل البلدان الفقيرة. إذا كان للبلدان الفقيرة أن تشارك في عملية العولمة بشروط أكثر مواتاة، فإنها تحتاج إلى فرص أفضل للحصول على التمويل. ولكن رأس المال الخاص يتفادى المناطق ذات الاحتياجات الماسة، ولا سيما في أفريقيا. كما أن التمويل العام الذي يتم توفيره عن طريق المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف لا يكفي لسد الفجوة.

وقد انخفضت المعونة الثنائية إلى 28٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الصناعية في المتوسط ـ وهو أدنى معدل وصلت إليه منذ حددت أهداف لهذه المعونة. ويجب عكس مسار هذا الاتجاه، كما يجب تحسين نوعية المعونة، مع التركيز الأقوى على القضاء على الفقر. ويمكن تعبئة موارد كبيرة عن طريق إعادة تشكيل هيكل ميزانيات المعونة. ومن شأن اعتماد مبادرة الهدف 20 : 20، والتي تدعو إلى تخصيص 20٪ من تدفقات المعونة و20٪ من

ميزانيات البلدان النامية للخدمات الاجتماعية الأساسية، أن يسهم بصورة هائلة في تحقيق التنمية البشرية والقضاء على الفقر، في نهاية المطاف.

* * *

وفي جوانب كثيرة، فإن العالم يبحر في عباب عصر العولمة الراهن دون أن تكون لديه بوصلة أو خريطة. ولا يُعرف الكثير عن الصلات بين العولمة والفقر. فهذا مجال يتطلب مزيداً من الدراسة المكثفة. ولكن بصرف النظر عن الاتجاه الذي ستتخذه العولمة مستقبلاً، فإننا نعرف ما فيه الكفاية عن التدابير الأساسية التي يتعين اتخاذها من أجل الانقضاض على الفقر. ومن شأن تزايد سرعة العولمة أن يجعل من اتخاذ هذه التدابير أمراً أكثر إلحاحاً.

ملحق (1)

العالم المنكمش(*)

إن الاتصالات بين سكان العالم آخذة في الاتساع والعمق في الوقت الذي تتهاوى فيه الحواجز الطبيعية. وأصبح النقل البحري أرخص تكلفة: ففيما بين عامي 1920 و1990 انخفضت تكاليف النقل البحري بأكثر من الثُلثين. وفيما بين عامي 1960 و1990 انخفضت تكاليف تشغيل شركات الطيران العالمية لكل ميل بنسبة 60٪.

كما أصبحت الاتصالات أكثر سهولة وأرخص تكلفة. وفيما بين عامي 1940 و1970، انخفضت تكلفة المكالمة الهاتفية الدولية بأكثر من 80٪، وفيما بين 1970 و1990 بنسبة 90٪. وخلال فترة الثمانينات، توسعت حركة الاتصالات بنسبة 20٪ سنوياً. والآن يستخدم 50 مليون شخص الشبكة الإلكترونية الدولية «إنترنيت»، التي تعتبر نقطة الانطلاق لطريق المعلومات البالغ السرعة، ويتضاعف عدد المشتركين فيها عاماً بعد عام.

(*) المصدر: بيري، هورتون ومازومدار ١٩٩٧، الإيكونومست ١٩٩٦، واتكينز ١٩٩٥، اللجنة العالمية للثقافة والتنمية ١٩٩٥، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ١٩٩٥ أ، واتكينز ١٩٩٧، البنك الدولي ١٩٩٥ أ و١٩٩٦ ب.

تحطيم الحواجز التجارية

نتيجة للحد من الحواجز التجارية (التعريفات الجمركية، والحصص، وما إلى ذلك) وقيود الصرف، زالت الحواجز المصطنعة. وفي عام 1947، كان متوسط التعريفة الجمركية على الواردات المصنعة 47٪؛ وبحلول عام 1980 أصبح 6٪ فقط، ومع التنفيذ التام لجولة أوروغواي سينخفض إلى 3٪.

وقد زالت حواجز مصطنعة أخرى نتيجة لحل الصراعات السياسية التي أشاعت الانقسام في العالم على مدى عقود، كالحرب الباردة ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

وأدى سقوط هذه الحواجز إلى تنشيط التجارة العالمية التي زادت بمعدل 12 مرة في فترة ما بعد الحرب الباردة. ويبلغ حجمها الآن أكثر من 4 تريليونات دولار سنوياً، ومن المتوقع أن تنمو بنسبة 6٪ في السنة خلال السنوات العشر المقبلة.

ارتفاع مد التمويل

لقد كان التوسع في تدفقات رؤوس الأموال أكثر ظهوراً. ففي عام 1995 بلغت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي 315 بليون دولار، بزيادة تقارب ستة أضعاف على مستواها للفترة 1981 ـ 1985. وخلال الفترة نفسها زادت التجارة العالمية بأكثر من النصف تقريباً.

ومن الأمور الأقل ظهوراً، وإن كان لها تأثيرها الأقوى بلا حدود، ما طرأ من تغيير على الأسواق المالية العالمية. وفي الفترة ما بين منتصف السبعينات و1996، زاد حجم التعامل في أسواق الصرف الأجنبي العالمية من نحو بليون دولار إلى 1,2 تريليون دولار. وذهبت معظم تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان الصناعية، ولكن نصيب البلدان النامية آخذ في الازدياد. وفيما بين عامي 1987 و1994، زادت التدفقات إلى البلدان النامية من 25 بليون دولار إلى 172 بليون دولار، وفي عام 1995 حصلت هذه البلدان على ثُلث تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي.

وتلك هي تغييرات هائلة وإن كانت في حاجة لأن توضع في سياقها التاريخي. ولقد حدث الكثير من مثل هذه التغييرات من قبل. وبالنسبة للبلدان الصناعية الـ 17 التي تتوفر عنها بيانات، مثّلت الصادرات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1913 نسبة 12,9٪، وهي نسبة لا تقل كثيراً عن مستوى عام 1993 وهي 14,5٪. كما أن نقل رؤوس الأموال كحصة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الصناعية لا يزال أقل مما كان عليه في تسعينات القرن الماضي. وكذلك فإن العهود الأولى من العولمة شهدت تنقلات أكبر بين الناس حول العالم. أما اليوم فإن هناك قيوداً أكثر على الهجرة.

وما يميز العهود الحديثة من العولمة هو طابع التدفقات وليس حجمها. ففي مجال التجارة، على سبيل المثال، تتألف حصة ضئيلة من حيث القيمة من السلع الأساسية (ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض الأسعار بالنسبة للصناعات التحويلية) أما الحصة الأكبر فهي تتألف من الخدمات والتجارة فيما بين الشركات. ويختلف طابع التمويل أيضاً: فقد تكون التدفقات الصافية مماثلة، لكن التدفقات الإجمالية أكبر ـ وتأتي التدفقات من مجموعة من المصادر أوسع نطاقاً. وتقود الشركات المتعددة الجنسيات عمليات تعبئة رؤوس الأموال وتوليد التكنولوجيا.

تكنولوجيا عالمية

إن بعض التغييرات الحادثة في التجارة الدولية والتمويل هي انعكاس لأوجه التقدم في مجال التكنولوجيا. وسرعة البرق التي يتم بها إنجاز الصفقات تحتم الآن على البلدان والشركات أن تكون سريعة الاستجابة حتى لا تتخلف وراء الآخرين.

ويؤثر التحول التكنولوجي أيضاً على طبيعة الاستثمار. وفي الماضي كان إنتاج التكنولوجيا العالمية مقصوراً على البلدان الغنية ذات الأجور المرتفعة. أما اليوم فيتم بسهولة نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، حيث يمكن أن يقترن الإنتاج المتطور بالأجور المنخفضة نسبياً.

والسهولة المتزايدة التي يمكن أن يتم بها نقل التكنولوجيا مقرونة برأس المال عبر الحدود تهدد بتحطيم الروابط بين الإنتاجية العالية، والتكنولوجيا العالية،

وارتفاع الأجور. وعلى سبيل المثال، فقد زادت إنتاجية العامل المكسيكي من خُمس إلى ثُلث مستوى الإنتاجية في الولايات المتحدة فيما بين عامي 1989 و1993، ويعزى ذلك جزئياً إلى زيادة الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا المتطورة المستخدمة في الإنتاج الموجه إلى سوق الولايات المتحدة. ولكن الفجوة بين متوسط الأجور تضيق ببطء أكبر، حيث لا يزال أجر العامل المكسيكي لا يتعدى سُدس أجر العامل في الولايات المتحدة. ويؤدي توفر مستويات عالية من التكنولوجيا في جميع أنحاء العالم إلى فرض ضغوط على الأجور والعمالة بالنسبة للعمال الأقل مهارة.

... وثقافة عالمية

تشير العولمة، عادةً، إلى تدفق التجارة ورأس المال على الصعيد الدولي. ولكن انتشار الثقافات على الصعيد الدولي كانت له على الأقل نفس أهمية انتشار العمليات الاقتصادية. واليوم، هناك ثقافة عالمية آخذة في الظهور. ومن خلال العديد من وسائط الإعلام ـ من الموسيقى والسينما إلى الكتاب ـ فإن الآراء والقيم الدولية تختلط بالهويات الوطنية وتلونها بطابعها. وقد شهد انتشار الأفكار عبر التلفزيون والفيديو تطورات ثورية. وهناك الآن أكثر من 1,2 بليون جهاز تلفزيون في جميع أنحاء العالم. وتصدر الولايات المتحدة أكثر من 120,0000 ساعة من البرامج التلفزيونية سنوياً إلى أوروبا وحدها، وتنمو التجارة العالمية في البرامج بأكثر من 15٪ سنوياً.

وتفرض الثقافة الشعبية الآن ضغوطاً أقوى من أي وقت مضى. ومن مانيلا إلى ماناغوا، ومن بيروت إلى بيجين، وفي الشرق والغرب، وفي الشمال والجنوب، أصبحت أشكال الزي (الجينز، وتصفيفات الشعر الخاصة، والـ «تي ـ شيرت»)، والألعاب الرياضية، والموسيقى، والعادات المتعلقة بتناول الطعام، والمواقف الاجتماعية والثقافية، أصبحت كلها تشكل اتجاهات عالمية. وحتى الجرائم ـ سواءً أكانت تتصل بالمخدرات، أو إساءات معاملة المرأة، أو الاختلاص، أو الفساد ـ أصبحت تتجاوز الحدود ومتشابهة في كل مكان. لقد انكمش العالم في أوجه عديدة.

ملحق (2)
سوق الزراعة العالمية: هل هي ملعب مفتوح؟(*)

خلافاً لما جرى عليه تصوير السوق الزراعية الدولية في أعقاب جولة أوروغواي بأنها ملعب مفتوح، فإن المصدرين الرئيسيين، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، واصلوا إعانة إنتاجهم وصادراتهم. وفي عام 1995، أنفقت البلدان الصناعية 182 بليون دولار على الإعانات. وحينما تفتح البلدان الفقيرة اقتصاداتها، فإنها تعرّض الكثير من المنتجين الزراعيين الفقراء للمنافسة الكاسحة وغير العادلة من جانب الواردات المعانة.

والفليبين هي مثال صارخ على هذه المشكلة. فبموجب اتفاق جولة أوروغواي لعام 1994 المتعلق بالزراعة، تقوم الفليبين بتحرير استيراد مجموعة كبيرة من السلع الزراعية. وبالنسبة للذرة، من بين السلع الأخرى الأشد تأثراً بصورة مباشرة، ستخفض التعريفات الجمركية على الواردات بمعدل النصف على مدى الأعوام الثمانية المقبلة كما سيجري التوسع في الحد الأدنى للكميات المسموح باستيرادها. ولذلك، واعتماداً على اتجاهات الأسعار العالمية، فإن الذرة المستوردة من الولايات المتحدة يمكن أن تتوفر في الأسواق بأسعار تقل بنسبة 30٪ عن أسعار السوق الحالية بحلول نهاية العقد. وستنخفض أسعار الذرة من المزارع المحلية إلى مستوى سعر الاستيراد.

فماذا يعني ذلك بالنسبة للمنتجين في الفليبين؟ إن الذرة هي ثاني أهم المحاصيل التي يتم إنتاجها في البلد بعد الأرز، ويعيش عليه نحو 2,2 مليون من الأسر المعيشية. والمنطقة الرئيسية المنتجة للذرة هي جزيرة ميندناو، حيث يحصل الكثير من أشد الأسر فقراً على ثلاثة أرباع دخلهم من بيع الذرة. ويعيش أكثر من نصف السكان دون خط الفقر، ويعاني ثُلث الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية. وأي انخفاض في دخل الأسر المعيشية قد تكون له آثار وخيمة.

(*) المصدر: واتكنز ١٩٩٧ وأوكسفام الدولية ١٩٩٦ ج.

ووفقاً للجنة أوكسفورد للوقاية من المجاعة (أوكسفام)، فإن تحرير استيراد الذرة قد يتسبب في أن يفقد ما يصل عددهم إلى نصف مليون نسمة في جزيرة مينداناو لسبل معيشتهم. وإنه في ظل هذه التكلفة البشرية ينبغي النظر في الادعاءات القائلة بأن تحرير التجارة سيؤدي، في الأجل الطويل، إلى زيادة متوسط المدخول. وبالنظر إلى الأمر من زاوية ميناناو، فإن ملاحظة كينز القائلة بأنه «في الأجل الطويل سنموت جميعاً» هي ملاحظة أنسب وقعاً.

وتشير هذه الحقائق إلى أنه مهما كان تأثير مفهوم الملعب المفتوح في عالم الزراعة على خيال دعاة التجارة الحرة، فإنه مما يلفت النظر غياب هذا المفهوم في عالم الواقع. وهناك حقيقة أخرى تبين بصورة صارخة النطاق الكامل للمنافسة غير العادلة التي أرغم المنتجون الزراعيون في الفلبين على الدخول فيها. ووفقاً لبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد بلغ نصيب الفرد من التحويلات إلى المزارعين في الولايات المتحدة 29000 دولار في عام 1995. وفي المناطق الرئيسية لإنتاج الذرة في جزيرة ميناناو ووادي كاغايان، فإن متوسط دخل الفرد يقل عن 300 دولار. وهكذا، فإن كل مزارع في الولايات المتحدة يحصل على إعانات تعادل 100 مرة من دخل المزارع الذي ينتج الأرز في الفلبين.

وفي عالم الواقع، بعيداً عن العالم الخيالي الذي يسكنه دعاة التجارة الحرة، فإن البقاء في الأسواق الزراعية لا يعتمد على الميزة النسبية بقدر ما يعتمد على الفرص النسبية في الحصول على الإعانات. إن تحرير أسواق الأغذية المحلية في مواجهة هذه المنافسة غير العادلة ليس علاجاً مناسباً لتحسين الكفاءة لكنه وسيلة لتدمير سبل العيش على نطاق شاسع.

ولن يؤدي تنفيذ اتفاق جولة أوروغواي المتعلق بالزراعة على مدى الخمس سنوات المقبلة إلى تغيير الصورة تغييراً ملموساً. ذلك أنه لم يتم الاتفاق في جولة أوروغواي على نظم فعالة بشأن إعانة الصادرات، الأمر الذي يتيح للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مواصلة ممارستهما السابقة، وإن كان ذلك في ظل قواعد طفيفة الاختلاف. ولا تزال الزراعة هي المجال الوحيد من مجالات التجارة الدولية التي يقبل فيه بإغراق الصادرات كممارسة تجارية مشروعة.

ملحق (3)
الفائزون والخاسرون في المكسيك(*)

منذ منتصف الثمانينات، كانت المكسيك قدوة على المستوى العالمي في اتباع السياسات المفضية إلى العولمة. فقد أزالت القيود المفروضة على أسواقها المالية، وعرّضت الزراعة والصناعة لمزيد من المنافسة عن طريق الحد من العوائق التجارية وتحويل الأصول العامة إلى القطاع الخاص على نطاق كبير ـ بما في ذلك الجانب الأعظم من نظام المصارف التجارية. وبحلول أوائل التسعينات، ـ أصبح ما نسبته 90٪ من الواردات يقع في نطاق الفئات التي شملها تحرير التجارة. وكان ذلك كله بمثابة انطلاقة قوية بعيداً عن الاقتصاد الذي كان على درجة عالية من التنظيم والذي أخذت به المكسيك حتى عام 1980. وفي واقع الأمر، فقد كان هذا التحول، في جوانب كثيرة منه، ثورياً بنفس القدر الذي اتسم به التحول في البلدان الشيوعية السابقة.

وقد أدى تحرير الاقتصاد وإزالة القيود التجارية إلى وجود مجموعات بالغة التباين من الفرص والتهديدات بالنسبة لمختلف المناطق والفئات الاجتماعية ـ الاقتصادية. وبالنسبة إلى مالكي رؤوس الأموال، فقد تولّدت لهم مصادر جديدة للثروة نتيجة لتحويل الصناعات الحكومية إلى القطاع الخاص، وللإصلاح الزراعي الذي جرى في عام 1912 وأتاح للمستثمرين شراء أراضي أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي خضم واحدة من أو الأزمات الاقتصادية التي مر بها البلد على الإطلاق، زاد عدد أصحاب البلايين من 10 إلى 15. وفي عام 1996 بلغت ثروتهم مجتمعة ما يعادل 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك. واستفادت أيضاً الشركات التجارية الكبيرة وصناعات القطاع الخاص الموجهة نحو أسواق أمريكا الشمالية. ووجدت وظائف جديدة في الولايات الشمالية، والتي تغطي منطقة مكيلادورا maquiladora والمناطق الزراعية التجارية الممتدة على ساحل المحيط الهادىء، وفي وادي الباخو ذي

(*) المصدر: واتكنز ١٩٩٧.

الأراضي المروية، ولكن تلك ليست هي الولايات التي تعاني من التمزق الاجتماعي والتي تتبدد فيها فرص العيش على نطاق كبير.

وقد زادت حصة السكان الذين يعيشون في فقر مطلق من 19٪ في عام 1984 إى 24٪ في عام 1989. وفي المناطق الحضرية طرأ انخفاض طفيف على عدد السكان الذين يعيشون في فقر مطلق حتى عام 1992. ولكن في المناطق الريفية، حيث يعيش أكثر من 80٪ من السكان الذين يعانون من الفقر المطلق، زاد عدد الفقراء خلال الفترة بكاملها، فارتفع من 6,7 ملايين نسمة إلى 8,8 ملايين نسمة. وفي حين لا تتوفر شواهد كثيرة عن الفترة منذ عام 1992، فإن مستويات الفقر ربما تكون قد ازدادت سوءًا منذ الانهيار المالي في عام 1994. وكان أكثر من مليون مكسيكي قد فقدوا وظائفهم في أعقاب هذه الأزمة.

وتشير التحليلات إلى أن المكسيك ستحقق مكاسب من حيث الدخل الصافي نتيجة للتخصص الذي تيسر بسبب اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. ولكن وراء هذا التوقع العام هناك الخاسرون ـ ومعظمهم من منتجي محصول الذرة، غذاء البلد الرئيسي. وتستأثر زراعة الذرة بنحو نصف مساحة الأراضي الزراعية في المكسيك ـ ولإنتاج الذرة دور رئيسي في توفير سبل العيش في المناطق الريفية.

ومعظم أصحاب الحيازات الصغيرة هم من الأسر ذات العجز الصافي، التي تبيع الذرة بعد موسم الحصاد ثم تقوم بالعمل مقابل أجر لشرائه بعد أن تكون إمدادات الأسرة منه قد نفدت. وتمارس الأغلبية الساحقة من زراع الذرة في المكسيك أعمالها في أراض ضعيفة ولا تتاح لها سوى فرص محدودة للحصول على الائتمانات والمدخلات والمعدات. وفي مناطق الزراعة البعلية يبلغ متوسط الغلات نحو خُمس مثيلتها في مناطق وسط غرب الولايات المتحدة، التي يتعين على زراع الذرة المكسيكيين أن ينافسوهم في ظل رفع القيود التجارية.

ووفقاً لإحدى الدراسات، فإن ما يتراوح بين 000 700 و000 800 من سبل

كسب العيش سوف تضيع مع انخفاض أسعار الذرة نتيجةً للمنافسة مع الواردات الرخيصة. وسيؤثر ذلك على 15٪ من السكان الناشطين اقتصادياً في مجال الزراعة، بما سيكون لذلك من آثار عميقة على الفقر في المناطق الريفية وعلى التفاوت بين المناطق. ويعيش أكثر من 30٪ من سكان المناطق الريفية دون خط فقر الدخل، وفي أشد المناطق الريفية فقراً هناك نقص كبير في فرص الحصول على المياه والكهرباء والإسكان. ومع انخفاض الأجور الحقيقية في أسواق العمل الريفية، ومع ارتفاع معدلات البطالة، لا يحتمل لفرص العمل خارج مجال الزراعة أن تعوّض عن خسائر الدخل الذي كان يتحقق من زراعة الذرة. ونتيجةً لذلك، ستضطر الأسر المعيشية بصورة متزايدة إلى الأخذ بسياسات أكثر يأساً من أجل البقاء، بما في ذلك الهجرة إلى مناطق المنتجات الزراعية التجارية، وإلى المراكز الحضرية، وإلى الولايات المتحدة.

ملحق (4)

الآفاق العالمية، وشكوك المحليين(*)

ترى حكومات كثيرة بصورة متزايدة أن دورها لا يتمثل في تنظيم الأسواق ولكن في تيسير التوسع فيها دونما كلل. وينطوي ذلك، في جملة أمور، على إزالة الحواجز التجارية واستغلال الميزة النسبية للبلد ـ وهي بالنسبة لكثير من البلدان النامية اليد العاملة الرخيصة.

وتقوم هذه الاستراتيجية على قناعة مؤداها أن نمو الصادرات سيؤدي إلى النمو الاقتصادي عموماً ـ وهو اعتقاد تؤيده طائفة من الدراسات التجريبية التي تبين أن الصادرات والنمو الاقتصادي يميلان إلى السير جنباً إلى جنب. ولكن هل تؤدي الصادرات إلى النمو أم أن العكس هو الصحيح؟ الواقع أنه ليس هناك من لديه إجابة أكيدة.

وبصرف النظر عن الإجابة، هناك سببان لالتزام الحذر. ويتمثل الخطر الأول

(*) المصدر: بيري، وهورتون، ومازومدار ١٩٩٧.

في إزالة الحواجز التجارية قبل الأوان، وقبل أن تصبح الصناعة المحلية قويةً بما فيه الكفاية للصمود أمام المنافسة الأجنبية. ومن شأن حدوث طفرة في الواردات أن يضر بالصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة ـ والتي يعتمد عليها الفقراء لتوفير العمالة. ويبين سجل شرق آسيا أن تخصيص فترة لحماية الصناعات الوليدة هو مقدمة طبيعية ومكملة لإنشاء قطاع ناجح للصادرات الصناعية. فالمزايا النسبية لهذه الصناعات الوليدة غالباً ما يتم خلقها لا اكتشافها.

أما الخطر الثاني فهو أنه إذا قامت البلدان النامية بصورة جماعية بزيادة إمداداتها من صادرات معينة، فإنها ستؤدي بذلك إلى خفض الأسعار عالمياً. وستذهب المكاسب إلى مستهلكي صادرات البلدان الفقيرة، وكثير منهم أفضل حالاً من المنتجين.

وكما هي الحال بالنسبة للتجارة، فإن تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان الفقيرة تثير أيضاً تساؤلات حول ما إذا كان ينبغي أن تكون هناك قيود تتجاوز تلك القيود الواضحة المفروضة على الاستثمار المباشر الأجنبي في الصناعات الضارة بيئياً. ورغم الشواهد الكثيرة على المزايا المحتملة من تدفقات رأس المال، فإن هناك بعض الشواغل. وقد نشأ مفهوم جديد أُطلق عليه اسم «أثر تكيلا» Tequila effect حينما تدفقت بلايين الدولارات خارج المكسيك في كانون الأول/ ديسمبر 1994 ـ مما تسبب في أزمة مالية ليس فقط على الصعيد الوطني ولكن أيضاً على الصعيد العالمي. وفي أمريكا اللاتينية، فإن البلدين اللذين حققا مؤخراً أنجح أداء من حيث النمو ـ وهما شيلي وكولومبيا ـ يطبقان فرض ضوابط على رأس المال. ويتعين إدارة حساب رأس المال بعناية لتجنب المغالاة في تقييم العملات وتقلبات أسعار الصرف ـ وكلاهما يضر بالمصدرين على النطاقين الصغير والمتوسط.

وهناك أيضاً شواغل بشأن العلاقة بين رأس المال الأجنبي والمحلي. وقد يقوم المنتجون الأجانب الأكثر كفاءة بمزاحمة أصحاب المشاريع المحليين وإبعادهم عن الأنشطة الأكثر ربحية وتحويل العائد إلى بلدانهم بدلاً من إعادة استثماره محلياً. وقد يحتكرون أيضاً ما توفر من يد عاملة ماهرة شحيحة، بما يضر الشركات الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه إذا تمادت الحكومات الوطنية في السعي إلى اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي عن طريق التراخي في المعايير المتعلقة بالعمل أو المعايير الصحية، فإن ذلك سيضر بالفقراء ويدفع إلى «التسابق إلى القاع» الذي سيؤدي إلى خفض المعايير على مستوى العالم.

ملحق (5)
انتقاد غير عادل للأمم المتحدة؟(*)

لقد كانت الأمم المتحدة جزءًا من عملية العولمة منذ بدايتها. وعن طريق الاتفاقات التي جرى التفاوض بشأنها في الأمم المتحدة، وعن طريق الدعم التقني من جانب موظفي الأمم المتحدة وخبرائها، تتحقق عناصر أساسية من عناصر العولمة مثل التوزيع الدولي للبريد، وتخصيص موجات الترددات للاتصالات الدولية، والإجراءات الجمركية، والمبادرات البيئية العالمية، والقواعد التي تنظم التخلص من الفضلات الصناعية، ومكافحة الأوبئة العالمية، وصون التراث الثقافي المشترك، وجمع وتحليل الإحصاءات على الصعيد العالمي، بل وأيضاً السفر الجوي دولياً. إن الأمم المتحدة تشجع العولمة ـ لكنها تسعى أيضاً إلى ضمان أن تكون هذه العملية عادلة وتتسم بالكفاءة، وأن يستفيد منها جميع الناس ـ وبخاصة أشدهم فقراً.

وخلال العقود الخمسة الأخيرة تصدرت الأمم المتحدة الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الفقر ـ فحددت الاحتياجات، ورسمت السياسات، وشاركت الخبرات، واتخذت الإجراءات ودعمتها. وساعدت منظمة الصحة العالمية على تعبئة العمل العالمي من أجل القضاء على مرض الجدري. وأنشأت منظمة الأغذية والزراعة شبكات الإنذار المبكر والرصد المتعلقة بالأمن الغذائي. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

(*) المصدر: شيلدرز ١٩٩٥، لجنة الحكم العالمي ١٩٩٥، كيندي ورروسيت ١٩٩٥، إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة ١٩٩٦.

المساعدة في حملات محو الأمية والتعليم على الصعيد الوطني. ودعمت منظمة العمل الدولية برنامج العمالة العالمي والأعمال الرائدة في مجال العمالة، كما أتاحت برامج التمويل التابعة لها الاضطلاع بالكثير من الجهود العملية في مجال الحد من الفقر. وعززت اليونيسيف بشكل فعال من التحصن الشامل خلال الثمانينات، وعبأت الجهود العالمية لتلبية احتياجات الأطفال والنساء. وساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنظيم الأسرة وفي تحقيق نمو سكاني متوازن. ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان على بناء قدراتها في مجال القضاء على الفقر عن طريق التنمية البشرية المستدامة.

وكثير من أوجه التقدم في مجالات الصحة والتعليم والتغذية والسكان والاستدامة البيئية وغير ذلك من جوانب الحد من الفقر إنما استلهم أصلاً في قرار من قرارات الأمم المتحدة أو في برنامج أو مشروع قطري يجري تنفيذه بدعم من إحدى الهيئات التابعة لها. وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، اجتماع رؤساء الدول والحكومات ليس لمناقشة تحديد الأسلحة أو التفاوض بشأن اتفاقات للسلام، ولكن لإعادة إلزام المجتمع الدولي بأهداف القضاء على الفقر.

لقد أسهمت الأمم المتحدة بالكثير في الأفكار العظيمة المتعلقة بالتنمية. وهناك ستة ممن فازوا بجائزة نوبل في الاقتصاد عملوا مع الأمم المتحدة. وهناك مبادرات عالمية كثيرة تتعلق بالسياسات انطلقت من داخل الأمم المتحدة ثم نفذت في أماكن أخرى، بما في ذلك الرابطة الإنمائية الدولية بالبنك الدولي، ومرفق التمويل التعويضي بصندوق النقد الدولي، ونظام الأفضليات المعمم بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وفي العقد الماضي صدرت عن الأمم المتحدة منشورات كان لها تأثيرها على المناقشات الدولية والوطنية بشأن التنمية مثل التكيف ذي الوجه الإنساني الصادر عن اليونيسيف، وتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

والأمم المتحدة، التي تخدم أسرة عالمية مؤلفة من 185 دولة ونحو ستة بلايين من البشر، تخصص 4,6 بلايين دولار سنوياً للإنفاق على التنمية

الاقتصادية والاجتماعية ـ وهو مبلغ أقل من الميزانية السنوية لجامعة ولاية نيويورك. وهو يعادل 80 سنتاً لكل إنسان، بالمقارنة مع 134 دولاراً لكل شخص تنفق سنوياً على الأسلحة والمعدات العسكرية. فهل يجعل ذلك من الأمم المتحدة منظمةً باهظة التكاليف بالنسبة لهذا الكوكب المتجه نحو العالمية؟



العولمة والعرب:
خيارات اقتصادية مرّة بين التهميش والإقصاء

أحمد ثابت

على النطاق العالمي تسيطر ظاهرة العولمة أو الكوكبة وتزداد اتساعاً، وهي تنصرف بالأساس إلى تدفقات وموجات تخترق الحدود السياسية والوطنية والهياكل الاقتصادية والمقومات الثقافية وأنماط التفكير والسلوك الخاصة بالشعوب والحضارات المختلفة. ولربما كان أقرب تناول لظاهرة العولمة هو ذلك الذي يسمي الأشياء بمسمياتها الفعلية ويحاول أن يبتعد قدر الإمكان عن الإيحاءات القيمية أو المحمولات العاطفية إيجابية كانت أو سلبية، وتصبح ظاهرة العولمة على هذا الأساس هي نتاج مزيد من التوسع والانطلاق لقوى الاحتكار الكبرى المسيطرة على السوق العالمية. وأبرز هذه القوى وأشدها بأساً هي الشركات الكوكبية العملاقة متعدية الجنسية التي تتحكم في تدفقات وتحركات كتل الأموال والأسهم والسندات وأسواق الأوراق النقدية المصرفية بعيداً عن العملات الوطنية حتى للدول الكبرى، ومخترقةً بذلك حدود وقدرات البنوك المركزية حتى في الدول الكبرى أيضاً.

ولقد كنا نتعلم ضمن مبادىء علم الاقتصاد أن البنك المركزي أو البنك الفيدرالي هو الأب لجميع البنوك وهو الذي ينظم تحركات بل وإصدارات الائتمان ووسائل الدفع ويحدد سعر الصرف ثابتاً كان أو متغيراً للعملة الوطنية تجاه العملات الحرة الأخرى. ولكنّ الحال الآن إننا إزاء ظاهرة شركات جبارة تتعدى الجنسيات وتعبر القوميات، وتعمل على تكيف مختلف النظم والسياسات الاقتصادية في العالم مع احتياجاتها هي ومع تصورها لما يجب أن تكون عليه حال الأسواق. وهي إذ تتحكم في تكنولوجيا ثورة المعلومات

والاتصالات بين واقع نصيب الأسد الذي تنفرد به مع الإنفاق على البحث والتطوير R & D تفرض الآن، بل منذ السبعينات، على اقتصادات ودول ومجتمعات العالم أن تعيد التكيف مع مظاهر ومعطيات العالم الجديد الذي نعيد الآن تشكيله تحت مسمى العولمة أو الكوكبة. ولا نبالغ إذا قلنا إن الشركات العملاقة متعدية الجنسيات هي التي كانت اللاعب الرئيسي وراء اتفاقيات الغات لعام 1994 وإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO من أجل الدفع بقوة بما أضحى يعرف بـ «تحرير» الأسواق والتجارة العالمية وتدفقات السلع والمنتجات والأموال السائلة والأوراق المصرفية والمواد الإعلامية والإعلانية والدعائية. ولأول وهلة، يبدو هذا «التحرير» الذي يتجاوز قدرات وصلاحيات وسلطات الدول القومية بمثابة شيء إيجابي حيث يظن الكثيرون منا نحن العرب أن العولمة ستحمل معها سلعاً ومنتجات استهلاكية وترفيهية واستثمارات عديدة، وأنه ستكون هناك نتائج إيجابية لاندماج الأسواق المالية والبورصات العربية في البورصات العالمية، في حين أن ما يحدث هو تكريس لتبعية تقنية ومالية واقتصادية وتجارية تضاعف من التبعية السياسية وازدياد القيود على أي هامش للمناورة السياسية أو على أية محاولة لاستثمار التناقضات والخلافات بين الدول الكبرى الغربية، وبالتالي تنامي ضعف القدرة على إصدار وصناعة القرار السياسي الوطني والقومي.

فإذا كانت هذه بعض ملامح العولمة على المستوى الدولي، فإن الدولة القومية في المجتمعات الصناعية المتقدمة والكبرى في الشمال أضحت تعمل كوكيل عن الشركات متعدية الجنسية، وأصبح كبار المسؤولين في الشمال يضاعفون من دورهم كممثلين لمصالح هذه الشركات، بل يحملون عقوداً تجارية كبرى لهذه الشركات سواءً أكانت مسجلة في دولهم أم تمارس أنشطتها في بلادهم، في زياراتهم لبلدان العالم الثالث ومن ضمنها أقطارنا العربية. ولعل أبرز مثال يقفز إلى الأذهان هنا هو ذلك التسابق المحموم بين كبار مسؤولي الحكومات الأمريكية والبريطانية والفرنسية واليابانية على إعادة إعمار الكويت عقب حرب الخليج الثانية، وعلى صفقات ومبيعات الأسلحة بأرقام خيالية للكويت والسعودية والإمارات وقطر والبحرين وعُمان. فمن أين يأتي هامش المناورة ومن أين تأتي القدرة على استثمار الخلافات بين الدول

الصناعية الكبرى؟ بعد أن فقدت الدولة القومية الصناعية في الشمال مزيداً من قدراتها وسلطاتها إزاء الأوضاع في بلادها وإزاء الشركات الجبارة متعدية الجنسية والتي تمكنت من إشاعة أيدبولوجية السوق وهيمنتها على نطاق عالمي.

إذا كانت هذه هي حال تغوُّل العولمة على النطاق الدولي وعلى مستوى الدول الصناعية المتطورة تطوراً مؤهلاً في الشمال، فإن حالة عالم الجنوب بعامة والأقطار العربية بخاصة تشير إلى الأسوأ وإلى وضعية أكثر تدهوراً وأكثر تآكلاً لأبنية السياسة والثقافة والأمن والاقتصاد. وبعبارة أوضح يمكن القول أن البلاد العربية التي خاضت معارك ومراحل طويلة وشاقة في بناء الدولة القطرية والتكامل الوطني وتذويب الانقسامات العرقية والطائفية واللغوية والجغرافية والمناطقية (أو الجهوية)، أخفقت في إنجاز هذه المهام التاريخية. وحيث ضاعفت مظاهر وممارسات الفساد السياسي والاقتصادي والإداري والاستبداد والسلطوية السياسية والأمنية والصراعات والحروب العربية ـ العربية والعربية ـ الصهيونية، وكذلك مع دول الجوار الأخرى مثل تركيا وإيران وأثيوبيا واريتريا. إلخ. . . ضاعفت من ذلك الفشل التاريخي في إنجاز مهمات بناء الدولة الوطنية والاعتماد على الذات والاندماج الوطني والثقافي وترسية مقومات عاقلة ورصينة لتكامل اقتصادي عربي تمهيداً للتنسيق أو الاندماج السياسي والقانوني القومي.

وهكذا تصبح المسألة محددة بالشكل التالي: إن من يريد الاندماج في العولمة لا بد أن يكون قادراً بدولة وطنية قوية ذات قدرات تنظيمية ومؤسسية وثقافية عالية وصاحبة علاقة مرنة متوازنة مع المجتمع بحيث تكون ممثلةً لهذا المجتمع ومعبرة بفاعلية عن تفاعلات فئاته وشرائحه الاجتماعية وأنساقه الثقافية بطريقة ديمقراطية تعددية وعضوية، وكذلك بدولة ونظام وسياسة اقتصاديين ذواتي قدرات عالية تقانياً على المنافسة على نطاق إقليمي أو عالمي، بحيث تتمكن من الاندماج الفاعل أو المشارك مع تيارات وتحركات وتنظيمات العولمة. إنّ العرب الآن يكادون يفتقدون بعد عقود من التنمية المجهضة والتردي في قدرات الدولة وفي تآكل شرعيتها والحروب الأهلية والبينية وإهدار الثروة النفطية والأرصدة البترو ـ دولارية في مظاهر الاستهلاك

الترفي وشراء صفقات سلاح ضخمة تستخدم غالباً للقمع الداخلي ولإرهاب الشعوب ولمناوشات الحدود ولأنشطة الأمن والاستخبارات، كيف يمكن في هذا الإطار ولم يكتمل حتى بناء الدولة الوطنية أن يندمج العرب بفعالية في العولمة؟ إن الفرضية الأساسية هنا أن العرب منكشفون Vulnerable ومعرضون بشدة للتأثيرات السلبية في غالب الأحوال لظاهرة العولمة. وإذا كانت دول من الجنوب تميزت بقدرات عالية في التصنيع والتطور التقاني والتصدير مثل كوريا الجنوبية وتايلاند وماليزيا تواجه منذ شهور أزمات عاتية في البورصات وأسواق المال والنقد المصرفي والاستثمارات بفعل الاندماج المتسارع في تدفقات البورصات والاستثمارات ومظاهر العولمة الأخرى وإنفاق الأموال في أشكال استهلاكية ممعنة في البذخ والترف، فكيف يكون مآل أقطار عربية وهي تندمج في موجات العولمة وهي تسجل تراجعاً في معدلات النمو والاستثمار والدخول القومية ومتوسط الدخل الفردي وتئن من التضخم والبطالة والأمية ومشاكل التعليم والصحة والإسكان وضعف البنى التحتية والأساسية، ومن تآكل الشرعية السياسية والثقافية والأيديولوجية للدولة القطرية نفسها، ومن ازدياد ضغط هذه الدولة على المجتمع الأهلي وتوجيه المزيد من الإنفاق الحكومي على أجهزة الأمن والاستخبارات والقضاء الاستثنائي والمحاكم العسكرية... إلخ؟!

العولمة تكرس التبعية السياسية ـ الاقتصادية لا الاندماج؟

لقد بدأت العولمة Globalization وتنامت مع توسع الرأسمالية الأوروبية وانطلاقها خارج حدود أسواقها الوطنية في المستعمرات وأشباه المستعمرات ثم في العالم الثالث عقب الاستقلال السياسي، وازدادت مظاهر تبلور الظاهرة واكتسابها أهم ملامحها الحالية مع اتساع نفوذ وسيطرة الشركات الكوكبية عابرة القوميات، ومع تنوع وتطور آليات بالغة التطور استخدمتها هذه الشركات في سبيل السيطرة على الأسواق العالمية: أسواق المال والنقد والاستثمار والأسهم والسندات والتجارة العالمية والإعلام والإعلان والدعاية والإنتاج السينمائي والفني... إلخ.

وكان كل تطور كبير في الرأسمالية المالكة لهذه الشركات الجبارة يؤثر في دور الدولة القومية في المجتمعات الصناعية الشمالية ذاتها، ذلك أن الشركة متعدية الجنسية أياً كانت جنسيتها في الأصل تتجه إلى انتزاع نفسها من الإطار القومي المحدود إلى مستوى أعلى تحكمه أساساً العلاقات بين الشركات عابرة القومية، وهكذا يلاحظ أن أية شركة من هذه النوعية تعتبر الكرة الأرضية Globe ومن عليها سوقاً فعلية ومحتملة لها، وتنافس الشركات الأخرى في اقتسام الأسواق دون التقيد بالاعتبارات المحلية والمعطيات الوطنية. ولكي نقف على حقائق تلك العولمة التي تفرضها الشركات متعدية الجنسية لنتأمل ما يقوله المفكر والاقتصادي العربي البارز اسماعيل صبري عبدالله: «... إن الرأسمالية الكوكبية لم تعد بحاجة إلى القوات المسلحة إلا كسوق تورد له الأسلحة وكمصدر لتمويل بعض أعمال البحث والتطوير (...) ووصل شيوع بطاقات الائتمان في دفع ثمن المشتريات حتى في بلادنا إلى حد أوسع من الدفع بالشيك. (...) ونحن نتعامل مع نقود مصرفية تصدرها البنوك دون الرجوع إلى سلطات الدولة في أي شيء. وقد استغنت الشركات الكبيرة بصفة عامة عن القضاء في المسائل المدنية التجارية بالالتزام سلفاً بإجراءات التحكيم (...) ولا شك في تراجع الدولة في البلدان الصناعية المتقدمة وضعفها أمام الشركات متعدية الجنسية والاتجاه الغالب لتخفيض الإنفاق العام، ولا سيما في مجال الضمان الاجتماعي، وتصغير حجم الدولة وتسريح الآلاف من موظفيها...»(1).

وتبدو ملامح هيمنة الرأسمالية الكوكبية بشركاتها العملاقة عابرة القومية من عدة جوانب لا مجال هنا للخوض فيها جميعاً لضخامة وثراء المعلومات والبيانات والإحصاءات، ولكن حسبنا أن نعرض دلالات محددة للمظاهر بعيدة المدى لهيمنة العولمة التي تقودها الشركات عابرة القومية. فهذه الشركات هي التي تقود فعلياً التطور المذهل في الإدارة باستخدام ثورة الاتصالات والمعلومات، وقد يزيد

(1) اسماعيل صبري عبدالله، «الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية»، المستقبل العربي، العدد 222، اغسطس/آب 1997، ص 20.

نصيبها من الإنفاق على عمليات البحث والتطوير على حصة الدولة في هذا الصدد. ففي ألمانيا مثلاً بلغ الإنفاق المحلي على البحث والتطوير 2,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي (أي 37,2 مليار دولار) يساهم فيها الإنفاق العام بنسبة 37٪، في حين يبلغ نصيب الصناعات المختلفة 60,2٪. وفي اليابان بلغ هذا التوزيع 21,8٪ و68,2٪ على التوالي. أما في الولايات المتحدة، فقد وصل إلى 39,2٪ و58,7٪[1]، ويعود ارتفاع نصيب المال العام في الولايات المتحدة من الإنفاق على البحث والتطوير إلى دور بحوث السلاح والفضاء.

على أن الدلالة الأكثر تأثيراً هنا هي أن ظاهرة العولمة أضحت تتأسس من بين أهم مرتكزاتها على احتكار المعرفة، فقد «أصبحت المعرفة العامل الحاكم والحاسم في الحياة الاقتصادية، وهي في التحليل الأخير السلاح الأساس للشركات متعدية الجنسية في تعاملها مع مختلف البلدان، وبصفة خاصة أقطار العالم الثالث التي يندر أن تمارس عمليات بحث وتطوير. ومن هنا كان من الضروري أن تتوافر لهذه المعرفة الحماية القانونية الشاملة. وهناك باب كامل في الغات 1994 باسم «حقوق الملكية الفكرية» الذي يتجاوز براءات الاختراع التقليدية والعلامات التجارية إلى المعرفة التي كانت تتاح قبل ذلك في حدود سنوات معدودة، وأصبحت اليوم سنداً للمطالبة بثمنها ـ حتى بعد أن تنشر في الكتب والمجلات ـ عند استخدامها في إنتاج سلعة باسم متميز وعلامة تجارية خاصة بالمنتج وبعيداً عن شبهة التقليد أو التزييف في التعامل التجاري»[2].

ولقد أدى احتكار المعرفة إلى التحكم في التدفقات العابرة للحدود مثل الاتصالات والتقانة والأموال النقدية والمصرفية إلى وضع قيود شديدة على السياسات الوطنية الاقتصادية والسياسية للدولة التي كانت تتبع فيما مضى،

---

(1) نفس المصدر، ص ص 13 ـ 14، أيضاً: انطوان زحلان. «العرب والتحدي التقاني: قاعدة البحث»، المستقبل العربي، العدد 186، أغسطس/آب 1994، زحلان أيضاً: «العلم والتقانة والتوظيف»، المستقبل العربي، العدد 183، أيار/مايو 1994.

(2) اسماعيل صبري عبدالله، مصدر سابق، ص 14.

وكذلك على محاولات الانعزال عن الاقتصاد المسيطر على العالم World Economy وهو تعبير أكثر دقة من مفهوم «الاقتصاد العالمي».

تراجع النطاق الوطني والدولة القومية:

وقد عانى مفهوم ونطاق «الاستقلال النسبي» للدولة، ذلك الذي شاع الاهتمام به بين الباحثين والكتاب في السبعينات والثمانينات، من التراجع الظاهر بفعل العولمة الاقتصادية، ففي إطار تقسيم عالمي للعمل، لم تعد الدولة بقادرة على أن تشكل ملجأً أو حاجزاً آمناً ضد الاقتصاد المسيطر على العالم، وأكثر من ذلك، فإن الدولة ذاتها تسعى للحصول على مكاسب مادية من ظاهرة العولمة. بيد أن هذه الدولة التي تحاول التلاؤم باستمرار من هذه الظاهرة تجد نفسها ليس سوى وكيل agent في العملية، فهي محاطة بقوى عالمية تخرج عن نطاق سيطرتها، مما يضعف من قدرة الساسة والقادة على صناعة القرار السياسي والاقتصادي، إذ يواجهون بقوة الانتاج العالمي والتمويل الدولي وأعباء المديونية الخارجية مما يحد من فرص القادة المحليين في التركيز على تحسين الظروف الوطنية في مواجهة الأشكال والممارسات التنافسية من الرأسمالية الكوكبية[1]. وهذا ما يعبر عن أبرز مظاهر اختراق بل ضعف السيادة الوطنية للدول لعصر ما بعد الحرب الباردة.

وفي حين تنزع العولمة إلى مزيد من توحيد الأسواق العالمية ودمج اقتصادات دول العالم وتنمية تشكيلات عابرة للقوميات من السلع والمنتجات وأنماط التفكير والسلوك وكتل الأموال والأسهم والسندات المتحركة، فإن هذه الظاهرة، ظاهرة العولمة، تنطوي على تيارات أُخرى تنزع إلى تفجير أو انبعاث مظاهر التفتت والعرقي الإثني والطائفي والديني واللغوي.

إن تفسير هذين الاتجاهين المتناقضين: التوحيد/ الدمج والتقسيم/ التفتيت

(1) James H. Mittleman, «The Globalization Challenge: Surviving at the Margins», Third World Quarterly, Vol. 15, no. 3 (1994), pp. 430-431.

يقتضي تحليل التيارات والجوانب الرئيسية في تفاعلات ظاهرة العولمة، وهذا التحليل ينبغي أن يحدد بدقة من يستفيد بالفعل ومن يضار من هذين الاتجاهين التوحيدي والتفجيري، فالواقع أن تيار التوحيد والاندماج قد يبدو من ظاهرة أن أقطار الجنوب والبلاد العربية يمكن أن تستفيد من الثمار ومن النتائج الإيجابية لثورة المعلومات والاتصالات وتقانة زيادة الانتاج بمعدلات رهيبة مع خفض تكاليف الانتاج. ولكن الدراسة المتأنية تدل على أنّ المستفيد بالفعل من تعمق العولمة ومظاهرها هو الدول الصناعية المتقدمة في الشمال ومعها استراليا ونيوزيلندا، لأن هذه الدول التي لا يزيد تعداد سكانها في أفضل الأحوال عن 20٪ من مجموع سكان المعمورة يعمل غالبية السكان فيها في أنشطة تنافسية (أي حوالي 70٪ من مجموع السكان)، إذ يوجد فيها كتلة ضخمة نشطة ومنتجة من العمالة وتتوافر لها فرص تنمية المهارات وإعادة التأهيل والتدريب المستمر للدخول في عالم السوق ومتطلباته المتطورة والمتغيرة، في حين أن البلدان شبه المصنعة في جنوب شرق آسيا وشرق آسيا وبعض دول شرق أوروبا لا تزيد فيها هذه النسبة عن 20 ـ 50٪ من مجموع السكان، والحال أسوأ بالطبع في الأقطار العربية الغنية منها والفقيرة، وبلدان جنوب الصحراء الافريقية، إذ لا تتعدى نسبة السكان العاملة في أنشطة تنافسية عن 10 ـ 15٪ من إجمالي السكان[1].

ذلك أن الدول الصناعية المتقدمة هي التي تقود العولمة وتستفيد منها بما لا يُقاس مع الدول الأخرى من عالم الجنوب، فهي تمثل الاحتكارات الخمسة أي الاحتكارات التي تتحكم في التدفقات المالية العالمية، والتقانة، والسيطرة على الموارد الطبيعية دون ملكيتها بالضرورة، والسيطرة على وسائط الإعلام، ثم احتكار أسلحة الدمار الشامل.

ومن ناحية أخرى، فإن الأقطار العربية التي ما تزال تحتاج إلى استراتيجيات تنموية ينبغي أن تركز، ولا مناص من ذلك، على العمليات الانتاجية من توسيع

(1) سمير أمين، «موقع الوطن العربي في النظام العالمي»، المستقبل العربي، العدد 201، نوفمبر/ تشرين الثاني 1995، ص ص 15 ـ 16.

القاعدة الانتاجية وتنويع القطاعات الاقتصادية وإقامة اقتصادات متوازنة، ومن ثم ما تزال في حاجة إلى استثمارات انتاجية، فإن هذه الأقطار تجد نفسها محاطة بعولمة تحرك كتل أموال طافية رهيبة تهاجر من سوق لآخر وتنتقل من بلد لآخر بحثاً عن أقصى وأعلى ربحية، وفي نفس الوقت، نلاحظ أن سياسات ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي والتكيف والخصخصة في الأقطار العربية وبدلاً من أن تركز على الاستثمارات الإنتاجية التي لا يمكن إلا أن يكون للدولة وللإنفاق العام دور رئيسي فيها، تتجه على العكس إلى العمل على اندماج أسواقها المالكة وبورصاتها في أسواق المال والبورصات العالمية، وتعتمد على السياسات النقدية والمالية التي تقتصر على إصلاح موازين التجارة والمدفوعات والموازنات العامة ليس غير، في حين تتجاهل السياسات الاقتصادية الكلية مثل سياسات التشغيل والطلب الكلي. . . إلخ.

والحال أن أسواق العالم تكتظ بفوائض مالية هائلة لا تجد منفذاً إلى الاستثمارات الانتاجية، وبما لا يقارب بحجم التجارة العالية في السلع والمنتجات والخدمات، إذ يبلغ حجم التجارة السلعية المنظورة وغير المنظورة نحو 3 تريليون دولار في السنة، في حين أن حجم التدفقات الرأسمالية من كتلة الأموال المتحركة هو 100 تريليون دولار في السنة، أي ما يزيد عن ثلاثين مثلاً من حجم التجارة العالمية[1]، «وهذا يعني أنه إذا نظرنا إلى الاستثمارات الحقيقية، وليس استثمارات المحافظ المالية، بل الاستثمارات في بناء المصانع والفنادق والبنى التحتية، فإننا نجد أن الاستثمار الحقيقي لا يتعدى 10 إلى 15٪ من مجموع حجم التدفقات»[2]. وحتى مع إضافة التدفقات التجارية إلى التدفقات الاستثمارية الحقيقية، فإن النسبة المئوية لا تزيد عن 20 ـ 30٪ كحد أقصى من مجموع التدفقات على مستوى العالم، ومعنى ذلك أن أنشطة وممارسات المضاربة على أسعار صرف العملات وأثمان الأسهم والسندات هي التي تسيطر في الواقع على أنشطة الشركات متعدية الجنسية.

(1) نفس المصدر، ص 22.

(2) نفس المصدر، ص 22.

وقد نتج عن هذه الظاهرة التي أدت إلى أزمة انهيار الأسواق المالية والبورصات في الآونة الأخيرة في اليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند وماليزيا وغيرها، اختفاء أسعار الصرف الثابتة وتعويم كافة العملات، بل إن البنوك الغربية الكبرى دعمت مضاربة الناس في الأسواق النقدية وأسواق سعر الصرف بمبالغ خيالية، وهذه البنوك أصدرت أيضاً وما تزال تصدر وحدات نقدية مقومة بالدولار الأمريكي في صورة بطاقات إئتمانية تستخدم في عديد من دول العالم دون خضوع لرقابة البنوك المركزية التي تحكم إصدار العملات الوطنية. ولقد وصل حجم التعامل اليومي في هذه السوق إلى تريليون دولار (أي ألف مليار) يومياً. هذا بالإضافة إلى أن هناك عمليات تجري للدمج (بالتراخي) أو الاستيلاء (أي عرض شراء أسهم الشركة في البورصة بسعر مغر بهدف جمع كمية منها تزيد عن حجم ما تتحكم فيه المجموعة التي تدير الشركة حالياً)، وتحقق مثل هذه العمليات أرباحاً كبيرة ومبالغاً فيها للقائمين بها[1]. ومن الملفت للنظر أن الشركات عابرة القوميات والتي تنشط في ميادين المضاربات المالية عادة ما يحذر المسؤولون فيها من الاستثمار الإنتاجي بحجة تفضيل استعمال فائض السيولة لديها في عمليات المضاربة في أسواق الصرف وأسواق الأوراق المالية. ويدل على ذلك أن نصيب إيرادات أكبر خمسمائة شركة متعدية الجنسية في العالم من القطاع المالي (بنوك، تأمين، مؤسسات ادخار، بيوت استثمار... إلخ) وصل إلى 22,5٪ من جملة الإيرادات، بينما لم تحقق الإيرادات من صناعة التعدين والمنتجات المعدنية سوى 2,8٪ من مجموع الإيرادات[2].

(1) اسماعيل صبري عبدالله، «الكوكبة وتأثيراتها على الأقطار العربية»، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، (القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع)، 21 ـ 23 ديسمبر 1995، ص ص 13 ـ 15.

(2) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1996 واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 1996، أيضاً: علي سليمان، «أثر المتغيرات الدولية على قطاع الخدمات في الدول العربية»، ورقة إلى المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، مصدر سابق، ص ص 1 ـ 3.

ومن ناحية أخرى، فإن التوجه الانقسامي أو الانفجاري في ظاهرة العولمة يبدو من انبعاث مظاهر وقوى تفتيتية للتكامل القوي مثل الولاءات الأساسية الأولية القائمة على الدين أو الاثنية (السلالة والعرق واللغة ومختلف صور التعبير الثقافي لأقليةٍ معينة. ففي حين تحد العولمة من قوة الدولة، تحدث عملية إعادة بعث لقوى تاريخية انقسامية، ويلاحظ أن العولمة تعطي قوة دفع للتجانس الثقافي ولكن فقط من زاوية إشاعة أنماط استهلاكية للسلع على النطاق العالمي.

ورغم أن المتفائلين بالعولمة أشاروا إلى وعود التنمية واحتمالات اكتساب تقانة المعلومات والاتصالات وتدفق رؤوس الأموال ما يوفر فرص عمل عديدة لأبناء عالم الجنوب، إلا أنها وعود غير مضمونة في الواقع لأن توزيع الأموال الإنتاجية والدخول لا يتم غالباً داخل البلد الواحد وتحت سيطرة الدولة القومية، بل يتم عن طريق مؤسسات وشركات عابرة للقومية[1].

في إطار هذه البيئة الضاغطة تصبح مهمات الدولة في الوطن العربي خصوصاً وعالم الجنوب عموماً منحصرة في مجرد التسيير الإداري اليومي لسياسات وبرامج مفروضة من مؤسسات التمويل الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية وطبقاً لشروط ومتطلبات الشركات عابرة القومية حتى تستثمر في الأقطار العربية[2]، وبعبارة أخرى فإن المهمة الملقاة على الدولة في الأقطار العربية وغيرها أضحت مجرد إدارة للأزمة أو سياسة إدارة الأزمات، ذلك أن إدارة الأزمة الاقتصادية تشير، من وجهة النظر الرأسمالية، إلى أهمية تجنب تصاعد تراكم الفائض الهائل والمتنامي للرأسمال غير المستثمر، أو الذي من الممكن استثماره، في عملية توسيع النظام الانتاجي، وعلى حد قول المفكر العربي سمير أمين فإن: «جميع سياسات تعويم نسب

---

(1) Manfred Bienefeld, «The New York Order: Echoes of a New Imperialism», Third World Quarterly, Vol. 15, no. 1 (1994), pp. 40-41.

(2) أنظر: أحمد ثابت، «تغير دور الدولة على ضوء برامج صندوق النقد الدولي: الحالة المصرية»، في: سمير أمين (محرر)، الديمقراطية والتحول الرأسمالي في البلاد العربية - مشروع البديل الوطني الشعبي، القاهرة: مدبولي، 1996.

التبادل، وتحرير الاقتصاد والتدفقات العالمية لرؤوس الأموال، والنسب العالية للفوائد، والعجز المالي الأمريكي، وتنامي ديون الجنوب والشرق، على رغم كل ما يقال عن كيفية تخفيض الديون، إن جميع هذه السياسات، فضلاً عن الخصخصة، ما هي إلا أساليب ووسائل ابتكرها النظام (الرأسمالي العالمي) لخلق منافذ مالية للفائض المالي الذي من الممكن استثماره في النشاطات الإنتاجية، وذلك بهدف الحيلولة دون الفشل الكلي للنظام. إلا أن هذا يحدث على حساب تضخم لولبي في جميع بلدان الغرب والشرق على السواء، وأيضاً في الجنوب حيث يكون تأثيره أسوأ»[1].

العولمة ومخاطر التهميش للعرب:

كيف تتعامل القوى الرأسمالية الكبرى الفاعلة والقائدة للعولمة مع عالم الجنوب؟ في واقع الأمر يضم هذا العالم مناطق مهمشة، يتم التعامل معها انطلاقاً من أن معونات التنمية الرسمية هي في طريقها الآن للاختفاء باستثناء ما يمكن أن يقدم من معونات استثنائية في ظروف بالغة القسوة ومؤقتة، وفي الواقع إن ما يعرف بـ «الشراكة» التي تبشر بها الدول الصناعية في الشمال ما هي إلا تجسيد للبديل عن المعونات الموجهة إلى التنمية، ويتمثل مفهوم المشاركة أو الشراكة في قدر ضئيل من المعونة الفنية على أن يتولى الإسهام في تمويل مشروعات التنمية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم يعد من مهام الدولة في ظل طغيان أيديولوجيا السوق ـ الاستثمار والإنتاج[2]، وهكذا رفع عديد من الساسة والكتاب في الغرب دعوات تقول إن زيادة معدلات البطالة والفقر في الدول الصناعية تقتضي «عدم تبديد الموارد في الخارج»[3]، أي عدم توجيه معونات للدول المهمشة التي كانت تعرف بالدول النامية.

---

(1) سمير أمين، «موقع الوطن العربي في النظام العالمي»، مصدر سابق، ص 16، أيضاً: سمير أمين، تأملات في أزمة عصرنا، القاهرة: دار سينا للنشر، 1997.

(2) الجزء الخاص بالنظام الدولي في التقرير الاستراتيجي العربي 1995، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1996.

(3) اسماعيل صبري عبدالله، «الكوكبة. . .»، مصدر سابق، ص 24.

وهكذا فإن «المجتمعات العاجزة عن إنتاج غذائها أو شرائه بعائد صادراتها الصناعية مثلاً لا تستحق البقاء، وهي حالياً عبء على البشرية يمكن أن يعرقل تقدمها الذي حكمه دائماً قانون: البقاء للأصلح، وبالتالي يجب إسقاط البلاد التي تعيش، رغم كل المساعدات في حال فقر الأغلبية من سكانها، من حساب هذه الشركات (الكوكبية)، وأن تترك وشأنها ولا تمنح أية معونات تنمية اكتفاءً بالمنح الإنسانية في الظروف الاستثنائية...»[1].

وهكذا وبقدر ما يذكر صندوق النقد الدولي في تقريره نصف السنوي الأول عن عام 1997 أن العولمة هي الاندماج المتسارع للاقتصاد العالمي عبر التجارة وتدفق رؤوس الأموال وانتقال التكنولوجيا وانتشار شبكات الاتصال وتيارات التبادل الثقافي، فإن الدول العربية التي تواجه مخاطر التهميش مثلها في ذلك مثل عديد من أقطار الجنوب تواجه ضعف إمكاناتها الاقتصادية والتقانية وأوراق المفاوضة السياسية والتي لا تتيح لها الدخول في منافسة متكافئة مع الشركات متعددة الجنسية أو التفاوض بقوة مع مؤسسات التمويل الدولية.

وكذلك فهي تواجه خطر الابعاد أو الإقصاء من الدورة الاقتصادية العالمية بفعل ضعف قدرتها على مواكبة قوة الدفع الجديد لنسق العولمة والتجارة العالمية. ومن ثم فإن حالة التفاؤل التي سادت لفترة بين أوساط عربية ومصرية من احتمالات إقامة نماذج عربية من هونغ كونغ جديدة أو استحداث نمور آسيوية، قد اصطدمت بصخرة وضعية التهميش والإقصاء التي يعاني منها الوطن العربي في إطار تفاعلات وترتيبات العولمة، والتي تقوم على أساس سياسة إدارة المناطق المهمشة من العالم والتي تعاني من سلطوية سياسية ما تزال تتقنع بهامش ديمقراطي تتحكم فيه احتكارات النخبة الحاكمة وقوى السوق والتهريب والاستيراد والتجارة غير المشروعة وتحالف هذه النخب مع الاحتكارات متعددة الجنسية.

فواقع الأمر أن سياسات الإصلاح الاقتصادي نزعت الحماية عن القطاعات

(1) نفس المصدر، ص 24.

الأفقر من السكان، كما أن القرارات التي من المفروض أن تكون في يد الأغلبية في قضايا مثل الرفاه الاجتماعي والتشغيل والإنتاج والتعليم والصحة وإعادة توزيع الثروة انتقلت عملياً إلى يد النخبة التابعة ومؤسسات التمويل الدولية والشركات متعددة الجنسية.

فقد اتجهت وصفة الإصلاح الاقتصادي كما تقدمها الحكومات الغربية ومؤسسات التمويل الدولية إلى ضرورة تمكين «الحكومات المنفذة لهذه الوصفة من إدارة الاقتصاد بطريقة تساعده على إعادة الهيكلة والانفتاح أمام الواردات من السوق العالمي وعلى سداد الديون أيضاً. وتثور هنا مشكلة احتمال إحلال موظفين دوليين في إدارة البلاد محل الحكومة السلطوية السابقة ولا تكون في يد نخبة وطنية إلى جانب بقاء الأغلبية الشعبية كمجرد مراقب.

وتوجد خشية من انسحاب هذه الأغلبية من ساحة الصراع السياسي على الدولة والوقوع في يد المجتمع المدني الذي لا يستطيع بمفرده إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي.

فالديمقراطية يجب أن تتأسس على مشاركة القطاعات الفقيرة والمهمشة في إدارة جهاز الدولة لأن الديمقراطية تعني لغالبية السكان امتلاك نوع من النفوذ على الدولة في حين أن النخب والشرائح المتميزة يهمها الإصلاح ديمقراطي إذا ما ضمن مصالحها وامتيازاتها.

ويشير عدد من الباحثين إلى مخاطر هذا النوع من التدخل الغربي فهو قد يؤدي إلى إضعاف الدولة في العالم الثالث، والتي تعتبر المؤسسة التي تمتلك قوة نسبية في مقاومة الهيمنة الغربية، كما يحاول الشمال الصناعي أيضاً تفكيك العالم الثالث بحيث يتحول إلى موضوع وليس كفاعل.

ولعل من أهم محاذير التدخل الغربي في مجال دعم الإصلاح السياسي في دول العالم الثالث هنا تناقض التصورات والرؤى حول الديمقراطية، فالولايات المتحدة وهيئات التمويل الدولية تعتبر أن الدولة معوق للتنمية، في حين أدى ابتعاد الدولة عن مجالات الانتاج والتكنولوجيا والتدريب والتوزيع إلى تهميش

قطاعات كبيرة من السكان مثل النساء وعمال الزراعة وخريجي المعاهد والكليات والمدارس الفنية بجانب الأميين وبعض الأقليات، ومن ثم فإن التهميش الاقتصادي من المحتمل بقوة أن يفضي إلى تهميش سياسي، ومن ثم يكون التغيير الديمقراطي مجرد تغيير في الحكومات الآتية من أحزاب وجماعات مصالح تتحيز للنخب المتميزة.

ولقد تبين من الدراسات الحديثة عن الديمقراطية في الدول الغربية العريقة فيها أن صوت المواطن الذي يرقى إلى سلطة الاختيار The authority of voice أصبح كذلك بعد توافر وسائل أخرى للمساندة وللحماية المؤسسية في مواجهة مختلف السلطات في الدولة.

وقد اهتم رواد الاتجاهات النظرية الجديدة في حقل السياسات المقارنة بالعلاقة بين الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية، وقد تجلى ذلك في الافتراض بأن التنمية الاقتصادية تعد عاملاً هاماً في تقويض أو إضعاف النظم التسلطية، وحيث تكون أقوى تأثيراً من دور الركود أو التراجع الاقتصادي، ويستدل أصحاب هذا الافتراض بأمثلة من أسبانيا والبرتغال في السبعينات وكوريا الجنوبية في الثمانينات، فقد بينت هذه الدول وجود علاقة إيجابية بين الظروف الاقتصادية المواتية إذا ما ارتبطت بعنصر خارجي (أي التصدير) وسياسات داخلية تعوق التطور الاجتماعي.

ويرى البعض أن التغير الاقتصادي وليس السياسي هو الذي يشكل البيئة التي ينشط فيها الفاعلون السياسيون، فإذا ما تضمن هذا التغير عملية تصنيع وسياسات تقشف فإن ذلك يقود إلى إحداث ارتباك سياسي يمكن أن تواجهه حكومة ديمقراطية، في حين أن الحكومة السلطوية تفقد قاعدة قوتها لأن مراكز القوة القديمة تتفكك وتخرج من النخبة. ولكن التغيير الاقتصادي الذي ينجم عن عمليات الخصخصة وخفض الإنفاق الحكومي يرجع إلى أسباب مستقلة إلى حد بعيد عن الإصلاح السياسي، وإن كانت الآراء تختلف هنا بين افتراضين متناقضين:

(أ) التحرير الاقتصادي مكمل للتحرير السياسي لأن استمرار سيطرة الدولة على الاقتصاد يفضي إلى هيمنة سياسية وتوجيه النفقات العامة لمكافأة مجموعات منتقاة من السكان، ذلك أن توزيع الموارد يكون بيد أقلية تدير النظام السياسي لكي «تشتري» الأصوات، ولكي تحدد نمط الأفضليات العامة، في حين لا يوجد أمام المواطنين في غالبيتهم سوى اختيارات محدودة، أحدها قبول الأبوية السياسية أو السلطوية. ويشار هنا إلى أن عديداً من حكومات العالم الثالث غير الديمقراطية لا يتمتع بالكفاءة، إن لم يكن الفساد سمة أساسية لها، في أداء السياسات حتى لو كانت تعبر عن إرادة الأغلبية.

(ب) إذا كان التحرير الاقتصادي يعني إعطاء مهمة توزيع الموارد لآليات السوق. فسوف يقود ذلك إلى نزع الحماية عن القطاعات الأفقر والأقل حظاً من المواطنين، كما أن القرارات المفترض أن تكون في يد الأغلبية في قضايا مثل الرفاه الاجتماعي وإعادة توزيع الثروة وتخطيط البيئة سوف تنتقل عملياً إلى يد النخبة المتميزة أو المستثمرين الأجانب ويفيد هذا الافتراض في التعرف على ما إذا كان التحرير الاقتصادي محفزاً للإصلاح السياسي أو يأتي كنتاج له، وما إذا كان الإثنان ناجمين عن قوى خارجية. ويثور الحديث هنا عن مدى السياسات التدخلية للدولة وعلاقته بالتحول الديمقراطي، ذلك أن تقليل المزايا المرتبطة بسياسات الرفاه والتشغيل قد يكون إجراء ضرورياً وإن كان مؤلماً لتخفيف حدة المصاعب الاقتصادية. وهذا أفضل مما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية من تدمير البنية الاقتصادية وإغراق البلاد في مديونية خارجية ثقيلة الوطأة لتنفيذ سياسات نظم سلطوية لشراء ولاء المؤسسة العسكرية وبعض النخب المتميزة من الرأسمالية التجارية والكومبرادورية العاملة في مجال التوكيلات الأجنبية وكبار ملاك الأراضي. ومن هنا فإن سياسات الدولة التدخلية لم تكن تعبر عن اختيار اجتماعي أو اشتراكي، ولم تكن تجسد إرادة شعبية، فقد عكست في الواقع مطالب النخب المؤثرة ولذلك فإن تراجع الدولة يؤدي إلى ازدياد البطالة وتقليص الرفاه الاجتماعي ولو مؤقتاً وسوف يعود التوازن من جديد حسب مزاعم صندوق النقد والبنك الدوليين.

وبناءً على ذلك، يتوقع أصحاب هذا الرأي أن يؤدي التحرير الاقتصادي إلى تنوع أكثر في مراكز القوة، حيث ينشط أصحاب الثروات التي تكونت خارج الدولة مما يجعلهم في وضعية أفضل لتحدي النظام السلطوي من خلال أحزاب سياسية وجماعات منظمة، في حين لا يتمكن من كونوا الثروات من خلال أنشطة مع الدولة أو من أصحاب الوظيفة العامة من تحقيق استقلالية سياسية.

بيد أن هذا لا يعني بالضرورة أن تنشأ منافسة سياسية لمجرد التحرير الاقتصادي باتجاه اقتصاد تنافسي، ذلك أن انسحاب الدولة من ميادين الانتاج والتوزيع يؤثر سلباً على المشاركة السياسية لقطاعات عديدة من الجماهير كما سلف القول، بل إنه قد يؤدي إلى مزيد من التسلطية من قبل السلطة كرد على مظاهر الاحتجاج السياسي والسخط الشعبي وهو ما يحدث بالفعل في عديد من دول غرب افريقيا والعالم العربي. وهذا ما يدفع إلى القول بأن سياسات السوق الحرة ليست بوسيلة «محايدة» سياسياً لتوزيع الموارد، بل هي تشبه السياسات التدخلية من زاوية أن النظام السلطوي يكون واعياً بالفائزين والخاسرين من سياسات توزيع الموارد. ومما يؤيد الافتراض بأن التحرير الاقتصادي لا يؤدي إلى ليبرالية سياسية تجارب النمو السريع والتوزيع المتطور ومعدلات النمو الاقتصادي العالية في دول النمور الآسيوية (كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، تايلاند) ولكن ذلك ليس معناه تشجيع حدوث تنمية اقتصادية بدون إصلاح ديمقراطي وتحول ليبرالي أو تكرار تجارب النمور الآسيوية، ولكن العلاقة ليست بالضرورة خطية linear، إذ لا بد من إدخال متغيرات أخرى في العلاقة المركبة بطبيعتها مثل التغير في البنية الاجتماعية لجهة بروز جماعات مصالح ورجال أعمال ومؤسسات مجتمع مدني وأصحاب المهن الحرة في الجامعات والمحاماة والصحافة، بجانب الضغوط والحوافز الخارجية على النحو سالف الذكر، وبما يؤدي إلى إضعاف النظم السلطوية وفقدانها السيطرة على المجال السياسي.

بيد أن هناك موضوعاً آخر يستحق البحث وهو إثر نشوب أزمات اقتصادية على الإصلاح السياسي لجهة الانتقال من الحكم التسلطي، وكذا أثر الظروف

الاقتصادية الصعبة على دعم الديمقراطيات الوليدة. إن ذلك يتوقف على ثلاثة أمور أساسية:

(1) حجم التركة التي خلفها النظام السلطوي ويرثها الحكم الديمقراطي الوليد.

(2) نمط التحول الديمقراطي ذاته ومدى هشاشته أو مؤسسيته.

(3) أثار الأزمة الاقتصادية.

ونظراً لأن معظم خبرات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي تمت في ظل ركود اقتصادي وأزمة اجتماعية ـ اقتصادية، يثار الحديث عن ضرورة حدوث تحالف سياسي اجتماعي قوي يضمن استمرار التحول الديمقراطي ويحاول أن يخفف من حدة الأزمة الاقتصادية ويقاوم ضغوط مؤسسات التمويل الدولية وبرامجها التقشفية، كما ينبغي أن يتمتع هذا التحالف بموارد مالية وبشرية تقدم الدعم والمساندة للقطاعات الشعبية المهمشة والمضارة من الأزمات الاقتصادية.

مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي*

عبد الكريم صادق
شوقي البرغوثي

المياه موارد طبيعية تتجدد بكميات محدودة بينما ينمو الطلب عليها ويزداد مع مرور الوقت وازدياد عدد السكان والتوسع في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع مستويات المعيشة. ويترتب على توفير إمدادات المياه تكاليف اقتصادية كما ينجم بالمقابل عن استخداماتها في الأغراض المختلفة منافع اقتصادية. وبالرغم من هذه الحقائق فقد تم التعامل بالمياه من منظور سياسي واجتماعي وساد الاعتقاد بأن المياه سلعة طبيعية مجانية. وقد أصبحت هذه المفاهيم تتلاشى تدريجياً تحت وطأة شح المياه وارتفاع التكاليف الاقتصادية للإمدادات الجديدة وتدني كفاءة الاستثمارات في الموارد المائية وعدم كفاية المنافع الاقتصادية الناجمة عنها، علاوةً على تدهور نوعية المياه وما ترتب عليها من آثار سلبية على البيئة في أرجاء مختلفة من العالم. وفي المنطقة العربية بالذات والتي تعاني أكثر من غيرها من شح الموارد المائية، وتواجه معظم بلدانها أوضاعاً حرجة للغاية تستدعي بذل جهود حثيثة لإصلاح مسار إمدادات المياه وإدارة الطلب عليها في ضوء الخبرة والتجارب المكتسبة على الصعيدين العربي والعالمي لتفادي الأضرار الجسيمة المرتقبة من الاستمرار بالتصرف بالمياه على النحو السائد حالياً.

(*) المقالة هي الفصل الأخير من «أعمال الندوة الثانية لمصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي» ـ الكويت 8 ـ 10 آذار (مارس) 1997.

وإصلاح المسار يتطلب عملاً متكاملاً ومتسقاً في كافة جوانب إمدادات المياه واستخداماتها والمحافظة على نوعيتها. ولعل أهم قضية في هذا المجال هي ترسيخ مفهوم اعتبار المياه سلعة اقتصادية يتم التصرف بها على أساس تحقيق أقصى المنافع الممكنة للمجتمع في إطار من العدالة والمساواة بين كافة فئات المستهلكين. ونظراً لفشل آلية السوق بوجه عام بسبب الخصائص المميزة للمياه والاحتكار الطبيعي لمصادر المياه من قبل الدولة، فإن للحكومات دوراً رئيسياً في إرساء المفهوم الاقتصادي للمياه. وليس هذا بالأمر اليسير نظراً للمعارضة الشديدة التي ستواجه تنفيذ مبدأ استرداد تكاليف المياه على الأقل، وبصورة خاصة من قبل المزارعين الذين اعتادوا على التصرف بالمياه استناداً إلى اعتبارات سياسية واجتماعية دون مراعاة الجوانب الاقتصادية المتمثلة في كفاءة استخدام المياه والمحافظة على نوعيتها. وتصحيح هذا الوضع السائد يتطلب جهداً إعلامياً لتوعية المواطنين ومستخدمي المياه لتغيير نظرتهم إلى المياه وتعميق إدراكهم بأنّ مساندتهم للتوجه الجديد هو أكثر ضماناً لمصالحهم في المدى البعيد.

وإذا كانت الخطوة الأولى نحو تحسين كفاءة استخدام المصادر المائية المحدودة هي التصرف بالمياه على أساس اقتصادي والبدء في تسعير المياه في إطار هيكل من التعرفة المناسبة بحيث يتم زيادتها تدريجياً لتغطي التكاليف الاقتصادية لإمدادات المياه خلال فترة زمنية محددة، فإن تحقيق أقصى المنافع الممكنة من تلك الموارد يتطلب العمل المتكامل في عدة جوانب لتحقيق الأهداف المرجوة من استخدام المياه بنفس الوقت. ويتطلب ذلك تضافر جهود كافة المعنيين بإمدادات المياه واستخداماتها في إطار نظام واضح يستند إلى قوانين وسياسات وأنظمة وإجراءات يتم تطبيقها وتنفيذها بشكل شامل ودون تردد.

ومن أهم تلك الجوانب التي يقتضي الاهتمام بها لتعظيم منافع المياه هي ما يلي:

(1) إيلاء أهمية خاصة لتوفير مياه الشرب، لعدد كبير من السكان في معظم البلدان العربية وخاصة في الأرياف نظراً للقيمة المرتفعة لمثل هذه الإمدادات

وآثارها الإيجابية الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى أن يتم إقامة مشروعات مياه الشرب في ضوء دراسات أوضاع الفقراء وكيفية حصولهم على المياه والتكاليف التي يتكبدونها وقدرتهم على الدفع مقابل حصولهم على المياه وتصميم هذه المشروعات واختيار أماكنها المناسبة وتطبيق التكنولوجيات الملائمة.

(2) التأكد من الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة لإمدادات المياه وتصميمها في مراحلها المختلفة بمواصفات فنية لتحقيق أعلى المستويات الممكنة من الكفاءة في الاستخدام مع المحافظة على نوعية المياه والبيئة.

(3) إجراء الدراسات والمسوحات حول الفاقد من المياه في شبكات إمدادات المياه البلدية وأنظمة الري للتعرف على أسبابها وتحديد ما إذا كانت تستلزم الترميم أو إعادة التأهيل وتقدير التكاليف الاقتصادية المترتبة على الإصلاحات والمنافع المتوقع تحقيقها وتحديد جدواها على أسس اقتصادية موضوعية.

(4) نظراً لاستخدام معظم الموارد المائية في الوطن العربي للأغراض الزراعية. فإن قضية شح المياه واقتصاديات الموارد المائية بصفة رئيسية تتعلق بهذا الاستخدام. ولمفهوم الأمن الغذائي العربي علاقة مباشرة اقتصاديات المياه من حيث تخصيصها للأغراض المختلفة ونوعية الأنماط الزراعية وكفاءة استخدام المياه ومستوى المنافع الاقتصادية الناجمة عنها. ففي ظل شح المياه في معظم البلدان العربية وتوفر الأراضي الصالحة للزراعة في عدد قليل منها؛ فإن تحقيق نسبة أعلى من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية على الصعيد العربي يتطلب تعاوناً ما بين الدول العربية وتكاملاً في اقتصاداتها. وبالرغم من أهمية الجوانب السياسية والاجتماعية لمفهوم الأمن الغذائي إلا أن الظروف المائية في الوطن العربي وتحرير التجارة العالمية تفرضان إعادة النظر في صياغة مفهوم الأمن الغذائي والتمييز بينه وبين مفهوم الاكتفاء الذاتي والعمل على تحقيق الأمن الغذائي من مصادر مختلفة ومتنوعة (محلية وخارجية) أخذاً في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية لتخصيص المياه واستخداماتها.

(5) تبني سياسات فنية واقتصادية لزيادة كفاءة استخدام المياه والمحافظة على

نوعيتها. فالتلوث مشكلة تتفاقم وتزداد الأضرار البيئية الناجمة عنها. ويتطلب الحد من الآثار السلبية الناجمة عن الأنشطة الزراعية وجود أنظمة صرف مناسبة لمياه الري وتحديد التكنولوجيات المناسبة في الأنشطة الصناعية وإلزام الصناعيين بمعالجة المياه العادمة قبل تصريفها مع فرض رسوم مناسبة مع مستوى التلوث الذي تحدثه الصناعات، وإقامة أنظمة الصرف الصحي لمياه البلديات وإعادة استخدامها للري بعد معالجتها بمستويات فنية ملائمة.

(6) نظراً لمحدودية الموارد المالية العامة وضعف إداء القطاع العام في إمدادات المياه؛ فإن إشراك القطاع الخاص وإتاحة الفرصة له للقيام بمهام محددة كأعمال صيانة البنية الأساسية أو منحه امتيازات تعاقدية بأشكال مختلفة لإدارة وتشغيل مرافق المياه لفترات زمنية معينة من شأنه أن يسهم في توفير موارد مالية إضافية ويساعد بنفس الوقت على رفع مستوى الأداء. كما أن البدء في تنظيم قطاع المياه ووضع التشريعات القانونية والإدارية لمنح حقوق استخدام المياه وخاصة للأغراض الزراعية يعتبر انطلاقةً هامة لتهيئة البيئة المناسبة لعمل أسواق المياه في المستقبل، وخاصة إذا ما تم ذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة.

(7) إشراك مستخدمي المياه في القرارات التي تؤثر في مصالحهم وخصوصاً في اختيار المشروعات وإبداء الرأي فيما يتعلق بتصميمها والحصول على التزامهم بتنفيذها وإداراتها وتشغيلها وتدبير التمويل اللازم لها. وتشجيع إنشاء اتحادات مستخدمي المياه وخصوصاً للمزارعين أمر في غاية الأهمية في هذا المجال.

(8) من غير الممكن تعظيم منافع المياه من منظور جزئي نظراً للارتباط الوثيق في قيمة المياه ما بين الكمية والنوعية وما للسياسات الاقتصادية والفنية من أثر مباشر في زيادة كفاءة استخدام المياه. فاقتصاديات المياه ليست فقط تكاليف ومنافع دون الاهتمام بالآثار الجانبية. لذا فهي أيضاً مرتبطة بالقوانين والسياسات والأنظمة والإجراءات ومدى ملاءمتها لزيادة كفاءة استخدام المياه والمحافظة على نوعيتها، وكلما كانت شاملة ومتكاملة ومتسقة كلما أسهمت في زيادة قيمة الموارد المائية المحدودة للمجتمع. ولذلك فإن إدارة المياه

في إطار نظام شامل ومتكامل هي صيغة مناسبة للاستفادة القصوى من المياه والمحافظة على نوعيتها.

(9) إنّ تحقيق الشمولية والتكامل في إمدادات المياه واستخداماتها يتطلب استنادها إلى المعلومات والبحوث وتحليل نتائجها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية. ولذا فإن تخصيص الموارد المالية الكافية لهذه الأنشطة من شأنه أن يعزز من سلامة القرارات والسياسات المتعلقة بالاستثمار في الموارد المائية واستخداماتها.

الملحق (1)

الحصول على المياه الصالحة للشرب في الوطن العربي

(1985 ـ 995)

النسبة المئوية

الدولة	سكان الحضر	سكان الريف
مصر	82	50
ليبيا	100	80
موريتانيا	84	89
المغرب	98	14
الصومال	50	29
السودان	66	43
تونس	100	89
العراق	50	30
الأردن	91,8	82,8
الكويت	100	
لبنان	99	99
عمان	97	50
السعودية	100	74
سورية	92	78
الإمارات	100	100

المصدر: World Resources 1996-97

الملحق (2)

الموارد المائية السنوية المتجددة في البلدان العربية

الدولة	بليون متر مكعب	نصيب الفرد (1995)
الجزائر	14,8	528
مصر	58,1	923
ليبيا	0,6	111
موريتانيا	11,4	5,013
المغرب	30,0	1,110
الصومال	13,5	1,459
السودان	154,0	5,481
تونس	3,9	443
العراق	109,2	5,340
الأردن	1,7	314
الكويت	0,2	103
لبنان	5,6	1,854
عمان	1,9	892
السعودية	4,6	245
سورية	53,7	3,662
الإمارات	2,0	1,047
اليمن	5,2	359

المصدر: World Resources 1996-97

الإسلام والارتقاء الاجتماعي والتطور الاقتصادي

كمال فريدريك فيلد

تعاني دول العالم من مشاكل كثيرة ومتنوعة، يمكن تفسيرها بأسباب عدة منها قلة الموارد الاقتصادية وضعف كفاءة استخدامها، والتفاوت الطبقي والتوزيع السيء للعائد الاقتصادي وظهور حالات متطرفة من فقر مدقع إلى غنى فاحش، وتجاوز القوانين والأعراف الاجتماعية السائدة وشيوع الجريمة بأشكالها المختلفة، وغياب العدالة السياسية وظهور ديكتاتورية الغالبية تارة وديكتاتورية الأقلية تارة أخرى.

وتختلف وجهات النظر في أصل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والحلول المقترحة لها، فهناك وجهات نظر ترجع التخلف الاقتصادي إلى قلة الموارد الاقتصادية، أو تخلف المهارات البشرية، أو إلى عدم التوافق بين قوى وعلاقات الانتاج.

أما وجهة نظر الاسلام في أصل المشكلة، فتتلخص بتأكيد غياب القيم العليا والفكر الإنساني، وظهور مشكلة تناقض المصلحتين الخاصة والعامة. فللأفراد مصالح فردية، أنانية واستحواذية وتحايلية تتقاطع مع المصلحة العامة للمجتمع. ويترتب على هذا التقاطع وعدم التوافق الكثير من المشاكل الاجتماعية. وبسبب رغبة شعوب العالم في تنمية أوطانها واحتلال مركز مرموق في المنظومة الدولية، سعى بعض الدول إلى تبني التجربة الاشتراكية، وبعضها الآخر إلى تبني تجربة الاقتصاد الحر.

وعلى رغم الجهود المبذولة في هذا المضمار، فما زال الكثير من هذه الدول يعاني من تخلف في واقعه الاجتماعي والاقتصادي. واتسعت الفجوة الاقتصادية

بين الدول النامية ودول العالم الصناعي في وقت أدت مساعي التنمية الاقتصادية إلى سوء توزيع الدخل الاقتصادي، وخلقت طبقة مترفة غنية، مقابل أخرى محرومة وفقيرة (كما هو الحال في البرازيل ومصر والهند).

ويتفق المنهج الاسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع النظريات الأخرى في ضرورة رفع مستوى اشباع حاجات الإنسان من السلع والخدمات وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد والعوائد وتحقيق الضمان الاجتماعي.

إلا أن ما يميز الاسلام عن النظريات الأخرى هو اهتمامه بهدف ثالث يعتبره الهدف الأساسي والبناء الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتلخص هذا الهدف في السعي إلى تنمية شخصية الفرد ومن ثم الارتقاء بالمجتمع إلى مستوى إنساني تنسجم فيه المصلحة الفردية مع المصلحة العامة، ويكون السعي لأحدهما سعياً إلى الآخر.

ومع أن النظم الاجتماعية تتفق على الهدفين الأولين، إلا أنها تتفاوت في قدرتها على تحقيق هذه الأهداف المعلنة. وتتناول هذه الدراسة تلك الأهداف مقدمة البرهان على أفضلية المنهج الاسلامي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أولاً: «رفع مستوى إشباع حاجات الإنسان ورفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة»

تحت هذا العنوان سنحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية: هل أن وفرة المصادر الطبيعية من معادن وزراعة ومصادر طاقة هي العامل الرئيسي في رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية؟ وكيف يمكن زيادة كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية؟ وهل أن المحتوى الفكري والعقائدي للإنسان هو العامل الضروري لتحقيق الرقي الاقتصادي والاجتماعي؟

تختلف الدول في مقدار امتلاكها للموارد الاقتصادية كمصادر الطاقة، والمعادن، والأرض الزراعية إلخ. وأمام هذا التفاوت تجد الدول نفسها في مأزق وحرج أمام كبر وتنوع حاجات الإنسان. بل إن هذا التوزع والتنوع دفع

بعض الاقتصاديين إلى الاعتقاد بأن المشكلة الاقتصادية تعود إلى أن حاجات الإنسان ورغباته غير متناهية بالنسبة إلى الموارد المتاحة. واقتضت الحكمة الآلهية أن تخلق الموارد (من معادن وغيرها) بقدر محدد ومتوازن وموزع على بقاع العالم المختلفة بشكل يكفي لسد حاجة الإنسان الأساسية وضمان استمرار الحياة.

ويمتلك بعض بقاع العام ثروات نفطية هائلة، وبعضها الآخر مصادر مائية وأراضي زراعية، أو مواقع سياحية وغيرها. هذا التنوع في توزيع الموارد والمصادر الاقتصادية أعطى تلك الدول فرصة التخصص في ممارسة النشاط الاقتصادي أو التجاري. والتخصص بطبيعة الحال يؤدي إلى ارتفاع كبير في كفاءة الانتاج (انخفاض كلفة الانتاج وارتفاع جودة الانتاج).

وساعد التخصص على دخول تلك الدول السوق التجارية الدولية وحصولها على العوائد الضرورية، ومن ثم زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت ذاته فإن التفاوت والاختلال في توزيع الموارد الاقتصادية على بقاع العالم ليس تفاوتاً اعتباطياً، إذ استطاع الإنسان أن يكتشف أن هذا الاختلاف والتنوع اختلاف تكاملي يساعد على تخصص كل دولة من دول العالم بجانب من الجوانب، ومن ثم يساعد على التبادل التجاري وتحقيق الرفاهية الاجتماعية. فهناك دول متخصصة بالانتاج الزراعي، وأخرى متخصصة بمصادر انتاج الطاقة (من نفط وفحم).

وهناك دول أيضاً مثل اليابان وسنغافورة، لا تمتلك مصادر طبيعية تقتضي دورة الانتاج والتخصص، ومع ذلك نجد هذه الدول من أبرز الدول في الميدان الصناعي. واستطاعت هاتان الدولتان على سبيل المثال بلوغ الرقي الاقتصادي الذي بلغته من خلال الاستثمار في الجانب البشري وعبر رفع مستوى كفاءة الإنسان التقنية.

في مقابل هذا الأمر هناك دول تمتلك الموارد الاقتصادية، إلا أنها موارد غير مستغلة استغلالاً كافياً وغالباً ما توصف هذه الدول بأنها متخلفة اقتصادياً. من هنا ندرك أن التقدم الاقتصادي لا يتوقف على توافر الموارد الطبيعية، بل يتوقف على قدرة الدول على الاستخدام الأكفأ لمواردها البشرية.

مشكلة محدودية الموارد والثروات الاقتصادية من جهة، وتعدد وتنوع حاجات الإنسان غير المتناهية، من جهة أخرى، يتطلب من الناحية المنطقية ترتيب أولويات سد حاجات الإنسان، وإلا فليس هناك ضمان من عدم استخدام الموارد المحدودة في المشاريع الأقل منفعة. وعادة تتم هذه العملية بدراسة الجدوى الاقتصادية، التي تحدد الفائدة والكلفة لكل مشروع. وبموجب ذلك يتم توزيع الموارد نحو المشاريع الأكثر أهمية وفائدة للمجتمع.

وحدد علم الاقتصاد الحد الأقصى الأمثل للانتاج بأنه الحد الذي تتساوى فيه الكلفة الحدية للانتاج (كلفة الوحدة الأخيرة) مع القيمة الحدية للانتاج (قيمة الوحدة الأخيرة). ويجب أن يتضمن مفهوم الكلفة والقيمة البعد الاجتماعي بمعنى الفائدة والخسارة التي تصيب المجتمع بأسره نتيجة القيام بالنشاط الاقتصادي، فالمنتج الذي ينتج مواد كيماوية ينبغي أن تتضمن كلفة انتاجه الكلفة الخاصة (المتمثلة بمقدار المواد الأولية والعمل الداخل في الانتاج)، والكلفة الاجتماعية (المتمثلة بالتلوث، إذا ما وجد).

لكن بسبب طغيان المصلحة الخاصة وغياب الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع، تجد المنتج يهمل حساب الكلفة الاجتماعية. وهذا الإهمال يؤدي به إلى تجاوز الحد الأمثل لحجم العمليات الانتاجية، ويؤدي هذا التجاوز إلى التقليل من الفائدة الكلية للمجتمع، إذ يجري استخدام الموارد النادرة في مجالات تكون عوائدها الاقتصادية الحدية أقل من كلفتها الحدية.

وهناك صور كثيرة عن كيفية انتهاك الإنسان للمصلحة الاجتماعية، منها ظاهرة الاحتكار التي بموجبها يقوم المحتكر بتقييد عرض السلع والخدمات ورفع سعرها كي يتمكن من جني أرباح أكثر. وهناك لون آخر من الممارسات المضرة بالحياة الاقتصادية والتي تعد من أكبر المشكلات التي تعاني منها الدول وتتجسد بعدم إخلاص العامل في عمله من خلال التحايل وعدم تطبيقه شروط عقد العمل بكامله، وينجم عن مثل هذه الحالة هدر وقت موارد اقتصادية.

من هذه الأمثلة يتضح بأن محور المشكلة الاقتصادية والاجتماعية هو الإنسان

نفسه فتخلف الإنسان التقني (من جهة) وعدم شعوره بالمسؤولية (من جهة ثانية)، هما من أبرز العقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية. وتختلف النظم الاجتماعية في كيفية معالجة مشكلة التنمية، فالنظام الرأسمالي يدعو إلى الملكية الخاصة لعوامل الانتاج، والحرية في مجال الاستهلاك والانتاج. أما النظام الاشتراكي فيدعو إلى الملكية العامة واعتماد التخطيط المركزي كوسيلة لتخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية.

وبرهنت التجربة على الثمن الباهظ الذي دفعته الشعوب التي تبنت تلك النظم. فنظام الاقتصاد على رغم إيجابيته في خلق روح المنافسة التي هي العامل المهم في تحسين نوعية وخفض كلفة الانتاج، إلا أنه نمّى النزعة الذاتية عند الإنسان التي أدت إلى انتهاكات كثيرة من صورها، الاستعمار والاحتكار والتلوث وغيرها.

إلى جانب ذلك شهد النظام اختناقات أدت إلى تدخل الدولة في بعض النشاطات الاقتصادية بسبب عجز القطاع الخاص عن القيام بالمشاريع التي تكون قيمتها الخاصة أقل من كلفتها الخاصة، ولكن قيمتها الكلية أكبر من كلفتها الكلية، كما هو الحال في إنتاج خدمات الدفاع، والتعليم والصحة. وبدخول الدولة في النشاط الاقتصادي ظهرت مشكلة أخرى تتمثل بغياب المنافسة وضعف كفاءة الانتاج بسبب غياب الحافز الذاتي للأفراد، مما دعا المجتمعات الرأسمالية في الآونة الأخيرة إلى العودة إلى نظام القطاع الخاص. أما الاشتراكية فترى أن مشكلة التنمية الاقتصادية تجد حلولها بحلول المؤسسات العامة محل المؤسسات الخاصة، فيتم في ظل هذا النظام استغلال الإنسان، ويصبح بالإمكان توزيع الدخل والناتج الاقتصادي في صورة تضمن العدالة الاجتماعية.

لكن النظم الاشتراكية واجهتها مشكلات وصعوبات على مستوى النظرية والتطبيق، ومن هذه الصعوبات تضخم الجهاز الإداري وتعقده وغياب المنافسة وغياب الحوافز والشعور بالمسؤولية. وأدت هذه الصعوبات إلى هدر في الطاقات المادية والبشرية وارتفاع في الأسعار وانخفاض في النوعية.

النمو الاقتصادي في المنهج الاسلامي

والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هي شروط النمو الاقتصادي والارتقاء الاجتماعي؟ هل يستطيع المنهج الاسلامي أن يقدم حلاً لهذه المشكلة؟

عالج الاسلام مسألة ملكية الموارد باستخدام مفهوم الوكالة أو الاستخلاف، فالفرد في المجتمع الاسلامي ينظر إلى ما بحوزته من عوامل انتاج على أنها وكالة مكلف باستخدامها وفق تعاليم وضوابط الشريعة. بهذا المفهوم يتجاوز الاسلام التسلط والغرور المادي (الذي تعاني منه الرأسمالية). والمسلم يؤمن بأن الخلافة هي لطف إلهي يمن به الله على عبده مكافأ لسعيه في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

وحيازة الأفراد على وسائل الانتاج في المجتمع الاسلامي هي مسؤولية اجتماعية وليست مجرد مسألة خاصة بالفرد وحده. وعليه يصعب على الفرد أن يمارس أدواراً مخلة بالمصلحة العامة كما في حالة الاحتكار، أو في حالة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. وبهذا ينعم المجتمع الاسلامي بفوائد الملكية الخاصة ويتحاشى مساوئها، ويحقق مزايا الملكية العامة ويتجنب آثارها السلبية. من هنا يتبين مقدار أهمية التربية الاسلامية في الرقي الاجتماعي والاقتصادي، ومن دونها لا يستطيع النظام الاجتماعي والاقتصادي الاسلامي أن يقدم للبشرية عطاء مميزاً.

وبسبب إخفاق التجربتين الرأسمالية والاشتراكية، ظهرت للسطح فكرة تبني الملكية المزدوجة (أو المختلطة)، حيث تطبق الملكية الخاصة (في مجال) والملكية العامة (في مجال آخر). إلا أن هذه الحلول من وجهة نظر اسلامية حلول سطحية وترقيعية تتناسى الدور الرائد للانسان في إدارة عجلة التنمية الاقتصادية.

ولا يعني تدخل الدول في مجال انتاج الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفيرها لأبناء الوطن حل المشكلة والقضاء على الحالات السلبية، ما دام الإنسان باقياً كما هو من دون تغيير في محتواه الفكري، فالمستهلك

(المريض)، على سبيل المثال، الذي لا يدفع كلفة الاستشارة الطبية (بسبب التأمين الصحي الذي توفره الدولة)، لا يجد ما يمنعه من إساءة استخدام مجانية الاستشارة (بالإكثار من استخدام الاستشارة أكثر مما هو ضروري أو أكثر مما لو كان ملزماً بدفع كلفة الاستشارة). هذا من جانب ومن جانب آخر لا يجد الطبيب (في ظل التأمين الصحي) ما يمنعه من استغلال المستهلك (لعدم علمه بالعلوم الطبية) عبر تشجيع المستهلك على تكرار استشارته الصحية.

وأدرك بعض الدول هذه المشكلة وحاول إصلاحها (كما هو الحال في بريطانيا) عبر اعطاء الطبيب العائلي منحة محددة سنوية، تتقرر في شكل رئيسي حسب عدد الأشخاص المسجلين في عيادته، وبحسب الحالة الاجتماعية والاقتصادية السائدة بالمنطقة.

إلا أنه لوحظ أن الطبيب يعمد مقابل هذه السياسة إلى انتقاء الأشخاص الذين يتمتعون بصحة جيدة واستبعاد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى رعاية صحية مستمرة. بهذا يبدو جلياً أنه كلما ابتكرت سياسة جديدة لمعالجة مشكلة اجتماعية اقتصادية، كلما ابتكر الإنسان سياسة «مناورة» جديدة أخرى ذات تأثير معاكس.

وعليه فتغيير السياسات الاقتصادية والاجتماعية لا يكفي لحل مشكلة التخلف، إذ لا بد أن يشمل التغيير تغيير الإنسان، من حيث نظرة الإنسان إلى الحياة والكون وأخيه الإنسان. والتقدم العلمي وتوافر الموارد الاقتصادية لا يضمنان النمو والارتقاء الاجتماعي، وليس أدل على ذلك من تجربة الاتحاد السوفياتي التي انتهت بالفشل والانهيار. كما أن تجربة الولايات المتحدة الأميركية بدأت هي الأخرى بالتصدع يوماً بعد يوم. والباحث في أسباب هذا التصدع والانهيار سيجد أن العامل الرئيسي يتمحور في محور الإنسان ونظرته إلى أخيه الإنسان. وعليه يجب أن تستمر الدول والمجتمعات في بذل جهودها من أجل تطوير فكر وروح الإنسان كي تتسامى نظرته لما حوله. فلا يقتصر هدفه على تحقيق المنافع المادية وحدها، بل لتشمل إلى جانب ذلك التضحية والإيثار.

ثانياً: عدالة توزيع السلع والخدمات المنتجة

تواجه دول العالم الثالث بدرجات مختلفة مشكلة سوء توزيع الدخل الاقتصادي، وينجم عن هذا التوزيع تبيان فئات المجتمع في مستوى معيشتها، فهناك فئات تعاني من فقر مدقع وأخرى تتمتع بغنى فاحش. والرفاهية الاجتماعية لأي مجتمع تعتمد إلى حد كبير على تحقيق التوازن العادل والمتوازن للدخل الاقتصادي ذلك أن القيمة «الحدية» للنقد لدى أصحاب الدخول العالية، تكون أقل من القيمة «الحدية» للنقد لدى أصحاب الدخول المنخفضة، وبالتالي فإن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ترفع من الرفاهية الكلية للمجتمع.

ومن الناحية النظرية، هناك أسلوبان لتوزيع الدخل: الأول التوزيع على أساس التساوي بالكرامة الإنسانية، والثاني: التوزيع على أساس المساهمة بالعملية الانتاجية. وفي الحالة الأولى يوزع الدخل الاقتصادي على أساس أن لأفراد المجتمع جميعاً حقوقاً متساوية في العيش والكرامة والإنسانية. هذا التوزيع من وجهة نظر يمثل درجة عالية من السمو، إلا أنه من الناحية العملية يؤدي إلى المساواة بين المجتهد والمهمل، وبين المنتج والمستهلك، فلا يجد الفرد في هذا التوزع مكافأة لنشاطه ولا حوافز لإبداعاته، وبذلك تموت المبادرة ويقتل الحماس بالعمل وتشيع روح الاتكالية. وعليه لا يمكن الاعتماد على هذا اللون من التوزيع كتوزيع عادل ومنصف.

أما الأسلوب الثاني للتوزيع فيعتمد على مقدار مساهمة الفرد في العملية الانتاجية. في ظل هذا التوزيع يشعر الأفراد بالطمأنينة والارتياح بسبب قيام المجتمع بمكافأتهم حسب الدور والجهد المبذول من قبلهم في بناء الاقتصاد الوطني، فيزداد الحماس وتكثر المبادرة، ولكن سرعان ما يصطدم هذا اللون مع مشكلة يسببها وجود حالة غنى فاحش وفقر مدقع لأن أفراد المجتمع لا يتمتعون بدرجة متساوية من الذكاء والقدرة على العمل أو في الفرص المتاحة لتحقيق الرخاء.

ومن كل ما تقدم نرى أن هناك ضرورة لتوزيع الدخل الوطني على أساس التساوي بالكرامة الإنسانية: وذلك لضمان مستوى معيشي يشكّل الحد الأدنى لكل أفراد المجتمع وعلى أساس انتاجية الفردي ونشاطه في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وذلك لضمان مكافأة الأفراد وفقاً لمبادراتهم وابداعاتهم الخلاقة. ويستحيل ضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة لجميع أفراد المجتمع من دون قيام الأغنياء والدولة بدعم «صندوق التكافل والتوازن الاجتماعي».

ففي المجتمعات المعاصرة تكون الضرائب الأداة الرئيسية لتحقيق هذا الهدف، لكن الضرائب تخلف آثاراً سالبة تعيق النشاط الاقتصادي. وبسبب شيوع الفكر المادي في المجتمع، يرى الأفراد أن الضرائب هي اقتطاع واستحواذ على جزء من دخولهم. وكثيراً ما تسبب توقف عمليات الانتاج والنشاط الاقتصادي.

ومن جهة أخرى تقضي عملية فرض الضرائب في المجتمعات إلى التحايل والتهرّب منها وبطرق مختلفة، ومقابل ذلك تقوم الدولة بتأسيس نظام رقابة صارم ومكلف، يدقق في مداخيل الأفراد بهدف تقليل فرص التهرب من دفع الضرائب المستحقة.

وحلّ مشكلة دفع الضريبة لا يمكن أن يتم إلا بتحويل مفهوم الضريبة من الاقتطاع والانتقاص من دخول وأرباح الأفراد إلى مفهوم آخر يتضمن معاني الإدخار والاستثمار. وهذا ما سعت إليه الشريعة الاسلامية حيث ربطت مفهوم الضريبة بالجانب الروحي والعقائدي. وعمد الاسلام أولاً إلى ترسيخ فكرة بأن ما في الأرض هو لمنفعة الناس جميعاً (خلق لكم الأرض جميعاً. . .) وان المالك الوحيد هو ربّ العالمين وأن حيازة الأفراد للأموال النقدية والعينية هي مجرد استخلاف، وإن الاستخلاف هو من حق الكل.

وعليه فإن أصحاب المال عليهم مسؤولية التعويض عن استخدام هذا الحق العام. وثانياً: تطوير مفهوم المنفعة من مفهوم قائم على أساس الكسب والعوائد المادية البحتة إلى مفهوم يتضمن معاني التضحية والإيثار. وعليه تصبح دالة المنفعة

(بالمفهوم الاقتصادي) تعتمد على كمية المواد والخدمات التي يستهلكها الفرد، وعلى مقدار التضحية التي يقدمها الإنسان لأخيه الإنسان. وبهذه الآلية تصبح الضرائب حق الله في أموال الأغنياء. وأن الالتزام بدفعها يؤدي إلى رفع منزلة الفرد عند ربه.

الهدف الثالث: بناء المحتوى الداخلي الإنساني للإنسان

ينفرد الاسلام في درجة اهتمامه بهذا الهدف والخصوصية التي يوليها له، ويعتبرها العامل الأساسي والبناء التحتي للكيان الاجتماعي والاقتصادي. فالاسلام يهدف إلى صياغة فكر وعاطفة وسلوك الإنسان وفق آلية تجعل نظرة الفرد إلى الحياة على أنها مرحلة انتقالية يستثمر فيها طاقته وإمكاناته المادية والروحية في تقوى الله، في هذا السياق يكون هدف الفرد في المجتمع: العمل (حتى لو تطلّب ذلك التضحية والايثار) رغبة في زيادة رصيده من العمل الصالح وأملاً في الأجر الموعود. وتتمثل سياسة الفرد المسلم في الحياة الدنيا أولاً في تسخير ما عنده من خيرات ومكتسبات في خدمة تحقيق أهداف المجتمع الاسلامي، وثانياً في الاهتمام بشؤونه الخاصة. (وابتغي فيما أتاك الله الدار الآخرة، ولا تنسى نصيبك من الدنيا) ومن هذا المنطلق تهتم المنظمات السياسية الاسلامية بالجانب التغيري للفرد قبل الشروع بتغير النظام السياسي.

ويشكل النظام السياسي في الاسلام البنية الفوقية في التنظيم الاجتماعي، وهذه البنية لا تستطيع أن تنجز مهامها أو تأتي بثمارها ما لم تكن مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجذورها (البناء التحتي). فالبنية التحتية، من جانب، هي المغذي والممول، وهي السند وصمام الأمان لضمان تحقيق النجاحات الاقتصادية والاجتماعية.

وما الفشل الذي منيت به النظم والحضارات إلا نتيجة فشل تلك النظم من جراء عدم اهتمامها (أو عدم قدرتها على الاهتمام) بمعالجة المحتوى الفكري والإنساني. وأثبتت التجربة أن التقدم العلمي والتشريع الديموقراطي لا يكفيان وحدهما لتحقيق الرفاهية والسعادة الاجتماعية، إلا إذا تم تغيير الفرد تغييراً

جذرياً، تصبح بموجبه المصلحة العامة مصلحته الخاصة، ذلك أن المشكلات الإنسانية على اختلافها مرتبطة بمشكلة عدم التوافق بين النزعة الفردية وبين المصلحة العامة.

النجاح في تحقيق الأهداف الاجتماعية يتوقف على وجود بنية اجتماعية سليمة متمثلة في الطلائع المؤمنة التي تعي أحكام الاسلام لا على أنها طقوس ينبغي تأديتها، وآمنت بأن أبرز مصاديق الإيمان هي الممارسات المسؤولة في الشؤون الحياتية. وعي أحكام الاسلام يمكن الأفراد من التحرك بمرونة في معالجة المشاكل المختلفة في شكل يضمن عدم تجاوز الحدود الالهية، من جهة، وعدم الاجحاف بمصالح الأفراد، من جهة أخرى. وفقدان الشعور بالمسؤولية وعدم الإخلاص في ممارسة النشاطات المختلفة، يشكلان أكبر المشاكل التي تواجه النظم الاجتماعية السائدة. فالنمو الاقتصادي، على سبيل المثال، لا يتحدد بمجرد زيادة الاستثمارات، أو بمقدار تدخل الدولة في تنظيم المرافق الاقتصادية، بل في قدرة النظام الاجتماعي على تحريك وتحفيز الإنسان على العمل الجاد المخلص. ولهذا فالتنمية الاقتصادية تعتمد إلى حد كبير على الجهاز الإداري الذي يستطيع شحذ الهمم والشعور بالمسؤولية (الراقبة الذاتة) «كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته».

إن النجاح الحقيقي لأي نظام مرهون بقدرة النظام على تطوير مفهوم المصلحتين الخاصة والعامة وتوحيد مفهومهما، بحيث يكون السعي لأحدهما سعياً لتحقيق الأخرى. والمشكلات الاجتماعية، كمشكلة الاستخدام غير الكفؤ للموارد أو غياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية، تجد حلولها من خلال التوفيق بين المصالح الخاصة والعامة.

إن معالجة المشكلة تستدعي أن يُربى الفرد ضمن قيم تجعله يقوم الربح والفائدة، لا على أساس المردود المالي المباشر فحسب، بل إلى جانب ذلك، على مقدار التضحية والايثار الذي يقدمه الفرد إلى بقية أفراد المجتمع.

بعبارة أخرى، إن العلاج لمثل هذه الانتهاكات يقتضي جعل الخدمة

الاجتماعية عاملاً من عوامل المصلحة والمنفعة الذاتية للفرد، ونحن إذا ما استعرضنا النظم الاجتماعية المختلفة لا نجد فيها ما يساعد على حل المشكلة الاجتماعية، بل على العكس، تعمل تلك النظم على تنمية النزعة الفردية والمادية. في هذه النظم يكون الجهد الإنساني جهداً مفقوداً إذا لم يدر على الفرد ربحاً مباشراً، وتكون المهمة الاجتماعية مهمة غير نافعة إذا لم تُنمِ المركز الاجتماعي للفرد.

وعليه نستنتج أن المشكلة الاجتماعية لا تجد حلها إلا بنظام الهي كالاسلام الذي يعمد على تسوية الخلاف بين المصلحة الخاصة والعامة*.



(*) نأمل في المستقبل القريب وعند توافر البيانات والمعلومات، أن نعتمد دراسة كمية مقارنة بين واقع دولة اسلامية تطبق المنهج الاسلامي ودول أخرى مناظرة غير اسلامية كي نستطيع البرهنة بشكل علمي على الآراء التي طرحت خلال المقال. هناك حالياً (على سبيل المثال) مؤشرات رقمية تؤكد بأن كفاءة أداء البنوك الاسلامية هي أعلى من نظيرتها غير الاسلامية.

آفـــاق

الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط

(جون واتربوري)*

قراءة الفضل شلق

مقدمة

صدرت الطبعة الأولى من الكتاب في العام 1990. وهذه هي الطبعة الثانية التي صدرت في العام 1996. وبين هذين العامين حدث غزو العراق للكويت، وأحداث أخرى في تركيا (الأكراد) وفي اليمن وفي الجزائر مما استدعى إدخال تعديلات هامة على الطبعة الأولى (ص 1). وقد كان الشرق الأوسط ذا الدور الأكثر حساسيةً بين جميع الدول النامية في الحرب الباردة. يكفي لذلك أن تكون المنطقة عائمةً فوق ثلثي مخزون العالم من النفط، وأن تكون قابعةً على مفترق الطرق الرئيسية بين آسيا والبحر المتوسط؛ فهي المنطقة التي ما كان يمكن لنزاع محلي أن ينشب فيها دون تدخل الدول الكبرى، مباشرةً أو بواسطة الآخرين (ص 2).

حين بدأ العمل في تأليف هذا الكتاب في بداية الثمانينات، كانت التحليلات في مجالي الاقتصاد والسياسة تخضع لشروط النقاشات التي كانت دائرةً في الستينات والسبعينات. وكانت هذه تتراوح بين أطروحات الماركسيين الجدد حول الاقتصاد الرأسمالي الذي كان هو المحور للاقتصاد العالمي (نظرية التبعية)، وبين أطروحات معارضيهم. لكنّ ظهور التاتشرية والريغانية، ثم سقوط الاتحاد السوفياتي جعل هذه

(1) John Waterbury: A Political Economy of the Middle East, Westview Press (A Division of Harper Collins Publishers), 2nd edition, 1996, 445 pages.

النقاشات تتحدد في أواخر الثمانينات وفي التسعينات على أيدي المحافظين الجدد. وقد عبر الكاتب في الطبعة الأولى عن عدم قبوله لنظرية التبعية وتحليلات مدرسة النظام العالمي؛ لكنه اتّبع خط التحليل الطبقي، وهذا ما يبدو الآن غير وافٍ. لذلك اعتمد مقاربةً لتوسعة الإطار من أجل أن يشمل المصالح الاقتصادية، الطبقية أو غيرها وحسب، بل الفئات والجماعات الدينية والإثنية أيضاً التي تحركها هواجس غير اقتصادية (ص 3).

اعتمد الكاتب في هذه الطبعة منهجاً يقوم على التحليل الثقافي ـ السياسي للنظم والحكّام. وركّز مقاربته على المشاكل الرئيسية للمنطقة لا على بلدان معينة. إن كل مجتمعات المنطقة تواجه مشاكل متشابهةً في استخلاص موارد التثمير، وفي بناء قطاع صناعي، وفي تحديث الزراعة، وفي استيعاب أعداد متزايدة من السكان في المدن؛ كل هذا جاء متزامناً مع محاولة الحفاظ على النظام السياسي وبناء مؤسسة عسكرية جديرة بالثقة. وتواجه جميع «البلدان النامية» الأخرى مشاكل مشابهة. والأمر المختلف هو كمية الموارد البشرية والمادية المتاحة للبلدان الثلاث والعشرين في المنطقة. وهذا الاختلاف هو ما سيقرر استراتيجياً ترصيد الموارد وعملية تشكل الطبقات والعملية السياسية في كلٍّ منها. ذلك أن التطور الاجتماعي الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يختلف نوعياً عما هو في معظم البلدان الأقل نمواً (Less Developed Countries). هذا مع العلم أن اختلاف مستويات النمو بما فيه التصنيع ومستوى المعيشة والرفاه ضمن هذه البلدان (بين البرازيل وراوندا مثلاً) لا تقل عما هي بين «البلدان النامية» والبلدان الصناعية المتقدمة صناعياً (ص 6).

الفصل الثاني: إطار الدراسة

هناك ثلاث متغيرات يقرر تفاعلها الحصيلة الاقتصادية السياسية في البلدان قليلة النمو:

1 ـ النمو الاقتصادي والتحول البنيوي (العملية التي يتم بها النمو غير المتوازن بين القطاعات).

2 ـ بيئة الدولة وسياساتها (نظام احتكار الوسائل القمعية في المجتمع، وما ينتجه ذلك من تدخل في الاقتصاد، والمؤسسات التي يتم ذلك من خلالها).

3 ـ الفاعلون الاجتماعيون، أفراداً وجماعات (ص 8).

مفهوم الناتج GOP والتحولات البنيوية

إن أهم الانتقادات لمفهوم GOP أنه: 1) لا يعطينا صورة جلية عن توزيع الدخل 2) يستبعد المنتجات غير المسوقة كالإنتاج المنزلي و «القطاع غير الرسمي» (ص 10) 3) أسعار العملة الرسمية تؤدي إلى تشويهات لا تعكس القوة الشرائية الحقيقية، وبخاصةٍ وأن السلع غير المتجرة non-tradable goods (مثل الحلاقة والمساكن) ذات أسعار متدنية بالنسبة للسلع المتجرة وذلك بالمقارنة مع الدول المتطورة (ص 11)؛ 4) يواجه صعوبات في البلدان التي تعتمد على بيع موارد طبيعية قابلة للنفاد، فالـ GOP في معظم بلدان الخليج ليس «دخلاً» بل هو «تسييلٌ للرأسمال» (ص 12).

يفترض النمو الاقتصادي عدم توازن بين القطاعات، ففي جميع البلدان التي يرتفع فيها الدخل تنخفض حصة الزراعة من الناتج العام. إن مداخيل الصناعة أسرع في التطور والارتفاع لكن إهمال الزراعة يمكن أن يؤدي إلى نتائج كارثية.

أما مفهوم الخدمات فهو Residual Category ويشتمل على نشاطات متنوعة من الأعمال الحكومية إلى التسول في الشارع. ويمكن أن يكون ارتفاع نسبة السكان العاملين في قطاع الخدمات دليل قوة أو دليل ضعف (ص 13). تؤدي الريوع النفطية إلى ازدياد مركزية الدولة لأن الدولة هي التي تجبيها. لكن هذه الموارد يجري توزيعها على عدد كبير من المقاولين والوكلاء والمستفيدين من معونات الدولة فتنشأ مصالح تؤدي بدورها إلى الحد من حرية الدولة في التصرف (ص 16).

ويعتبر الريع النفطي ريعاً خارجياً؛ وهناك ريوع استراتيجية كالتي تتلقاها إسرائيل بمعدل 338 دولاراً للفرد بين 1971 و 1980، و 695 دولاراً للفرد بين

1981 ـ 1990، و 812 دولاراً بين 1991 و 1993، والأردن بمعدل 246 و 336 و 138 دولار للفترات نفسها؛ أما مصر فقد تلقت 35 و 29 و 57 دولاراً لهذه الفترات. ويعتبر البنك الدولي هذه الريوع مساعدات تنموية لكن الاعتبارات السياسية هي التي تحددها. وهناك ريوع أخرى متنوعة عن طريق رخص الاستيراد والحماية الجمركية لسلع معينة (ص 17).

ومن تأثيرات الريع النفطي أنه يمكن أن يؤدي إلى إعفاء الدولة من اتخاذ إجراءات تنموية حقيقية. وإذا كان الطلب على المواد الغذائية قد زاد بمعدل 4 إلى 5٪ في فترة السبعينات، فقد كانت هناك استجابةٌ بطيئةٌ على صعيد التموين... ورغم جمع الأموال هناك عدد قليل من دول المنطقة يتمتع بقدرة تنافسية في السوق العالمية (ص 18).

إن مشاكل النمو والتحول البنيوي كثيرة، لكن معظمها ينتج عن سياسة الدولة (ص 19). وعلى سبيل المثال سياسة الجزائر التي عنوانها «أبذر النفط لتحصد الصناعة» وسياسة العراق التي عنوانها «أبذر النفط لتحصد الزراعة» (ص 20). ولم تكن النتائج باهرةً في الحالتين (ص 21).

بنية الدولة وسياساتها التنموية

إن تفاعل سياسة الدولة مع عملية النمو الاقتصادي والتحول البنيوي ليس مسألة تصورات عن المستقبل؛ إذ إن معظم بلدان المنطقة كانت لها رؤى حول المستقبل الذي تريد الوصول إليه، والمشكلة هي في الوصول، في الاستراتيجية المعتمدة وفي اختيار من يتولى تنفيذها. ومن دون التأثر بأفكار مسبقة حول ما إذا كانت استراتيجيات التنمية الاقتصادية مجرد خيارات أو Sequences (تبعات؟)؛ وحول ما إذا كانت مفروضة من الداخل أو من الخارج، فهناك خمس طرق رئيسية للعبور من مجتمع غالبيته ريفية زراعية إلى مجتمع صناعي مديني، وهي: التصدير الزراعي (الزراعة التصديرية)، تصدير المعادن (المنجميات؟)، تصنيع بدائل المستوردات، تصدير المصنوعات، تصنيع تقوده التنمية الزراعية (ص 21).

النمو المعتمد على التصدير الزراعي

يبرر عادة بالقول إن توسيع مجال الإنتاج الزراعي ورفع إنتاجيته يمكن أن يؤدي إلى زيادة التصدير وإلى استخدام الفائض من المداخيل ومن الأيدي العاملة في الصناعة؛ فيتم تحويل المستوردات بالتصدير. لكن هذا الاتجاه يرتبط في الأذهان بالكولونيالية. وتوجه إليه انتقادات عدة، منها: 1) أن المنتجات الزراعية ينخفض سعرها على المدى الطويل لتساوي الوحدة منها وحدات أقل من المنتجات الصناعية؛ 2) وأن هذه الاستراتيجية تعمل لصالح تجار المنتجات الزراعية المدينيين الذين يعيقون التثمير في الصناعة (ص 22) (رغم أن تجربة مصر تشير إلى عكس ذلك)؛ 3) وأن الحكومات تميل دائماً إلى فرض ضرائب باهظة على القطاع الزراعي (ص 23).

النمو المعتمد على تصدير المنجميات Minerals

إن النفط والفوسفات هما الصادران المنجميان الرئيسيان من المنطقة. فالمغرب والأردن يصدران الفوسفات ولديهما مخزون كبير منه، لكن المغرب يفوق الأردن بدرجة كبيرة، إذ لديه المخزون الأكبر في العالم (40٪ من الإجمالي) وهو المصدر الأكبر في العالم. لكن النفط هو المورد الطبيعي الأكثر أهميةً وقيمةً في المنطقة.

إن الأهداف المعلنة لاستراتيجيا الاعتماد على تصدير المنجميات تشبه تلك التي لاستراتيجيا الاعتماد على تصدير المواد الزراعية: وهي حيازة الموارد من تصدير المنجميات من أجل خلق قاعدة صناعية تؤدي إلى تنمية ذاتية قابلة للبناء في حال نضوب النفط. وإذا كان ضرورياً التمييز بين بلدان نفطية ذات سكان كثر وموارد زراعية أخرى وبلدان أخرى قليلة السكان وشبه معدومة الموارد الأخرى، فإن بعض هذه البلدان قد وصل إلى حالة ريعية بحتة، باعتمادها على تصدير النفط والاستثمارات الخارجية، كالكويت مثلاً. ولهذه الوضعية خطورتها لأنها تضع البلد تحت رحمة التطورات السياسية الدولية، فالممتلكات المالية الخارجية يمكن احتجازها أو مصادرتها بسهولة.

تصنيع البدائل للمستوردات

كانت تركيا في عهد أتاتورك أول من اعتمد هذه الاستراتيجية، ثم رضا خان في إيران (ص 25)، ثم البلدان العربية عقب استقلالها. لقد اتبعت جميع بلدان المنطقة هذه الاستراتيجية وإن بدرجات مختلفة ورغم الاختلافات الإيديولوجية. حتى إسرائيل تبعتها في مجال الصناعات العسكرية، دون السلع الأخرى بسبب ضيق سوقها (ص 26).

شملت هذه الاستراتيجية تصنيع المواد الاستهلاكية ذات العمر المديد (Consumer Lurables) للطبقات العليا والمتوسطة، والمنسوجات والأحذية والمشروبات غير الروحية، والتبغ، وتحويل المنتجات الزراعية كالتعليب وتنقية السكر والغزل والحياكة والكحول والجعة وتحويل المواد الخام المحلية مثل تحويل البترول إلى سماد وبلاستيك، والحديد الخام إلى سلع حديدية وفولاذية.

قادت استراتيجية الصناعات البديلة إلى ما سماه الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد إهمال الفائدة المقارنة Comparative Advantage. وقد كانت هناك عقبات في وجه هذه الاستراتيجية، لكن ذلك لا يعني أن هذه الاستراتيجية كانت خاطئة عند ولادتها؛ فقد كانت التراجعات بسبب مقدار الحماية لهذه الصناعة، وبسبب ما وضع من موارد عامة بتصرف هذه الصناعات، إضافة إلى الضرائب العالية على الزراعة لتمويل هذه الصناعات.

وقد كان الثمن إبطاء أو تلاشي النمو في القطاع الزراعي. فما استطاع هذا القطاع توليد طلب كافٍ فتزايدت الطاقة الإنتاجية المهدورة (دون إنتاج)؛ وارتفعت كلفة الإنتاج في وقت بقيت الحماية للسلع المحلية لأسباب سياسية. فكان التوجه إما إلى إنتاج مصنوعات ذات كلفة عالية تسوق لدى الطبقات العالية أو إلى إنتاج مدعوم من الدولة لتلبية الطبقات الفقيرة. ولم تستطع هذه الصناعات التصدير بسبب ارتفاع الكلفة مما أحدث مشكلة في ميزان المدفوعات. وكانت المشكلة أكثر حدة في البلدان غير النفطية. ثم وضعت القيود على أسعار العملات من أجل الحفاظ

على أسعار متدنية للمنتجات الصناعية. لكنّ أسعار العملة المرتفعة خفضت إمكانية التنافس لدى الصادرات الزراعية. فتزايد عجز الموازنات السنوية، وارتفع مستوى التضخم، وتراكمت الديون. وتأجلت ساعة الحقيقة (Moment of Truth) بسبب ارتفاع أسعار النفط في السبعينات، لكن انخفاض هذه الأسعار أدى إلى قرع الجرس في منتصف الثمانينات (ص 27).

نمو يعتمد على التصدير الصناعي (ص 28)

بدا للدائنين الغربيين أن الحل بالنسبة لدول المنطقة ذات الديون الكثيفة هو زيادة الصادرات الصناعية على غرار الدول المصنعة حديثاً في شرق آسيا، للحصول على العملات الصعبة، ومن أجل اكتساب القدرة التنافسية. لكن هذا الحل يواجه عقبات أهمها «العادات السيئة» الناتجة عن استراتيجية الصناعات البديلة. فهناك تحالف غير زراعي من المدراء الصناعيين ورأسماليي الصناعات المحمية والنقابات العمالية والموظفين والمستهلكين المدينيين. فهؤلاء جميعاً باتوا يرتاحون إلى حماية الإدارات غير الفعالة والعمال غير الضروريين (Redandant) وإعانة المواد الاستهلاكية. وهناك استعداد لدى مالكي وإدارات الصناعات البديلة للتخريب؛ وهم يشكلون معارضة اجتماعية لا يستهان بها. والنتائج المباشرة المترتبة على معارضتهم لا يستهان بها لدى الحكام.

نمو يعتمد التنمية الزراعية (ص 29)

الاستراتيجية الأخيرة التي تلاقي قبولاً لدى الاقتصاديين السياسيين هي استراتيجية النمو المعتمد على التنمية الزراعية وذلك في البلدان الفقيرة جداً دون موارد منجمية والتي ليس لديها أمل باختراق الأسواق العالمية الصناعية عن طريق المنافسة. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تلبية الحاجات الأساسية مثل التغذية والصحة والتعليم، وهي تلاقي قبولاً لدى مؤسسات التنمية الدولية منذ السبعينات. وهي إذ تلقي ثقلها وراء التثمير في الرأسمال البشري فذلك من أجل رفع مستوى الإنتاجية وتحسين القدرة على الاستجابة لإشارات تقلبات الأسعار الحقيقية وذلك من أجل تحقيق تنمية مع الدولة في آن معاً. لم تختر

أي من البلدان العربية هذه الاستراتيجية، لكنها يمكن أن يلجأ إليها في السودان واليمن.

إختيار الاستراتيجيات

تختار بلدان المنطقة عادةً واحدةً أو أكثر من هذه الاستراتيجيات، ذلك لأن اختيار واحدةٍ منها لا يعني بالضرورة استبعاد الأخريات. وكان اختيار سياسة تصنيع بدائل الاستيراد هو الأكثر رواجاً، وهي قد تزامنت مع أو استتبعتها نتائج لم تكن في الحسبان. مهما يكن الأمر، فإنّ للدولة الدورَ الغالبَ في تقرير مسار الأمور، سواءٌ أكان الأمر بسبب سيطرتها على التسليف أو تقريرها لأسعار العملات أو سياساتها الضريبية أو موازنتها الاستثمارية. ويواجه كلُّ خيار قيوداً من نوع معيَّنٍ خاصةً من ناحية الموارد المتاحة؛ فالمملكة العربية السعودية يمكن أن تصدّر النفط وتستورد الأيدي العاملة عالية المهارة. ثم إن سياسة تصنيع بدائل الاستيراد لا يمكن أن تكون هي المناسبة في سوق صغيرة، كما أنه من غير المعقول أن يصنّع بلدٌ ما موارد لا يملكها (ص 30).

والخياراتُ تقيدُها أيضاً حساباتُ الربح والخسارة التي تتأتى من صراع المصالح المحلية والطبقات والكتل الأيديولوجية (وهذا هو الموضوع الأساسي لهذا الكتاب)؛ إضافةً إلى التحالفات الإقليمية والعالمية، والعلاقات مع الأسواق العالمية وتدفقات رؤوس الأموال. ومن المشكوك فيه أن تستطيع الدولة تطبيقَ جميع عناصر استراتيجية معينة. ومنذ الثمانينات صار صعباً عدم الرضوخ لضغوطات الدول الدائنة ومؤسساتها باتجاه الانفتاح وتخفيض الحماية على المنتجات المحلية، خاصةً بعد اتفاقيات الجهات التي أعلنت معظم دول المنطقة موافقتها عليها (ص 31).

إن ما تفعله الدولة بإرادتها أو غَصْباً عنها تقرِّرُهُ الأيديولوجيا. وقد رفعت معظم البلدان العربية حتى الثمانينات راية الاشتراكية، وتتبنى جميع هذه البلدان سياسة تضخيم القطاع العام، وذلك حتى في الدول ذات الاتجاه اليميني أو المحافظ. ومنذ السبعينات أصبح الإسلام ذا دور أكبر في تقرير

الأيديولوجيا والسياسات المرسومة. والمشكلة بالنسبة للإسلام السياسي ليست الاشتراكية في مواجهة الرأسمالية، ولا القطاع العام في مواجهة القطاع الخاص، بل هي مسألة التعامل مع القوى الأجنبية. ومن الممكن أن يختار المرء أخف الضررين، لكنه لا يمكن أن يبقى دون خيار أبداً (ص 32).

يعتبر كثيرٌ من الدارسين في الدول «النامية» أن بلدانهم لا تتمتع بالسيادة في خياراتها لاستراتيجيات التنمية، وأن دول المركز هي التي تقررها، وأن تقسيم العمل الدولي ليس حصيلة قانون العرض والطلب في الأسواق العالمية بل هو حصيلة تدفقات رؤوس الأموال العالمية التي تقررها الاقتصادات الرأسمالية المهيمنة في النظام العالمي. يشترك في هذا الفهم أدعياء نظرية التبعية والتحليل على أساس مفهوم النظام العالمي. وإننا نرى أن هذه النظرية غير مرضية لأنها تفترض استحالة النمو في البلدان التابعة والبقاء في حالة التبعية بمجرد الخضوع للهيمنة (ص 32). إنّ خيارات الدول لا تمليها آلية النظام العالمي بالكامل؛ ففي حالة واحدة، عندما تقع أيٌّ من هذه الدول في عجز، تصبح آليات السوق العالمية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قادرةً على إملاء وفرض الخيارات الاستراتيجية، بما في ذلك التعديلات البنيوية (ص 33).

لقد تزعزعت البنى والقوى القديمة تحت تأثير التحولات البنيوية والاتجاه إلى تضخم القطاعات غير الزراعية، وذلك بغض النظر عن أنظمة الإنتاج وأيديولوجيات الدولة وتشكيلاتها. وجرى استيلاء فاعلين اجتماعيين جدد، على غير الصورة التي خطط لها. وهناك تراصف مائع (Fluid) للطبقات وأصحاب المصالح. فقد أضاع أسياد الأرض مواقعهم بسبب الإصلاحات الزراعية ونشأت قوى جديدة. والفئات الفلاحية ليس لديها تماسك طبقي. وحيثما وجدت بورجوازيات أجنبية في النصف الأول من القرن العشرين، كانت هذه تفضل العمل في التجارة على الصناعة. وبقيت البروليتاريا ضعيفةً بسبب تأخر الصناعة. فكان الموقع القوي للدولة بما لها من جحافل الموظفين والمدراء والمؤسسة العسكرية المتكاثرة أعدادها؛ إضافةً إلى أعداد غفيرة قليلة

التنظيم والانسجام من أصحاب الحرف والعاملين في الخدمات وصغار الصناعيين وصغار التجار. وكل هؤلاء لا يملكون ما يكفي من الانسجام والتماسك كي يستطيعوا التحكم بالدولة (ص 32). وهناك من يركب الغربة مجاناً؛ وهذه مسألة جدية. إننا نرى أن الدولة أداة بيد الشرائح العليا من العاملين في أطرها؛ ولهؤلاء مصلحة في أن تسيطر الدولة على أوسع الموارد الاقتصادية للمجتمع، وأن تبقى كذلك. والدولة ليست موحدة في تعاملها مع المجتمع المدني. فهي، بما لديها من قوة عسكرية ـ مالية قائمة بذاتها، توزع الحصص في عملية التحولات البنيوية التي تفرضها؛ إذ تتجمع لديها عناصر تأثير قوية بحيث تخلق مصالح جديدة. فالدولة هي المستخدم الأكبر للأيدي العاملة، وهي التي تتحكم بالمؤسسات المصرفية وتفرض الضرائب على النشاطات الاقتصادية وتوجهها وتضع سياسة التعليم وتتحكم بالأسعار وتحتكر، حسب ماكس ڤيبر، القوى القمعية الشرعية. إن الصراعات الحاسمة ليست بين الدولة وقوى المجتمع المدني، التي تحاول الوصول إلى التحكم بالدولة، بل هي في داخل صفوف نخب الدولة ذاتها. ومن الأمثلة على المصالح الجديدة التي تولدها الدولة، أنّ الإصلاح الزراعي قد ألغى مواقع سادة الأرض الكبار، وحل مكانهم ملاكون متوسطون وصغار؛ وهؤلاء لهم مواقع في التعاونيات ومجالس القرى، ويستطيعون بسبب علاقاتهم بالسلطة الوصول إلى منافذ التمويل والتسليف. وسيكونون هم في موقع الاستفادة القصوى عندما تنفتح الأسواق وتلغى القيود التي توجهها (ص 35).

القوى الاجتماعية (Social Actors)

ليست القوى الاجتماعية جماعات عديمة الفعالية في مواجهة الدولة ومبادراتها. فهؤلاء يمكن أن يتحدوا فيما بينهم، أو يمكن أن يتحالف بعضهم مع بعض الكتل داخل النظام، وحتى مع رئيس الدولة نفسه، وبإمكانهم أحياناً أن يعدلوا مسيرة الدولة أو ينسفوا بعض سياساتها.

إننا نميل للبحث عن البواعث الاقتصادية التي تقرر سلوك الأفراد والجماعات للوصول إلى تعميمات تنطبق على سلوك الجماعات ذات المصالح المشتركة

(كالمعلمين الثانويين، مثلاً) أو على القوى الطبقية (كالرساميل الصناعية الخاصة، أو مدراء القطاع العام). وإن نقطة الانطلاق هي في الأساس نظام منح الملكيات الخاصة ونظام حماية الملكيات الخاصة لفهم طبيعة الجماعات ذات المصالح المشتركة والتشكيلات الطبقية. إن نظام حماية الملكية الخاصة الذي ينشأ بموجب القانون، وتفرضه القوة القسرية، في أي وقت من الأوقات، هو ما سوف يدافع عنه المستفيدون منه ويهاجمه المستبعَدون عنه.

وفي الربع الأخير من القرن العشرين أصبحت القوى الاجتماعية المتنوعة، المتفاعلة أو المتواجهة مع الدولة، أكثر تعقيداً بكثير مما بعد الحرب العالمية الثانية. فالطبقات الوسطى وهي التي تملك الرأسمال «الحقيقي» والذهني (المتعلمون ذوو التدريب أو التعليم المتخصص) ـ تنامت بكثرة وأدى التخصص الاقتصادي إلى ظهور مصالح جديدة، وتراكمت ثروات جعلت أصحاب هذه المصالح أكثر قدرة على تحقيق أهدافهم. وبينما كانت هذه القوى الاجتماعية «متلقيةً» لسياسات الدولة، وحسب، منذ ثلاثين عاماً، أصبحت الآن ذات نفوذ وقادرة على التفاوض مع الدولة، كما يظهر للعيان في أحيان كثيرة. وإذا كان للديمقراطية أن تنمو ويتسع إطارها. فإن ذلك مرهون بمقدار ما تصبح هذه القوى ذات كيان مشرعن Formalized من خلال العملية التفاوضية (ص 26).

نقول هذا ونحن نعلم أنه لا يمكن تحديد جميع الجماعات على أساس المصالح الاقتصادية. فهناك حركات الإسلام السياسي التي تحركها القيم الدينية والنضال من أجل السلطة كما من أجل الموارد. أما الجماعات والحركات الإثنية فتحركها مفاهيم قرابة الدم ووحدة الأسلاف أو الظلم التاريخي، كما المطالبات بالمشاركة في الموارد الاقتصادية. وللباحث أن يرى أيّاً من العناصر هو الغالب في كل فترة من فترات التطور (ص 37).

التحول البنيوي وتشكل المصالح (Interest Formation)

إن التحول البنيوي في أوروبا على مدى عدة قرون قد أعطى شكلاً معيناً لفهمنا لعملية التطور هذه، لكنه لا يقدم لنا نموذجاً يمكن احتذاؤه في البلدان

«النامية». فهذه الدول يمكن أن تكتسب التكنولوجيا وتتجاوز بعض المراحل التي مرت بها أوروبا؛ كما أن عملية التشكل الطبقي في أوروبا تختلف عن بقية العالم. والاختلاف الأول هو في مؤسسات الملكية الخاصة السائدة في أوروبا والشرق الأوسط. فقد عرف ماركس نمط الإنتاج الآسيوي، في الشرق الأوسط والهند والصين، الذي امتاز بغياب الملكية الخاصة للأرض واقتطاع الدولة للخراج (Tribute) بواسطة وسطاء تعينهم هي. وينافس البدو الدولة في اقتطاع الخراج. وقد احتفظت دول الشرق الأوسط لنفسها بحق منح التصرف بالأرض لأفراد يدينون لها بالولاء، رغم أنها ما كانت قادرةً دائماً على الاحتفاظ بهذا الحق. فقد لاحظ العديد من المؤرخين أن الدولة غالباً ما كانت تضعُفُ ويتحول حق التصرف بالأرض إلى ملكية وراثية. وهناك شرائح سميكة من ملتزمي الضرائب وجامعي الخراج وأعيان الريف بين الدولة والقرى التي تدفع الخراج. ومنذ القرن السابع عشر انخرط الشرق الأوسط في التجارة الدولية التي تسيطر عليها الدول الصناعية. وسرعان ما أحست دول المنطقة بضعفها العسكري أمام أوروبا؛ فاحتاجت إلى كميات كبيرة من الأموال لبناء قواها العسكرية واضطرت إلى تحويل أراضي التيمارات إلى ملكيات خاصة. وبعد مضي بعض من الوقت بدأ الأعيان المحليون يستفيدون من أرباح تجارة التصدير الزراعي عندما أُتيح لهم إنشاء مزارع تجارية.

إن مسألة موارد الدولة هي المدخل إلى فهم الفرق بين أوروبا والمنطقة. فقد كانت معظم موارد الدولة تأتي من الضرائب العينية والنقدية المفروضة على الأرض والحيوانات والمساكن. وكانت الزراعة مصدراً لحوالي 80٪ من موارد الدولة، كما أن حوالي 15٪ من الإنتاج الزراعي كان يُقتطع كضرائب للدولة (والعشرون بالمائة الأخرى من موارد الدولة جاءت من الضرائب المفروضة على التجارة والرسوم واحتكارات الدولة وضرائب الأسواق والأصناف). لكنّ الدولة لم تهتم بزيادة الإنتاج الزراعي بقدر ما اهتمت بتنظيم الضرائب (فيما عدا مصر حيث كانت الدولة مضطرة للاهتمام بشؤون الري). وحتى لو كانت الدولة أكثر اهتماماً إيجابياً بشؤون الأرياف، فإن هناك أسباباً أيكولوجية (بيئية)، إضافة إلى وجود البداوة، كانت تمنعها من سلوك تجربة شبيهة بأوروبا (ص 38). إن اتساع

أراضي في المنطقة وكثرة الصحاري والجبال الوعرة يجعلها مختلفة عن أوروبا ذات الأرض الملتزة (تساوي أراضي المملكة العربية السعودية وحدها أقل من أوروبا الغربية بقليل بما فيها شبه جزيرة أيبيريا وإيطاليا). وقد أنتجت بيئة المنطقة ظاهرة اجتماعية لا مثيل لها في أوروبا وهي البداوة. والبدو، إنهم مثل الدولة، يفترسون السكان أنفسهم الذين يقدمون لهم الخراج. ولم يخضع البدو إلا في القرن العشرين.

أما المدن فقد كانت منذ آلاف السنين معالم هامةً في الحياة الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وكانت هي مراكز السياسة والثقافة في المجتمع الإسلامي. ولم يكن موقف الدولة من المدن، ومن التجارة أكثر رحمةً من القطاع الزراعي. وما أن حل القرن الثامن عشر حتى وجدت الدول السلطانية في المنطقة أنها تواجه أزمة مالية بسبب عناصر أربعة هي: 1) تحول طرق التجارة إلى الشرق الأقصى؛ 2) توسع الإدارة البيروقراطية على حساب الزراعة الحضرية؛ 3) الحاجة إلى إيرادات لتحديث الجيوش وما نتج عن ذلك من تلزيم جمع الضرائب، وجعل هذه المهمة وراثية؛ 4) إزدياد قوة وتماسك أعيان الريف المنخرطين في الزراعة التجارية من أجل التصدير. إن خصخصة أراضي الدولة التي غالباً ما تعزى إلى الحكم الكولونيالي المباشر، كانت عمليةً قد أخذت طريقها إلى الظهور قبل أن قسمت الدول الأوروبية أراضي الشرق الأوسط.

لقد أنتجت هذه العملية التاريخية طبقات هي الفلاحين والتجار المدينيين والحرفيين المدنيين والعلماء الدينيين. وقد كان العلماء إلى جانب العسكر والبيروقراطية قوى اجتماعية، لكنها قوى من نوع معين، فهي ليست بالضرورة مالكة أو مسيطرة على الملكيات أو على وسائل الإنتاج، بل هي صاحبة النفوذ باسم الدولة، وغالباً ما تمتلك القوة المجردة من أجل توزيع الأملاك ووسائل الإنتاج (ص 40).

التحديث الدفاعي والتحول الكولونيالي

كان منتصف القرن التاسع عشر نقطةً فاصلةً في تطور الدولة وتشكيل الطبقات في المنطقة. رغم أن التحول إلى اقتصاد نقدي والتجبير والخصخصة هي ظواهر قد بدأت قبل ذلك بكثير، إلا أنها تسارعت منذ ذلك الوقت بفعل تنافس الدول الصناعية من أجل الهيمنة على المنطقة. فقد اضطرت دول المنطقة، بسبب التهديدات الخارجية، إلى بناء جيوش ومصانع سلاح وذخيرة وطرقات وسكك حديدية، ودفعها التفتيش عن إيرادات إلى زيادة الضرائب والاستدانة من الدول الأوروبية.

وفي منتصف القرن بدأت هذه الدول السلطانية تنفيذ برامج إصلاحية، وساد الاتجاه نحو إرساء البنية التحتية القانونية للملكية الخاصة وحمايتها؛ وكان رأي الدول الأوروبية الدائنة أن وجود تسجيلات مستمرة وثابتة للأرض والثروة سيزيد الإنتاجية ويوسع القاعدة الضريبية للدولة، وبالتالي يزيد من قدرتها على سداد الديون، ولما كانت الضرائب تجنى نقداً، فإنّ أصحاب الأرض اضطروا إلى الزراعة التجارية (ص 41).

نشأت طبقةٌ جديدةٌ من أصحاب الأملاك الخاصة. وظهر أعيان الريف، من خلال التجارة والتزام الضرائب، في كل مكان. جر هذا التطور إلى التثمير في الزراعة، وجر رؤوس الأموال إلى الزراعة التصديرية وتكاثر الوسطاء من دائني المال والمصارف العقارية والمشترين والسماسرة للمحاصيل التصديرية. وكثيراً ما كان هؤلاء الوسطاء من الأجانب أو من الأقليات الدينية. وهؤلاء ربطوا أعيان الزراعة التصويرية بالأسواق الأجنبية. وسعت الدولة إلى توطين القبائل عن طريق منح شيوخ العشائر أراضي مشاعية، وذلك من أجل فرض الاستقرار والثبات في إيرادات الدولة. وحدث تطور مشابه في المدن، إذ تزايدت أهمية البيروقراطية التي توسع دورها، كما توسع دور العسكر وتزايدت أعدادهم؛ ونشأت بورجوازية تجارية جديدة متراكبة مع وسطاء الزراعة التجارية.

إن الأمر المهم الذي تجدر الإشارة إليه هو أن سلطات الدولة يمكنها انتهاج

سياسات ذات أبعاد واسعة دون عوائق هامة في طريقها. وفي سبيل تحقيق أهدافها، يمكن لهذه السلطات أن تطلق عمليات تغيير اقتصادي ذات نتائج حاسمة، وأحياناً غير متوقعة، في توليد قوى اجتماعية وشرائح طبقية جديدة.

في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين انهارت الدول الإسلامية في مواجهة الإمبريالية الأوروبية؛ وخضعت لحكمها، فيما عدا تركيا وإيران وشبه الجزيرة العربية. وأنشأت الكولونيالية دولاً في المنطقة منعزلة عن مجتمعاتها. وأكملت عملية إخضاع أقاليم المنطقة وشعوبها بواسطة التقنيات (بما فيها الطيران) والإدارة الحديثة؛ هذه العملية التي كان السلاطين قد بدأوها. وتقدمت الملكية الخاصة والاقتصاد النقدي وجامعو الضرائب يداً بيد. وأضافت الدول الكولونيالية عنصرين جديدين هما التعليم الرسمي والوظيفة المدنية المحترفة. وأدى انتشار التعليم وارتقاء السلم الوظيفي إلى نيل مراكز اجتماعية عليا، على أساس من الخبرة والكفاءة، دون عناصر الوراثة والانتماء العائلي أو الثروة، وذلك حسب النموذج (ص 41).

أما دول الاستقلال فهي قد ذهبت إلى أبعد بكثير مما ذهبت إليه الدول الإسلامية القديمة أو الدول الكولونيالية في إعادة رسم الخريطة الطبقية في المنطقة. وقليل من دول المنطقة حافظت على الروابط مع الطبقات الغنية في مجتمعاتها. وانخرطت معظم الدول فيما يمكن تسميته «هندسة طبقية» ذات نتائج بعيدة الأثر. فقد زعزع الإصلاح الزراعي وضع ملاكي الأرض الأغنياء، ووضعت قيود على تجار المدن (إجراءات الدولة وضوابط الأسعار، واحتكارات الدولة التجارية، والتأميمات)، وواجهت جماعات التجار الأجانب والأقلويين تمييزاً منظماً ضدها.

في مقابل ذلك، أدى الإصلاح الزراعي وسياسة تصنيع بدائل الاستيراد إلى توسعة صفوف المزارعين الصغار، وصار المزارعون الرأسماليون الصغار على رأس الهيراركية الريفية، ونمت الطبقة الوسطى بسرعة بسبب انتشار التعليم وتوسع البيروقراطية؛ كما أن التأميمات ولَّدت بورجوازية دولة إدارية جديدة.

أبطأت سياسات التنمية التي اختطتها الدولة من انتشار التخصصية (Privatization) التي بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لكن الصدمات النفطية التي حدثت في السبعينات، وعدم فعالية سياسة تصنيع بدائل الاستيراد التي تنفذها أجهزة الدولة، أديا بدورهما إلى إمكانية جديدة في الثمانينات لعودة التخصصية. فقد كان من جملة تأثيرات سياسة تصنيع بدائل الاستيراد نشوء طبقة من المقاولين وأصحاب المصالح الذين يأخذون الأعمال من الدولة والتسليفات من مصارفها ويحتمون وراء الحماية الجمركية (التي أنشئت في الأساس لحماية القطاع العام)؛ وهؤلاء الآن يستجيبون لمزاج عام لدى السلطات يعطي الأولوية للفعالية على حساب عدالة التوزيع. وما نشهده الآن هو تراجع القطاع العام من أجل زيادة الفعالية (ص 43).

الفصل الثالث: النمو الاقتصادي والتغير البنيوي

إن ما يميز الاقتصاد السياسي للمنطقة (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، Mena Countries) هو قلة المطر وكثرة النفط وتكاثر السكان (معظمهم فتية). تحتل هذه البلدان 11 إلى 12٪ من مساحة العالم ويسكنها حوالي 6٪ من سكان العالم (ص 45). أما كثافة السكان فمعدلها 27 شخصاً لكل كيلومتر مربع، وهي نسبة تقارب ما في الولايات المتحدة؛ لكنها أعلى بكثير من المناطق المسكونة إذ تبلغ 371 شخصاً للكيلومتر مربع، وترتفع إلى 1441 في مصر التي لا تقارنها إلا بعض الأقاليم في جاوا والهند والصين. ويبلغ عدد سكان الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية الآن ثلاثة أضعاف ما كانوا عليه في أواخر الخمسينات؛ إذ يزداد السكان بمعدل 2,7٪ سنوياً. مما يعني أنهم سيتضاعف عددهم في أقل من سبعة وعشرين عاماً. ولا تفوق هذه الوتيرة للتزايد السكاني سوى منطقة أخرى واحدة في العالم هي إفريقيا جنوبيي الصحراء. ويعيش نصف السكان في المدن، علماً بأن للمدن أهمية تاريخية خاصة في هذه المنطقة. وهناك خمسون مدينة يفوق سكان كل منها النصف مليون (ص 48). وتختلف المداخيل الفردية بين بلدان المنطقة من بلدان غنية إلى أخرى شديدة الفقر. ولكل ذلك آثار سياسية هامة (ص 49).

المواد الطبيعية

لا تمتاز المنطقة بالغنى في الموارد الطبيعية المنجمية غير الهيدروكربونية. هناك تنوع واسع في الموارد المنجمية؛ لكن فيما عدا الجزائر (زئبق) والمغرب(فوسفات) لا يبلغ إنتاج أي بلد ما يقارب 5٪ من الإنتاج العالمي لأية مادة واحدة. توجد معظم المواد المنجمية في جبال إفريقيا الشمالية وتركيا وإيران، وذلك في مناطق بعيدة مما يجعل كلفتها عالية بخلاف الموارد الهيدروكربونية.

تملك المنطقة ثلثي خزين النفط العالمي (ص 52). وعلى الرغم من تزايد الإنتاج العالمي المتسارع، فإن الخزين العالمي يتزايد بوتيرة أسرع، ومعظم الزيادة في الخزائن تكمن في الشرق الأوسط. إن غالبية النفط في العالم تأتي من 33 حقلاً عملاقاً، ثمانية وعشرون منها في الشرق الأوسط (ص 53). وهناك تمركز نفطي في المنطقة إذ إن أربعة بلدان (السعودية، العراق، إيران، الكويت) تحوي 75٪ من نفط المنطقة و 50٪ من نفط العالم. ومن الملاحظ أن البلدان التي لديها خزين مرتفع من النفط لا مصلحة لها في رفع الأسعار، لأن ذلك قد يدفع إلى تخفيض الاستهلاك والبحث عن مصادر أخرى للطاقة. إن نفط الخليج هو الأقل كلفة في العالم؛ بما يقارب دولاراً واحداً للبرميل بالمقارنة مع 4 إلى 6 دولارات في الولايات المتحدة وبقية العالم (ص 54). وكان تدني كلفة الإنتاج هو السبب الأساسي في تحويل ريوع اقتصادية كبيرة إلى بلدان النفط وفي التوسع الاقتصادي والتغييرات الناتجة عنه في العقدين الأخيرين (ص 54).

عرض النفط، والطلب، والريوع الاقتصادية

يتلقى الشرق الأوسط ريوعاً ضخمة من النفط. وريع النفط هو الفرق بين كلفة الإنتاج وسعر المبيع. وإذا كان السعر الأدنى للنفط هو ما يساوي كلفة الإنتاج، فإن السعر الأقصى تقرره كلفة إنتاج أقرب بديل له. وتخضع الأسعار الحقيقية للعرض والطلب. وقد رفعت قوى الطلب الأسعار في السبعينات إلى مستوى لا سابق له ثم خفضتها في الثمانينات وأوائل التسعينات. وكانت الأسعار في الخمسينات

والستينات متدنية، وعلى تراجع مستمر، مما أدى إلى التحول من الفحم إلى النفط، فازداد الطلب بناءً على ذلك (ص 55). وفيما يتعلق بالعرض فإن تاريخ النفط هو تاريخ نشوء الكارتيلات وتفككها. وكان الصراع يدور دائماً بين دول النفط، التي تسعى للاستفادة القصوى نقدياً، والشركات التي تحاول دائماً تأكيد تحكمها بإنتاج وتصريف النفط (ص 57). ومن المفارقات الخاصة بالمنطقة أن حرب 1967، التي هزم فيها العرب هزيمة ساحقة على يد إسرائيل، هي التي هيأت الظروف لرفع أسعار النفط، إذ أُغلقت قناة السويس، واضطرت الشركات إلى النقل حول إفريقيا، فارتفعت الكلفة. وعندما استلمت حكومة القذافي في عام 1969، كان أول ما طالبت به هو رفع سعر نفطها إلى مستوى مماثل، خاصة أن نفطها متدني المحتوى الكبريتي وذو كلفة إنتاج متدنية. ونجحت ليبيا في رفع سعر نفطها، ثم تبعتها دول الخليج. وكانت المرحلة النهائية في أعقاب حرب 1973، حيث عمدت الولايات المتحدة إلى تقديم مساعدات كبرى وعاجلة لإسرائيل، فردت المملكة العربية السعودية بحظر النفط، مما خلق جوّاً من الذعر وازدياد الطلب، فارتفعت الأسعار بنسب كبيرة مما أدى إلى تضخم وركود في وقت واحد (Stagflation). ثم جاءت أحداث العام 1979 (الثورة الإيرانية واتفاقية كامب دايفيد) لترفع الأسعار مرة أخرى (ص 58). وعلى الرغم من تآكل الأسعار بفعل التضخم، إلا أن دول المنطقة حصلت على مبالغ أكبر من المال لقاء نفطها (ص 59). لم يحدث من قبل أن دفعت مبالغ بهذه الكثرة ومن أطراف بهذه التعدد لدول بهذه القلة العددية؛ كما لم ير التاريخ البشري سابقاً نقل ثروات بهذا الحجم وفي هذا الوقت القصير إلى حكومات بهذه القلة من السكان (عموماً). دفع ذلك دول الغرب إلى محاولة شتى الوسائل لتخفيض الاستهلاك (Conservation of energy) وإلى التفتيش عن بدائل؛ وصار نفط ألاسكا وبحر الشمال والمكسيك مهماً (ص 60). ثم تفاقمت الخلافات في كارتيل الدول المصدرة، مما قاد إلى رفع مستوى الإنتاج، فانهارت الأسعار في أواسط الثمانينات (ص 61). لكن الأكيد أن الطلب على النفط سوف يستمر مرتفعاً، وسيكون للخليج دور متزايد الأهمية (ص 62).

أنماط النمو الاقتصادي

يتنوع مستوى الثروة في بلدان المنطقة تنوعاً كبيراً. ولا تعرف منطقة أخرى في العالم تغيراً في دخل الفرد، بين بلد وآخر، أكثر من هذه المنطقة (ص 62). وكان من آثار طفرة النفط أن زاد دخل الفرد في المنطقة بين 1960 و 1992 بمعدلات تفوق متوسط الزيادات المقابلة في الدول الأخرى ذات النمو المنخفض. لكن المداخيل تراجعت بين 1980 و 1992 بموازاة تدهور أسعار النفط. وتشير الإحصاءات إلى أن النمو في الماضي القريب كان الأسوأ في العالم. فالأجور الحقيقية وإنتاجية العمل هي الآن كما كانت في عام 1970؛ ومن نتائج ذلك تزايد الفقر والبطالة والاضطراب الاجتماعي (ص 64). وإذا كانت بلدان هذه المنطقة قد شهدت نمواً ملحوظاً في فترات الازدهار، إلا أنه بقي دون ما حققته بلدان أخرى مثل كوريا والبرازيل (ص 65). ولم يبلغ أي من بلدان المنطقة التنوع الصناعي الذي تحقق في إسرائيل أو تركيا. فقد تراجعت نسبة الأيدي العاملة الزراعية في جميع بلدان المنطقة (ص 67) من مستوى 2/3 إلى 1/2 الأيدي العاملة، في عام 1950، إلى مستوى 1/3 الأيدي العاملة أو أقل في الثمانينات. وعلى الرغم من أن الصناعة تستخدم 1/5 إلى 1/3 الأيدي العاملة إلا أن معظمها يعمل في مؤسسات صغيرة الحجم (أقل من 20 مستخدماً في كل منها). وكان معظم نمو الخدمات في القطاع غير الرسمي (Informal sector) (ص 68). وقد فشل النمو الصناعي في تلبية حاجات سوق العمل، فازدادت البطالة. ولا يعود انخفاض توليد فرص العمل إلى ضعف التثمير؛ فالجزائر، مثلاً، شهدت أعلى نسبة تثمير صناعي في العالم. ويعود ارتفاع الرأسمال المثمر بالنسبة للإنتاجية في المنطقة إلى أسباب مؤسسية وسياسية. وتعاني معظم بلدان المنطقة غير النفطية من عجز في الميزان التجاري وتراكم الديون (ص 69).

يعاني عدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من «أزمة الديون» (Debt Crisis). وتبلغ نسبة الديون إلى الصادرات، في بعض هذه البلدان، أكثر من 200٪، مما يمنع ورود التثميرات الخارجية. وإذا كان النفط هو الصادر

الرئيسي من بعض بلدان المنطقة، فإن بلداً واحداً يعتمد على التصدير الزراعي (السودان)، وثلاثة بلدان تصدر المواد المصنوعة (تركيا، إسرائيل، الأردن)، وثلاثة بلدان تصدر الأيدي العاملة (مصر، اليمن، الأردن) (ص 70).

إستنتاجات

رغم التنوع في المنطقة يمكن كشف بعض أنماط النمو والتحول البنيوي:

1 ـ قاطعو التذاكر، وهي بلدان تعيش على تصدير النفط، وليس لديها شيء آخر تقريباً (ليبيا، الكويت، عمان، البحرين، قطر).

2 ـ بلدان تنشىء صناعات بالاعتماد على موارد النفط (العراق، إيران، الجزائر، المملكة العربية السعودية) (ص 73).

3 ـ صانعو الساعات (إسرائيل، الأردن، تونس، سوريا) حيث تبلغ الصادرات الصناعية في إسرائيل 84٪، وفي الأردن 52٪، وفي تونس 42٪، من مجمل الصادرات. وتسير سوريا في هذا الاتجاه.

4 ـ بلدان تسير في طريق التصنيع (تركيا، مصر، المغرب) وهي بلدان كثيرة السكان، وليس لديها نفط، أو أن نفطها غير كاف للنمو على مدى طويل.

5 ـ بلدان زراعية فقيرة (السودان، اليمن) وهما أفقر بلدان المنطقة، وأملهما الوحيد هو في تطوير الزراعة.

إن هذا التصنيف تقريبي وذو فجوات. فمصر وتونس تعتمد جزئياً على النفط من أجل التصنيع. وإذا لم تُكتشف مخزونات نفط جديدة في الجزائر فإنها يمكن أن تتحول إلى بلد حديث التصنيع أو إلى فوضى كاملة. وتشارك المغرب في بعض صفات الدول الزراعية الفقيرة. لكن هذا التصنيف قد يفيد في تنظيم أفكارنا. وهو على أية حال لا يتطابق مع الانقسامات السياسية في المنطقة (ص 74).

لو كانت نظرية خزانة التحديث (Closet Modernization) صحيحة، بمعنى أن العالم الآخر غير الأوروبي سوف يتبع الطريق الذي سلكته أوروبا، ووليداتها عبر

البحار، فإنه يجب الأخذ بها. لكن طريق التنمية لا تسلك خطّاً مستقيماً دون مطبات. وكثيراً ما تأتي النتائج على غير ما تم التخطيط له، والطريق إلى النمو يختلف جذرياً عن أوروبا، حتى من الناحية الاقتصادية، بالإضافة إلى الاختلافات السياسية والثقافية. وكما أن التطور المعروف غير ممكن التحقيق في المناطق الأخرى فإنه يجب القول إن هذا النمط من التطور ليس أمراً يحتاجه العالم الآخر.

الفصل الرابع: أثر النمو السكاني السريع

يتزايد سكان الشرق الأوسط بسرعة. ولا يوجد في العالم منطقة أخرى تفوق الشرق الأوسط في تزايد السكان سوى إفريقيا جنوبي الصحراء. ومع أن الخصوبة انخفضت في الجيل الأخير، إلا أن نسبة الوفيات انخفضت بسرعة أكثر. وإن عدد السكان الذين كانوا 317 مليوناً في 1992 سيصبحون 600 مليوناً في العام 2025، أي ستة أضعاف ما كانوا عليه في الخمسينات. وما زال البحث يدور في إطار النقاش الملتوسي ـ الماركسي، حيث يشدد المالتوسيون على التزايد السكاني السريع، بينما يعتقد الماركسيون العكس تماماً. ونحن نرفض كلاً من هذين الرأيين المتطرفين (ص 78) ونضم صوتنا إلى الأكثرية الغالبة من الباحثين، الذين يعتقدون أن التزايد السكاني: 1) هو، جزئياً على الأقل، نتيجة العوامل الاجتماعية والحوافز الاقتصادية (فالحتمية المالتوسية الفجة نظرية سخيفة)؛ 2) ولا تقرره العوامل الاقتصادية وحدها (فمن الممكن أن يكون للتخطيط الأسري أثره المستقل على الخصوبة)؛ 3) وهو يزيد من المشاكل حدة، خاصة على صعيد التربية وفرص العمل للفتية. ونعتقد أن التزايد السكاني السريع يعقِّد عملية التنمية ويولد توتراً سياسياً. وعلى أرباب السياسة مواجهة هاتين الصعوبتين، إما عن طريق تشجيع التخطيط الأسري أو تغيير الحوافز لإنجاب الأطفال.

سيتضاعف عدد سكان المنطقة خلال 27 سنة القادمة إذا بقيت وتيرة التزايد كما هي (2,7٪ في عام 1992). والمسألة الأساسية هي بطء التراجع في الخصوبة. وقد كانت النساء الشرق أوسطيات الأكثر خطوبة في العالم في بداية الخمسينات،

وصرن في المرتبة الثانية في الثمانينات بعد نساء إفريقيا جنوبي الصحراء (ص 78).

وإذا كانت الخصوبة تتراجع مع ارتفاع الدخل الفردي، فإنها في هذه المنطقة ما زالت عالية بالنسبة للمداخيل. وتزايد المداخيل وحده لن يؤدي إلى تخفيض الخصوبة، فالأمر يحتاج إلى تغيرات اجتماعية اقتصادية أخرى. ولا يقتصر الأمر على دول النفط (ص 80).

لا يتفق الديموغرافيون على محددات الخصوبة بدقة. فهم يجمعون على أهمية العوامل الاقتصادية، وعلى العلاقة الطردية بين وفيات الأطفال وارتفاع الخصوبة، وعلى أهمية الوضع الاجتماعي؛ لكنهم لا يتفقون على وزن كل من هذه العناصر في تحديد مستوى الخصوبة. والقرار بصدد إنجاب طفل ما هو مسألة بالغة التعقيد. ونحن نعتقد أن الوضع الاجتماعي للنساء وخيارات القادة السياسيين هما العاملان الحاسمان (ص 81).

هناك فرضية تعتبر أن الأحوال الصحية السيئة ترفع مستوى الخصوبة، لأنها تزيد معدل الوفيات، فيحاول الأهل التعويض برفع مستوى الخصوبة. أما في التحليل الاقتصادي فإن «تكلفة الفرصة» لإنجاب الأطفال (ص 82) تزيد على مبلغ المال الذي يرغب الأهل بإنفاقه على كل ولد. وإذا لم تؤد زيادة المدخول إلى هذين التغييرين فإنها لن تقود إلى خفض الخصوبة. وهناك عامل آخر في «كلفة الفرصة» لإنجاب الأولاد هي النشاط الاقتصادي الذي يمكن أن يقوموا به. وبمقدار ما يزداد عمل الأولاد في الزراعة تنخفض «كلفة الفرصة» لإنجاب الأطفال وترتفع الخصوبة. ولا يختلف الشرق الأوسط عن المجتمعات الفلاحية الأخرى، حيث الخصوبة مرتفعة بسبب تدني مستوى التطور. ويضاف إلى ذلك أن عمل الأولاد هو بمثابة «صندوق تقاعد» لأهلهم. وهناك عنصر آخر حاسم في التحليل الاقتصادي، وهو «كلفة الفرصة» لعمل النساء. وعندما تكون النساء أميات ومستعدات من سوق العمل فإن «كلفة الفرصة» لعملهن تكون متدنية، وتكون النتيجة ارتفاع الخصوبة؛ وتقود الضغوطات الاجتماعية إلى النتيجة نفسها. أما عمل النساء خارج المنزل فهو يؤدي إلى انخفاض الخصوبة، بعكس العمل الزراعي في الحقل أو تربية الماشية (ص 83).

تطرح هذه الاعتبارات مسألة تأثير «الثقافة» في مستوى الخصوبة ودور الإسلام في زيادة السكان. بالطبع تلعب «الثقافة» دوراً في الخصوبة (ص 84). لكن تهميش النساء في مجتمعات الفلاحين. والضغوطات الاجتماعية عليهن لإنجاب الأطفال، والعوامل الاقتصادية، وأهمية الحياة العائلية، وضبط السلوك الجنسي، هي أمور تجعل خضوع النساء حصيلة لوضعهن الفلاحي أكثر من وضعهن الإسلامي. وهناك شواهد عالمية تشير إلى علاقة طردية بين الإسلام والخصوبة (فألبانيا أكثر بلدان أوروبا خصوبةً، والمسلمون أكثر خصوبةً من غيرهم في الملايو ـ ومسلمو لبنان أكثر خصوبةً من المسيحيين فيه). لكننا يجب أن نتجنب التعميمات السهلة. لأن الإسلام دين حي؛ والمسلمون هم الذين يقررون، ولو جزئياً، كيف يفسرون الإسلام بما يعتبرونه مطابقاً لتعاليم دينهم. وهناك نقاش كثير في العالم الإسلامي حول مسائل الأحوال الشخصية. وفي رأي الدارسين المسلمين أن كثيراً مما يعتبره الغرب إسلامياً، ليس هو في الحقيقة إلا إفساداً للدين عن طريق العرف أو القانون العرفي (Customary Law). وهم يستفظعون ختان النساء. وعندما نقول إن «الإسلام» يدعو إلى إخضاع النساء وخفض وضعهم الاجتماعي فإننا نعني «الإسلام كما يمارسوه مسلمون الآن». ومن المعلوم أن جميع الحضارات العظمى ذات مرونة كبيرة، فهي تتسع لاحتمالات واسعة في التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وإذا قيل مثلاً، إن الإسلام يشجع الحياة العائلية ويعتبر أن المكان الأمثل للمرأة هو المنزل، فإن الثقافة الصينية أيضاً تشدد على الحياة العائلية، علماً بأن الخصوبة في الصين قد انخفضت (ص 85) أكثر من أي مكان آخر في العالم خلال السنوات العشرين الماضية والمسألة ليست ما إذا كانت «ثقافة» ما أو نظام «عقدي» يؤثر في السلوك، بل هي ما إذا كانت تنتج خصوبة عالية بعد تغييرات هامة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

تؤثر سياسة الدولة في مستوى الخصوبة. وهناك سياسات تستخدم الوسائل غير المباشرة كالتعليم والصحة. وقد ابتعدت دول المنطقة عن القسر والأساليب المباشرة (كالضرائب العالية على العائلات الكبيرة). بعض دول المنطقة اتبعت سياسات ثابتة (تركيا وتونس) في التخطيط الأسري، منذ 1965. ولجأت تونس

إلى التعليم الإلزامي للإناث ورفع السن المسموح به للزواج، وجعل الطلاق أكثر صعوبة، والسماح بنشر وسائل منع الحمل. وطورت تركيا قانون الأسرة، وبعد 1965 طبقت إجراءات تنظيم الأسرة بالمعونات والدعاية، وذلك دون عوائق تذكر. أما مصر وإيران فكانت سياساتهما متقطعة (ص 86). وتبنت معظم دول المنطقة برنامجاً لتنظيم الأسرة. لكن بعض هذه الدول تشجع على الإكثار من الولادات لأسباب سياسية (العراق، الكويت، إسرائيل). أما العراق والسعودية فهما البلدان الوحيدان اللذان يضعان قيوداً على استعمال وسائل منع الحمل.

النتائج الاقتصادية للتزايد السكاني السريع

إن قلة من الباحثين ينكرون أهمية التزايد السكاني السريع بالنسبة للتنمية الاقتصادية، ويشيرون إلى مستوى معيشة سكان مصر الآن (60 مليوناً) أفضل مما كان في عام 1900 عندما كان السكان عشرة ملايين؛ كما يشيرون إلى أن بعشرة سكان السودان عقبة في وجه التنمية. يصعب على المرء القبول بشعار «الأكثر هو الأفضل» عندما يبحث عيانياً في أثر مستوى الخصوبة العالي وتزايد السكان السريع على الاقتصاد.

ضغوطات على الأنظمة التعليمية: إن الظاهرة المميزة لديمغرافيا الشرق الأوسط الآن هي كثرة الفتيان بالنسبة لعدد السكان الإجمالي، فمعظم سكان الشرق الأوسط عمرهم أقل من عشرين عاماً. والشعوب المتزايدة بسرعة هي شعوب فتية. ومن الملاحظ أن الهرم السكاني في القرن التاسع عشر لا يختلف كثيراً عما هو الآن، وذلك بسبب ارتفاع معدل الوفيات في القرن التاسع عشر. لكن حجم المشكلة الآن يختلف كثيراً عما سبق، لأن الأعداد المطلقة للشبان الآن، لا نسبة عددهم في مجمل السكان، هي التي تجعل الاختلاف كبيراً (ص 89). وهناك إجماع لدى الديمغرافيين على أن ازدياد السكان السريع يخفض مبلغ الإنفاق بالنسبة للطالب، وذلك عن طريق تخفيض أجور المعلمين ورفع نسبة الطلاب للمعلمين. ورغم الجهود المبذولة، إلا أن بعض الحكومات تجد صعوبة في توفير التعليم الابتدائي لجميع الطلاب الصغار.

الازدياد السريع لعدد طالبي العمل

إن ازدياد عدد طالبي العمل مشكلة حقيقية لدول المنطقة، ففي كل بلد منها تنمو القوى العاملة نمواً أسرع من الطلب عليها. وتزداد القوى العاملة بما يفوق 3٪ سنوياً. وستحتاج دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 67 مليون فرصة عمل جديدة في عام 2010 (وإلى 20 مليون فرصة عمل إضافية في تركيا (ص 91)، يفوق ذلك عدد سكان أكثر بلدان المنطقة (تركيا: 59 مليوناً). وهذا يعني أنه ستكون هناك حاجة إلى تثميرات عالية لإيجاد فرص عمل لجميعهم (31 بليون دولار في إيران، 30 بليون دولار في المغرب، 25 بليون دولار في الجزائر، 14 بليون دولار في مصر، 12 بليون دولار في تونس)، فالزيادة المتوقعة للقوى في العقود القادمة ستكون كبيرة (ص 92).

إن العامل الاجتماعي نفسه الذي يخفض مستويات الخصوبة، ويرفع الضغط عن سوق العمل، هو الذي يزيد عدد النساء المشاركات في سوق العمل، ذلك أن تعليم النساء يخفض الخصوبة ويرفع مشاركتهن في سوق العمل. ومعنى ذلك أن القوى العاملة ينتج عن العوامل الاجتماعية لا الديمغرافية وحدها. والزوج لا الأولاد هو الذي يمنع المرأة من العمل.

وليس صدفةً أن الإسلاميين يشددون على وضع النساء وإبقائهن في المنزل والسبب في ذلك هو تفشي البطالة بين الرجال.

إن النمو السكاني السريع بفرض إنفاق ما يتوفر من أموال على توليد فرص عمل جديدة لا على وسائل تحسين حياة الناس ولا لتحسين الإنتاجية (ص 93).

مشاكل تنموية أخرى

يثير النمو السكاني السريع مشاكل تنموية أخرى، فالأموال القابلة للتثمير تغيِّر طريقها عن طريق «تعميق الرأسمال» وعن طريق خلق فرص جديدة للتثمير في مجالات اجتماعية غير منتجة (إسكان، صرف صحي، جر المياه . . . إلخ). وينتج عنه نمو مديني سريع -جداً: فسكان القاهرة (12 إلى 13 مليون حالياً)

يمكن أن يتضاعفوا في 12 سنة، وهذا يضع أعباء ثقيلة على البنى التحتية التي صممت فيما مضى لعدد سكان ضئيل نسبياً (1,5 مليون نسمة).

السياسة وفتوة السكان

في البلدان ذات النمو السكاني المعتدل، أو البطيء، تخرج الفئات الحاكمة من أوساط سكانية تشكل الأكثرية من حيث العمر، ففي أميركا الشمالية وأوروبا الغربية والشرقية ودول الاتحاد السوفياتي السابق واليابان بلغ معظم السكان سن البلوغ (في الولايات المتحدة 70٪ من السكان هم فوق سن العشرين) ومتوسط الإعمار يزداد أيضاً. وهناك مشاركة في التجارب بين الحكام والمحكومين في هذه البلدان، أكثر مما في البلدان ذات النمو السكاني السريع (ص 94).

تختلف الحالة جذرياً في «الشرق الأوسط»؛ ففي الجزائر ثلثا السكان هم دون سن التاسعة عشرة. ولهذا الأمر نتائج مذهلة. وثلث السكان فقط بالغون ولهم الحق بالتصويت أو الترشيح وأكثر من ثلثي السكان ولدوا بعد الاستقلال عام 1962. وهم لا يعرفون مباشرة تجربة الحكم الكولونيالي الفرنسي، بينما جميع الرؤساء، منذ الاستقلال، خاضوا تجربة النضال ضد الفرنسيين وتكونت شخصيتهم خلال تلك التجربة. وفي حين أن الخميني وُلد في بداية القرن العشرين وشهد نهاية حكم القاجار والصراعات الدستورية في العشرينات وصعود حكم رضا شاه الأوتوقراطي، والصراع بعد الحرب العالمية الثانية، وصعود ابنه على العرش، والثورة البيضاء في 1963، نرى أن معظم الإيرانيين قد ولدوا بعد نفي الخميني. وهذا الأمر ينطبق على بقية بلدان المنطقة (ص 95). وهناك شواهد على أن الحركات الإسلامية استطاعت تعبئة الأجيال الجديدة المهمشة تجاه الحكام الذين يفترض أن يمثلوها.

السياسة ونسب الخصوبة المختلفة

تغفل دساتير المنطقة مسألة الإثنيات والأقليات الدينية في تحديد حقوق وواجبات المواطنين، رغم أهمية هذه المسألة. فعندما يكون لأقلية دينية أو

إثنية موقع في توزيع الدخل بحيث تكون أكثريتها ذات فقر مدقع، فالاحتمال الغالب هو وجود وضع اجتماعي قابل للانفجار.

إن الإحصاءات السكانية هي وحدها التي تتيح معرفة الأقليات وأوضاعها. لكن الإحصاءات يتم تزويرها في أحيان كثيرة بحيث تأتي متوافقة مع مزاعم الفئات الحاكمة، وأحياناً يتم إعادة إسكان بعض الجماعات كي تأتي الإحصاءات حسب ما هو متوقع. ويحجم بعض البلدان عن إجراء أي إحصاء (آخر احصاء سكاني في لبنان حدث عام 1932 (ص 96).

وتعاني إسرائيل من الانقسام بين اليهود الاشكينار (أوروبيين شرقيين) والسفارديم (يهود شرقيين، من أصول شرق أوسطية واسبانية) الذين هم إجمالاً في موقع اجتماعي اقتصادي أدنى، وكذلك من الناحية السياسية. والنمو السكاني بين العرب هناك هو 4٪، بينما لا يزيد بين اليهود عن 3,1٪، بما في ذلك المهاجرون إلى إسرائيل. وهذا الفرق يهدد مزاعم إسرائيل الديمقراطية. فاتجه تفكير الإسرائيليين إلى واحد من خيارين: إما إجلاء العرب أو إعطاؤهم نوعاً من الاستقلال. وربما كان الخيار الثاني هو الذي دفعهم إلى توقيع اتفاق أوسلو (ص 98).

وتعاني بلدان شبه الجزيرة النفطية من مشكلة ديمغرافية، إذ توجد فيها أقليات كبيرة من العاملين غير العرب؛ ومعظم هؤلاء ذكور بالغون (ص 99). ويعاني كل بلد في المنطقة من مشكلة إحصاء الأقليات ونسب الخصوبة لديها. والأرجح أن مفهوم الدولة ـ القومية حيث يتساوى المواطنون ما يزال بمثابة الأسطورة، لأن الإحصاء السكاني ما يزال أداةً لإنكار حقوق الأقليات.

التزايد السكاني السريع والطبقة الوسطى المحتملة

نبه بعض الباحثين منذ 35 عاماً إلى نشوء الطبقة الوسطى الجديدة من أصحاب الياقات البيضاء وموظفي الحكومة وأصحاب المهن الحرة، وإلى هؤلاء المتعلمين من حملة الشهادات الذين يتوقون إلى دخول الطبقة الوسطى دون أن يجدوا عملاً لتحقيق ذلك؛ فهؤلاء يشكلون نوعاً من البروليتاريا المتعلمة المحبطة واليائسة.

في أواسط الثمانينات كان 75 مليوناً من مجموع السكان (270 مليوناً) في المنطقة بين سن الخامسة عشرة والخامس والعشرين، ومعظم الذكور بينهم متعلمون، لدرجة أو لأخرى، وحوالي 8 ملايين منهم ذوو شهادات ثانوية أو ما فوقها. وحتى الخمسينات كان هذا المستوى التعليمي يخول صاحبه نيل مستوى وظيفي مريح لحدٍ ما. إن معظم الذين تم استخدامهم خلال الخمسة والعشرين سنة الأخيرة لم يبلغوا بعد سن الخمسين، ولن يتقاعدوا عما قريب، وهم قد نالوا ترقيات سريعة. وتنتظر وراءهم أعداد كبيرة من الذكور والإناث ذوي التطلعات، ربما كانوا على مستوى تعليمي مهني وتعليمي أفضل. وهؤلاء إما أن يستخدموا في وظائف غير ذات بال (وأحياناً مصطنعة) أو أنهم يبقون عاطلين عن العمل؛ ورواتب الذين يعملون من بينهم تتدنى بسبب التضخم. وهؤلاء متعلمون وذوو وعي سياسي؛ وتزداد أعدادهم خلال الجيل المقبل. وسيكون حرمانهم من العمل المجدي سبباً لمشكلة سياسية خطيرة. وإذا كانت بلدان العالم الثالث الأخرى تعاني من مثل هذه المشكلة، إلا أنها هنا أكثر حدةً وخطورة.

استنتاج

في الخمسينات والستينات كانت الولايات المتحدة وبقية البلدان المتقدمة تضغط على البلدان الأقل تطوراً من أجل برامج التخطيط الأسري وتحديد عدد السكان. وكانت البلدان الأقل تطوراً ترى في ذلك منحىً عنصرياً ـ يحركه خوف الرجل الأبيض من صعود السود والسمر والصفر. وكانت لدى هذه الدول خطط تنموية متفائلة ووتائر عالية للنمو الاقتصادي. فاعتبرت أنها يمكن أن تعلم وتدرب الأعداد المتزايدة من الشبان الذين سوف يشاركون في التنمية دون أن يشكل هؤلاء عبئاً عليها. وقدم بعض القادة وعوداً لشعوبهم باللحاق بمستوى الغرب خلال 20 أو 30 عاماً. والآن هناك قلة من القادة المستعدين لتقديم مثل هذا الوعود. والأكثرية منهم يجدون ضرورياً اللجوء إلى تحديد أعداد السكان، حتى القادة الإسلاميين في إيران. إذ الصحة والتعليم والمهارة المهنية أمور ضرورية لكل مواطن إذا أريد له أن يساهم في

التنمية؛ لكن الأعداد صارت أكثر من أن تستطيع الإدارات الحكومية واقتصاديات المنطقة تقديم هذه الخدمات لها (ص 102).

الفصل الخامس: الراسمال البشري: الصحة، التعليم، أسواق العمل

إن الصحة والتعليم هدفان بحد ذاتهما. والناس ذوو المستوى الصحي والمعرفي الأعلى هم الأكثر انتاجية. وهناك إجماع لدى الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد والماركسيين على هذا الأمر رغم تباعدهم في كل شيء آخر.

إن قضايا الرأسمال البشري ذات أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة لأنها تفتقر إلى الموارد الطبيعية، ما عدا النفط. وقد حققت المنطقة تقدماً على المستوى الصحي، لكنه بقي أقل مما يمكن توقعه بالنسبة لارتفاع الدخل الفردي. وعلى الرغم من توسع التعليم، تبقى الأمية مشكلة هامة خاصة بين النساء. والقيود الموضوعة على تعليم النساء تعيق التقدم الصحي (ص 103). يضاف إلى ذلك أن التعليم المتاح لا يتناسب مع متطلبات الصناعة الحديثة. وهناك عدم تطابق بين العرض والطلب على المهارات، وخلل في سوق العمل (ص 103).

قضايا الصحة

رغم تحسن الأوضاع الصحية في معظم بلدان المنطقة إلا أنها تبقى دون التوقعات. وأهم المؤشرات الصحية اثنان: العمر المتوقع عند الولادة ونسبة وفيات الأطفال (ص 104). ويعتمد تقييم التطور الصحي على ما إذا كان البحث يتركز على المستويات الصحية أو على وتائر التغيير. وأكثر من نصف بلدان المنطقة تفوق نسبة وفيات الأطفال فيها الخمسين لكل ألف (مولود)، وهذه نسبة عالية حسب معايير اليونيسيف. والمعدلات على مستوى كل بلد تخفي فروقات اجتماعية طبقية وإقليمية. ففي الشرق الأوسط، كما في كل مكان آخر، يموت أطفال الفقراء أكثر من غيرهم (ص 105).

لقد حققت المنطقة أفضل تحسن في تخفيض وفيات الأطفال في العالم، لكن الوضع الصحي أسوأ مما هو متوقع بالنسبة للدخل (ص 106)، ومعظم بلدان

المنطقة لديها مستوى صحيح أقل مما يمكن توقعه حسب معايير الدخل؛ فكثير من الأطفال يموتون دون مبرر، ولا توجد منطقة في العالم تخصص نسبة أعلى من الناتج القومي للحصة سوى أميركا اللاتينية (ص 107).

إن معظم الأطفال يموتون من الإسهال (40٪) ومن الدفتيريا Whooping Laugh والتيتانوس والحصبة والسل والملاريا. وجميعها، فيما عدا الملاريا يمكن منعها بكلفة زهيدة. وفي الثمانينات دعت اليونيسيف وغيرها من منظمات الصحة العالمية إلى تطبيق مجموعة من المعالجات التي يمكن أن تخفض وفيات الأطفال إلى أقل من 50 لكل 1000، وهي: مراقبة النمو الجدي، والإرضاع بالثدي والتطعيم (ص 108) لكن هذه المعالجات الوقائية تتطلب زيارات متكررة للعيادات من قبل الأمهات. لكن العيادات قليلة، العاملون فيها يتلقون رواتب زهيدة كي يحولوا دون التأخير والانتظار الطويل.

وهناك الإجراءات الثلاثة الأخرى لتخفيض وفيات الأطفال، وهي: تباعد الزمن بين الولادات، والمكملات الغذائية (Food Supplements) وتعليم الإناث. الأولى لا تمارس؛ والثانية تمارس جزئياً؛ وبالنسبة للثالثة فإن معظم الأمهات في المنطقة لا يقرأن أو يكتبن؛ علماً بأن أفضل مؤشر لوفيات الأطفال والعمر المتوقع هو اندراج الفتيات في المدارس الابتدائية (ص 111). ولا يختلف دور الإسلام في مسألة تدني مستوى تعليم الإناث وارتفاع معدل وفيات الأطفال عما هو في مسألة الخصوبة المذكورة سابقاً؛ فالمشكلة سياسية لا ثقافية.

الأنظمة التعليمية

تعتمد نتائج التقييم هنا كما في المسألة الصحية على ما إذا كنا ننظر إلى مستوى التعليم أو إلى وتائر التغيير. إجمالاً يبقى مستوى الأمية في المنطقة عالياً؛ ومن ناحية أخرى توسعت الفرص التعليمية في معظم البلدان خلال الجيل الماضي. وتختلف الأوضاع بين بلد وآخر، وبين الريف والمدن، وبين طبقة وأخرى، وبين الإناث والذكور. وقد تزامن التوسع الكمي في التعليم مع تراجع نوعي في التعليم.

إن استمرار الأمية بنسبة عالية لا مبرر له (ص 112). وأكثر من نصف الذكور في مصر والمغرب والسودان أميون؛ والأمية أكثر انتشاراً بين النساء وفي الريف وبين الفقراء. وقد قضى النمو السكاني على مكاسب جيل كامل من التعليم. ولا تفوق منطقة أخرى في العالم سوء الحالة التعليمية في الشرق الأوسط سوى إفريقيا جنوبي الصحراء وآسيا الجنوبية. والتقدم على صعيد التعليم كان أقل مما في المداخيل، لكن المنطقة انطلقت من قاعدة متدنية جداً. وقد واجهت بلدان المنطقة مشاكل عند استقلالها (هجرة المعلمين الأوروبيين من الجزائر مثلاً) (ص 113). وكان ثلثا السكان إلى ثلاثة أرباعهم أميين (ص 114). وكان أفضل تقدم ضد الأمية في السعودية وتركيا والأردن وأسوأ تقدم في مصر. على العموم تجاهلت دول المنطقة مشكلة تعليم الكبار وركزت جهودها على تعليم الصغار، إذ كانت النتائج هنا أفضل خاصة وأن 98٪ من الأطفال الآن هم متدرجون في المدارس (ص 115). وهناك هوة بين الكبار والصغار، وتبقى الأمية مشكلة بين الكبار (ص 116).

لقد بذلت معظم بلدان المنطقة جهداً حثيثاً لتحسين التعليم، وهي تنفق بين 11,3٪ من موازنتها، كما في لبنان، و33,1٪ كما في الجزائر والمشكلة الحقيقية هي في كيف تنفق هذه الأموال. وتبقى الأمية عالية ويبقى العديد من الأطفال خارج المدارس بسبب الانحرافات لغير صالح الإناث والأرياف والفقراء. فقليل من هذه البلدان من جعل التثمير في تعليم أبناء الأرياف والإناث أولوية أولى (ص 117). يضاف إلى ذلك التحيز لصالح التعليم الثانوي والجامعي على حساب التعليم الابتدائي؛ وأسباب ذلك سياسية، لأن المراد هو خلق المزيد من فرص العمل لأبناء الطبقة الوسطى التي جاء معظم المخططين من أوساطها. ويشكو الكثيرون من الباحثين من تدني نوعية التعليم وارتفاع نسبة تاركي المدرسة أو الجامعة، وقلة عدد التلاميذ الذين يجيدون المواضيع التقنية والعلمية والرياضيات وإذا كان الطلاب لا يجيدون اكتساب المهارات اللازمة، فذلك لأن المجتمع، والدولة (ص 118)، بخاصة لا يشيرون إليهم الإشارات الصحيحة.

يقترح البعض حلاً بجعل الخريجين يعلّمون الأميين في البلدان التي يكثر فيها

الخريجون الذين لا يجيدون عملاً، والتي يكثر فيها الكبار الأميون؛ لكن الحكومات تخاف من هذا الاقتراح؛ فالأنظمة الواثقة من نفسها فقط هي التي يمكن أن توافق على ذلك. وليس ازدياد حجم الصفوف مشكلةً أساسيةً في التعليم الابتدائي في الشرق الأوسط، فهناك تدنٍ متواصل لنسبة التلامذة إلى الأساتذة. وعلى كل حال، تبقى هذه النسبة أدنى في كوريا وكوستاريكا اللتين خصصتا تثميرات عالية لقطاع التعليم. وليس هناك دليل واضح على الربط بين الأداء التعليمي لاحقاً وحجم الصفوف. لكن مسألة نوعية الأساتذة الذين تكاثر عددهم هي مسألة جدية؛ وكذلك الأساليب التعليمية، إذ إن كثيراً من المدارس والجامعات تعتمد حفظ النصوص أكثر من التعليل وحل المشاكل والكتابة والإبداع. والوسائل التعليمية، غير الكتب المدرسية، شبه معدومة خاصة في الريف. ويعاني الأساتذة عموماً من مشاكل أهمها أنهم لا يتمتعون بمكان مرموق في السلم الاجتماعي، كما أن رواتبهم متدنية مثل بقية موظفي الدولة. لذلك يهاجر الكثيرون منهم، خاصة المتميزين، إلى بلدان الخليج.

وفي مصر ازدادت النفقات التعليمية، بين عامي 1980 و1989، بنسبة 40٪ لكل تلميذ، لكن معظم هذه الزيادة يذهب للرواتب؛ إذ تراجع الجزء المخصص للوسائل التعليمية والتجهيزات بنسبة 300٪ لكل تلميذ (ص 121). [وربما كانت مصر هي أسوأ بلدان المنطقة من حيث توزيع أموال التعليم. فبعد أكثر من 40 سنة من ثورة عبد الناصر، ما زال أكثر من نصف الكبار أميين. فقد فتحت المدارس الثانوية لكل التلاميذ الابتدائيين. كما فتحت الجامعات لكل التلاميذ الثانويين. لكن عدد تلاميذ العلوم تراجع بنسب كبيرة (من 55٪ في 1971 إلى 25٪ في أواسط الثمانينات). وكانت نتائج دقرطة التعليم عكس ما هو متوقع، إذ إن طلب العلم كان في الحقيقة طلباً لأوراق الشهادات من أجل التقدم إلى الوظائف الحكومية (ص 119). والنظام التعليمي لا يستجيب لمتطلبات سوق العمل الحقيقية بل يخلق بطالة حقيقية ومستترة بشكل يهدر الأموال المنفقة (ص 120)].

التعليم الثانوي والحركية الاجتماعية السياسية: قبل الاستعمار الغربي كانت الكتاتيب لتعليم القرآن لا للمساهمة في الحياة اليومية. وكان التعليم الحديث

محصوراً بقلة من الناس. وفي عهد الاستعمار كانت المدارس لعدد قليل من الناس الذين يهيأون لوظائف الدولة. واستخدمت سلطات الاستعمار النظام التعليمي كأداة لمحاباة اتباعها (ص 122). وفي عهد الاستقلال اعتبر القادة أن التعليم حق لكل الناس وليس امتيازاً، ففتحوا مجال التعليم أمام الجميع. وكانت كلفة التلميذ الثانوي 3 أضعاف الابتدائي، وكلفة الجامعي 10 أضعاف الابتدائي. وتضخم عدد الطلاب الثانويين، ووصل إلى أعلى نسبة بين البلدان «النامية». والمغرب التي لم تدع يوماً الاشتراكية تضخم فيها عدد الطلاب الثانويين والجامعيين، وتزايد عدد التلامذة الابتدائيين ببطء. وقد أنفق المغرب 18٪ من ناتجه الوطني عام 1992 على التعليم (ص 123).

إن الجهود المكلفة التي بذلت في سبيل نشر التعليم كانت لها آثار عكسية بسبب عدم القدرة على رفع المستوى النوعي للتعليم، ثم سبب سوء التجهيز ونقص الصيانة الناتجين عن قلة الموارد المالية المخصصة لذلك (ص 124). وهناك انهيار في معنويات الأساتذة والطلاب. أما الطبقات المحظية فهي تميز نفسها تعليمياً عن طريق المدارس الخاصة وتعلم اللغات الأجنبية، وعن طريق الدراسة الجامعية في الخارج. وهناك نظام تعليمي موازٍ خاص بالأغنياء (ص 126). وبقيت دقرطة التعليم وعداً، إذ ما يزال أبناء الفلاحين والعمال في الجامعات بنسبة أقل من حجمها في المجتمع، واستمر وضع الإناث دون الذكور (ص 127).

وهناك احترام الوظائف المكتبية والسعي للابتعاد عن الحرف اليدوية. ربما كان الموقف من هذا الأمر بدأ يتغير بسبب الطفرة في الأعمال الإنشائية منذ السبعينات، لكن التعليم المهني ما زال دون المستوى، ولا يتفاعل مع السوق، مما يضطر أصحاب الأعمال إلى إعادة تدريب الخريجين في الورشة (ص 128).

إن الطلاب الثانويين والمهنيين وأساتذتهم ذوو وعي سياسي ولديهم تطلعات تصطدم بالآفاق المسدودة. فهم يشكلون أرضاً خصباً للتعبئة على يد الحركات السياسية، خاصة الحركات الإسلامية الآن. ليس هذا الأمر جديداً. إذ إن

قسماً كبيراً من القادة الثوريين في الجيل الماضي جاؤوا من بين أساتذة وصفوف المدارس الثانوية (ص 129) والآن تستفيد الحركات الإسلامية من هذا الوضع (ص 130).

الجامعات: لم توجد في المنطقة جامعات وطنية حديثة قبل الخمسينات. بعد الاستقلال حدث تطور واسع في عدد الجامعات وطلابها. لكن التوسع كان على حساب النوعية. استطاعت اقتصادات دول المنطقة استيعاب أعداد الخريجين المتزايدة حتى السبعينات. ومع انتهاء طفرة التوسع الإنشائي في السبعينات تراكم عدد الخريجين العاطلين عن العمل، ونشأت من هؤلاء طبقة خطيرة سياسياً (ص 131)، كما يبدو من الانتخابات الطلابية، وقد كانت جامعات المنطقة بؤراً سياسياً منذ نشوئها (ص 132).

أسواق العمل

إن تعبير الرأسمال البشري استعارة تستخدم للدلالة على أن الصحة والتعليم الجيدين يجعلان الناس أكثر إنتاجية. لكن الفوائد هذه لا تتحقق إلا إذا كان سوق العمل قادراً على استيعاب هؤلاء الأصحاء المتعلمين الذين يطلبون عملاً. وإذا لم يحدث هذا التطابق، فستكون هناك بطالة وتدنٍ للأجور.

إن بنى أسواق العمل وديناميكيتها في المنطقة مشكلة كبرى، إذ تتولد فيها فرص عمل قليلة، في حين أنتجت السياسات الحكومية أعداداً متزايدة من حملة الشهادات الذين ليست لديهم مهارة يمكن تسويقها. وقد تبين في الفصل الرابع أن القوى العاملة في المنطقة هي الأسرع نمواً في العالم، دون أن يكون لها طلب مواز.

وربما كانت مشكلة البطالة أكثر المشاكل قابلية للانفجار في العقود القادمة. وعلى الحكومات مواجهة هذا الوضع الذي يشكل أرضية خصبة للراديكالية الإسلامية.

البطالة: تختلف دقة الإحصائيات من بلد إلى آخر. والمسوحات تحدث بشكل متقطع. والطريقة الأكثر شيوعاً لقياس البطالة هي احتساب عدد العاملين الذين سجلوا أنفسهم لنيل وظيفة حكومية. ويعتبر هؤلاء عاطلين عن العمل ما

داموا لم يحصلوا على وظيفة ما. ومن الممكن التعميم بأن العاطلين عن العمل في المدن أكثر من الريف، وإن البطالة تصيب الشبان أكثر من غيرهم، وأن البطالة بين المتعلمين أكثر من غير المتعلمين. وإن البطالة بين الإناث أكثر مما بين الذكور. والبطالة ظاهرة مدينية في الأساس، وهي في القطاع الزراعي متدنية. والهجرة من الريف تخفف البطالة الريفية، وربما تصدر البطالة إلى المدن، وليس غريباً أن يكون معظم العاطلين عن العمل فتياناً، فهؤلاء لا يتحملوا مسؤولية ويمكنهم تمضية وقت أطول في التفتيش عن عمل أو في التنقل من عمل إلى آخر بحثاً عما هو أفضل. والبطالة الديمغرافية تزداد، لكن ليس كل البطالة الديمغرافية طوعية أو ناتجة عن تزايد السكان، بل يمكن أن تنتج عن النظام التعليمي. وهناك علاقة بين مستوى التعليم والبطالة، رغم أن البعض يشكك في ذلك (ص 136)؛ فالمعرفة الضئيلة أمر خطير (ص 137) لأنها ترفع مستوى التوقعات دون أن تؤهل صاحبها للمنافسة.

بنى سوق العمل: يمكن تقسيم سوق العمل إلى ثلاثة قطاعات: قطاع عام، قطاع خاص رسمي، وقطاع خاص غير رسمي. والقطاع العام ينقسم إلى البيروقراطيات والمؤسسات التي تملكها الدولة (ص 138). والرواتب في القطاع العام أدنى من القطاع الخاص، لكن العمل أكثر ضمانة من حيث الاستمرارية. والقطاع الخاص الرسمي هو أصغر القطاعات الثلاثة. ومؤسسات هذا القطاع ذات حد أدنى من 10 إلى 50 مستخدماً، وهم ذوو عمل مضمون الاستمرارية نسبياً، ورواتبهم أعلى من اقرانهم في القطاع العام. أما القطاع غير الرسمي فهو يتشكل من مؤسسات ذات أقل من عشرة مستخدمين أو من أشخاص يعملون بأنفسهم (وحدهم)؛ وهؤلاء يكون في العادة غير مسجلين ولا يدفعون الضرائب، ويشمل هذا القطاع الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية، والعمال اليوميين (في البناء، والنجارة والخياطة، مثلاً)، والخدمات الشخصية (خدم، حمالين، حراس). والخدمات التافهة والبيع بالمفرق (غاسلو سيارات، بائعون متجولون في الشوارع، وزبالون) (ص 139). ويمتاز القطاع غير الرسمي بانعدام العوائق أمام من يريد الإنخراط فيه؛ وهو يستوعب 1/3 إلى 1/2 القوى العاملة.

يفضل الكثيرون العمل في القطاع العام بسبب الاستمرارية والإقدام وإمكانية العمل في وظيفة إضافية والرشوة والاستفادة من التقاعد (ص 140)؛ ويستخدمون الوظيفة لاقتطاع الريع (أي الرشوة بتعبير أوضح). ويهيمن القطاع العام على العمالة في المدن، ويصعب صرف العمال من القطاع العام، فتلجأ المؤسسات إلى إحلال الرأسمال مكان القوة العاملة أو تمتنع عن التوسع (ص 141). ليس المقصود أن بنى سوق العمل هي المسؤولة عن النقص في خلق فرص العمل. بل إن نمو القوى العاملة يتطلب نمواً اقتصادياً سريعاً. والعائق الأساسي في وجه ذلك هو الدولتية المبالغ فيها.

استنتاج

كانت وعود جميع دول المنطقة تقريباً لشعوبها بتقدم سريع على صعيد الصحة والتعليم وفرص العمل. وقد حدث تقدم سريع، لكن الانطلاقة كانت من نقطة متدنية جداً، والتقدم الذي حصل لم يكن بمستوى الدخل. ورغم التوقعات العالية لنظام التعليم إلا أن المهارات المكتسبة بقيت متدنية بسبب مشكلة النوعية في التعليم. وهناك ضرورة لرفع موازنات التعليم من أجل زيادة استيعاب الزيادة الديمغرافية المتوقعة في عدد التلاميذ (50٪ للتلامذة الابتدائيين و200٪ للتلامذة الثانويين قبل العام 2010). كما أن هناك ضرورة لإصلاح سوق العمل بتعديل دور الدولة واستحداث قوانين عمل جديدة (ص 142) للحد من تضخم الاستخدام لدى الدولة ولإنهاء القيود التي تعيق الاستخدام لدى القطاع الخاص. مرة أخرى، المصالح الخاصة وغياب القيادة القادرة على اتخاذ القرارات الصحيحة هما العائقان في وجه النجاح (ص 143).

الفصل السادس: الأمن المائي والغذائي

لا تستطيع المنطقة تغذية نفسها، وهي أقل المناطق في العالم اكتفاءً ذاتياً. وربما كان خيار الاكتفاء الذاتي الغذائي مستحيلاً من الناحية المادية وغير مناسب من الناحية الاقتصادية بالنسبة للمنطقة. أما الاكتفاء الذاتي المائي فهو مشكلة أصعب. وتتراجع موارد المياه المتجددة من 3500 م^3 إلى 1500 م^3 لكل فرد في العام 2025،

يزيد استهلاكها على كمية المياه المتجددة؛ ومشاكل نوعية المياه تهدد عشرة بلدان أخرى.

يزداد الطلب على الماء بسبب نمو السكان والنمو المديني وتوسع الري. ومع التوسع الاقتصادي يزداد الطلب على الماء. إن القيمة الاقتصادية للماء المستخدم في المنازل وفي الصناعة تفوق قيمة الماء المستخدم للري، فعلى الزراعة أن تدبر أمرها بكمية أقل. ولا بد لبلدان مثل الأردن وإسرائيل توفير المياه عن طريق تخفيض الزراعة المروية، واستخدام مياه الصرف الصحي المكررة، والتثمير في تقنيات مكلفة مثل تحلية المياه. ورغم أن هناك مجالاً لزيادة فعالية الري، إلا أن المياه المتاحة في المنطقة لن تكون كافية لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. وعلى كل حال، إن الاكتفاء الغذائي شيء والأمن الغذائي شيء آخر (ص 145).

الفجوة الغذائية

ازداد الطلب على المواد الغذائية في السبعينات، بسبب التزايد السكاني السريع وبسبب تزايد المداخيل النفطية. ولم تقتصر زيادة المداخيل على البلدان النفطية بل شملت البلدان غير النفطية بسبب الهجرة (ص 146). إن العوامل المسببة لازدياد الطلب ثلاثة: النمو السكاني، ونمو الدخل الفردي، ومرونة الطلب بالنسبة للدخل. وقد رأينا أن وتائر النمو السكاني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي من أعلى الوتائر في العالم، وهي بحد ذاتها تشكل تحدياً كبيراً ازداد جدَّةً مع تزايد الدخل الفردي في السبعينات، وتزايد الطلب على الحبوب للاستهلاك المباشر بنسبة 3,7٪ بين 1966 و1980 (ربع هذه الزيادة سببها تزايد الدخل)، وتزايد الطلب على الحبوب لإطعام الماشية بنسبة 4,8٪ سنوياً. وأدى ازدياد الدخل إلى استهلاك كميات أكبر من اللحوم والفواكه والخضار؛ فالناس، كما في كل مكان، يستهلكون كميات أكثر من كل شيء عندما يزداد دخلهم. لكن العرض في السبعينات كانت زيادته بطيئة بالنسبة للطلب؛ فالسياسات الحكومية التي وضعت ضرائب فاحشة على المنتجات الزراعية قيدت التثمير فيها. فكان إنتاج الحبوب ضعيفاً بسبب

ارتفاع كلفة اليد العاملة، وانخفاض مستوى هطول الأمطار وأسلوب الحكومات في التسعير. لكنّ إنتاج المواد أكثر قيمة، كالفواكه والخضار واللحوم، وصل إلى مستويات أفضل. وكما في كل مكان جرى التعويض عن النقص بالاستيراد، وكان الأمر سهلاً بفضل توفر السيولة.

مع تزايد الاعتماد على استيراد المواد الغذائية أصيب قادة المنطقة بالذعر، وتمكن منهم هاجس الحصار الغذائي. وكان الأمر مبالغاً فيه، إذ إنه حتى العراق استطاع بعد حرب الخليج استيراد المواد الغذائية. والحصار المفروض من قبل دولة واحدة، كالولايات المتحدة، أو أكثر يعطي الفرصة لبلدان أخرى. لكن الاعتماد على استيراد مواد غذائية كثيرة يطرح أخطاراً سياسية فهناك دول في المنطقة تستورد بين ربع وثلث حاجاتها الغذائية (مصر، المغرب، إسرائيل)؛ وبعضها يستورد نسبةً أكبر من مواد استراتيجية كالقمح، مما يجعل القادة السياسيين يفقدون أعصابهم (ص 147). وهناك خياران أمام هذه الدول، فهي إما أن تنوع صادراتها للحصول على استقرار في موارد العملة الصعبة، أو أن تزيد المحصول بالنسبة للاستهلاك داخلياً والخيار الأول هو الأفضل.

وفي الثمانينات تراجع الدخل في كثير من البلدان وصارت زيادة السكان هي السبب الوحيد لازدياد الطلب على المواد الغذائية. وفي نفس الوقت ازداد تثمير الحكومات في الزراعة، وكذلك استثمار رجال الأعمال المدينيين. وتحسن الأمن الغذائي تحسناً طفيفاً. كما أن الكفاية الذاتية لم تراجع (ص 148). وإذا عادت المداخيل إلى الارتفاع فإن الطلب الغذائي سوف يزداد، لكن شح الموارد المائية سيشكِّلُ عقبة كأداء في وجه التوسع الزراعي كما في وجه تحقيق الاكتفاء الذاتي (ص 149). إن الاعتقاد بأن الأمن الغذائي يرتبط بالاكتفاء الذاتي، ويتوقف عليه، - يقود إلى الاعتقاد بضوررة الاعتماد على الانتاج المحلي باعتباره خياراً أقل خطراً. لكنّ الاعتماد على الإنتاج المحلي وحده، في المناطق الجافة هو الخيار الأكثر خطراً. ففي سوريا يهبط انتاج الغذاء إلى أقل من المعدَّل بـ 5٪ مرة كل 3 سنوات، وفي المغرب 4 سنوات من كل 10 سنوات (ص 150). وبسبب الجفاف إنخفض انتاج المغرب من القمح بمقدار 40٪ بين عامي 1976 و1977؛ أما السودان فإن

إنتاجه من الذرة والسرغم انخفض بمقدار 38٪ و58٪ في عامي 1982 و1983 بالتالي؛ وكانت النتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قاسية، فقد اضطر 4 إلى 5 ملايين نسمة لترك قراهم إلى وادي النيل. وفي العام 2025، على الأرجح، سوف يفوق الطلب على ما هو متاح من المياه المتجددة (ص 152). إن الاكتفاء الذاتي الغذائي استراتيجية مكلفة ومهدرة وفاشلة في تحقيق الأمن الغذائي. ومن الممكن تحقيق الأمن الغذائي عن طريق التجارة، وعلى حكومات المنطقة تجاوز ابتزاز القوى المعارضة لها في هذا الشأن.

السياسات المعيقة لنمو الإنتاج

إن نمط حيازة الأرض قبل الإصلاح الزراعي في المنطقة لا يقتصر على الملكيات الصغيرة كما في آسيا، بل يشمل الملكيات الصغيرة والكبرى كما في أميركا اللاتينية. ولم تلغ الإصلاحات الزراعية بين 1953 و 1957 عدم المساواة بل خفضتها. إلاّ أن الدولة احتفظت لنفسها بالدور الغالب في صياغة أنماط حيازة الأرض. وعندما وضعت نفسها مكان الملاكين الكبار في إدارة الأرض كانت النتائج بعضها سلبي وبعضها إيجابي. وهي، أي الدولة، تراجعت أخيراً عن الإصلاحات نحو دور أكبر للقطاع الخاص في الزراعة. والفاعلون الاجتماعيون الذين ظهروا مع الإصلاحات صاروا الآن جماعات ضغط لا يستهان بها.

لقد أدّى التدخل الأوروبي الاستعماري إلى نشوء ملكيات كبيرة ($\frac{1}{4}$ إلى $\frac{4}{5}$ من الإجمالي) إلى جانب الملكيات الصغيرة. وكان الدافع الأساسي للإصلاح الزراعي سياسياً. فالإصلاحيون صادروا أملاك خصومهم (ص 154). وبعد عددٍ من السنين لم يبق هناك ملاكون كبار في البلدان التي شملها الإصلاح الزراعي. وكانت نتائج الإصلاحات لجهة عدالة التوزيع مختلطة، إذ إن الإصلاح الزراعي المصري الذي كان نموذجاً لبقية الأقطار لم يشمل سوى 12٪ من مجمل الأراضي (ص 155)؛ وكان على معظم المستفيدين من الإصلاح الزراعي الدخول في التعاونيات التي نظمتها الدولة للتسويق واختيار المحاصيل التي سوف تُزرع. وخضع الإصلاح الزراعي لمتطلبات استراتيجية

الدولة في التصنيع. وكان زوال الملاكين الكبار يزيح العقبة الأساسية في وجه فرض مزيد من الضرائب على القطاع الزراعي، الذي لم تستطع الدولة أن تستخدمه لتوفير الفائض الذي يمكن أن يستثمر في الصناعة. وظهرت طبقة زراعية (غنية) جديدة استفادت من محدودية مجال الإصلاحات ومن خدمات التعاونيات. ورغم ذلك، تراجعت الفروقات التي كانت الظاهرة قبل الإصلاحات (ص 156).

أعاقت الضرائب العالية نمو الزراعة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واستخدمت الدول آليتين لتحويل الموارد من القطاع الزراعي؛ إحداهما مباشرة عن طريق احتكار الدولة للتسويق؛ والثانية غير مباشرة عن طريق فرض أسعار عالية للعملات الأجنبية. وأخضعت السياسة الزراعية لمتطلبات التصنيع للبضائع البديلة؛ وكانت النتيجة خللاً في الحوافز عند المزارعين وأخطاء في ترصيد الموارد على قلتها (ص 158). وفي كثير من الأحيان كانت الأسعار التي تُدفع للمزارعين أقل من الأسعار العالمية، فانخفض إنتاج بعض المواد الأساسية كالقمح والقطن وغيرهما التي كان يمكن أن يعتمد عليها لاستجلاب العملات الصعبة. أما البلدان المعتمدة على تصدير النفط فقد كانت لديها الوسائل لدعم الإنتاج الزراعي بكثافة (20 مليار دولار بين عامي 1980 و 1985 في السعودية التي صارت سادس مصدر للقمح في العالم) (ص 160). وكان الدعم في بعض البلدان سبباً لارتفاع الأسعار (360٪ فوق الأسعار العالمية للحبوب في اليمن في 1982) (ص 161).

المياه والحاجة إلى استراتيجية جديدة للأمن الغذائي

تواجه دول المنطقة خمسة مشاكل أساسية، تتعلق بالمياه، في العقود القادمة، وهي: 1) الكمية، فالمياه تصبح تدريجياً أكثر ندرة؛ 2) النوعية ومسألة إعادة الاستعمال والتقنيات المتاحة؛ 3) التبعات المترتبة على القطاع الزراعي، إذ إن القيمة الاقتصادية للمياه في القطاع الزراعي أقل من غيرها؛ 4) أنظمة الإدارة الحكومية؛ 5) أكثر الأنهار والمياه الجوفية مشتركة بين عدة دول وأثر ذلك في السياسة الدولية.

إن ثبات كمية الموارد المتاحة مع ازدياد عدد السكان يؤديان إلى تناقص تدريجي للكمية المتاحة لكل فرد. ومن الممكن التمييز بين الاحتياجات الحقيقية والطلب. وكل طلب على الحاجة الحقيقية يمكن أن يعامل كأي سلعة أخرى. لكن الطلب يزداد مع ازدياد المداخيل الفردية. وفي الوقت الذي تدعم الحكومات هذا القطاع وتنفق ما يقارب 12,5 مليار دولار سنوياً، فإن المردود لا يغطي كلفة الإدارة والتشغيل. فهناك معارضة في بلدان المنطقة لإدارة هذا القطاع تجارياً.

إن إحدى الوسائل الممكن استخدامها لمواجهة تناقص الكمية المتاحة للماء هي إعادة الاستعمال بعد التكرير. وهناك فرق بين كمية الماء المستعمل والكمية المستهلكة. وكمية الاستهلاك يمكن أن تبلغ ضعف كمية الاستعمال، والفرق بينهما لا يعود إلى نظام التعريف بحيث يمكن إعادة استعماله. يضاف إلى ذلك أن المياه المعاد استعمالها تحوي نسبةً أكثر من الملوح والمواد السامة إن كانت من الري، وخاصةً المياه المستخدمة في الصناعة. إن إعادة استعمال المياه عن طريق التكرير يمكن أن تخفض الطلب الإجمالي على المياه شرط استخدام التقنيات المناسبة بشكل فعال (ص 164).

وما يزال حوالي 45 مليوناً من سكان المنطقة دون ماء سليم نوعياً، و 85 مليوناً دون صرف صحي مناسب. وتحتاج دول المنطقة إلى إنفاق 55 بليون دولار لتحقيق حل بسيط المشكلتين وحدهما، دون تكاليف إنشاء السدود والأقنية وصيانتها. ولا تقتصر الصعوبات على الشأن المالي، فالأنظمة الإدارية لقطاع المياه جميعها تنتمي إلى القطاع العام وتتحكم بها بيروقراطيات مركزية، وتعاني من المشاكل التي يعاني منها القطاع العام عموماً. ولا بد للحكومات من الوصول إلى مرحلة تعيّن فيها المستهلكين الذين لن يحصلوا على الماء، وذلك إما عن طريق القسر الإداري، أو فرض الضرائب التفاضلية على بعض الزراعات، أو التقنين.

وتزداد المشاكل تعقيداً بسبب المشاكل السياسية، فالعديد من بلدان المنطقة تعتمد على موارد مائية ذات مصادر خارج حدودها (الأنهار) أو تشارك في مياه

جوفية مع بلدان أخرى. والقوانين الدولية لا تغطي جميع الحالات. والبيئة السياسية الحامية تجعل من الصعب تحقيق الحل الأمثل وحول معالجة أحواض المياه (النهرية والجوفية) كوحدات كاملة. وإذا كان الحكام غير مستعدين لاعتماد التجارة الدولية من أجل الحصول على الغذاء، فهم أقل استعداداً للاعتماد على قوى خارجية في مسألة المياه (ص 169).

إن مستقبل المنطقة ليس زراعياً. وليس هناك ما يكفي من الماء المتاح لجعل المنطقة ذات اكتفاء ذاتي غذائي (ص 170). وعلى بلدان المنطقة أن تزيد صادراتها كي تستطيع استيراد ما يكفيها من الغذاء؛ كما عليها أن تصلح سياستها المائية. وهذا الأمر يتطلب نوعاً جديداً من العلاقات مع الجيران ونوعاً جديداً من دور الدولة في الاقتصاد (ص 172).

الفصل السابع: صعود القطاع العام

لم تتغير حصة القطاع العام في الاقتصاد رغم الإجراءات التي اتخذت في بلدان المنطقة في العقد الأخير. والمدهش هو انعدام الاختلاف المتعلق بحجم الدولة في الاقتصاد رغم الاختلاف بين هذه البلدان في كل شيء آخر. فالدولة تحتكر الموارد الأساسية، ولديها موازنات تشير ضخمة، وتسيطر على البنى التحتية. لكنه ليس أكيداً أن حجم الدولة ومواردها يترجمان بما يعني القوة.

ويجد تدخل الدولة في الاقتصاد قبولاً لدى الناس، وهناك اعتقاد واسع بأن للدولة الحق، بل عليها الواجب، لتحديد مسار المجتمع واستخدام الموارد العامة من أجل ذلك (ص 173). والدولة في المجتمع الإسلامي، عامة، تكون شرعية بمقدار ما تخدم جماعة المؤمنين، أي الأمة. وقد كانت الدولة في عهد الاستعمار لا تتدخل في شؤون الاقتصاد، مباشرة، فصارت السياسة في عهد الاستقلال تقضي بعكس ذلك، وذلك بحجة إصلاح ما خربه الاستعمار؛ فسياسة نزع الاستعمار والتنمية هي التي تقرر مسار الأمور لا التاريخ والثقافة.

الدولة باعتبارها مهندس لتحولات البنيوية

رأى حكام دول المنطقة دورهم على أنه تصميم مجتمع جديد. كما رأوا أن الدولة وسيلة مؤلفة من عدة أجهزة مهمتها العمل لتنفيذ التصاميم التي وُضعت. وربما كانت الأيديولوجيات مختلفة، لكن حاجات الدولة متشابهة. نقطة الانطلاق بالنسبة للجميع هي التأخر، والتأخر يعتبره الحكام من صنع الاستعمار، ومعالجته تتطلب جهداً فوق العادة، والذين يقومون بهذا الجهد هم المهندسون والمعماريون وراء «البونابرتات» (ص 174). والمسبقات الموضوعية مثل الفقر والأمية والنظام الزراعي ذي الإنتاجية المتدنية والرساميل ذات المردودية الشحيحة، كلها أمور يمكن معالجتها عن طريق التخطيط الشامل العقلاني الذي يستتبع جردةً بجميع الموارد واستراتيجيةً لمسار الاقتصاد والمجتمع. والاعتقاد شائع بعدم قدرة القطاع الخاص على القيام بالمهمة، فلا يمكن الركون إليه، بل هو متهم بارتباطات خارجية ومدان، ومن غير المرغوب فيه الخضوع لقانون العرض والطلب، والعدل في التوزيع مبدأ أهم من الفعالية؛ والتوزيع مبدأ عام بغض النظر عن الأيديولوجيا. والمطلوب هو التعبئة والتعليم ورفع إنتاجية الزراعة وعدالة التوزيع وبناء القوة العسكرية ومقاومة التجارة الدولية وقوى المال العالمية (ص 175). وكانت تركيا الأتاتوركية هي المثال المتبع في بقية البلدان (ص 175).

تركيا والمثال التركي

صارت تركيا هي المثال بعد استقلالها عام 1923 عندما استطاعت مواجهة القوى الأوروبية التي كانت مصممةً على تفكيك ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية. استطاع أتاتورك، القائد الملهم، أبو الأتراك، مواجهة التحديات الخارجية وإحداث تغييرات جذرية؛ وأعلن في بيان 1931 بناء دولة قومية علمانية جمهورية شعبوية، ذات قوة عسكرية، ومنحى ثوري، ويقودها حزب الشعب الجمهوري. وكانت تعبئة الجماهير الموضوع الرئيسي للاستراتيجية السياسية والاقتصادية. وكل ذلك تم حسب خطة تضعها الدولة. وأعلنت الخطة الخمسية الأولى في عام 1934، وهي التجربة الأولى في التخطيط بين الدول المتأخرة في العالم، واعتمدت على سياسة تصنيع بدائل الاستيراد (ص 176).

خرجت تركيا من الحرب العالمية الأولى منهكة ومصابة بتدمير اقتصادها المعتمد على الزراعة. وورثت ديون الدولة العثمانية. وأثارت حفيظة الحلفاء بتوقيعها معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي. ومنعها مؤتمر لوزان من فرض تعرفة جمركية على الواردات. وفي عام 1924 أصدرت القانون الذي يحمي الملكية الخاصة والاقتصاد الحر، وأنشأت بنك أيس لتسليف أصحاب الأعمال؛ وبعكس التطورات اللاحقة، كان هناك انحياز للريف، فألغيت ضريبة العشر في 1924، فارتفع الإنتاج الزراعي بنسبة 58٪ بين 1923 و 1932. لكن الأمر انعكس في الثلاثينات، إذ انهارت الأسعار الزراعية مع الكساد العالمي الذي حدث في 1929، وفرضت الدولة تعرفةً عالية على المستوردات لحماية الإنتاج المحلي وبدأت التجربة الدولتية في 1931، وكان معنى ذلك أن على الدولة أن تلعب الدور الفعال في الاقتصاد (ص 177) لحماية المصلحة العامة ولتأمين رفاه الأمة.

وفي 1932 تم توقيع اتفاق لقرض يساوي 8 مليون دولار دون فائدة، لإقامة مصانع سكر ونسيج، على أن يتم تسديده بصادرات تركية. وكان ذلك حدثاً تاريخياً لن يتكرر خلال السنوات العشرين التالية. وألحق باتفاق للمساعدة في إدارة الخطة الخمسية. وكانت تلك سابقة سينشأ على أساسها نمط المساعدات الذي سيتكرر بالنسبة لمصر والجزائر والعراق وإيران والمغرب. بدءًا من العشرينات كان أتاتورك كغيره من القادة يقود تحالف مصالح، وفي الثلاثينات أُعطي دور متزايد لذوي الميول اليسارية الذين كانوا على الهامش في العشرينات. وساروا على طريق تغير ذي وتيرة قسرية لاستبعاد بنى المجتمع المتأخر والأمور المؤذية وغير العادلة، واستبدالها بما هو متقدم وعادل ومفيد (ص 178).

قبل الخطة الخمسية الأولى كانت الدولة تحتكر عدداً من الصناعات، ومع تنفيذ الخطة أُضيفت إلى حقيبتها احتكارات جديدة. وفي عام 1938 أقرت الخطة الخمسية الثانية، وتضخمت بيروقراطية الدولة المدينة التي صارت رواتبها تستهلك 35٪ من موازنة الدولة وتزيد عجز الخزينة، وفي نفس الوقت كانت تركيا مضطرة إلى الاستدانة من الخارج. وبعد الحرب العالمية الثانية مرت تركيا بمرحلة ليبرالية

في الخمسينات لتعود إلى الدولتية في الستينات (ص 179). **في هذا الوقت كانت** عدة بلدان أخرى في المنطقة تكرر نفس التجربة.

إستنساخ النموذج (Paradigm)

إن القول إن دول المنطقة الأخرى قلدت التجربة التركية ليس مبالغة؛ فقد تعممت تجربة تصنيع السلع البديلة للاستيراد بواسطة مؤسسات تملكها الدولة على «البلدان النامية» بعد الحرب العالمية الثانية. وصارت هذه الصناعات، في حوالي العام 1980، تشكل 8,6٪ من الناتج الوطني وتستخدم 47٪ من القوى العاملة الصناعية، وتسيطر على 27٪ من مجمل التثميرات المالية، وتنتج عجزاً يساوي 5,5٪ من الناتج الوطني. وفي بعض البلدان العربية كانت هذه النسب أعلى من المعدل العام. ومن الناحية النظرية كان معنى الملكية الدولية هو ملكية الشعب الذي تعمل الدولة بالنيابة عنه لتحقيق أهداف ورغبات المواطنين. لكنّ ذلك كان وهماً لأن الدولة تبني مؤسساتٍ لخدمة أهداف تحددها هي (ص 180). والدولة ليست جسماً منسجماً، بل تمثل مصالح مختلفة. وفي الدول التي تعتمد على النفط كمورد أساسي، يشكل القطاع العام ثقلاً أكثر مما في الدول الأخرى، رغم اختلاف النوايا بين قطاع عام يسعى لتهميش القطاع الخاص وبين قطاع عام يخدم القطاع الخاص. والسؤال هو هل يشكل مدراء القطاع العام والمستفيدون الأساسيون منه طبقة تسعى لإعادة إنتاج نفسها واستبعاد الآخرين؟

إن مجموعةً من البلدان العربية اتبعت النموذج التركي وذهبت إلى ما هو أبعد منه، وهي دول ذات استراتيجية اشتراكية شعبوية معادية للقطاع الخاص المحلي وللرأسمال الأجنبي، وهدفها إحداث تغيير جذري في توزيع الثروة داخل المجتمع. هذه البلدان هي: مصر بين 1957 و 1974، والجزائر بين 1962 و 1989، وسوريا بين 1963 والحاضر، والعراق بين 1963 والحاضر، وتونس بين 1962 و 1969، والسودان بين 1969 و 1972، وليبيا بين 1969 والحاضر. والمشترك بين هذه البلدان هو المخطط للتغيير الجذري لمجتمعاتها واقتصاداتها.

لقد انطلقت هذه التجارب من فرضيات أساسية هي: **أولاً**، إعتبار مبدأ الربح والخسارة معياراً للحكم على القطاع العام، وثانوياً بالنسبة لخلق فرص العمل وإنتاج السلع الرخيصة؛ **ثانياً**، إخضاع قانون العرض والطلب للتخطيط والتسعير الإداري (ص 181). وقد اعتبر القطاع الخاص، بمؤسساته الكبرى، ليس أهلاً للثقة. وكانت التثميرات الأجنبية موضع شك، وكان الأسلوب الوحيد للتعامل مع الرأسمال الأجنبي هو المشاريع باليد وعقد الإدارة. وسُلِّم وقتها أن احتكارات القطاع العام ليست بالضرورة ناقدة الفعالية.

وكانت مصر هي أول دول الشرق الأوسط التي تبنت بعد الحرب العالمية الثانية استراتيجية التحول الجذري. وكانت خلال تلك الحرب قد سارت مثل تركيا على طريق تصنيع بدائل الاستيراد. وبعد ثورة 1952 جعلت الحكومة القطاع الخاص ينمو لكن، مثل تركيا في العشرينات أيضاً، كان ذلك من أجل مساعدة القطاع الخاص عن طريق تمويل وإدارة مشاريع لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، مثل سد أسوان ومشاريع الري وغيرها (ص 182).

وبعد حرب 1956 وجدت الحكومة المصرية أن في يدها عدداً كبيراً من المصانع والأملاك المصادرة؛ وحينها فقط بدأ استخدام تعبير الاشتراكية ومال الرئيس عبد الناصر إلى جانب التحالف الساري في الحكم. وبدأت القروض السوفياتية والخطة الخمسية الأولى في 1957. كانت الخطة الأولى صناعية، ثم تلتها في عام 1961 خطة اقتصادية شاملة. كان المتوقع في الخطة الأولى أن يقوم القطاع الخاص بتقديم 55٪ من مجمل التثميرات، لكن ذلك لم يحدث. مما عرضه لمزيد من الشكوك ثم التأميمات.

حققت الخطة الأولى نمواً بمقدار 6٪ سنوياً، وخلقت فرص عمل لمليون شخص. لكن مآل الأمر كان أزمة اقتصادية في 1965. فقد اعتمدت الخطة على تصنيع بدائل الاستيراد، والعقدة هي في الحصول على العملة الصعبة، الأمر الذي لم يكن مسألة ذات بال في دول النفط. كان هدف التصنيع هو تلبية السوق المحلية، فلم تتم الاستفادة من اقتصاديات الحجم؛ كما أن انعدام الفعالية جعلته غير قادر على التصدير وعلى الحصول على العملات الصعبة لاستيراد

المواد الأولية (ص 183). وكانت الاستدانة وسيلة لتمويل الخطة الخمسية الثانية. يضاف إلى ذلك التوسع في الأعمال الإنشائية مما أدى إلى زيادة الطلب المحلي وإلى التضخم وإلى العجز. لقد أصيبت موازنة الدولة بالعجز رغم النمو المتحقق ورغم تحسن مستوى الخدمات. وازداد الأمر تعقيداً بعد حرب 1967 عندما فقدت مصر السيطرة على حقول النفط وعندما أغلقت قناة السويس. ورغم الانتقادات، استمر القطاع العام بالنمو في السبعينات، وذلك بوتيرة 19٪ سنوياً. وفي مطلع الثمانينات كان القطاع العام ينتج 22٪ من القيمة المضافة الإجمالية، والمردود على التثمير كان 1,5٪ فقط، وكان لديه 3,2 عاملاً يشكلون أكثر من 1/ 3 الأيدي العاملة المصرية وأكثر من نصف الأيدي العاملة غير الزراعية؛ وكانت نفقات القطاع العام، تساوي حوالي 60٪ من الناتج الوطني، والواردات توازي 40٪ من الناتج الوطني، والعجز حوالي 20٪ من الناتج الوطني. وكانت تلك من أعلى النسب بين «البلدان النامية» في العالم (ص 184).

ونشأ في الجزائر، بعد الاستقلال، قطاع خاص لم يكن أقل وزناً وحجماً مما في مصر. فقد كان الكثير من قادة حرب التحرير اشتراكيين، وكانت الثورة معاديةً لفرنسا والقوى الأمبريالية. وما كان للملكية الخاصة أن تصبح قاعدةً للنفوذ الاجتماعي. ورغم التعاون مع شركات أجنبية تنفذ المشاريع بطريقة «المفتاح باليد» أو تقدم مساعدات تقنية، فإن التثمير المباشر عن طريق الشركات الخاصة كان أمراً غير مسموح به. وكانت الحكومة هي المالك الوحيد للثروات المنجمية، مثل جميع الدول الأخرى في المنطقة. وما كان باستطاعة الجزائر أن تتلافى نشوء دور كبير للدولة في الاقتصاد، حتى ولو كانت الأيديولوجيا السائدة غير اشتراكية. فقد نزح بعد الثورة مباشرة مليون فرنسي من المستوطنين، وورث الجزائريون العديد من المؤسسات الصناعية والزراعية والملكيات العقارية. ووضعوها تحت إمرة وحدات التسيير الذاتي التي قيل إنها ستكون عائقاً في وجه نمو البيروقراطية والتكنوقراطيين وكانت سنوات 1962 ـ 1965 مرحلة شعبوية رومانسية (ص 185).

إنتهت المرحلة الرومانسية مع انقلاب بومدين في 1965، وفي 1969 ـ 1973

كانت الخطة الخمسية الأولى الهادفة إلى استخدام النفط والغاز لتحقيق هدفين: **أولهما**، إنشاء صناعات بلاستيكية وأسمدة كيماوية حديثة؛ **وثانيهما**، إستخدام العائدات من تصديرهما لاستيراد المعدات والتجهيزات لصناعة الفولاذ وتجميع السيارات. وما كان للقطاع الخاص المحلي دور في ذلك. ورفع شعار «أبذر النفط لتحصد الصناعة».

وحين جاء دور الخطة الخمسية الثانية في الجزائر كانت أسعار النفط قد ارتفعت بأربعة أضعاف. لكن القطاع الزراعي لم يتطور في سبيل إحداث طلب على المنتجات الصناعية، بل تراجعت الزراعة خاصة في مجال التسيير الذاتي. وصارت الجزائر مستورداً رئيسياً للمواد الغذائية. واجتمع تراجع الصلب على الإنتاج الصناعي مع الحماية الجمركية والوضع الاحتكاري لتعمل الصناعة بإنتاج أقل من طاقتها وبكلفة عالية (ص 186). وفي عهد بن جديد في الثمانينات جرى ترميم القطاع العام لكنه بقي يمتلك موجودات بما يفوق 100 مليار دولار ويستخدم أكثر من 80٪ من العمال الصناعيين وينتج 77٪ من الإنتاج الصناعي. وإذا أضيف إلى هؤلاء 260,000 موظفاً بيروقراطياً و 140,000 معلماً، يكون القطاع مستخدماً لـ 45٪ من القوة العاملة غير الزراعية. في السبعينات كانت الجزائر تستثمر 25 ـ 30٪ من الناتج الوطني سنوياً. وتصاعد التضخم، وتراكمت الديون لتصل إلى 23,3 مليار دولار في 1987. ومع انهيار أسعار النفط في أواسط الثمانينات صارت كل استراتيجية التنمية الجزائرية، الموضوعة قيد التنفيذ منذ الستينات، موضع شك وتساؤل.

أما سوريا والعراق فقد كان تأثير حزب البعث فيهما قوياً منذ 1953. وكانت سياسات حزب البعث تنبع من الاتجاه الأيديولوجي الاشتراكي متأثرة بالتحولات الاجتماعية الجذرية في مصر. وبخلاف الجزائر كان لدى القطرين قطاع خاص محلي دون مستوطنين أجانب. ولم تكن الصناعة قد أحرزت فيهما تقدماً كبيراً.

صار قطاع النفط في الخمسينات ذا أهمية قصوى في الاقتصاد العراقي. وامتص مجلس الإعمار 70٪ من عائدات النفط، ووضع ذلك في تنمية البنى التحتية. استدعى ذلك تأجيل الاستهلاك فجاء الجيش إلى الحكم في 1958.

واستعيض عن مجلس الإعمار بمجلس تخطيط ووزارة تخطيط في ظل عبد الكريم قاسم وجرى التركيز على الصناعة بدل البنى التحتية والزراعة (ص 187). ثم جاء البعث إلى الحكم في 1963، وعبد السلام عارف، وتمت التأميمات في العام 1964 وشملت جميع البنوك والمؤسسات الصناعية والتجارية الرئيسية. وصارت حصة الدولة من الإنتاج الصناعي 62٪، ومن الاستخدام 46٪، ومن الرواتب 55٪. ومع تزايد أسعار النفط صارت حصة الدولة 75٪ من الناتج الوطني في 1978 (23٪ فقط إذا استثني النفط). وفي عام 1980 كان واحد من كل 4 عراقيين على جدول رواتب الدولة.

وإذا كان انفصال سوريا عن مصر في 1961 قد حصل عقب الإجراءات الاشتراكية، فإن مجيء حزب البعث إلى السلطة في 1963 أدى إلى تأميمات واسعة، وقفزت حصة الدولة من 25٪ إلى 75٪ من الإنتاج الصناعي (ص 188). واستخدم النموذج المصري لتنظيم القطاع العام. وفي عام 1992 كان القطاع العام يستخدم 1/2 القوة العاملة الصناعية، برواتب توازي 6٪ من الناتج الوطني.

بعد الاستقلال في تمام 1956 حافظت تونس في ظل بورقيبة حتى 1987 على وتيرة تسيطر عليها الدولة حسب النمط المصري والجزائري والتركي (ص 189). وفي 1962 أعلنت خطة 3 سنوات، وفي 1964 تحول الحزب الدستوري الجديد إلى الحزب الاشتراكي الدستوري الذي دعا إلى تعايش القطاع العام والقطاع الخاص والتعاونيات. وفي عام 1965 أعلنت خطة الأربع سنوات الأولى الهادفة إلى تحول اشتراكي للاقتصاد حيث ينضم المزارعون إلى تعاونيات وحيث تقود مؤسسات الدولة النهوض الصناعي. وكان أحمد بن صالح وزير التخطيط والاقتصاد هو الذي يتولى هذا التغيير. في عام 1969 حوكم ابن صالح بتهمة الخيانة، واتخذت إجراءات لترميم التجربة الدولتية وتحفيز القطاع الخاص وتشجيع التصدير. لكن القطاع العام بقي حتى الثمانينات هو المهيمن على الاقتصاد، واستخدمت موارد النفط الضئيلة في هذا السبيل. وفي عام 1983 كان القطاع العام يستخدم 11٪ من مجمل القوى العاملة.

والسودان هو أكثر بلدان المنطقة اعتماداً على القطاع الزراعي (70٪ من السكان ريفيون). وقد تبنت الدولة بعد انقلاب 1958 استراتيجية صناعية تعتمد على تصنيع بدائل الاستيراد، وتأثرت أيضاً بالنموذج المصري، وبقية بلدان المنطقة، ومستعينة بالاتحاد السوفياتي وخبرائه التقنيين ومستشاري التخطيط والقروض الميسرة. لكن النميري شرع في العام 1970 بالتراجع عن التأميمات، وتطهير حكومته من اليساريين، ودعم القطاع الخاص ضمن إطار استراتيجية تصنيع بدائل الاستيراد؛ لكن مؤسسات الدولة بقيت هي القوة الاقتصادية المسيطرة.

وفي ليبيا تهيمن الدولة على الاقتصاد، لسبب بسيط هو ملكيتها للنفط. وهي تقدم نموذجاً خاصاً لدولة «جماهيرية» تجمع الرومانسية الثورية إلى البرامج الإسلامية إلى السلطوية الدولتية. في عام 1979 أممت جميع الصناعات الخاصة؛ وفي 1981، صودرت جميع إيداعات البنوك، وأُعلن برنامج لإلغاء كل تجارة المفرق لتحل مكانها مخازن الدولة. وفي أواسط الثمانينات كانت الدولة تستخدم 3/4 الأيدي العاملة.

وإذا كانت الاشتراكية تستدعي قطاعاً عاماً ضخماً، فإن العكس غير صحيح. فالأنظمة الملكية في إيران والأردن والمغرب تبنت فكراً اقتصادياً يجعل القيادة الاقتصادية بيد القطاع الخاص، على أن يكون دور الدولة مساعداً لهذا القطاع. لكن الإحصائيات تشير إلى أن القطاع الخاص في هذه البلدان الثلاثة لم يكن يقل وزناً وحجماً عن البلدان الاشتراكية. وانطلاقاً من تجربة هذه البلدان يجب عدم الخلط بين ملكية الدولة والاشتراكية (ص 192). فهناك أنظمة ثورية رفعت لواء القطاع العام لتدلل على اشتراكيتها وتقدميتها، بينما تصرفت دول «ليبرالية» لتمرر سيطرتها عبر ملكية الدولة لموجودات كبرى (ص 192).

ففي إيران جاء رضا خان إلى الحكم عقب الحرب العالمية الأولى وطرح مشروعاً جمهورياً، لكن رجال الدين فرضوا أن يعلن نفسه شاهاً. وشرع ببناء أمة من أجزاء مشتتة إثنياً وجغرافياً. واتبع استراتيجية تصنيع بدائل الاستيراد، واعتمد نظاماً

دولتياً مثل تركيا. واستخدم تصدير النفط لتمويل الاستراتيجية الصناعية. وارتكز على تقسيم العمل بين القطاعين الخاص والعام، على أن يقوم القطاع العام بعملية «التعميق» الصناعية. وسبق التخطيط في إيران جميع البلدان الأخرى في المنطقة عدا تركيا. ومع الطفرة النفطية في السبعينات توسع حجم القطاع العام (ص 193). ومع حلم «الحضارة العظيمة» جرت محاولة التوسع الصناعي الكبير الممول بواردات النفط. وفي أواخر السبعينات كانت نفقات الحكومة تعادل 43٪ من الناتج الوطني، وكانت الدولة تستخدم ربع القوى العاملة غير الصناعية. لقد أراد الشاه الاستيلاء على الثروة الوطنية واستخدامها كقاعدة للسلطة، وأراد بورجوازية مزدهرة على أن تكون طفيلية، تعتمد على الدولة، لا بورجوازية وطنية حقيقية (ص 194). وعندما جاءت الثورة الإسلامية في 1979 توسع القطاع العام، وحدثت موجة من التأميمات شملت البنوك والصناعات الأساسية، وتأسست مؤسسة المستضعفين لتولي أملاك الشاه وحاشيته.

إن حجم الاقتصاد الأردني صغير، وقد خسّر الأردن الضفة الغربية في 1967. وهذا الاقتصاد ديناميكي وينمو بسرعة، لكنه يعتمد على المساعدات الخارجية. ففي عام 1976 ـ 1977، عندما كان الناتج الوطني الصافي 1700 مليون دولار كانت المساعدات الخارجية 500 مليون دولار. وتتحكم الدولة بالاقتصاد من خلال المساعدات الخارجية (التي تأتي من خلال الدولة) وقطاع الفوسفات وموازنة الدفاع. والقطاع الخاص ينشط من خلال تصدير الفواكه والخضار والمواد المصنوعة. ولولا الانقسامات الداخلية لكان الأردن مرشحاً لسلوك تنمية على نمط هونغ كونغ أو سنغافورة (ص 195).

ويشبه المغرب في تطوره إيران الشاه. وهو ذو أيديولوجيا ليبرالية تدعم القطاع الخاص ولديه بورجوازية محلية ذات موقع خاص بها في الاقتصاد الوطني. وتتحكم الدولة بالاقتصاد بواسطة الملكية المباشرة (مناجم، سكك حديدية، سدود، معامل سكر) أو بواسطة امتلاك الأسهم في شركات قابضة ذات طابع عام. وقد ارتفعت أسعار الفوسفات في السبعينات مع ارتفاع أسعار النفط، وتوسع القطاع العام بامتلاك الدولة لمداخيل ريعية كبيرة. وكانت، حصة

الدولة من الموجودات الرأسمالية (Fixed Capital Formation) 19٪ في عام 1977، كما تستخدم 1/4 القوة العاملة غير الزراعية، على الأقل. ومع تراجع أسعار الفوسفات في أواخر السبعينات تراكمت الديون الخارجية للدولة (10 بلايين دولار في 1983) واضطرت إلى إعادة النظر بسياستها الاقتصادية لتخفيض إنفاق الحكومة وتخفيض التثميرات (ص 197).

إن أكثر البلدان محافظةً في الشرق الأوسط هي البلدان التي تعتمد على تصدير النفط في شبه الجزيرة العربية، وهي في نفس الوقت ذات القطاع العام الأكبر بين دول المنطقة. وهي بلدان ذات موارد مالية نفطية كبيرة، وقليلة السكان (عدا السعودية)، ودون تراث في الصناعة، ولها مورد أساسي مشترك هو النفط الذي يولد ريوعاً كبيرةً (ص 197). ويشكل النفط فيها من 51٪ إلى 69٪ من الناتج الوطني. ومن الطبيعي أن يكون القطاع العام ضخماً في دول تملك هذه الموارد المالية الكبيرة. والدولة تستخدم الجزء الأكبر من القوى العاملة، وتستفيد من الاستخدام لتوزيع الريوع بطريقة محترمة.

وإذا كانت إسرائيل تنفرد بين دول المنطقة دينياً وسياسياً واجتماعياً فإن القطاع العام فيها لا يقل حجماً ووزناً عن البلدان ذات التوجه الاشتراكي (ص 198). وقد بدأ هذا التوجه مع بن غوريون وحزب العمل، الذي أسس الهستدروت الذي يشمل 70٪ من العمال اليهود. لكن هناك عناصر خاصة بتجربة إسرائيل: 1) مصادرة أموال العرب وممتلكاتهم؛ 2) الاعتماد أكثر من أي بلد آخر في العالم على المساعدات الخارجية (19 بليون دولار بين 1950 و1974)؛ 3) الهجرة اليهودية؛ 4) تحكم الدولة بالمجتمع الصناعي ـ العسكري الذي شكل 17٪ في 1972، و30٪ في 1979، من الناتج الوطني الصافي. وهي ذات قطاع عام كبير استخدم في 1970؛ 80٪ من مجمل المستخدمين وذلك في إطار الهستدروت. والدولة إما تملك المؤسسات مباشرة أو تتحكم بأسهمها، وفي أواخر السبعينات استخدمت 52٪ من القوى العاملة (ص 199). وتعاني حكومتها عجزاً كبيراً في الموازنة عاماً بعد عام، وهي ذات مديونية أعلى بالنسبة لكل فرد من أي بلد آخر في المنطقة (توازي 62٪ من الناتج الوطني، ومقدارها 12,5 مليار دولار في 1980).

وبعد موت أتاتورك في 1938، تقلبت استراتيجية التنمية، لكن القطاع العام بقي هو المهيمن فقد رفض تدريس الدولتية في الخمسينات. ومع عودة الحكم العسكري في الستينات توسع القطاع العام مرة أخرى، ثم تراجع في الخطة الخمسية 1968 ـ 1972 لصالح القطاع الخاص، ثم عاد للتوسع ثانية مع وزارة بولنت أجويد، وفي نهاية السبعينات كان القطاع العام يستحوذ على 65٪ من مجمل الاستثمارات، و16٪ من الاستخدام للقوى العاملة غير الزراعية (ص 201).

رأسمالية الدولة، بورجوازية الدولة، والتراكم

هناك إجماع ملفت للنظر، بين الباحثين من مختلف الاتجاهات السياسية، على أن الدولتية في الشرق الأوسط أدت إلى نشوء بورجوازية دولة تتحكم بوسائل الانتاج دون أن تملكها، وكما أن عملية التراكم أدت إلى رأسمالية الدولة.

هناك نوعان من تدخل الدولة والتراكم، وكلاهما يهدف إلى تحول بنيوي في الاقتصاد: **أولهما** يعمل لإنشاء البنى التحتية والصناعات الأساسية لتغذية صناعات القطاع الخاص، ويقدم لهذه التسليفات والتشريعات الحمائية (ص 201). **وثانيهما** حيث تعمد الدولة إلى تعبئة مواردها لإنشاء البنى التحتية لكنها تتحكم بالفوائض الناتجة عن نشاطاتها هي، وبجزء من فوائض القطاع الخاص، وبالريوع الخارجية، لتمويل توسع القطاع العام؛ وهذه العملية هي التي يطلق عليه اسم «التحول الاشتراكي» أو «الطريق اللارأسمالي».

إن تعبير «رأسمالية الدولة» يلفت الانتباه إلى ديناميكية مشتركة لدى الاتجاهين. فمؤسسات الدولة، سواء أكانت تعمل لخدمة القطاع الخاص أو لخدمة نفسها لا تؤدي بالضرورة إلى تغيير في العلاقات بين العمال والمدراء ووسائل الانتاج. وملكية الدولة لا تعني اختفاء حافز الربح، كما أنها لا تعني أن العمال هم الذين يتحكمون بفائض القيمة الذي ينتجونه هم. ولا يختفي «الاستغلال»، أي الوجه الآخر للربح. إن النقاد من اليسار يعتبرون أن تكنوقراطيي الدولة قد حلوا مكان القطاع الخاص دون أي تغيير في علاقات الانتاج. ربما كان هناك استغلال ناتج عن نقل الفوائض من القطاع الزراعي

إلى قطاعي الصناعة والخدمات. لكن الحقيقة هي أن القطاع العام يعمل بخسارة، ويكشف عن مستوى إداري متدنٍ، ويشغل عمالاً بكميات أكبر مما يلزم، وهذا الأمر يجب أن يجعلنا نحذر في إطلاق تسمية رأسمالية الدولة عليه.

ويجب الحذر أيضاً من مفهوم «بورجوازية الدولة». فهناك أسباب تدفع للقول بهذه الفرضية. وما جاء في هذا الفصل يعدد موجودات وممتلكات الدولة وأهميتها الاستراتيجية التي تشكل وسائل الانتاج الأساسية خارج القطاع الزراعي؛ وحتى الزراعة يتم توجيهها من قبل الدولة. ويمكن لمدراء القطاع العام اكتساب صفات طبقة لها نفس الموقع من وسائل الإنتاج، ومصالح وأهداف ووعي مشترك. وموقع هذه الطبقة هو الأبرز في غياب الطبقة التقليدية التي كانت تملك وسائل الانتاج. فالطبقات التي كانت تملك الأرض قد أزيلت، والطبقات التي تملك وسائل الانتاج الصناعية لم توجد بعد. ومن الممكن لمدراء القطاع العام أن يملأوا الفراغ، لكن الدلائل على ذلك قليلة (ص 202).

عندما لا يعلم علماء الاجتماع ما يحدث فإنهم يلجأون إلى مفهوم «المرحلة الانتقالية». لقد نشأ القطاع العام وتضخم انطلاقاً من الحاجة إلى التمول البنيوي السريع لاقتصادات مختلفة، كما ساهم في ملء الفراغ الطبقي حيث برزت طبقة انتقالية جديدة من المتعلمين وذوي الخبرات. وقد أدت عملية تدخل الدولة إلى أفول طبقات وظهور أخرى (ص 203). ونتجت عن هذه العملية أزمة عميقة في القطاع العام استدعت إعادة التفكير في استمرار تدخل الدولة. وما نشهده الآن في «الشرق الأوسط» هو التراجع عن دور القطاع العام، مما يعني إضعاف بورجوازية الدولة تدريجياً. وبعد 15 سنة من «الإصلاح»، لا نعلم إذا كانت الدولة تتحول إلى مجرد موجه أو أنها تقوم بجردة حساب فقط. لكن ما نعلمه أنّ ثقة الحكام والمحكومين بالقطاع العام وتدخل الدولة قد ولت (ص 204).

الفصل الثامن: تناقضات النمو الذي تتولاه الدولة

لقد فشل القطاع العام، مالياً واقتصادياً، في حل المشاكل التي يفترض أن يحلها (ص 205). وكان الاستثمار يفوق الإدخار في بلدان كثيرة، عدا البلدان ذات

المداخيل النفطية العالية (ص 206) وأدى الفشل في ردم الهوة بين الاستثمار والادخار، وبين التصدير والاستيراد، إلى تراكم الديون (ص 207). ورغم طول الحديث عن الإصلاح وعن الخصخصة بقي القطاع العام على ثقله (ص 208).

استمرار هيمنة مؤسسات القطاع العام

لم تتخذ خطوات هامة نحو الإصلاح والخصخصة في شركات القطاع العام، سواء أكانت شركات دولية تحولت من نموذج اشتراكي أعطى الأولوية لعدالة التوزيع على مقاييس الفعالية والربحية، أو كانت شركات دولة ذات طابع رأسمالي لم يرد فيها النموذج الاشتراكي في الأساس. وذلك لأن ثلاثين سنة من تدخل الدولة الطاغي في الاقتصاد أدى إلى نشوء جماعات ذات مصالح قوية من البيروقراطيين والإداريين والسياسيين ضد أي إنقاص لنشاط القطاع العام. وتتشكل هذه الجماعات ذات المصالح من المنظمات العمالية (التي يشكل أعضاؤها نوعاً من الارستقراطية العمالية في بعض الأحيان) (ص 209) ومن موارد شركات القطاع العام وحلفائها ومن الموظفين المدنيين. وحتى مجموعة الدولة كانت في بعض أجزائها، حتى الثمانيات، ذات نزوع لصالح القطاع العام (ص 210). وهناك فئات من القطاع الخاص استفادت من مؤسسات الدولة والقطاع العام، ولم تجد في الإصلاح فائدةً لها. يضاف إلى ذلك أن مستخدمي الدولة، بحكم كونهم جماعة حبيسة ومصدراً للدخل كبير، كانوا أيضاً مصدراً أكيداً لضريبة الدخل (مصر في عام 1980: 60٪ من جميع الأجور كانت تدفع لموظفي الحكومة والقطاع العام) (ص 211) وكانت دول المنطقة بعض النظر عن أيديولوجيتها تعي أهمية هذه المصالح ولا ترغب باستعدائها. لذلك كانت خطوات الإصلاح تحدث بتردد كبير، فلكل خطوة خاسرون ورابحون.

الاقتصاد السياسي للتعديلات البنيوية

كان فشل سياسة التصنيع لبدائل الاستيراد وسوء إدارة القطاع العام عاماً في المنطقة؛ وكان الأمر أكثر حدة في البلدان ذات الموارد النفطية القليلة أو المعدومة.

وتزايدت الواردات دون تزايد محسوس في الصادرات، وعولج الموضوع بمزيد من التوسع الاقتصادي على أمل أن تحل المشكلة على المدى الطويل. وكانت المشكلة التي عانتها تركيا في السبعينات هي الأكثر خطورة؛ لكن أسباباً سياسية منعتها من اللجوء إلى سياسة تقشفية، واعتمدت بدلاً عن ذلك سياسة توسعية في وقت تقلص الادخار وازداد الاستيراد (ص 212). وقلدتها البلدان الأخرى في اتباع سياسة تثمير عالٍ دون زيادة مقابلة في الانتاج مما أدى إلى مزيد من التضخم. وتفاقمت المشكلة مع اللجوء إلى التمويل الخارجي لسد النفقات الجارية، لا لرفع مستوى الإنتاج، فتراكمت الديون المؤدية إلى الانهيار الاقتصادي وإعلان العجز عن السداد في بعض الحالات. وجر ذلك تدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين سعيا لفرض إجراءات تقضي بإعادة الترتيب البنيوي، وإعادة النظر بالفرضيات الأساسية لاستراتيجية التنمية باتجاه التوازن بين القطاعات ولجم الاستثمار.

وكانت الخطوات الأولى في سبيل التقشف تتخذ عادةً بعد كل أزمة في ميزان المدفوعات، عندما تضطر الدولة للجوء إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (ص 213). والإجراءات المطلوبة عادةً تبدأ بتخفيض الإنفاق الحكومي؛ وتحويل الاستثمار من المدن إلى الريف ومن القطاع العام إلى القطاع الخاص؛ والانتقال من الاقتصاد الموجّه (التخطيط) إلى اقتصاد السوق حيث يضحى بالعدالة لصالح الفعالية، وهذه العملية ذات نتائج مؤلمة بالضرورة، لأنها تصيب مستوى معيشة الطبقات الدنيا (ص 215).

وقد تنوعت ردود الفعل عند القيادات بين رفض كلي أو رفض جزئي أو قبول شكلي مع المناورة للالتفاف حول المقترحات الإصلاحية. لكن الخطر الأكبر جاء من الجماهير المدينية التي واجهت سياسات التقشف بتظاهرات عنف سريع، احتجاجاً على ارتفاع كلفة المعيشة (المغرب في 1965 و1982 و1984؛ تونس في 1978 و1984؛ مصر في 1977؛ الجزائر في 1989؛ السودان في 1985 حين أسقط النميري). وفي تركيا، ما كان بالإمكان تنفيذ الإجراءات الجذرية في بداية الثمانيات لولا الحكم العسكري الذي كان يقمع التحركات الشعبية

بتواصل. وفي مصر نضبت المساعدات العربية بعد زيارة السادات للقدس في 1977، لكن ازدياد الحاجة في البلدان العربية النفطية للأيدي العاملة المصرية، واسترداد حقوق النفط، وازدياد مردود قناة السويس، وتنشيط السياحة، وهي تطورات أدت إلى تراكم العملة الأجنبية لديها. لكن الدولة استخدمت تلك العملات لتمويل الاستهلاك وامتنعت عن اتخاذ الإجراءات الضرورة لإعادة الترتيب البنيوي، إلى أن حدث بعد عشر سنوات ما أدى إلى هبوط أسعار النفط وتراجع مردود قناة السويس في منتصف الثمانيات. فتراكمت الديون (الخارجية 38 مليار دولار، عدا الديون العسكرية للاتحاد السوفياتي؛ والداخلية 20 مليار دولار بما يساوي 20٪ من الدخل الوطني GOP)؛ واضطرت مصر مرة أخرى إلى مواجهة مقترحات البنك الدولي المتعلقة بتخفيض الدعم للمواد الغذائية الأساسية، ورفع أسعار مشتقات النفط، وإعادة النظر بأسعار العملات الأجنبية، والإصلاح الضريبي، وإعادة التوازن بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، وإصلاح القطاع العام (ص 219). وكانت دول أخرى عديدة في المنطقة تمر في تجربة مماثلة لمصر.

إننا نشهد الآن نهاية مرحلة رئيسية في تطور الشرق الأوسط والدولة قليلة النمو. فقد أدى النمو الذي تتولاه الدولة إلى تقدم فاقه النمو السكاني وإلى توسع في دور الدولة في الاقتصاد. ونتج عن هذا الدور ظهور فئات اجتماعية جديدة ذات مصالح ضاغطة على الدولة، وقادرة على منح تحولات اقتصادية جديدة. وهؤلاء المستفيدون من سياسة تصنيع بدائل الاستيراد ولم يخسروا جميع مواقعهم بعد (ص 220).

الفصل التاسع: تقلبات مسيرة الإصلاح الاقتصادي

إن الإصلاح الاقتصادي تعبير عام يعني تغيير السياسة الاقتصادية باتجاه: اعتماد أوسع على آلية السوق، ودعم متزايد للقطاع الخاص، وتحسين أداء القطاع العام. وانفتاح على الأسواق العالمية. تحدث هذه التغييرات الشاملة في جميع بلدان المنطقة تقريباً أثر ظهور مصاعب وتناقضات مستفحلة. وعلى الرغم من اختلاف التفاصيل بين بلد وآخر، إلا أنها تغييرات بنيوية تعارضها

القوى المستفيدة من الأوضاع الراهنة. لكن معارضي الإصلاح الاقتصادي لا يمسكون بجميع الخيوط؛ الأزمة التي تفرض الإجراءات الإصلاحية، عادة، لا تعمل لصالحهم. وحكام المنطقة يملكون الفرصة لتحقيق هذه الإصلاحات بعكس البلدان الديمقراطية (ص 222).

إن مواجهة معارضي الإصلاح تتطلب وجود قيادات ذات مهارة وحزم وغيرهما من الصفات التي ما زالت غير متوفرة لدى القادة الإصلاحيين؛ بينما الاتجاه السائد الآن هو اتباع استراتيجيات البقاء (ص 223). ولا بد للقادة الذين يتولون الإصلاح من إتباع سياسات ذات مصداقية واستمرارية كي يكسبوا الثقة ويستعيدوا الثروات المتراكمة في الخارج لأبناء المنطقة والتي يقدرها صندوق النقد الدولي بحوالي 600 مليار دولار. ولم يتحقق حتى الآن سوى نجاح ضئيل على هذا الصعيد (ص 224).

تجارب البلدان

تتنوع تجارب هذه البلدان؛ وقد حقق بعضها تقدماً أكثر من الدول الأخرى، لكن أياً منها لم يحرز بعد مصداقية ثابتة.

مصر: كان الاقتصاد المصري أشلاء عشية حرب الخليج. فقد كان البلد يشهد نمواً سلبياً للاقتصاد. وكانت نسبة الدين العام إلى الناتج الوطني 150٪، وهي أعلى نسبة في العالم في العام 1990؛ والأجور الحقيقية للعمال غير المهرة قد تراجعت بنسبة 4٪ في أربعة أعوام، ورواتب الموظفين في ذلك الحين كانت تعادل نصف ما كانت عليه في 1973. يضاف إلى ذلك تراجع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والنقل. وكان الوضع يسمح للمتطرفين الإسلاميين باستغلاله.

وكان الخلل الجوهري الذي يشكل لب الأزمة الاقتصادية يتمثل في ثلاث فجوات، **أولاها** بين المدخرات والاستثمارات، **وثانيتها** بين المستوردات والصادرات، **وثالثتها** بين إنفاق الحكومة وإيراداتها. وقد قفز عجز الحسابات الجارية من 7,2٪ من الناتج المحلي في عام 1989 إلى 10,2٪ في 1991.

وتراجع تصدير النفط من 2,9 بليون دولار في 1983 إلى 1,36 بليون دولار في 1987، كما تراجع تصدير القطن في عام 1990 إلى 1/ 3 ما كان عليه في عام 1980 عندما كان 1/ 2 عليه في 1974 (ص 225). وتراكمت ديون مصر من 2 بليون دولار في 1970 إلى 21 بليون دولار في 1980 إلى ما يقارب 50 بليون دولار في 1990. وقد تفاقم الأمر مع تزايد عجز الموازنة الحكومية، إذ كان معدل هذا العجز حوالي 21,2٪ في الثمانيات. وكانت معونات الدعم ورواتب القطاع العام وخدمة الدين العام والمتطلبات العسكرية تستغرق 80٪ من نفقات الحكومة. ومع تراجع إمكانيات الاستدانة الخارجية، لجأت الحكومة في أواخر الثمانيات إلى تمويل العجز من خلال النظام المصرفي، فازداد التضخم إلى 25٪ (ص 226).

لكن حرب الخليج أدت إلى حالة جديدة، حيث أمكن استخدام الآخرين لخلق مصداقية اعتمدت على استراتيجية تقليدية للاستقرار ولإجراء تعديلات بنيوية تبناها صندوق النقد الدولي وذلك لقاء خفض الديون بمقدار 20 بليون دولار وخفض خدمة الدين بمقدار 2 بليون دولار. وتزايد مخزون العملات الأجنبية من 2,68 بليون دولار في 1990 إلى ما بين 16 و18 بليون دولار في 1994. وأدت الإصلاحات المالية إلى خفض العجز الحكومي من نسبة 20٪ من الناتج المحلي قبل الحرب إلى 4,7٪ في عام 92/ 1993 إلى 2٪ في عام 93/ 1994. وتراجع التضخم من 25٪ في 1990 إلى 8٪ في 1994، بفضل الانضباط المالي.

لكن الإصلاحات في القطاعات الانتاجية بقيت متأخرة عن الإصلاحات المالية، بل أدى النجاح في الإصلاح إلى تخفيض الضغط لتعديل سعر صرف العملة المصرية التي بقيت مرتفعة بحوالي 25٪ إلى 40٪ فوق قيمتها الحقيقية. وتزايد عجز الميزان التجاري، ورفضت الحكومة المصرية تخفيض سعر عملتها (ص 227). من ناحية أخرى، هناك بطء في الخصخصة؛ إلى جانب ضعف التثمير في الانتاج السلعي الذي يتطلب استخداماً كثيفاً للأيدي العاملة. وإعادة الترتيب البنيوي لم تأخذ طريقها بزخم بعد. وفي حين تتقدم

الحكومة في إطلاق الصندوق الاجتماعي، يتسابق الإسلاميون لكسب مزيد من الأنصار عن طريق الخدمات المباشرة لهم.

إن الخاسرين الرئيسين من الإصلاح الاقتصادي هم المنظمات العمالية، ومدراء مشاريع ومصانع الدولة. والموظفون البيروقراطيون، والقابضون على رخص الاستيراد وغيرهم من الساعين وراء الريع الاقتصادي (ص 228). وهؤلاء هم الذين يعيقون التغيير، لكن تقدير قوتهم فيه بعض المبالغة. فهم سوف يسقطون متى توفرت القيادة الحازمة لمواجهتهم. ولا يجب إغفال الريوع النفطية المباشرة، أو التمويلات الآتية من البلدان العربية النفطية، في إبطاء خطوات الإصلاح. يضاف إلى ذلك أن مركز مصر كأكبر بلد عربي، وأول بلد وقع صلحاً مع إسرائيل سمح لها بنيل مساعدات أجنبية أميركية وأوروبية، بما يساوي 4٪ من الناتج المحلي في الثمانيات، و9٪ في أوائل التسعينات. إن مقاومة الجماعات ذات المصلحة في عدم الإصلاح الاقتصادي، والريوع الاستراتيجية والتردد على صعيد القيادة، هي عوامل أدت إلى تدني مستوى المصداقية لعملية الإصلاح (ص 229).

الجزائر: لم تستطع الجزائر ورغم الريوع النفطية، الإفلات من تناقضات الاستراتيجية المتمحورة حول الدولة والمنغلقة على ذاتها. ونقاط الضعف في استراتيجية بومدين هي هدر الطاقة الانتاجية المركزية الشديدة، والبطالة المتفاقمة، الهجرة المدينية الهائلة، وإهمال الزراعة. وقد تراجعت الانتاجية في الثمانينات، وتزايد الغياب في المصانع التي يعمل بعضها بجزء يسير من طاقتها. وصارت الجزائر تستورد حوالي ثلثي حاجاتها من المواد الغذائية، وبلغت البطالة المدينية حوالي 16٪، وتراجع النمو إلى 3٪ في الثمانينات، وتراكمت الديون لتبلغ 27 مليار دولار في 1991. وقد بدأت محاولات الإصلاح الاقتصادي في 1982، وواجهت ممانعةً من أصحاب المصالح، خاصة من الجيش ومن جبهة التحرير. وقد حاول بن جديد استخدام الإسلاميين في وجه هذه القوى. إن هذا الاستقطاب الثلاثي: الإصلاحيون المدعومون من الرئيس ـ جبهة التحرير والجيش ـ الإسلاميون هو الذي يشكل

خلفية الصراع الدموي الذي يحدث الآن في الجزائر (ص 232). ويمكن القول إن ممانعة الجماعات أصحاب المصالح، ووجود موارد نفطية هامة، وتعثر القيادة هي سبب فشل الإصلاح الاقتصادي.

تونس: تختلف تجربة تونس عن غيرها من بلدان المنطقة، فهي استطاعت أن تبني مصداقية لخطواتها الإصلاحية انطلاقاً من الالتزام بالوعود، والتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واستخدام تكنوقراطيين من أصحاب الكفاءات العالية الحائزين على الدعم السياسي. فقد كانت تونس تعاني من النتائج المعهودة لاستراتيجية التنمية المتمحورة حول الدولة والمنغلقة على ذاتها (ص 233). وبدأت الخطوات الإصلاحية في 1982، دون التخلي عن دور الدولة المحوري. ولم تنجح هذه المحاولات. فتراكمت ديون الدولة التي كانت تساوي 38٪ من الناتج المحلي في 1980 إلى 63٪ في 1986. وتزايد عجز الموازنة. وأدى إلغاء الدعم على السلع الاستهلاكية الأساسية إلى اضطرابات العام 1984. فتراجعت الحكومة عن هذه الخطوة. لكنها عادت في عام 1986 إلى القبول الاضطراري بتوصيات صندوق النقد الدولي المعتادة وهي: تخفيض سعر العملة، وتشجيع الصادرات، وتقليص الحماية في وجه المستوردات، وتحرير الأسعار والنظام المصرفي، والتقشف في موازنة الدولة، والخصخصة. فتسارع النمو الاقتصادي من 2,8٪ إلى 4,3٪ سنوياً للأعوام 1987 ـ 1992. وتزايد التصدير الصناعي بوتيرة 15٪ سنوياً. وتصاعد الادخار المحلي، كذلك الاستثمارات الأجنبية، وتحسّن ميزان المدفوعات، وتراجع التضخم كما تراجع تسارع الدين الخارجي من نسبة 170٪ للصادرات إلى نسبة 125٪. وتحسنت كفاية الاستثمارات، وتحقق توازن في تجارة المواد الغذائية لأول مرة في عشرين عاماً. لكن الإصلاح المالي ما يزال متعثراً، كما أن الادخار الحكومي ما يزال ضعيفاً (ص 234). أما أضعف نقاط هذا البرنامج الإصلاحي فهي المتعلقة بالخصخصة. وتستمر البطالة بالارتفاع. وبالإضافة إلى التقييم الإيجابي لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن المستثمرين الأجانب يراهنون على تونس. ولا شك أن المرحلة التالية من الإصلاح ستكون أصعب (ص 235).

المغرب: يعاني المغرب من مشاكل مشابهة تواجه الإصلاح الاقتصادي. وقد بدأت الخطوات الإصلاحية مع تراكم الديون (10 بلايين دولار في 1980)، وضغط الدائنين. وكالعادة، هناك ثمن عالٍ لسياسة التقشف، وعندما لجأت الحكومة إلى تخفيض النفقات في 1978، ورفع الضرائب، ووضع سقوف على زيادة الأجور، حدثت اضطرابات في العام 1979، واضطرت الحكومة إلى التراجع. ثم عادت إلى سياسة التقشف مرة أخرى (ص 236)، فحدثت اضطرابات الخبز في الدار البيضاء 1981 ـ 1983. ثم عادت الدولة عن الإجراءات التقشفية، فتزايدت الديون الخارجية إلى 11,8 مليار دولار في 1983. وساهم الجفاف في تعقيد الأمور. لكن الإصرار على الإجراءات الإصلاحية أدى إلى نجاح ملحوظ بحلول العام 1993، إذ بلغ النمو السنوي 4٪ عن طريق الإجراءات المألوفة من تخفيض سعر العملة وضبط الموازنة وتخفيض الحماية الجمركية ورفع الفائدة والخصخصة (ص 237). وفي نفس الوقت تزايدت البطالة من 12٪ إلى 16٪ (ص 238). وحقق البرنامج الإصلاحي مصداقية عالية بسبب دعم الملك والتعاون مع المنظمات الدولية (ص 239). وعلى الرغم من هذا النجاح تبقى المديونية عالية (نسبة الدين إلى الصادرات تبلغ 230٪) (ص 241).

إيران: لقد تراجع الاقتصاد الإيراني بعد الثورة، وساهم في ذلك تراجع سعر النفط. وقد حدث نمو سكاني كبير (3,9٪ سنوياً) بالتزامن مع ركود الانتاج. وقفزت البطالة من 10٪ إلى 14٪؛ ويعمل 80٪ من خريجي الجامعات لدى الدولة (ص 241). وقد تراجع الدخل الفردي، رغم ازدياد الاستهلاك الفردي. وأدت الحرب مع العراق إلى زيادة المركزية الاقتصادية. وقد تضخم القطاع العام بعد الثورة. فهو ينتج 73٪ من القيمة المضافة الإجمالية ويستخدم 72٪ من القوى العاملة، ويستوعب 65٪ من مجمل الاستثمارات. وقد أدت السياسة الدولتية والانغلاق على الذات إلى تعثر الأداء في القطاع الصناعي (ص 242) وقد حققت الزراعة أداءً أفضل، إذ ازداد المحصول 54٪ خلال عشر سنوات (1980 إلى 1990). ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى توسع المساحات المزروعة وسياسة الدعم (80٪ من كلفة انتاج القمح) وشراء الدولة للمحصول (85٪). وما زالت إيران تستورد 25٪ من حاجاتها الغذائية. وكان التوسع في

زراعة الحبوب على حساب تربية المواشي.

تركيا: كانت تركيا رائدة بلدان المنطقة في تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي (ص 244). وتحولت من استراتيجية تصنيع بدائل الاستيراد إلى التنمية المعتمدة على التصدير. لكن الإصلاح يصعب في جو سياسي برلماني مفتت. وقد استجابت الصناعة بسرعة للخطوات الإصلاحية، في حين كان الأداء الزراعي مختلطاً (ص 245). وبسبب ضعف الخصخصة، أدى تحرير الأسعار إلى استفادة العناصر الطفيلية الاحتكارية. وما زالت الديون الخارجية مشكلة كبرى، فهي ازدادت من 42 بليون دولار في 1992 إلى 60 بليون دولار في 1994. وقد فشلت الدولة في الخصخصة وفي ضبط الموازنة وتخفيض نفقات الحكومة، رغم ضغط صندوق النقد الدولي (ص 247). ويزداد عجز الموازنة والتضخم باستمرار. وتعجز الحكومة عن تطبيق سياسة منسجمة لإعادة الترتيب البنيوي. وفي جو ديمقراطي مثل تركيا يصعب تطبيق السياسة الإصلاحية المعتادة. ومن الممكن أن تدخل تركيا في دوامة يعرفها دارسو أميركا اللاتينية حيث يجري التردد بين سياسة شعبوية غير قابلة للاستمرار وسياسة تقشفية قاسية (ص 248).

استنتاج

تتشابه دول المنطقة في معاناتها من نتائج سياسة تصنيع بدائل الاستيراد. وهي مضطرة لإجراء إصلاحات اقتصادية. لكن الاستجابة لمتطلبات الإصلاح تختلف بين دولة وأخرى، فهي الأقوى في تركيا (حتى عام 1988) وفي الدول الملكية وفي تونس، كما أنها الأضعف في الجمهوريات الإسلامية والاشتراكية. ورغم هذه الاختلافات، إلا أن نتائج هذه الإصلاحات تتشابه في أنها كانت ذات أثر ضئيل في تقليص دور القطاع العام في الاقتصاد، وذلك بخلاف ما حدث في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية وروسيا.

الفصل العاشر: الاقتصاد السياسي المديني

هيمنت المدن على الشرق الأوسط عبر التاريخ. وتستمر هذه الظاهرة اليوم. وتفوق منطقة الشرق الأوسط في الكثافة المدينية مناطق آسيا الشرقية وآسيا الجنوبية

وافريقيا جنوبي الصحراء، وهي أقل مما في أميركا اللاتينية (حيث يعيش 70٪ من السكان في المدن). وتتوسع المدن الثانوية بسرعة أكبر من المدن الرئيسية (ص 251).

عملية التنامي المديني

إن نسبة سكان المدن هي الأعلى في البلدان ذات الدخل الفردي الأعلى. وقد زاد عدد سكان المدن من ثلث السكان (35 مليوناً) في عام 1960 إلى أكثر من النصف (135 مليوناً) في عام 1990؛ وذلك بسبب الهجرة من الريف ونمو السكان الطبيعي وإعادة التصنيف (ص 252)، والعامل الأكبر هو الهجرة. وتكون الهجرة إما لأسباب تدفعهم خارج الريف أو لأسباب تشدهم إلى المدينة حيث الأجور أعلى من الريف (ص 255) بنسبة 1,5 إلى 3 مرات (ص 256). وقد ساهم انتشار التعليم في الريف في رفع الهجرة إلى المدن بحثاً عن فرص عمل أفضل.

الإسكان والبنى التحتية

أدى ازدياد سكان المدن السريع إلى ازدياد مقابل في الطلب على خدمات البنى التحتية، وفاق الطلب على العرض، بحيث صارت هذه الخدمات لا تلبي الحاجات المتزايدة. وهناك نقص كبير في المساكن المتاحة، إضافة إلى تدني نوعية البناء وغلاء الإيجارات (ص 257). ففي القاهرة يعيش نصف مليون من السكان على سطوح البنايات ومليون شخص في المقابر (ص 258). وكالعادة، هناك فروق حادة بين الأحياء الغنية والأحياء الفقيرة. وفي بعض البلدان أدت السياسات الإسكانية المعتمدة من أجل الفقراء إلى نتائج عكسية. إن تجميد الإيجارات في مصر مثلاً أدى إلى تضاؤل التثمير في بناء المساكن وإلى ارتفاع الخلوات والإيجارات وقلصت وتيرة حركة انتقال السكان مما قلص مرونة سوق العمل. وتعاني الأحياء الفقيرة في كثير من الأحيان من مشاكل الطابو، وانعدام خدمات البنى التحتية للمساكن غير المسجلة (ص 258) رغم أن بعض البلدان اتخذت اجراءات تسمح لسكان أحزمة البؤس بتحسين عقاراتهم غير المسجلة. وما يسترعي الانتباه هو تدني نسبة الجريمة في أحياء الشرق

الأوسط الفقيرة؛ ومن النادر أن توجد أحياء يتعرض الغريب الداخل إليها لما يمس سلامته كما في مدن أميركا الشمالية (ص 259). ويعود ذلك إلى التماسك الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية.

الفقر وتوزيع الدخل

إن المعلومات عن توزيع الدخل قليلة في بلدان المنطقة؛ ولا يمكن فصل مسألة الفقر عن توزيع الدخل (ص 260). ورغم اختلاف معايير قياس الفقر، إلا أن المنطقة لديها نسبة عدد الفقراء إلى مجمل السكان أقل من مناطق العالم الأخرى، ما عدا شرق آسيا، وحالة فقراء الريف أقل سوءًا من مناطق العالم الأخرى الأقل نمواً (ص 261). لكن المنطقة تحوي 60 مليوناً من الفقراء؛ وهذا عدد يقارب من 2/1 سكان، وهو أمر يستدعي المعالجة خاصة وأن العدد يتجه إلى الازدياد مع هبوط أسعار النفط (ص 262).

السياسة والعنف السياسي في المدن

هناك صفات مشتركة للطبقة العاملة في المنطقة رغم تنوعها الجغرافي. فهي تنمو باضطراد وهي مركبة من عمال مولودين في المدينة وآخرين وافدين من الريف، وهي مجزأة حسب القطاع (قطاع خاص/ قطاع عام، وقطاع رسمي/ قطاع غير رسمي) وحسب درجة الأمن الوظيفي. وعدد كبير من العمال يعملون لحسابهم، أو في مؤسسات صغيرة. وما يوحدهم عامة هو تدني الأجور والأضطراب الدائم للبحث عن عمل (ص 265) والأوضاع السكنية المكتظة. ويستفيد معظمهم من الدعم الذي تقدمه للدولة للاستهلاك، مما يسمح لهم بالبقاء وتسييس الاستهلاك. يشكو هؤلاء الناس من ظلامات عديدة، وغالباً ما يعبرون عنها سياسياً.

كانت توقعات الأربعينات والخمسينات بأن أحياء الأكواخ التي تنمو حول المدن سوف تمتلىء بدفق لا ينتهي من الشباب الفقراء غير المهرة الذين سوف يتجاوبون مع أي نداء للعنف. فهؤلاء شبان مقتلعو الجذور ولا أفق

لمستقبلهم، وهم أرض خصبة للتحريض. لكن هذه الصورة تفتقر إلى الدقة، إذ برهن سكان أحزمة البؤس هذه على أنهم مواطنون مسؤولون. ولم تكن هذه المناطق بؤر عصيان وعنف. وربما كان سكان الأحياء الداخلية القديمة (وهم أكثر من ثلث سكان المدن) أكثر عنفاً (ص 226).

أما التنظيمات العمالية فهي ذات تنظيم يجعلها قابلة للعمل السياسي وقادرة على التحدي. وتخشى السلطات دائماً من الطلبة الثانويين والجامعيين وتتعامل معهم بحذر. وعندما ينزل هؤلاء إلى الشارع فإنهم يجلبون معهم العمال وسكان مدن الأكواخ. يلعب تجار المدن في بعض شرائحهم، دوراً أساسياً في تحدي السلطات. أما البروليتاريا الرثة فهي كثيرة العدد، وما اعتاد الكثيرون منهم احترام الشرعية. وهم أكثر قابلية من غيرهم لتحدي الأخطار السياسية والمادية (ص 267). وأكثر أشكال العنف حدوثاً هو مظاهرات الاحتجاج على زيادة تكاليف المعيشة. ولهذا الأمر أهميته الخاصة، إذ تحاول بلدان المنطقة تخفيض عجز الموازنة عن طريق تقليص أو إلغاء دعم الاستهلاك. وسلسلة هذه المظاهرات خلال عقود الثلاثة الأخيرة طويلة. وغالباً ما ينكر الحكام أن هذه المظاهرات تعكس ظلامات حقيقية، فيلقون باللائمة على الصهيونية أو الشيوعية أو الخمينية أو غيرها (ص 268). لكن كل اضطراب مديني في الشرق الأوسط، منذ الثورة الإيرانية، يحوي عنصراً إسلامياً؛ وأحياناً يكون ذلك العنصر الوحيد (ص 271).

يغلب على العنف المديني الآن الطابع الإسلامي. والذين ينظمونه يأتون من شرائح مدينية معينة: شباب (وأحياناً فتيات) من مدن ثانوية وأرياف جاؤوا إلى العواصم والمدن الكبرى لمتابعة الدراسة العليا؛ وأغلبهم من عائلات كبرى متماسكة ومشبعة بنظام القيم الإسلامية؛ وتحت تأثير الصدمة لما يرون من الترف والفساد والكوزموبوليتية والمادية؛ فينظمون في دعوات سياسية، وبعضهم ييأس من إمكانية التغيير من الداخل فيخرجون من المجتمع لمحاولة أخذه من الخارج (ص 272).

الفصل الحادي عشر: الأنظمة السياسية: كما هي وكما ترى نفسها

تتصف تسميات الأنظمة في المنطقة بكثير من الفرز وخاصة أنها كثيرة. فهناك مطبات نابعة من شخصنة الأنظمة (ناصرية، أتاتوركية، إلخ...)، ومطبات أخرى ناتجة عن سعي التسميات لوصف ما يفعله النظام وفي وقتٍ ما، دون الأخذ بالاعتبار جوهر النظام أم دينامية حركته؛ وأحياناً تغفل التسمية التغييرات الاجتماعية التي تحدث (ص 275). وقد صنفنا الأنظمة حسب إدارتها للممتلكات العامة؛ والأصناف الرئيسية الثلاثة هي 1) الأنظمة التي تستخدم هذه الممتلكات لتوليد فوائض توظفها لمصلحة توسع الدولة على حساب القطاع الخاص؛ 2) الأنظمة التي تستخدم هذه الممتلكات لخدمة رجال الأعمال؛ 3) الأنظمة التي تحاول نقل الممتلكات العامة إلى القطاع الخاص (ص 276).

الجمهوريات الاشتراكية

إن النوع الغالب منذ الحرب العالمية الثانية في المنطقة هو الجمهورية الاشتراكية. وكما في المجال الاقتصادي، كما رأينا سابقاً، كانت الجمهورية التركية الأتاتوركية هي النموذج لكثير من بلدان المنطقة رغم عدم تبنيها الاشتراكية. وبالإضافة إلى كثرتها العددية، فإن هذه الأنظمة ذات استمرارية طويلة.

يمكن إطلاق تسمية: قومية، دولتية، جمهورية ثورية، شعبوية وعلمانية، على التجربة التركية. لقد أراد أتاتورك ومساعدوه، بتأثير من ضياء غوكالب (الذي تأثر بدوركهايم) بناء مجتمع تخضع فيه التناقضات الطبقية والانتماءات المحلية لدور المواطن ووظيفته. فالتضامنية، بمعنى بناء مجتمع مندمج خال من النزاعات، هي وجهة النظر التي سادت في الشرق الأوسط. وعلى الدين أن يبقى شأناً للفرد لا للدولة التي يجب أن تكون علمانية وعقلانية. وما يحمي تماسك المجتمع هو الحزب الذي يعبىء المواطنين لا الذي يتنافس من أجل السلطة مع أحزاب أخرى. وقد وضعت التجربة التركية الدولة في مركز كل شيء. فهي تتدخل في كل شيء وتهيمن على المجتمع وتستخدم

الجيش أداة لإعادة تشكيل المجتمع. وقد انتشر هذا الفهم للدولة ودورها في كل الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد انطلق الإصلاحيون الإسلاميون في بداية القرن العشرين (خاصة محمد عبده) في محاولات أولى لإعادة تنظيم المجتمع الإسلامي «كمجتمع ذي هدف أخلاقي»، بزعامة شخص واحد هو الخليفة؛ وهذا المجتمع موحد الهدف والمصلحة في خدمة الله تحت راية قانون واحد هو الشريعة التي كانت الضمانة للتضامن الأخلاقي والسياسي للجميع. فالسلطة تكون خيراً بمقدار ما يكون صاحبها مستقيماً. وقد حاول أتاتورك إعادة تحديد غاية الدولة بنزع الأسس الدينية، لكن مع الحفاظ على الغائية الأخلاقية للدولة. وقد أعجب كثير من قادة الشرق الأوسط بأتاتورك رغم أنهم صدموا بعلمانيته العنيفة. وكان بورقيبة هو الأقرب إليه، وتجرأ قلة منهم على فصل الهويتين القومية والدينية، أو على فصل الدولة والكنيسة. وقد رأى الإسلاميون في أتاتورك شراً وأحلوا عليه اللعنات، لكنهم سعوا هم أيضاً إلى وضع الدولة في خدمة غاية معطاة إلهياً لدعم وحدة الأمة وقوتها. فالخلاف هو حول هدف الدولة فقط، لا حول استخدام الدولة من أجل الغايات الصحيحة دون ضوابط أو كوابح (ص 279).

وفي مصر الناصرية كان التركيز على الوحدة والتلاحم والإخلاص للقضية القومية كما تحددها الدولة، وعلى حل النزاعات الطبقية بإعادة توزيع الثروات القومية من خلال سياسات الدولة. وكان على مصر أن تنقل الثورة الاشتراكية إلى بقية الوطن العربي، وعلى التضامن العربي الاشتراكي أن يحمي المنطقة من قوى اللاإمبريالية الجديدة ومن الصهيونية.

وقد تكررت التجربة في الجمهوريات الأخرى. وحتى بورقيبة، انتخب في 1975 رئيساً مدى الحياة. فالزعيم لا يثق بالمواطنين، ولا يعتبر أنهم قادرون على الخيار الصحيح بدونه. وقادة الجمهوريات الاشتراكية لا يتركون منصبهم طوعاً، وليس منهم أحد يقبل منطق النظام الذي بناه هو (ص 281). ولم تكن الاشتراكية في دول المنطقة تطبق بناء على أفكار ماركسية أو بواسطة أحزاب ذات برامج اشتراكية

منسجمة. بل كانت دولاً ذات رسالة هي التنمية. ولم تقبل «بديكتاورية البروليتارية» أو بسيطرة المنتجين المباشرين على وسائل الانتاج (ص 284). وكانت هذه الدول متشابهة فيما بينها، وكان ما يميز بعضها أو يجعلها راديكالية هو السياسة الخارجية (ص 285).

وقد تبنى الملوك والأمراء والمشايخ أشكالاً سياسية مختلفة اختلافاً كبيراً عن الجمهوريات الاشتراكية. فالدولة الغائية التي تكرس نفسها للتنمية، والتي تنظم مواطنيها وتبعئهم وتوحدهم ليست هي الشكل الذي تبنته الأنظمة الملكية في المنطقة. لكن هذه الأنظمة لم تقبل أي شقاق في الداخل وقمعت جميع الانتفاضات بقسوة. وما يميز هذه الأنظمة هو اعتقادها أنها تحكم بواسطة حق إلهي. فالحكام مسؤولون أمام الله لا أمام الشعب (ص 297). والملوك يضعون أنفسهم فوق الجميع، مما يسمح لهم بانتخابات أكثر تسامحاً وديمقراطية من البلدان الاشتراكية (ص 298).

أما الجمهورية الإسلامية في إيران فقد شددت على مبدأ الوحدة. وأدانت التعددية وهي تنكر مبدأ سيادة الشعب. فالسيادة هي لله وحده، ورغم أن الحكام ينتخبون إلا أنهم مسؤولون أمام الله لا أمام الشعب. ويكون العمل بهذا المبدأ من خلال ولاية الفقيه (ص 305).

الفصل الثاني عشر: التضامنية وأعداؤها

إن نشوء جمهور من المواطنين المندمجين المنسجمين ما زال هدفاً مستحيل التحقيق. وما زالت معايير الحكم على الحكام إسلامية، ومن خلالها ينظر إليهم وإلى مدى إنسجامهم مع الدين أو بعدهم عنه. وهناك عوائق أخرى في وجه التضامنية، إذ إن القادة المهووسين بالسيطرة، هم الذين كبلوا وأفرغوا التنظيمات السياسية التي بنوها من أجل تعبئة الجماهير ودمجها (ص 310). ولم تستطع بيروقراطيات وزارات الاعلام والتوجيه والارشاد اختراق النخب ذات المواقع الاستراتيجية. فهناك فراغ تنظيمي ومؤسسي.

الجماعات الصغيرة وسياسية الولاء

ليست الأشكال القديمة للتنظيم والعمل السياسي مجرد إعادة وتكرار لسابقاتها. فالقبيلة والانتماء في الشرق الأوسط يختلفان جذرياً عما كانا عليه في القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ كذلك المذاهب والجماعات الإثنية والعائلات والشلل. ويعود الفرق إلى الاختراق الكبير للدولة والسوق في جميع قطاعات المجتمع في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من انتشار الدولة وآلية السوق، إلا أن هذه الأخيرة لا تعمل بانتظام يمكن توقعه، ولا الدولة تملك مؤسسات يمكن أن تحمي الفرد في وجه العشوائية. لذلك ينشىء الناس جماعات لحماية أنفسهم (ص 311). وهي جماعات غير رسمية، تأخذ من دور التجمعات الرسمية. وهي جماعات أو زمر أو شلل من زملاء يتواصلون فيما بينهم ويبنون علاقات ولاء ووساطة ومحسوبية (Patrion - Client). كان المالك الكبير من قبل هو الذي يؤمن الحماية. أما اليوم فالذين يؤمنون الحماية هو وسطاء لديهم نفوذ في دوائر السلطة. وهؤلاء صاروا بمجموعهم أقنية توزيع «وساطة» و«حماية» و«منافع» الدولة. وصار هذا الدور لكوادر الحزب الذين ما عاد دورهم يقتصر على تعبئة الجماهير، وهؤلاء يشجعون الناس لا على عمل شيء ما بل على عمل لا شيء؛ فهناك عقد اجتماعي من نوع آخر.

فشل الأحزاب

تكثر الأحزاب في بلدان المنطقة، لكنها ما خاضت معارك انتخابية إلا نادراً. ونادراً ما سعت لتمثيل مناطقها، أو عملت «كتنظيمات» على تحدي حكوماتها. وأحياناً رفضت أن تسمي نفسها أحزاباً (ص 312). ورغم بعض النجاحات لبعض الأحزاب، إلا أن التطور الإجمالي للخزينة غير مشجِّع. وهناك أسباب أربعة لفشل الأحزاب: 1) أنها ولدت من فوق. وهي غير ذات جذور عميقة في مجتمعها؛ 2) إبعاد الحكام لها عن السياسة وتعبئة الشعب؛ 3) خوف الحكام منها؛ 4) احلال التكنوقراط مكان الكوادر؛ 5) نقل كثير من الكوادر إلى وظائف حكومية (ص 313).

مبادىء التضامنية

لا يوجد تعبير مرادف لكلمة Corporatism في لغات الشرق الأوسط. وهي أيديولوجيا تنظر إلى المجتمع وكأنه جسم بشري. فالمجتمع البشري له أعضاء يؤدي كل منها وظيفة محددة. فالدفاع هو الحكومة، والجهاز العصبي هو الحزب الذي يضبط الأعضاء في حركتها التي تؤدي إلى هدف معين هو الرسالة. والأعضاء يجب أن تعمل بانسجام فيما بينها. والأمراض تنتج عن أجسام غريبة يجب استئصالها. والتناقض يمكن أن يؤدي إلى الشلل. تعود الأيديولوجيا الكوربوراتية إلى أصول فاشية، وهي تتنافى مع الماركسية والليبرالية. فالمجتمع العضوي لا مكان فيه للصراع الطبقي ولا للتنظيمات الطبقية، ولا مكان فيها لصراع مفتوح بين مصالح أو أحزاب متناقضة.

تصنف الأنظمة الكوربوراتية الناس على أساس الوظيفة أو الدور الذي يؤدونه، بغض النظر عن الفروقات بالطبقية وعن تفاوت المداخيل؛ فالتصنيف عمودي (منتجين زراعيين، منتجين صناعيين، قوات مسلحة، إلخ...). والكوربوراتية ظاهرة حديثة، ظهرت من خلال عملية بناء الدولة وتغلغل آلية السوق في عصر لا تستطيع الحكومات تحمل التفاوتات في توزيع الثروات. فالندرة في البلدان ذات النمو الأقل كما في غيرها تؤدي إلى نزاعات. والكوربوراتية أداة لضبط قطاعات واسعة من السكان الذين لهم الحق بحصة عادلة من الثروة الوطنية؛ لكنهم حرموا منها، أو تقتطع من أجل الاستثمار أو لصالح المضاربات. ولما كانت الجماهير المحرومة ـ فلاحين، عمال، وغيرهم ـ نادراً ما تشعر بأنها ممثلة تمثيلاً كافياً في البنى الكوربوراتية، فإنها تستمال أو تشرى (حرفياً) بالدعم للمواد الاستهلاكية والبرامج التي تستخدم جميع الخريجين والتغاضي عن العمل في وظائف إضافية وعن تدني الانتاجية (ص 314). وليس هناك مؤسسة ذات طابع كوربوراتي أكثر من الجيش. وقد تناقضت الأيديولوجيا الكوربوراتية (وتنظيمها) مع أربعة قضايا اجتماعية سياسية. وهي: دور الأحزاب السياسية، والتناقض الطبقي، وتنظيمات العمال، والنزاعات الإثنية والدينية (ص 315). لذلك كان حل الأحزاب، والسعي

لطمس الصراعات الطبقية، وبسط سلطة الدولة على التنظيمات العمالية (ص 316) التي سقطت بيد بيروقراطيين لا حافز لديهم (ص 318). لكن التجارب الكوربوراتية الرئيسية تحطمت على صخور الانتماءات الاثنية والطائفية. فالأمور تصبح ضبابية عندما تتوافق انقسامات الفقر والغنى مع الانقسامات الاثنية والمذهبية (ص 319). ولم تنجح الأنظمة القائمة على الكوربوراتية أو على قاعدة طبقية في دمج أو تفكيك الجماعات الاثنية أو الطائفية. ومن غير المتوقع أن ينتهي دور هذه الجماعات في وجه الدولة وسلطاتها العشوائية قبل نشوء مؤسسات وقواعد للسلوك السياسي ذات مصداقية واحترام. وكثير من هذه الجماعات يعيش في مناطق جغرافية استراتيجية مما يؤجج عدم الثقة لدى الحكومات بها.

فشل الأيديولوجيا

هناك صفات مشتركة للأيديولوجيات الرسمية لبلدان المنطقة؛ وهي قريبة من مبادىء أتاتورك الستة، إن لم تكن مشتقة منها. فالقوة الوطنية، بمعنى التحرر من السيطرة الأمبريالية المقترن باقتصاد وجيش قويين، هي هدف ووعد. وبناء مواطن جديد يتحقق بالتحرر من السيطرة الأجنبية ومن الطبقات المستغلة في الداخل. أما التعليم للعموم والصحة العامة والاقتصاد المخطط المزدهر فسوف يلبي حاجات الشعب ويعطي المواطنين إحساساً بالكرامة والثقة بالذات. وستتم توعية الجماهير عن طريق الحزب الجماهيري. وتبنى كل نظام مبدأ التوزيع العادل في الاقتصاد. وبعضهم سمى ذلك اشتراكية، وامتنع آخرون عن ذلك (ص 321).

لقد زخرت الأدبيات الغربية التحديثية بهذه الأفكار في الخمسينات والستينات. وكان يمكن لعبد الناصر أو أتاتورك أن يكتب برامج بناء الوطن. ولو نجحت الاقتصادات الموجهة وبرامج التعليم واكتساب «القوة» لكان ممكناً أن تبقى هذه الأنظمة على زخمها. لكن الإرهاق أصاب هذه الأنظمة بسياساتها الدولتية والاشتراكية والعلمانية، وأصبحت عاجزة عن حل المشاكل المطروحة. أما الخيار الإسلامي فهو لم يجرب بعد.

التحدي الإسلامي

اعتبر رجال الدين المسلمون أن دولهم، بعد الحرب العالمية الثانية، أخطأت في فصل الإسلام عن السياسة، وفي إخضاع العلماء للبيروقراطية. وفي إغراق الشريعة في خضم من القوانين المدنية المتأثرة بالغرب. أمام هذا الضغط أعلنت الدساتير الجمهورية أن الرئيس يجب أن يكون مسلماً، وأن دين الدولة هو الإسلام وأن القوانين يجب أن تنسجم مع الشريعة. وكان بعض الرؤساء يمارسون الطقوس الدينية بانتظام (ص 222).

أما الجمهورية الإسلامية في إيران وجمهورية السودان، فهما أعلنتا حكومة إسلامية. لكنهما لم تخترعا خطاباً جديداً سياسياً ولا سياسة اقتصادية جديدة. وهما تهاجمان التضامنية (الكوربوراتية) العلمانية حيث الإنسان، لا الله، هو الذي يصوغ القوانين. لكنهما التزما بصورة عضوية للمجتمع، كالتي عند أعدائهما. والتضامن عندهما متضمن في مفهوم الأمة، أي جماعة المؤمنين (ص 323).

يعود انتشار الإسلام السياسي في بعض جوانبه إلى خوف النخبة من المواجهة، والتفسير الأكثر شيوعاً يعلل ذلك بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة. لكن هذا التعليل الأخير يسيء فهم الأمور في نظر الاسلاميين السياسيين الذين يرون الإسلام دعوة ويرون انتشار الإسلام لا مجرد انتقال من مشاكل اقتصادية إلى الإسلام. ولا يخفى أن الإسلام يشكل الخلفية الثقافية للقادة الذين انتقل كثير منهم من الماركسية إلى الإسلام.

ديمقراطية دون ديمقراطيين

تجد التضامنية، سواء كانت سلطوية أو إسلامية، صعوبة في التعاطي مع الديمقراطية (ص 324). وكل منهما يتحدث باسم الشعب ويعتبر التناقض غير طبيعي. وفي حين تعتمد الديمقراطية على المنافسة، وتحمل دائماً عنصر اللامتوقع في الانتخابات، فإن التضامنيتين تفترضان الانسجام في الانتخابات ولا تنتظران سوى نتائج متوقعة، كما في الاقتصاد الموجه. وكلاهما يدعو للديمقراطية كلامياً، ويضع الضوابط والقيود من خلال الحزب الواحد.

لكن التطورات الأخيرة، خاصة تراجع أسعار النفط وانقطاع الريوع الاستراتيجية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أجبرت الحكومات على اللجوء إلى القطاع الخاص من أجل التثمير. ولم يعد باستطاعة الأنظمة العسكرية إطلاق الوعود لشعوبها. واضطرت الحكومات إلى زيادة عبء الضرائب بسبب الأزمات الاقتصادية. ومع اضطرار هذه الحكومات إلى الإصغاء لمطالب المستثمرين من رعاياها، وإلى الرضوخ لضغوط الدائنين الأجانب (البنك الدولي وغيرها). فإنه يمكن القول أن هناك مرحلة جديدة من المساومة بين الدولة ورعاياها؛ فالقطاع الخاص يطلب الضمانات الكافية قبل تقديم أمواله للاستثمار؛ وهذه الضمانات يمكن أن تكون اقتصادية وسياسية.

حتى الآن كانت القرارات تؤخذ في غرف مغلقة، وتكون عادة لصالح الحلفاء. ويقتصر دور المجتمع المدني على التلقي فقط (ص 325). ويسمح الجو الجديد بالضغط قبل أخذ القرارات (Lobbying)؛ ولم يعد الأمر مقتصراً، عموماً على تظهير الموافقات بعد أخذ القرارات. فهناك سلاح يمكن إشهاره في وجه السلطات وهو الإضراب عن التثمير، علماً بأن الأموال التي يملكها أهل المنطقة والمودعة في الخارج تبلغ حوالي 600 بليون دولار. لكن الجدير بالذكر أن الداخلين في المساومة، حتى الآن، ليس بينهم من يمكن وصفه بالديمقراطي فلسفياً (أي عن اقتناع). فالمساومة ليست عملية ديمقراطية رسمية، والمساومون ليسوا ديمقراطيين. والرابح يأخذ كل شيء، وكل فريق يلغي الآخر. هناك، أحياناً، تسامح لا مشاركة في السلطة، على أساس أن الأفضل كسب بعض الشيء على خسارة كل شيء (ص 326).

استنتاجات

إن الأنظمة الراديكالية السلطوية في المنطقة مثقلة بإرهاق أيديولوجي. وقد قدمت الملكيات الليبرالية بعض التنازلات باتجاه التعددية والانتخابات الديمقراطية، لكن ليس بالقدر الكافي. أما الخطاب السياسي للإسلام السياسي فهو يشبه خطاب الأنظمة الراديكالية المكروهة لديه، مع إضافة الله إلى أفكار مألوفة عن التضامنية والانسجام السياسي.

وربما كان التغيير الاقتصادي، في إطار الاقتصاد العالمي ونهاية الحرب الباردة، سبباً في خلق حالة جديدة تجبر الحكومات المتعطشة إلى موارد على اللجوء إلى مواطنيها من أجل الضرائب وأموال الاستثمار. وربما اضطرت هذه الحكومات إلى المساومة مع مواطنيها وإلى الوصول إلى ترتيبات تعاقدية معهم. وربما لم يكن ضرورياً الانتظار لوصول جيل من الديمقراطيين المقتنعين بالتعددية إلى السلطة. فالأحوال الصعبة للحكام ربما أجبرتهم على الانتقال من التضامنية إلى التعددية الديمقراطية.

الفصل الثالث عشر: العسكر والدولة

لقد كان الشرق الأوسط خلال التاريخ مسرحاً لمواجهات عسكرية واسعة النطاق.

العسكر والسياسة في الشرق الأوسط

شهدت المنطقة خلال هذا القرن نزاعات وحروباً حادة (ص 229). وكان أشدها ترويعاً حرب العراق ـ إيران، بين 1980 و1988، التي هدرت فيها موارد مادية وبشرية كبيرة (أكثر من مليون قتيل) وقد كان ثمن حرب الخليج الأولى والثانية يفوق 600 بليون دولار. فالموارد التي تهدر في الحرب في هذه المنطقة هي أكثر مما في أي منطقة أخرى في العالم. ومما لا شك فيه أن بلدان المنطقة عانت من حكم العسكر لفترات طويلة (ص 230). رغم ذلك، يجب عدم الاستهانة بشأن وأهمية المدنيين في الأنظمة العسكرية، خاصة التكنوقراطيين منهم. وبعض البلدان عرفت بغلبة المدنيين في حكمها (ص 231).

رجال جيدون أو رجال سيئون

نظرت أدبيات الخمسينات والستينات الصادرة تحت عنوان «التنمية السياسية» بعين العطف إلى الأنظمة العسكرية في البلدان الأقل نمواً؛ واعتبرها هانتنغتون «أهون الشرين» (ص 233).. وفي الثمانينات يصعب العثور على كتبٍ ترى

للحكم العسكري حسنة. وهناك إجماع لدى الطبقات الوسطى في المنطقة على أنه يجب إخراج العسكريين من الإدارة الاقتصادية ومن السياسة.

الوزن الاقتصادي للعسكر

هناك رأي شائع بأن النفقات العسكرية والدفاعية تستخدم أموالاً كان يجب أن توضع في التنمية وتطوير «الرأسمال البشري». وهناك رأي آخر يقول إن النفقات العسكرية تساهم في تنشيط الاقتصاد، إذ تساهم في التصنيع الثقيل، وفي نقل التكنولوجيا، وفي تدريب العناصر البشرية (ص 334)، وفي إتاحة فرص الاستخدام؛ هذا إلى جانب جذب المساعدات والاستثمارات الأجنبية. لكن النوعين من النفقات (العسكرية والتنموية) يتضاربان، فيما عدا البلدان النفطية ذات الموارد المالية العالية، وتبلغ نفقات الدفاع في المنطقة أعلى نسبة في العالم. ومن بين البلدان الأربعة عشرة في العالم التي تنفق أكثر من 10٪ من الدخل الوطني الصافي على الشؤون العسكرية عشرة بلدان شرق أوسطية (ص 235).

وقد أدى تراجع أسعار النفط في الثمانينات إلى تراجع النفقات العسكرية في المنطقة من 17٪ من الدخل الوطني في 1983 إلى 9٪ في 1993. ولم تؤد مفاوضات السلام التي بدأت في 1991 إلى تخفيض وتيرة التسلح (ص 336). وتشمل المجتمعات الصناعية ـ العسكرية بعض الأعمال الأكثر تقدماً تقنياً في بلادها، وذلك في أمور التصنيع أو التشغيل أو الاستخدام (ص 337). وهي تنافس القطاع الخاص في بعض النشاطات، إذ صارت ذات أهمية اقتصادية كبيرة (ص 338). وفي بعض البلدان احتلت المجتمعات الصناعية، العسكرية مواقع صناعية هامة، وصارت مورداً رئيسياً للعملات الأجنبية (ص 340).

العسكر وبناء الوطن

تشير بعض الدراسات المستفيدة من التجارب الأوروبية التاريخية إلى أن للنفقات العسكرية وللحروب دوراً أساسياً في بناء الدولة، إذ إن الحاجة إلى

بناء قوى مسلحة قوية تضطر الدولة إلى بسط وتشديد قبضتها الإدارية على المجتمع، وإلى إلغاء بقايا الفيودالية، وإلى اقتطاع الموارد من خلال الضرائب من أجل المجهود الحربي. تقود هذه العملية إلى صعود الدول المركزية القوية، وإلى صعود القومية بسبب الحرب.

لكن عملية تطور الشرق الأوسط لا تسلك طريقاً واحداً. يعود الالتباس إلى أن الريوع الاستراتيجية كانت متاحة بكثرة مما لم يجعل الحاجة ملحة إلى بناء أجهزة ذات طاقة اقتطاعية (للموارد) عالية؛ فلم يكن اقتطاع الموارد بنسبة وتيرة التسلح وبناء القوى المسلحة. يضاف إلى ذلك أن معظم بلدان المنطقة (عدا تركيا وإسرائيل) أصيبت بهزائم أدت إلى انقسامات أعاقت بناء الدولة (ص 342).

استنتاجات

كان دور العسكريين على وجه الإجمال مؤذياً في تطور المنطقة؛ إذ لم تستطع الأنظمة العسكرية إحداث التحولات الهيكلية المطلوبة. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الذي أصاب المنطقة في ظل حكم المعسكر، إلا أنه يمكن التساؤل ما إذا كان النمو سيكون أسرع وتيرة في وضع مغاير. لقد كان العسكريون أداة لنقل التكنولوجيا، وكانوا هم الأكثر (ص 344) تقدماً في مجتمعاتهم. لكن دورهم في بناء أجهزة الدولة كان أكثر أهمية من دورهم في بناء الاقتصاد. فقد كانت الأولوية تعطى للنظام والانضباط على التعبئة، وللوحدة العضوية على التعددية، وللنظام على العفوية.

إن الحرب والحكم العسكري هما أكثر ما يميز الشرق الأوسط عن غيره من مناطق العالم. وكانت هذه التركيبة أهم المعيقات أمام صعود الممارسات الليبرالية والديمقراطية. وبالرغم من تراخي قبضتها، إلا أنها لا تزال تبسط هيمنتها (ص 345).

الفصل الرابع عشر: هل الإسلام هو الحل؟

«الإسلام هو الحل»؛ هذه هي صرخة الإسلامويين المدوية. والسؤال هو: هل الإسلاميون هم الحل للمشاكل المطروحة في هذا الكتاب؟ ولا يتعلق هذا السؤال بالمسائل الأخلاقية، أو الخلاص الفردي، أو العلاقة بين الجنسين.

من الضروري تحديد المقصود بتعبير اسلاموي، إذ ليس جميع المسلمين اسلاميين (ص 346). ولا يشمل التعبير جميع الأصوليين الإسلاميين. فالتعبير يستخدم هنا ليعني تلك المجموعة من العقائديين والمناضلين المسلمين الذين يعتقدون أن العودة إلى الشريعة هي القضية الأكثر أهمية التي يواجهها مسلمو العالم الآن، وأن فرض الشريعة الإسلامية وتعاليم الإسلام يحمل حلاً واضحاً وبسيطاً ومنسجماً للمشاكل التي تواجهها المجتمعات الإسلامية.

تتشكل الحركات الإسلامية من عناصر ثلاثة: أولها النخبة المضادة من رجال أعمال ومهنيين؛ **ثانيها** شريحة من المثقفين المحبطين وخريجي الجامعات والثانويات العاطلين عن العمل أو العاملين؛ ثالثها جمهور من الشبان العاطلين عن العمل وأنصاف المثقفين. إن نواة الحركات الإسلامية تعتمد على الشباب، أنصاف المثقفين، العاطلين عن العمل الوافدين حديثاً إلى المدينة. وهؤلاء محبطون افرادياً وجماعياً. فقد فتحت لهم المدينة آفاقاً جديدة، لكن واقعهم يبقى غير ذلك. ومشكلتهم الأساسية هي إيجاد فرص العمل، خاصة العمل المجدي، وإيجاد السكن الملائم (ص 347). وهم يشكلون قومية جديدة. وقد كثرت أعدادهم من خلال عملية تطور مرت بمرحلة تصنيع بدائل الاستيراد ثم مرحلة طفرة النفط ثم مرحلة التقشف (بعد هبوط أسعار النفط). لا يمكن فهم ظاهرة الإسلام السياسي دون النمو غير المتوازن، وبالأحرى النمو المعطّل: لكن الظاهرة لا يمكن تقليصها إلى جملة من المشاكل التنموية (ص 349). فالعوامل الاقتصادية الاجتماعية مهمة لكنها غير كافية لفهم الظاهرة.

تتشكل الحركات الإسلامية من جماعات صغيرة تفتقر إلى التنظيم الشكلي وتتألف من أصدقاء وأقرباء. وهي تقدم الخدمات لأعضائها واتباعها؛ وهي تحل

محل الدولة في ذلك أحياناً، خاصة بعد إلغاء الدعم وتطبيق إجراءات التقشف (ص 349). وحتى لو لم تستلم هذه الجماعات الحكم فإنها ستبقى قوة ذات اعتبار.

الإسلامويون في السلطة

يفتش الاقتصاديون دون جدوى عن نظرية اقتصادية اسلامية ذات انسجام داخلي. وهناك خلافات كبرى بين الاسلامويين حول هذا الموضوع. وهم يعتمدون، في غالبيتهم، على مصادر القرآن والسنة والإجماع والقياس (عند السنة) والاجتهاد (عند الشيعة) (ص 350). وحتى حين يتفقون على أي مصدر يستخدمون فإنهم يختلفون حول المعنى المقصود في هذا المصدر. وفي جميع الأحوال، ليس الاقتصاد في رأس اهتماماتهم، وربما كان أقلها؛ وقد عبر الخميني عن ذلك بالقول: «إن الثورة معنية بالإسلام، لا بسعر البطيخ» (ص 351).

إن التنمية الاقتصادية ليست سهلة، وقد حققت دول آسيا الشرقية، بما فيها دول إسلامية، نتائج باهرة بالتركيز على مسألة النمو؛ وهذا ليس من شأن الإسلامويون. وهناك دلائل على أن الأمر يتطلب عزل التكنوقراط عن الضغوط السياسية من أجل إدارة ماكرو اقتصادية صحيحة. ومن الصعب التخيل أن نظاماً اسلاموياً يمكن أن يسمح بذلك (ص 352). وفي الأنظمة الإسلامية تعطى الأولوية للثقافة، بشكل يُلغي الأسس الصحيحة للإدارة الاقتصادية.

إن العداء للغرب يؤدي بالاسلاميين إلى اعتماد سياسات قومية أو إقليمية، ويقود الرهاب من الأجانب (Xenophobia) إلى إعاقة نقل التكنولوجيا واكتسابها لديهم. كما أن هاجس الاكتفاء الذاتي يمكن أن يكون معيقاً اقتصادياً آخر (ص 352). والفرضيات الطوباوية يمكن أن تكون النواة النظرية التي يواجهون بها المشاكل الاقتصادية فهم يلغون المبدأ الأساسي للاقتصاد السياسي، أي الندرة في عالم تحركه المصالح الخاصة. ويتوهمون أن المشاكل يمكن حلها بانتشار السلوك الغيري البعيد عن الأنانية.

ومن مبادئهم الأساسية التوحيد. وهو عند المسلمين غير الإسلامويين توحيد الله؛ لكنه بالنسبة إليهم توحيد المجتمع المثالي ليصبح خالياً من التناقضات

والصراعات. وهم يفترضون أن الله خلق كل شيء بكميات وافرة لتلبية حاجات جميع الناس. ينطلق الإسلاميون من افتراض نظام اجتماعي منسجم تحققه الفضيلة الفردية - أي يحققه أفراد يتغير سلوكهم ليتطابق مع الوحي الإلهي (ص 353). ، وينكرون مبادىء الاقتصاد الحديث التي تفترض الطمع والجشع كما تفترض المصالح المتناقضة كمعطيات موضوعية. وتقودهم فرضياتهم غير الواقعية حول السلوك البشري إلى سياسات قمعية ومؤسسات عشوائية لفرض نمط معين من السلوك على الناس.

أما أهم المواضيع «الاقتصادية» التي تشغل بال الإسلامويين فهي الربا. والحديث الشريف «الناس شركاء في الكلأ والماء والنار»، والزكاة. وهم يختلفون حولها، ويصل بعضهم إلى استنتاجات تتعارض مع سياسة الدولة (ص 355).

باختصار، لا يقدم الاسلامويون نظرية اقتصادية منسجمة ومتماسكة بل يؤسسونها على فرضيات واقعية حول السلوك البشري. إن ضبابية كتاباتهم الاقتصادية، وهامشية المواضيع الاقتصادية في مشروعهم السياسي، وفرضياتهم الطوباوية حول السلوك البشري، وخلافاتهم الواسعة، كلها أمور تعيق كل محاولة لبناء نموذج اقتصادي إسلامي.

وكما في كل مكان آخر في العالم لا تتطابق السياسة الواقعية مع النظرية اطلاقاً والسياسة الاقتصادية الواقعية في ظل الاسلاموية كما في غيرها يجب أن تأخذ بالاعتبار: توازن المصالح، وبنى المؤسسات، وتوقيت الأحداث، والأنظمة الإسلامية الراهنة تنشأ على أساس تحالفات تضم مصالح متناقضة. أما المؤسسات فهي ضعيفة كغيرها في المنطقة (ص 357). والدول الإسلامية، كغيرها، إذا كانت قوية فإنها لا تريد تحقيق آلية السوق، وإذا كانت ضعيفة فإنها لا تقدر على ذلك. وهي مضطرة، عند استلام الحكم، إلى ترك أجهزة الدولة الموروثة وإنشاء أجهزة تراقبها، مما يؤدي إلى ازدواجية السلطة (ص 358).

يعتقد البعض أن الأنظمة الإسلاموية نيوليبرالية لأن الاسلامويين يؤيدون

حقوق الملكية الخاصة ويعارضون أنظمة المنطقة الدولتية؛ ويعتقدون أنها سوف تتصرف حسب توصيات البنك الدولي وصندوق النقد في الخصخصة ونزع القيود الاقتصادية. لكن الأنظمة الإسلاموية إرادوية عشوائية، وهي تصادر الأملاك حين اللزوم، فهي أنظمة تخضع الملكية الخاصة «للواجبات الاجتماعية» (ص 361). لكنه ليس هناك نص ديني يمنع هذه الأنظمة أن تكون نيوليبرالية (ص 362).

الفصل الخامس عشر: الإقليمية، هجرة العمال، ومستقبل اقتصادات النفط

يحلم مثقفو الشرق الأوسط بالوحدة منذ زمن طويل. وقد حطمت عاصفة الصحراء دعوى الوحدة. يساهم ضعف التجارة البينية في هذا الفشل؛ وهذا الضعف يتزايد. وقد شكلت التجارة البينية 6٪ من تجارة المنطقة في عام 1990؛ ومع استثناء النفط، بلغت هذه النسبة 10٪ في عام 1990 (ص 366). ومن غير المتوقع أن تتزايد التجارة البينية دون إصلاح اقتصادي.

وقد نشأت محاولات لمعالجة الأمر، وكان من أهمها إنشاء صناديق التنمية (ص 367). مثل الصندوق الكويتي والصندوق العربي وصندوق أبو ظبي وغيرها. ولم تحقق هذه الصناديق النجاح الذي توقعته لنفسها (ص 368). وبقيت المحاولات المعتمدة لدمج اقتصادات المنطقة دون تحقيق النتائج المرجوة سواء كان ذلك على صعيد الدولة أو تدفق التجارة أو تدفق الرساميل والاستثمارات. بل إن الهجرات العمالية على مستوى لا سابق له هي التي كانت العامل الأساسي في تحريل اقتصادات المنطقة ودمج المنطقة إلى حدٍّ في الاقتصاد الإقليمي.

الهجرة العمالية: مراجعة عامة

إن اندفاع الهجرة العمالية هو العامل الاقتصادي. ومعظم الذين هاجروا، فيما عدا الفلسطينيين، فعلوا ذلك من أجل كسب المال لا هرباً من القمع السياسي. وكانت الفجوة في الأجور بين البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة هي السبب في ذلك.

لقد ازداد الطلب على الأيدي العاملة في البلدان النفطية بعد طفرة أسعار النفط

في السبعينات بشكل خاص. فهذه البلدان ذات عدد قليل من السكان ومعظمهم فتيان دون سن العمل. يضاف إلى ذلك محدودية النساء في سوق العمل، وكثرة الأمية، وجانب العمل لدى بيرقراطية الدولة، كل ذلك ساهم في تقليص الأيدي العاملة المحلية المتاحة (ص 369).

بدأت الهجرة العمالية قبل الطفرة النفطية، لكنها تزايدت بأعداد كبيرة بعدها. ومع مرور الزمن تراجعت نسبة العمال العرب كما تراجعت الحاجة إلى الأيدي العاملة غير الماهرة (ص 370). ومع قرب الخليج تحول نمط الهجرة انسجاماً مع تحول التحالفات السياسية. إن الغالبية الساحقة من المهاجرين هم من الذكور الفتيان (ص 371).

أثر الهجرة العمالية على البلدان المرسلة

طال النقاش حول أثر الهجرة العمالية على البلدان المرسلة وذلك من معايير قيمية مختلفة، فما يبدو «انهيار الثقافة الوطنية» بالنسبة للبعض يبدو «اندماجاً في العالم الحديث» بالنسبة لآخرين. وتكثر الأفكار المسبقة، عند بعض الرسميين الأغنياء الذين يجلسون في غرفهم المريحة المفروشة بما غلا ثمنه ويحتجون أن الفلاحين المهاجرين يصرفون مالهم على أجهزة التلفزيون والمسجلات (ص 374). وغالباً ما يكون النقاش حرباً بين جهلة في ظلام دامس.

لولا الفائدة للمهاجرين لما كانت هناك هجرة. ولولا الفارق الكبير في الأجور لما كانت الهجرة. ويفضل بعض المحللين أن تكون وحدة التحليل هي الأسرة لا الفرد. وتقييم الكلفة والمنفعة الاجتماعية هو أمر معقد. لكنه يمكن تفكيك الموضوع إلى ثلاثة أوجه: هجرة، وتحويلات مالية، وعودة المهاجرين (ص 376).

إن الهجرة بالنسبة للذين يمتدحونها هي بمثابة صمام أمان للبلدان المرسلة. وهي مفيدة، بلا شك، فيما يتعلق بالعمال غير المهرة، إذ تخفض البطالة. لكن هجرة المتعلمين تسبب مشاكل في البلدان الفقيرة التي لا يكثر فيها المتعلمون. وقد ساهمت الهجرة من بعض البلدان في رفع سعر الأيدي العاملة فيها لأنها أدت

إلى خفض عرض الأيدي العاملة؛ وفي بلدان أخرى سببت مشاكل في إنتاج الحبوب (ص 377). وعلى وجه الإجمال يمكن الاستنتاج أن أثر الهجرة في البلدان المرسلة كان مفيداً.

وكانت التمويلات المالية في عام 1993 بمعدل 90 دولاراً للفرد من المقيمين (في مصر والأردن واليمن)، وشكلت 40٪ من الصادرات و10٪ من الناتج الوطني (ص 378). ويحتج البعض أن التحويلات تصرف على المستوردات أكثر مما على المنتجات المحلية وأنها تساهم في التضخم. لكن هذين الأمرين يلغي أحدهما الآخر. بيد أنّ جزءًا كبيراً منها يصرف على شراء المساكن أو الأراضي (ص 382). وبعضها يجد طريقه إلى الاستثمار الانتاجي. لكن حركة هذه التحويلات خارج النظام المصرفي تقلص فرص استخدامها في الاستثمار الانتاجي. وبالنسبة للذين يحتجون أن ما يصرف منها لشراء السيارات يساهم في اكتظاظ المدن، يمكن الجواب أن استخدام المزيد من السيارات في الريف أمر مفيد (ص 383).

أما العودة الجماعية إلى بعض البلدان المرسلة، خاصة بعد حرب الخليج، فقد سببت كثيراً من المشاكل لهذه البلدان.

الهجرة والدولة

يصعب التعميم حول أثر الهجرة على عدالة التوزيع. إن فوائد الهجرة تتوزع عشوائياً، لكنها تتيح إمكانية ارتقاء السلم الاجتماعي لمن يستطيع الهجرة. وأثرها على الفقر أوضح مما هو على توزيع الثروات والبنية الطبقية. وتشير احصاءات منظمة العمل الدولية إلى أنها خفضت عدد أفقر الفقراء في مصر (ص 385). وهي قد أدت إلى رفع أجور العمال الزراعيين. وعلى العموم إن الأفقر حالاً هم الأكثر استفادة منها.

أثر الهجرة على البلدان المستقبلة

إن الفوائد الاقتصادية للهجرة بالنسبة للبلدان المستقبلة كبيرة جداً. وما كان باستطاعة البلدان النفطية تحقيق مشاريعها الكبيرة والمتعددة لولا العمال المهاجرون.

وكان استخدام المعلمين المهاجرين أساسياً في بناء أنظمتها التعليمية (ص 386). واعتماد بلدان الخليج على العمال الأجانب ليس له مثيل في التاريخ الاقتصادي للعالم المعاصر. وإذا كانت جميع البلدان الغنية تقريباً تستخدم عمالاً أجانب للأعمال الصعبة والقذرة والخطرة، فإن بلدان الخليج وحدها هي التي يفوق فيها العمال اليدويون الأجانب عدد العمال المحليين. وقد أدى هذا الأمر إلى مشاكل سياسية عديدة وتناقضات تتعلق بحق الجنسية والفروقات في المداخيل (ص 387). يضاف إلى ذلك المشاكل الأمنية التي تسبب مخاوف عديدة (ص 388).

استنتاجات

تحول الاقتصاد السياسي في المنطقة بتأثير الهجرة العمالية. وحدث التحول بسبب هجرة أعداد كبيرة من المواطنين الريفيين والمدينيين من البلدان الفقيرة. وكان لذهابهم وإيابهم وتحويلاتهم المالية آثار كبيرة على عائلات وقرى وإحياء مدن وعلى اقتصادات البلدان الفقيرة والنفطية. والأهم من ذلك أن أسواق العمل اندمجت عبر الحدود الوطنية. وبقي الأمر على حاله رغم الانقطاع الذي أحدثته حرب الخليج.

لكن دينامية الهجرة كآلية لرفع الأجور ومستويات المعيشة في البلدان الفقيرة هي تجربة لن تعاد. وقد أتاحت طفرة النفط للبلدان المصدرة للعمال شراء الوقت، وهي ربما أهدرت الفرصة المتاحة.

الفصل السادس عشر: استنتاج

هناك مفارقة في جريان نهر النيل. فهو يجري شمالاً، لكن الناظر إليه يراه وكأنه يجري جنوباً بتأثير الرياح الشمالية الغربية. وفي منطقة الشرق الأوسط لم تحدث ثورة اجتماعية إلا في إيران. وتتميز بلدان المنطقة بالعمر الطويل لأنظمتها، بل باستقرارها. وكما في نهر النيل، يجري التغير الحقيقي تحت السطح، وذلك بتأثير انتشار التعليم ونمو الطبقات الوسطى، والتوسع المدني. ودخول النساء في الاقتصاد الرسمي. وهذه عوامل يصعب على الأنظمة السلطوية احتواؤها.

تتمفصل هذه التغيّرات الاقتصادية الاجتماعية، منذ أواسط الثمانينات، مع

ظروف اقتصادية صعبة هي: انهيار الطفرة النفطية، ونضوب الريوع الاستراتيجية. وبالتالي ضرورة إجراء تغييرات هيكلية جذرية في وقت صارت إيرادات الدولة محدودة. ومن الآثار الجانبية كان تفاقم البطالة، التي بدت لوهلة مؤقتة؛ لكن المؤقت يمكن أن يدوم طويلاً.

لم يعد ممكناً بعد 1990 (حين صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب) استمرار الأنظمة دون إصلاحات جذرية. وقد بدأت مختلف الأنظمة السير على طريق الإصلاح، لكن بخطى مترددة. وحتى الآن، فالأنظمة غير قادرة، والمستثمرون الرأسماليون غير راغبين، بتقديم المال اللازم دون إدارة حسنة لمشاكل الاستخدام والمياه والغذاء والتعليم والتوسع المديني وغيرها (ص 391).

أما الخطوات نحو الليبرالية السياسية فقد كانت دون حماس، بل إن أكثر الاندفاعات حيويةً باتجاه الديمقراطية جرى بترها والقضاء عليها كما في الجزائر وتركيا. ويظهر من التجربة التركية أن الديمقراطية والإسلام يمكن أن يتناغما وينسجما، لكن هناك نخباً رفضت ذلك. فالنخب الحاكمة تخاف على نفسها من الاقتلاع كلية إذا وصل الإسلاميون إلى الحكم.

تزداد الأزمة الاقتصادية والسياسية حدة. وبرامج الإصلاح سوف يتم المضي بها، مهما كان التردد طويلاً. وسوف تنفتح اقتصادات المنطقة للتجارة الدولية ولحركة الرأسمال العالمي، وسوف يكتسب الرأسمال المحلي حياة جديدة - ومن الممكن أن يحدث ذلك في ظل أنظمة شعبوية سلطوية مستمرة، أو في ظل ديمقراطيات انتخابية، أو في ظل حكومات إسلامية. لكن الجميع سوف ينحنون أمام رياح العالم الواقعي في وقت فقد النموذج الاشتراكي صدقيته ويؤسس الاستثمار الخاص لصدقية جديدة. ولن يكون الأمر سهلاً.

ترغب الطبقات الوسطى في الشرق الأوسط بالمشاركة في المسؤولية، لا بالانضواء تحت لواء الأنظمة القائمة. بعضهم يسعى وراء النفوذ عن طريق الإسلام السياسي، سواء كان ذلك عن اقتناع أو مراءاة. وهم ليسوا بالضرورة ليبراليين، ومن الممكن أن يتعايشوا مع السلطوية. والمفارقة في بلدان العالم الثالث في أواخر

القرن العشرين أن قوى التغيير الآن ليست الفلاحين ولا البروليتاريا بل الطبقات الوسطى من ذوي الياقات البيضاء.

هناك نتيجة هامة لتعاطي الحكومات مع رؤوس الأموال الخاصة، وهي أن هذا التعاطي يفسح المجال للمساومة والتفاوض، مما يمكن أن يؤدي إلى نوع من المحاسبة والرقابة. وهذا أمر جديد بالنسبة لأنظمة أبوية سلطوية. ومن الممكن أن تسير الأمور باتجاه مزيد من التشدد، فالضمانات الشرعية والقانونية. فالمحاسبة، فالمراقبة فالديمقراطية؛ وذلك في تطور بطيء دون أي تحول مفاجىء. يساعد على هذا التطور تناقص الريوع الخارجية والحاجة المتزايدة إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة (ص 392).

لكن يكون هذا التطور في حال حدوثه، مميزاً لمنطقة الشرق الأوسط عن بقية العالم الثالث. ما يميز المنطقة هو الوتيرة العالية من العنف والنزاعات الإقليمية (مع ما يستدعيه ذلك من اهدار موارد مادية وبشرية) وانتشار الإسلام السياسي.

وما يسترعي الانتباه أنه، على الرغم من ذلك، تحسن وضع المنطقة، وهي الآن أكثر ازدهاراً، وأهلها أكثر تعليماً، وثرواتها أكثر عدالةً في التوزيع، ودولها أكثر استقراراً. والمنطقة الآن، بالنسبة لسكانها، هي مكان أفضل للعيش بالمقارنة مع ما كانت عليه منذ عقدين، لناحية البنى التحتية والخدمات ونمو الطبقة الوسطى. لكنه تطور حدث على قاعدة هشة؛ إذ لا قاعدة صناعية تستطيع مواجهة المنافسة الدولية، وذلك رغم أن حكومات المنطقة بذلت جهوداً كبيرة في سبيل التصنيع، ووضعت ضريبة عالية على الزراعة لصالح الصناعة، كما أنها تحملت الديون في سبيل التصنيع.

لقد كان السعي وراء وتيرة نمو عالية متزامناً مع وتيرة استهلاك عالية أيضاً. وهذه معادلة صعبة. كان ممكناً للدول المصدرة للنفط ولوج هذه الطريق، أما الدول الأخرى فقد اعتمدت على الريوع الخارجية (ص 393).

لقد كان هاجس التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط هو تعليم وتدريب فاعلين اجتماعيين جدد لا زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد. ويكثر المهنيون ذوو الشهادات العليا، ويفيضون عن الحاجة، لكنهم أسيء استخدامهم. والطبقة

الوسطى يتم تحديدها على أساس أنماط الاستهلاك وأساليب العيش لا على أساس الموقع بالنسبة لنمط الانتاج. وإذا كانت الظروف الاقتصادية الصعبة والمستجدة تتطلب الحد من الاستهلاك، فإن ذلك يضع الأنظمة السياسية في موضع حرج تجاه الطبقات الوسطى.

لقد كانت الإنجازات الاقتصادية لدول المنطقة أقل مما كان يمكن تحقيقه، أخذاً بالاعتبار الموارد المالية التي تتمتع بها المنطقة. وكانت وتيرة النمو عالية بين 1960 و1995، لكن ذلك كان بفضل الحماية والريوع. والآن دخلت بلدان المنطقة حلبة التجارة الدولية من خلال استثمار رؤوس الأموال الخاصة، ونزع القيود على الأسواق المحلية، وتشجيع تصدير المواد غير التقليدية؛ لكن الخطى ما تزال مترددة. وهناك مئات مليارات الدولارات لأهل المنطقة في الخارج، لأن دول المنطقة لم تستطع بلوغ الصدقية المطلوبة في دعم القطاع الخاص وآلية السوق. وإذا لم تحدث تعديلات هيكلية على نحو سريع فإن بلدان المنطقة لن تستطيع مواجهة المنافسة الدولية في إطار منظمة التجارة الدولية، التي انضمت إليها بعض بلدان المنطقة (ص 395). لكن الصورة ليست كلها تجهماً، فقد كانت المرحلة السابقة، مرحلة تصنيع بدائل الاستيراد، مناسبة لتشييد بنى تحتية واكتساب مهارات تقنية وتنظيمية يمكن استخدامها في المرحلة التالية. وهناك تقدم بطيء على صعيد التعليم ومحو الأمية والصحة والعمر المتوقع.

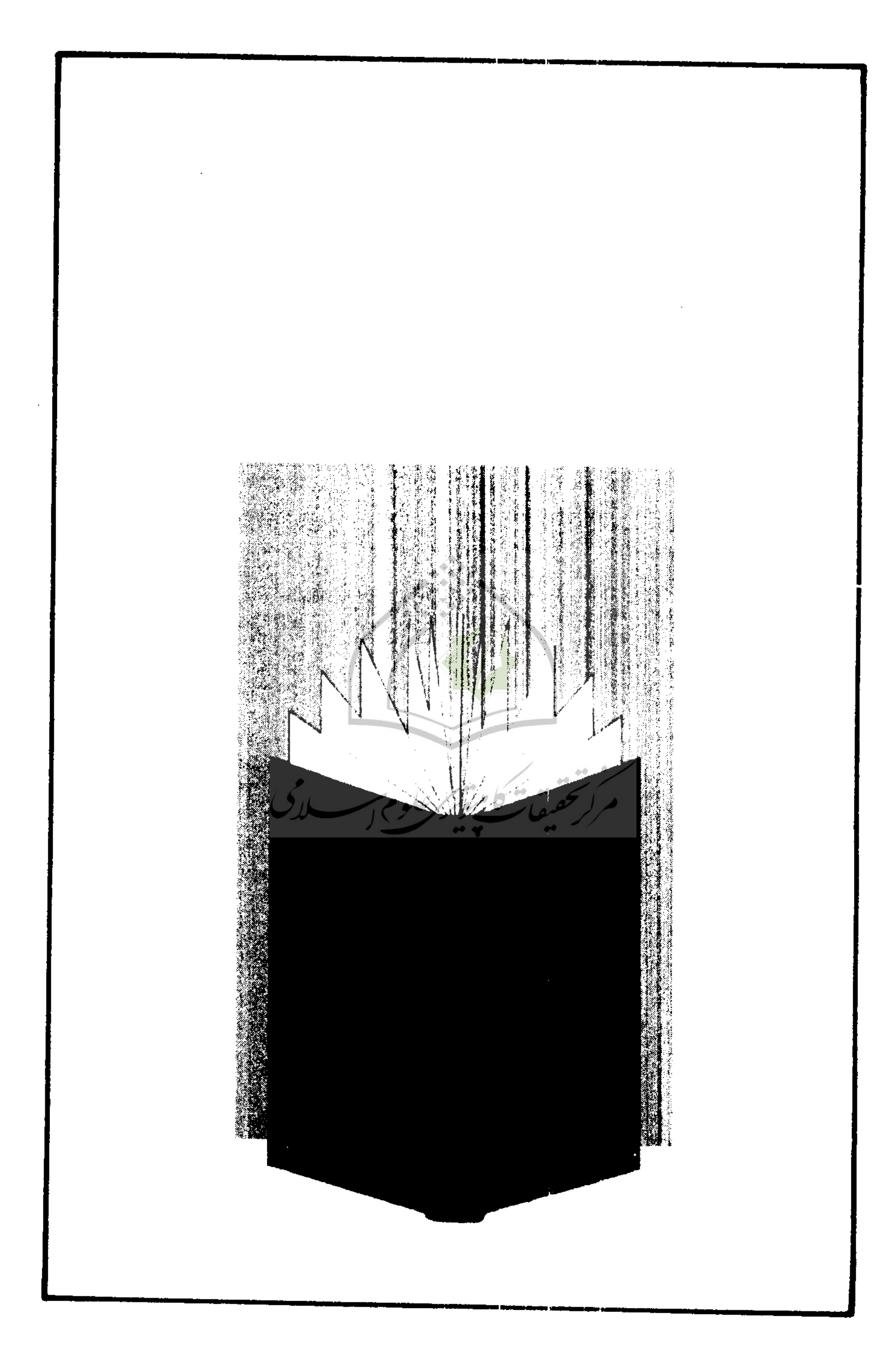
ولم تكن تجربة الشرق الأوسط في النواحي السياسية ناجحة أبداً. فقد فشلت الأنظمة، إذا استخدمنا معاييرها هي، في تحقيق قاعدة متجانسة تستند إليها في دعواها الشعبوية. والصيغ الكوربوراتية، التي صنفت الناس حسب أدوارهم ومهنهم داخل أنظمة الحزب الواحد والأيديولوجيا الواحدة، لم تستطيع أن تكون أكثر من محاولات بيروقراطية للتحكم بالناس الفاعلين. فازداد انفصال القاعدة عن القيادة، وحلت الشرطة وعملاؤها مكان الالتزام الأيديولوجي. ولم تحقق الأنظمة أهدافها التنموية، كما أنها ما استطاعت بناء قوة عسكرية فعالة. فشلوا على جميع الأصعدة، ومع مرور الزمن حل بهم الإرهاق، فهي أنظمة مرهقة (ص 394).

كانت الخمسينات مرحلة تفاؤل في العالم «النامي»؛ لكن الأمور سارت على غير ما يرام وتزايد السكان سريعاً في وجه تراجع اقتصادي. وتصرفت البيروقراطيات بعقلانية لا بغيرية بعيدة عن الأنانية. والمسؤولون الذين كانت مهمتهم حراسة البوابات، صاروا يتقاضون الرسوم لقاء فتحها، خاصة وأن رواتبهم متدنية. ولم تستطع القومية وحدها أن تكون الترياق لمسؤولين ينشدون أسلوب عيش الطبقة الوسطى.

لم تكن لدى الناس وسيلة لمحاسبة المسؤولين والقادة. فهناك ضرائب دون تمثيل سياسي. أجبر المهنيون من الطبقة الوسطى على الانضواء تحت راية الأنظمة عن طريق المغريات وبعض النفوذ. وعلى البقية إما خيار الغرق في اللامبالاة، أو إشعال الاضطرابات، أو المشاركة في السياسة المحلية اللارسمية أي فيما يوازي سياسياً الاقتصاد اللارسمي. وأصبحت الثقافة المضادة الإسلاموية أكثر الأشكال بروزاً للنظام السياسي الموازي؛ ووجدت الدولة نفسها أقل قدرة مع الزمن على التحكم بالحياة السياسية والاقتصادية.

مع ارتداد الأنظمة عن عقودها الاجتماعية، ومع تكرار دورات التضخم وتآكل الحياة اليومية، ومع تزايد شعور الأفراد والعائلات بأنها متروكة لوحدها، يتزايد التسابق والمطاحشة ويركز الجميع على استراتيجية بقاء قصيرة المدى (ص 396). ويتسابق الجميع من أجل وظيفة ثانية، أو من أجل نيل خدمات السياسة المحلية الموازية. ولا يصل الجميع إلى ما يتوقون إليه. فهناك أقلية تزدهر، والآخرون يستمرون في سباق اليأس. ويتزايد الغضب والإحباط، وربما ازداد الاقتراب من الانفجار.

إن الظروف الآن أصعب مما كانت عليه منذ ثلاثين عاماً، ليس فقط بسبب تناقص الموارد بالنسبة لعدد السكان، بل بسبب التجارب التي ولجت بحماس وثقة ثم فشلت وأصيب جيل بكامله بالإرهاق وعدم الثقة. ورغم أن الخطاب الإسلاموي ينتشر الآن، إلا أن البلدان التي يطبق فيها ليست نماذج تستهوى سكان البلدان الأخرى. هكذا تدخل المنطقة مرحلة تقشف وإعادة ترتيب بنيوية دون نماذج تمَّ اختبارها ودون استراتيجيات طويلة المدى.



مراجعات کتب


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الاستثمار في التنمية*:

دروس من خبرة البنك الدولي

(وارين س. بوم، ستوكس م. تولبرت)

قراءة جورج كتوره

كتاب كبير من إعداد باحثين وخبراء في البنك الدولي. والكتاب لا يقاس بعدد صفحاته بقدر ما يقاس بعدة أمور منها هنا أولاً توجهه وثانياً اختصاصه. فالكتاب يتوجه إلى فئة خاصة من الناس وحتى لا نقول إلى السياسيين أو الاقتصاديين وحدهم؛ إذ يتوجه أيضاً لأهل الاختصاص العاملين أو الذين يريدون العمل في الشأن العام، وللذين يريدون بدرجة أو بأخرى اكتساب ثقافة معينة ومتخصصة في مجالات الاستثمار وإعداد المشاريع في قطاعات مختلفة، زراعة أو صناعة أو إسكان أو غير ذلك من قطاعات التنمية اللازمة لبناء الدولة. أما اختصاص الكتاب فلا يتحدد بصدوره عن لجنة أو عن هيئة متخصصة بقدر ما يتحدد أيضاً بتحديد الموضوعات بشكلين منسجمين نظرياً، حيث نجد التوصيات والتحاليل والإحصاءات وعملياً حيث الإشارات المتعددة لتجارب معينة من بلدان في الشمال وفي الجنوب وحيث الإشارات تتناول أيضاً التجارب الناجحة كما الفاشلة.

يركز الكتاب في فصله الأول على المشروع معنى ونشأةً وكيفية إعداد. فالتنمية لم تعد ارتجالية ولذلك فإن نهج الاستثمار صار يستلزم إعداد مشاريع

(*) وارين بوم وستوكس تولبرت: الاستثمار في التنمية، دروس من خبرة البنك الدولي، أعد للترجمة العربية: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1994، 699 ص.

متخصصة في المجال التنموي الذي يراد إحياؤه أو الاستفادة منه. في الاختيار يجب أن يستند المشروع إلى معطيات واقعية. فلا استثمار في النفط حيث لا نفط، والمشروع يجب أن يخضع لدراسة جدية حول عوامل الاستثمار وحول تمويله وطرق تسديد الديون وإدراجه من ضمن خطة تنمية متكاملة الخ. وهنا تطرح برامج التخطيط. والبنك الدولي بات يوصي أن تكون المشروعات أياً كانت من ضمن خطة معينة. خطة هيكلية تتناسب مع اقتصاد البلد والاقتصاد العام. يشير الكتاب إلى فشل بعض المشروعات لأنها افتقدت لعناصر مكونة معينة كالتخطيط الكامل والتشاور ومراقبة سير المشروعات وطواعيتها في التأقلم محلياً أو خارجياً مع إشارة إلى نجاح مشروعات أخرى. هنا تأتي تجربة اليابان وبعض بلدان شرق آسيا في الطليعة حيث تمت المشروعات بتوافق بين تخطيط الدولة وتبني الشركات. فالتشاور كان مجدياً بين قطاعين عام وخاص. على الحكومة أن تعلن الأولويات وعلى القطاع الخاص أن يستثمر بعد قناعته وبالتشاور مع واضعي الخطط التي أصبح لا بد منها بعد الخمسينات. لذلك نجد باستمرار حديثاً عن خطة خمسية أو عشرية. إنّ إعداد الخطط يجب أن يخضع لهيئات متخصصة، وزارة، أو إدارة عامة من ممثلي وزارات مختلفة مع ممثلي القطاع الخاص. ولهؤلاء يجب أن تتوفر المعلومات الكافية واللازمة وعليهم إعداد خطط وإبداء توقعات ومزاولة رصد ما يجري حتى يكون تعديل الخطط الموضوعة ممكناً. مفاجأة الأزمة النفطية بعد السبعينات أجبرت العديد من الدول بما فيها النامية لتطوير خططها والتنبه لأزمات لم يكن بالإمكان توقعها.

وفي إطار السياسة الكلية، أو سياسة الاقتصاد الكلي لم يعد بالإمكان التفرد. فلا بد من مراقبة الأسعار، والتسعير يمثل نظاماً للمعلومات وتوافقاً بين قرارات الإنتاج والاستهلاك. يقوم التسعير على درس الكلفة وعلى ندرة السلعة وعلى حاجة السوق وإمكانية المنافسة، وكيفية استرداد الكلفة. مثلاً الكهرباء أو وسائل النقل العام. فلا استثمار حيث ينعدم عامل الاسترداد. ومن الأمور التي تلعب دوراً بارزاً على هذا الصعيد هي أسعار صرف العملات التي يجب أن لا تخضع للمغالاة والتي يجب أن تتطور مع نمو الاقتصاد المحلي ومع أسعار الصرف العالمية. إعلان دولة ما رفع سعر الصرف فيها قد يؤدي إلى حرمانها من تصدير ما تنتج. حدث ذلك في

بعض الدول الأفريقية مما أدى إلى تدني النقد الأجنبي فانعدم التصدير وزاد تهريب المواد الخام إلى دول مجاورة. وبذلك ترتبط أيضاً المبالغة في تحديد أسعار المنتوجات الصناعية والزراعية مما يؤثر على النمو. تدخل الدولة بهدف تحصيل قسم من المردود دون مراعاة الإنتاج وطرق التصدير وأسعار الصرف يؤدي إلى شل الإنتاج (غانا مثلاً إنتاج الكاكاو فيها تدنى بعد أن وضعت الدولة يدها على التصدير عبر هيئة خاصة فرفعت حصتها من المردود من 3٪ أول الخمسينات إلى 60٪ أول السبعينات. النتيجة تدني المحصول بنفس النسبة. التحول من إنتاج الكاكاو إلى محاصيل أخرى. تهريب هذه المادة إلى أسواق مجاورة). لذلك ينصح البنك الدولي بـ:

- تجنب المغالاة في تقويم الأسعار ـ سعر الصرف والحفاظ على معدل الحماية للصناعات التحويلية خفيفاً.
- تجنب بخس أسعار المنتجات الزراعية. والحفاظ على إيجابية أسعار الفائدة.
- تجنب زيادة في القيمة الحقيقة للأجور دون أخذ معدل زيادة الإنتاجية بعين الاعتبار. وتطبيق مبدأ استرداد التكاليف عند تحديد أسعار الخدمات الأساسية. وأخيراً تجنب التضخم السريع.

تصميم برامج الاستثمار العام

يخضع الاستثمار العام لعدة معطيات. لا بد أولاً من تحديد الهدف وهو غالباً زيادة الدخل القومي وتحسين توزيعه. يبنى ذلك على زيادة فرص العمل، وخفض المساعدات الخارجية. ولوضع خطة استثمار يجب دراسة العنصر الاقتصادي بكليته ودراسة التنبؤات اللازمة لمردودية المشروع. ويستحسن أن يتم ذلك مع ممثلي القطاع الخاص، وتحديد المراحل التنفيذية بحيث يبرز الانتقال من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ وأن تكون مراحل التنفيذ المتعاقبة واضحة ومدروسة ويمكن الالتزام بها. لا يمكن أن تكون المشروعات طموحة جداً يصعب تمويلها. أو إذا شرع بها يصعب الانتهاء منها لوجوب احتساب كلفتها ونسبة هذه الكلفة إلى الوارد القومي ونسبة تمويلها من احتياط النقد الأجنبي.

وإلى جانب التوازن بين إمكانيات القطاعين الخاص والعام بحيث لا يعمل أحدهم على حساب الآخر. يجب أيضاً تحقيق توازنات قطاعية بحيث لا يعطى قطاع حساباً أكبر على حساب قطاع آخر (الماء على الكهرباء، أو النفط على الصناعة الخ). وإذا اختل ذلك واختل ميزان العرض والطلب فإن الاقتصاد يسير نحو الاختناق. لذلك يجب أيضاً مراقبة سير هذه المشروعات وتعديل ما يجب، فيها وإن على فترات. بعض البلدان تضع أولويات وتعمد إلى تعديل مشروعاتها بتعديل الأولويات بحيث إذا ثبت جدول مشروع على حساب آخر فلا بد من الانتقال إليه فوراً (مثلاً استيراد النفط ـ أو تكرير النفط) في إعداد الموازنة لا بد من مشاركة إدارة خبيرة ويستحسن ترك ذلك لوزارة واحدة بدل استقاء معلومات وتوزيع أدوار. ولتقييم المشروع أولاً بأول يجب اعتماد نظام مكننة متطور وتحسين استلام المعلومات وترشيدها وإصلاحها.

يشكل الباب الثالث من الكتاب وهو أطولها دراسات للقطاعات المتعددة من الزراعة إلى الصناعة إلى التعليم والطاقة والإسكان وسواها. وإن كان التبويب قد انتهى بنصيحة توصي بقراءة ما يهم القارىء من قطاعات فإننا سنلخِّص معظمها.

الزراعة: الزراعة هي العمود الفقري في كل اقتصاد. خصوصية القطاع تقوم على اعتماده على النوايا وحسب. بل أيضاً على تقلبات ليست بيد صاحب المشروع: المناخ. التربة. إمكانيات تنظيم الإنتاج بطرق مختلفة. مشاريع كبيرة. وأخرى ريفية صغيرة. الزراعة تطال عدداً كبيراً من الناس. ترتبط بالري وبالصناعة ـ تقديم مواد أولية: الخ. يمكن المزراعة أن تكون من أهم عوامل النمو: استيعاب يد عاملة تقديم غذاء. تأمين سوق للبضائع الصناعية. تأمين نقل بعض الصناعات إلى الريف. تثبت الجداول ارتفاع معدلات النمو الزراعي في العديد من البلدان. وانخفاض ذلك في بلدان أخرى (أفريقيا مثلاً). غالباً ما يوصف المجتمع الزراعي بالمحافظة وبعدم التماشي مع العصر. الدراسة تثبت العكس إذا توفرت الإمكانيات والحوافز.

من حقائق النمو الزراعي: تزايد السكان، وعدم شمول البرامج الزراعية كافة الوحدات السكانية في مختلف المناطق، عدم توفر الخدمات الأساسية (البنى

التحتية في الريف عادة ضعيفة)، امتياز الريف بالفقر وأخيراً الهجرة إلى المدن، أو إلى الخارج مما يؤدي إلى إفقار الريف: مصدر الزراعة ومصدر الثروة الحيوانية أيضاً. تستفيد الدولة من الضرائب على المزارعين: ضريبة الأرض (آسيا) وضريبة الرؤوس في أفريقيا، والضريبة على التصدير في بلدان أخرى ـ على أن لا تثقل الضرائب كاهل أصحاب الدخل المحدود، وأن يعود ريع هذه الضرائب أو بعضها على الأرياف من أجل تحسين البنية أو تقديم خدمات زراعية.

في التنمية الزراعية يراعى: وضع معدل للنمو، الحد من الواردات. تسهيل الدورة الزراعية: تأمين الاستقرار لأن الإنتاج الزراعي قد يمر بحالات جفاف مما يوجب تقديم المساعدة أو التعرض لأمطار تتلف المحصول الخ. كما يجب تأمين عامل الاستدامة بعض الموارد قد تستنفد لا بد من بدائل. ولذلك يعتبر البنك الدولي وبعد خبرة طويلة أنه لا بد من مراقبة الأسعار واعتماد أسعار شراء ثابتة لمنتوجات معينة لتأمين فائض إنتاج ولتأمين ضوابط ومنع المضاربة. لا يستطيع المزارع مفرداً أو عبر جمعية تأمين شراء تكنولوجيا معينة (جرارات ـ بذار مؤصلة) دون مساعدة الدولة أو دون ضمان الدولة أو دون تحديدها لسقف سعر العملات الأجنبية. وفي حال تدني سعر المحاصيل يجب أن تقدم الدولة دعماً معيناً (توزيع الأسمدة مثلاً).

هدف هذه الإجراءات أو سواها تحسين مستوى توزيع الدخل. إلا أن لسياسة الدعم مساوىء شتى خاصة حين لا يصل الدعم إلى صاحب الحق فيه (المزارع) بل يصل إلى الوسيط. هذا ما حدث في ماليزيا مثلاً فقد ذهب الدعم إلى كبار المنتجين للأرز الذين يسلمونه للدولة لا للذين يزرعونه ويعتاشون من زراعته مباشرة. وحدث الأمر نفسه في السودان في زراعة القمح فتحول الناس عن الزراعة والسودان بلد زراعي وتحولت الدولة إلى دعم شراء القمح من السوق الخارجية فازدادت الهجرة إلى المدن.

الخدمات لا تكون مساعدات عينية وحسب، بل تكون خدمات مباشرة كشق الطرق الزراعية، بناء السدود، خدمات تربية الحيوانات، تأمين الخدمات البيطرية، اعتماد خطة واعية في التسويق، والتسويق عملية معقدة. غالباً ما تفشل الدولة حين

تضع يدها على كل شيء (في الهند منعت الدولة القطاع الخاص من تسويق القمح عام 1973 فلم يحسن القطاع العام توزيعه فزادت البلبلة وظهرت السوق السوداء واضطرت الدولة للاستعانة بالتجار). في بلدان متعددة تقوم مشروعات مملوكة من الدولة بدور الوسيط بين المزارع والمصنع (شراء الشمندر وتقديمه للمصانع لإنتاج السكر) على أن لا تتحول هذه المؤسسات الوسيطة إلى مؤسسات احتكارية ولا أن تدخل في المضاربة مع القطاع الخاص لأن الأزمة ستنعكس على المزارعين الصغار.

في السياسة الزراعية يجب أولاً ضمان حيازة الأراضي (حق الملكية). المستثمر الذي لا يتحقق من مدى حيازته للأرض يسيء استخدامها إما بإنهاكها أو بعدم الاهتمام بها وتركها. لذلك لا بد من تدابير حكومية توفر حيازة آمنة للأرض وتوفر إصلاحاً زراعياً دقيقاً ومدروساً. أثبتت التجارب أن كل برامج الإصلاح الزراعي تتعرض أول الأمر لمشاكل واضطرابات ولذلك لا بد من لحظ مدى بعيد لترقب النجاح.

يعترف الكتاب بفشل أكثر المشروعات التي رعاها البنك الدولي خاصة في مجال التربية الحيوانية في أفريقيا، معدل الفشل كان بنسبة 90٪. أما النجاح مع زيادة في التكاليف فقد كان من نصيب بعض المشروعات الزراعية كاستصلاح الغابات وتمويل بعض الزراعات

قطاع التعليم

من وجهة نظر دراسات البنك الدولي يبدو قطاع التعليم في نموٍّ مستمر من حيث تزايد الأعداد في هذا القطاع ومن حيث الفئات وأعمارها ونسبة بقائها في المدارس، ثم من حيث اختلاف نسبة البقاء في المدارس بين المدينة والريف. الكتاب يقدم إحصائيات متعددة لإبراز نسب الالتحاق بالمدارس. تبرز الإحصائيات أيضاً أن الإنفاق على التعليم يأتي بالدرجة الأولى بعد العسكري في استيفاء التكاليف: عن طريق الرسوم ومن مساعدات الدولة.

يتفاوت الإنفاق على الطلاب بين البلدان النامية والبلدان غير النامية، على

سبيل المثال النسبة تتراوح بين عدة دولارات ومئات الدولارات بين بوليفيا مثلاً والسويد.

أهمية قطاع التعليم لا تقوم على استحكامه بأكبر جزء من الموازنة وحسب بل بكونه يضم 25٪ من الموظفين مع كلفة إضافية لحاجات المدارس وحاجات التدريس من شراء الطبشورة حتى بناء المدرسة وتحديثها وتطويرها مما يوجب إيجاد كادر متطور ووزارة واعية وتخطيط. ومن أبرز خطوط التنمية اللازمة: إعطاء أولوية للتعليم الرسمي، توزيع فرص التعليم بإنصاف، زيادة الكفاءة في نظام التعليم، تطوير وصيانة المؤسسة. فالتعليم مدعوم بشكل كامل في البلدان النامية. أما في البلدان التي تتجنب فرض رسوم على التعليم التزاماً منها بمجانية التعليم فقد أظهرت دراسات البنك الدولي أن فرض بعض الرسوم قد يكون أكثر اقتراباً من هدف المؤسسة لأن تحصيل الإيرادات وحسن توزيعها سيعود بالنفع على المؤسسة بالذات. لكن يجب أن يكون ذلك بمتناول شتى الطبقات لا سيما الفقيرة منها.

بعض البلدان اتبعت سياسة إعطاء قروض لطلاب الجامعات تسدد بعد التخرج بفائدة بسيطة أو بدون فوائد وقد أثبتت هذه السياسة بعض النجاح. والأجدى ربطها ببعض الرسوم، في تأمين المسكن.

ازداد الانتساب إلى المدارس الرسمية على حساب المدارس الخاصة في الكثير من البلدان. وتقدم التعليم المهني بنسبة كبيرة. بناء المدارس يعتمد في بعض البلدان سياسةً تقوم على التبرعات المحلية والمساهمات التي يقوم بها الأثرياء ورجال الأعمال وعلى مساهمة أبناء المنطقة نفسهم بتنفيذ بناء المدارس. بإمكان المجتمعات المحلية أن تعبىء الموارد المالية وتبذل الجهود لجعل الالتزام بالتعليم أكثر شمولية من حيث الفئات ومن حيث الأجناس ومن حيث تقريب المسافة بين ما يتم في الريف وما يجري في المدينة.

فشلت الجهود البديلة عن المدرسة وعن التعليم الرسمي في إيجاد فرص

جديدة للالتحاق بالتعليم. والذين تعلموا خارج المدرسة (محو أمية مثلاً أو مبادىء أولية) لم يجدوا سهولةً في الالتحاق بالمدارس.

بناء المدارس يجب أن يخضع للموقع الجغرافي والديموغرافي. ويجب أن يتناسب نمو العدد مع نمو السكان، ويجب وضع سياسة للاستفادة من البناء المدرسي بحدود معينة. ويجب المزج بين التعليم العام والتعليم المهني خاصة في البلدان النامية، المدارس المتنوعة هذه أثبتت جدواها في العديد من البلدان، إلا أن هذه المدارس مكلفة ومعقدة وتزيد بما نسبته 20 إلى 40٪ عن المدارس العامة. يتوخى التعليم حالياً الموافقة مع سوق العمل ولذلك يستحسن أن يكون التدريب مرتبطاً أيضاً في الإطار الذي تقوم فيه المدرسة ليتم الترابط بين المدرسة والمجتمع ولذلك يمكن أيضاً إيفاد البعثات وتوأمة المدارس مع أخرى في بلدان متقدمة

في القضايا المؤسسية:

الإدارة: تعاني بلدان العالم الثالث من سوء الإدارة عامة. كذلك تلعب الأنظمة الداخلية دوراً في تهميش عمل الإدارة المركزية الشديدة في بلدان شاسعة كالهند مثلاً، ويقترح البنك الدولي إنشاء معاهد متخصصة في الإدارة وتنظيم قطاع التعليم. وعلى العموم فقد استطاع البنك الدولي وإن بوقت أطول من اللازم (8 سنوات بدل خمسة) أن يقيم عدداً من المشروعات الناجحة (كوريا) وأن يشغل المدارس بكامل طاقتها بل على دورتين أحياناً صباحية ومسائية. وكان الإقبال على المدارس المهنية والزراعية كبيراً. وقد ركز على استخدام تقنيات محلية ومواد بناء متوفرة في المحيط الذي تبنى فيه المدرسة وقد ساعدت الدروس بواسطة أجهزة الإعلام (راديو وتلفزيون) على إرشاد التعليم بعامة.

السكان والصحة والتغذية

يشار أولاً إلى التحسن الذي طرأ على الوضع الصحي بحيث إن معدل

الوفيات قد انخفض بشكل ملفت. ويشار إلى الاستقرار السكاني في بعض البلدان بسبب سياسات متبعة (الصين) أو بسبب من مبادرة السكان وإن بشكل غير مقصود (بعض بلدان أوروبا). ويرتبط ذلك بالسيطرة على الأمراض وإن لم يكن كلياً كما في بعض بلدان أفريقيا وإلى انتشار نموذج تغذية متقدم، وباستخدام اللقاحات والسيطرة على المرض يرتفع معدل الأعمار. وهذا يطرح مشكلة لاحقة (تعويضات الشيخوخة).

من مشاكل النمو السكاني المتزايد عدم توفر الفرصة الكافية للحصول على غذاء لازم خاصةً حين تكون الزيادة في أوساط زراعية أو ريفية؛ مما يتطلب تغيير نظم الزراعة (من ريفية إلى زراعة حديثة)، وإلاّ سيعني ذلك استمرار الدخل المنخفض في الأسر. وقد لا يكون لبعض المشاريع من ردود إيجابية على المحيط. ففي غانا أدى تشييد سد إلى ازدياد الإصابة بالبلهارسيا. وفي السودان ازدادت الإصابة بالملاريا أيضاً نتيجة بناء سد.

تعتبر السياسة التي تتبنى تنظيم هذا القطاع سياسة معقدة، أولاً من حيث الإنفاق إذ لا يتعدى الإنفاق نسبة ضئيلة من الموازنة العامة. ثانياً من حيث تداخل القطاعين العام والخاص في تحديد هذه السياسة. وفي رعايتها أيضاً، الوزارات المختصة، صحة - سكان - تنمية - القطاعات الخاصة - مدارس - مستشفيات - جمعيات أهلية - نوادي - عيادات خاصة وعامة؛ وكل ذلك يشكل شبكة معقدة إلى جانب مسائل تقنية أخرى كنقل الأدوية وحفظها وتوزيعها، إلى جانب توزيع الإمدادات الغذائية وغير ذلك.

هدف التنمية: تجنب الموت قبل الأوان وتقليل انتشار المرض وتقديم سياسة تغذية سليمة، والحفاظ على معدل سكاني معقول يتكيف مع الوضع الاقتصادي زراعياً كان أم صناعياً متقدماً؛ وبخاصةٍ أن الزيادة في السكان ستكون في المستقبل بمعدلات أعلى من الماضي.

في السياسة السكانية: هناك إجماع على الحفاظ على نسبة منخفضة من السكان وقد وضعت برامج لذلك دون أن تراعى كلياً لذلك لا بد من توفير

تمويل يفي بذلك واستحداث سياسات إعلامية وميدانية لتأمين هذا الغرض؛ مثل إعطاء حوافز للأسر الصغيرة وزيادة الاتفاق على سياسة تنظيم الأسرة. وفي المجال الصحي يراعى توسيع نطاق الخدمات الوقائية. وضع مشاريع للطب الوقائي. تحسين الرعاية قبل الولادة وبعدها. تأمين سبل العلاج الطبي واحتواء قسم من التكاليف من جانب الدولة والهيئات المختصة. وضع برامج توعية تتماشى والسياسة التي يراد تمريرها.

وفي التغذية على الدولة أن تدعم الأغذية الأساسية وتراقبها (النقص في الفيتامينات يؤدي إلى أمراض جلدية وإلى العمى الخ...). كما يجب وضع برامج تؤمن ثقافة غذائية متكاملة وتحديد المستفيدين من الحصص الغذائية (الأطفال مثلاً).

تطرح هذه البرامج مسألة التمويل وطرق التمويل. وهذه مسألة يجب أن تتوزع على الوزارات المختصة من خلال تحديد نسبة معينة للإنفاق ومن خلال تقديم أولويات معينة(رعاية صحية ـ توعية صحية ـ خدمات الضمان).

من أجل الحفاظ على نمو سكاني معقول تعتمد الأساليب المتعددة في الحد من الولادات. بعض الدول ذات الكثافة السكانية العالية تبرمج ذلك وترعاه وتلزم به أيضاً. إلى ذلك تضاف الرعاية المنتظمة بعد الولادة (تلقيح ـ تزويد الدول بالأدوية الضرورية مضادات حيوية ـ أدوية ضد الأوبئة أو الأمراض المحلية ـ البلهارسيا) يجب أن يراعى في ذلك التوزيع العادل وعدم حصر المساعدة بوسط دون آخر (المدينة على حساب الريف، بعض المستشفيات على حساب أخرى، وثمة أمثلة على ذلك) ولا يكفي أيضاً أن يتم إيصال هذه التكنولوجيات أياً كانت دون إرفاقها بأبعاد ثقافية وإرشادية تؤمن الأخذ بها. لا يمكن التوصية بالحد من الولادات في وسط يرفض كل أسباب منع الحمل. لا بد أولاً، تقديم الأسباب التي توصي بذلك. يجب أن تكون مشاركة المجتمع المحلي فاعلة وأن تكون مبنية على الوعي، وإلا لا قبول لما يفرض دون مشاركة. تتعدد سبل التوعية في المجتمعات المحلية ويجب أن تكون شاملة، وأن تتولى الدولة فيها نصيباً من التمويل والرعاية، وتأمين نظم رعاية شاملة وجعل

التوصيات واضحة ومنظمة وخاضعة للمراقبة والتطوير، وأن تكون تكاليف ذلك مرصودة في الموازنات العامة وأن تنفق فعلاً في الوجهة الصحيحة.

النقل

يرتبط النقل بالتنمية ارتباطاً وثيقاً. ربط الريف بالمدينة. تأمين نقل المواد والبضائع والصناعات والزراعات وربط الأسواق بعضها ببعض.

يمثل النقل جزءًا هاماً من الناتج المحلي (5 إلى 6٪). ويعتبر قطاعاً مستهلكاً لقسم كبير من الطاقة 20 إلى 40٪ من الطاقة. ويستخدم أحياناً قسماً وافياً من الأيدي العاملة 5 إلى 7٪، في الهند 1,5 مليون شخص في سكك الحديد وحدها. وفي الصين 2,5 مليون.

سكك الحديد: معظم مشاريع السكك قديمة نسبياً. تتدخل الدولة لتحديد أسعار النقل. وتقوم النقابات بتحديد قواعد العمل لاحقاً دخلت المضاربة بين السكك والشحن البري نظراً لعدم الحاجة لإعادة النقل (السكك تؤمن النقل بين المحطات، إما الشاحنات فمن الباب إلى الباب). تتفوق السكك بالقدرة على نقل شحنات كبيرة وبأسعار مقبولة. مع ذلك تظل السكك الحديدية بعجز دائم وتقوم الدول بسد العجز فيها (الأرجنتين مثلاً). حالياً تواجه سكك الحديد سلسلة من المشكلات فماذا تعتمد ـ البضائع ـ الركاب ـ النقل السريع الخ...

الطرق: يجب إخضاعها للصيانة وتوسيعها، بعض الدول تستوفي موارد مالية على المدور عليها. أما الموانىء فمعظمها مملوك للدولة، بعض البلدان استطاعت أن تقوم بعمليات المحاسبة في المرانىء بكفاءة عالية (سنغافورة مثلاً). تواجه الموانىء القديمة خاصة مشكلة تجديد منشآتها وتجهيزها. رافعات جديدة، ومساحات جديدة للمستوعبات. موانىء أكثر عمقاً للبواخر الكبيرة. أخيراً يحلّ النقل الجوي جزءًا من مشاكل التنمية. النقل الداخلي متطور في بعض البلدان النامية (أميركا اللاتينية مثلاً حيث التضاريس والجبال تسهل الانتقال الجوي أكثر من البري. أما في أفريقيا فإن هذا القطاع قليل التطور). معظم خطوط

الطيران هي من احتكار الدولة أو لشركة وطنية واحدة، والأفضل أن تكون متعددة ومفتوحة للمنافسة. حتى في مجال النقل العام أثبتت التجارب أن إخضاع السوق للمنافسة قد أدى إلى خفض الأجور وزيادة الخدمات والتكيف مع أحوال السوق ومتطلباته. أما حيث لا مجال للمنافسة (الموانىء ـ سكك الحديد ـ المطارات) فعلى الهيئات العامة تحديد الأسعار وذلك عبر محاكاة السوق التنافسية وأسلوب العمل فيها. خاصة أن ثمة منافسة فعلية بين طرق الشحن البري وطرق الشحن بالسكك الحديد.

بعد الأزمة النفطية في السبعينات انصبت الجهود على وضع سياسة توفير الطاقة. ثمة أساليب متعددة لذلك. منها القيادة بسرعة متوسطة. توقيف المحرك في حالة التوقف. التحول إلى طاقة أكثر رخصاً (الديزل). تجديد المركبات واستبدالها بمركبات أقل استهلاكاً (استطاعت الولايات المتحدة تحقيق وفر قدره 30٪ عن هذا الطريق. لا يقلل ذلك من التكاليف المقابلة (صيانة الطرق والجسور. بعض البلدان تعمد لفرض ضريبة مرور على طرق أو على جسور معينة. نادراً ما يؤدّي ذلك للإيفاء بالغرض ويظل تدخل الدولة وارداً).

من أجل التوفير أيضاً لا بد من اتباع سياسة عمالة متسقة. عدم تشغيل فائض في العمال. التروي في استبدال الذين يخرجون من العمل (بالوفاة أو على المعاش). عدم تضخيم الموانىء والمطارات بالعمل وإدخال المكننة المنظمة بدل جيوش العاملين.

ينصح البنك الدولي بإقامة وزارة للنقل تكون متخصصة بذلك وقد فشلت تجارب إنشاء هيئات نقل (كما في تركيا ـ كوريا ـ نيجيريا) لوجوب ارتباطها بأكثر من وزارة مما يجعل التعامل معها صعباً ويجعل إدارتها ضعيفة.

في السياسة: لا بد من اعتماد سياسة تدريب للموظفين والعاملين في هذا القطاع (إداريين وعاملين). ثمة تجربة مشتركة في أفريقيا مركزها تنزانيا وتوزع خدماتها على أكثر من 11 بلداً. التدريب يشمل بناء الطرق ـ صيانتها، الميكانيكيين أصحاب المهارات التقنية، في معظم الحالات تشمل القروض

بنوداً للتدريب. لا يكفي إنشاء طرق جديدة وعدم صيانة القائم منها. هنا يمكن اللجوء إلى مناقصات تنافسية وعدم الاكتفاء (بل يجب تقليص) ما تقوم به وزارات الأشغال.

في حال الإقدام على مشروعات جديدة (موانىء ـ مطارات) لا بد من أخذ عامل التنبؤ بعين الاعتبار. ماذا سيخدم المطار الجديد. الطيران المتطور مستقبلياً. خدمات السلامة ـ توسع حركة الطيران ـ استيعاب المطار ومردود ذلك كله وكلفته، كلفة المشروع يجب أن تسترد من خدمات يقدمها لاحقاً. 60٪ من مشروعات النقل التي دعمها البنك الدولي في مجال سكك الحديد كانت مفرطةً في التفاؤل ولم تحقق الهدف منها (كان ذلك بين 1965 و1975). التنبؤ في الموانىء يجب أن يراعي وضع البلد ومحيطه وحركة الصادرات والواردات. وطرق النقل من وإلى الميناء. وأساليب التخزين والخدمات للبواخر التي قد تستفيد ولا يستفيد البلد منها.

* * *

يعالج الكتاب في باب آخر قطاع التحضر ويعني به انتقال الناس من الريف إلى المدن. ويشير إلى التوسع الهائل الذي حصل على حساب الريف إذ ازدادت نسبة سكان المدن من 29٪ عام 1950 إلى 41٪ عام 1980 والزيادة هذه قابلة للتضخم إذا ما أخذنا بعين الاعتبار زيادة السكان في أنحاء العالم. بل إن هذه النسب قد بلغت حداً قياسياً في بعض بلدان أميركا (البرازيل) وبعض بلدان شرق آسيا باستثناء الصين. في الهند مثلاً يتوقع أن يصبح 66٪ من سكان الحضر في حوالي العام 2000. أما أقل النسب فهي في أفريقيا.

من العوامل التي تساعد على زيادة سكان الحضر تمركز الصناعة في المدن ـ تقلص الزراعة واعتمادها على المكننة. تواجه المدن عادة وبسبب هذه الزيادات نقصاً في توفير اللازم من البنية التحتية (خدمات مياه ـ تصريف صحي ـ أزمة نقل ـ زيادة الضواحي ومدن الصفيح ـ التلوث). ولذلك غالباً ما تقدم اقتراحات كإنشاء مدن جديدة لكنّ الكلفة هنا عالية جداً. أسباب الانتقال إلى الحضر: تفاوت الدخل وفرص الاستفادة في المدينة مرتين إلى ثلاث أكثر من الريف. هذا مع العلم أن نسبة ما يدفعه فقراء المدن من ضرائب هي أعلى بنسبة 8 إلى 12٪ مما يدفعه فقراء

الريف. إذ على أهل المدن الإسهام أكثر بنفقات إعادة تجديد المدن وصيانتها.

إزاء هذه الأوضاع لا بد من وضع أهداف معينة تتيح زيادة الإنتاجية في المدن مثل تأمين المأوى - تحسين خدمات النقل - تحديث القوانين - مشاركة القطاع الخاص - سن مشاريع بناء وتخطيط أحياء. وربط الضواحي بالوسط بطرق تحد من التدفق إلى المدن. في بعض البلدان تقدم الدولة ائتمانات مضمونة للشركات لتقوم بأعمال البناء (المغرب والفليبين مثلاً) وبذلك تشجع السكان على التملك. كما بإمكان الدولة أن تعتمد سياسة تسعير مقبولة (الكهرباء - المياه) كما يمكنها تحديد معدلات تقديمها لهذه الخدمات.

من أجل توزيع ضريبي أكثر عدلاً يمكن تنزيل الضرائب على الحاجيات ورفعها على الكماليات كما يمكن اعتماد الضرائب التصاعدية والضرائب على الملكيات العقارية والسيارات وتشغيلها - رسوم المواقف الخ، وصرف ذلك على خدمات ضرورية لتحسين إنتاجية المدن. علماً أن الإحصاءات تدل باستمرار أن سكان الحضر الأغنياء هم الأكثر استفادة من الخدمات. لذلك لا بد من رسم سياسة تحدد الأولوية بكفاية وبدقة وتراعي أيضاً التنفيذ على أن يكون موقع الاستفادة في محله.

وتواجه بعض البلدان مشالك ملكية الأرض. هنا تلعب القوانين المعقدة دوراً كبيراً. كذلك النزاعات حول التعويضات اللازمة ومسائل نزع الملكية وضرورة تنفيذ المشروعات لذلك لا بد من حل مسائل الملكية قبل بدء المشاريع حتى لا يغرق المستثمر في مشاكل إثبات ملكية. وهذا ما ينفر الطبقات الفقيرة، تواجه معظم البلدان مسألة وضع اليد على الملكيات لبناء إحياء سكنية سريعة النمو وغير منظمة وهذا ما نجده في العديد من العواصم. وقد ساعد البنك الدولي في حل بعض هذه الصعوبات ومنها في القاهرة وقد وجد البنك أنه لا بد من وضع بعض المدفوعات لقاء الحصول على الملكية مثل هذه التسويات ممكن باستمرار على أن يقترن ذلك بإعادة التنظيم (المساحة العقارية - تصنيف الممتلكات).

أظهرت التجارب في بلدان متعددة بطء عملية الاستثمار في الشؤون الحضرية (تجارب مثل تركيا ـ ماليزيا ـ ساحل العاج). إذ يجب ربط الاستثمار اللازم بالموارد المتاحة. والتأكيد على أولويات معينة قصيرة الأجل وأخذ السياسة المتكاملة بعين الاعتبار حين يكون نصيب التحضر مرتبطاً بالنفقات الأخرى. ولا بد أيضاً أن تتوافر الإمكانات مع وجوه الاستثمار ومع متطلبات الحضري (مياه كافية بنصيب متوازٍ لكل الأفراد ولمعظم الأحياء. شبكة كهرباء، طرق توصل الأحياء بداخل المدن، حتى يتم السكن خارج المدينة وحتى لا يواجه السكن مشاكل متعددة ـ نقل ـ زحمة سير ـ غلاء بدلات الإيجار أو التملك).

إلى ذلك تواجه المشروعات عقبات متعددة منها إمكانية رد تكاليف المشروعات. فباستثناء تكاليف الملكية قد يتجاوز السكان التكاليف الأخرى لارتفاعها أو لعدم رغبتهم فيها (مشروعات كمالية ـ دفع رسوم طرقات بالإمكان تحاشيها بعدم سلوكها). أثبتت التجارب أيضاً أن من الأفضلية بمكان دفع المجتمع المحلي بكافة هيئاته للمشاركة في المشاريع إعداداً وتنفيذاً. كذلك لا بد من مشاركة الحكومة بجزء أو بكل النفقات (أندونيسيا أقامت تجربة ناجحة جداً في هذا الشأن وقد تحملت هي تكاليف مشروعات استفاد منها أكثر من أربعة ملايين شخص وقد تضمن ذلك تحسين الوضع الصحي والسكني لأحياء فقيرة).

* * *

ويشكل الباب الثالث من الكتاب الجزء النظري منه، وهو يتناول وبأبواب متعددة الحديث عن المشروع، بنية وتنفيذاً وتحليلاً. مع الأخذ بعين الاعتبار كل أشكال التحليل، الاقتصادي والتقني والمالي والاجتماعي والمؤسسي والبيئي الخ علماً أن هذا الباب ليس مستقلاً عما سبق وإن بدا أكثر قرابة للتنظير إذ يقوم التنظير هنا على قاعدة مشروعات حلل بعضها فيما سبق أو على قاعدة ما يؤمل أن تكون عليه المشروعات الناجحة.

والمشروع بناءً لما سبق هو القيام باستثمار ما في حقل معين (من الحقول التي أشير إليها) وتوفير خدماته (المالية) وتوفير تصميمه ودراسة جدواه ومردوده وموقعه من

السلطة التي تقوم بتنفيذه، أو تشرف عليه أو تسهم بماليته بمفردها أو بإسهام البنك الدولي (إذ الدراسات هذه هي خلاصة تجربة البنك وقد أشير إلى ذلك أعلاه).

يجب أن يراعي المشروع تحقيق هدف إنمائي عام. يعد المشروع ويقدم مع دراسة وافية لأبعاده ولخدماته. ويخضع المشروع لدراسة تتناول قابليته للتنفيذ. تمويله وتقييمه مع مراعاة إمكانيات تعديله وتطويره خلال مراحل تنفيذه وفقاً لحاجات طارئة أو لدخول تقنيات جديدة أو لتوسيع شبكة الاستفادة منه.

الدراسة: تقوم على أمرين: التقديرات والتنبؤات. وكل ذلك يخضع لبيانات يجب أن تبرز منذ ساعة الإعداد له (يركز البنك على عامل المكننة المتطورة).

يترجم المشروع خطة إنماء في حقل معين ولذلك تخضع المشروعات للدراسة التي تتناول: الموارد المادية والبشرية، الحاجة لربطه بإمكانية استثمار مع مشاريع أخرى. استجابة الحكومة لضغوطات معينة (ضغوطات سكان الضواحي من أجل تحسين ظروف معيشتهم مثلاً) مواجهة ظروف طبيعية معينة (جفاف. زلزال الخ).

بعد غربلة الأفكار التي تطرح بشأن المشروعات، تدرس الأمور التي تعرف بما قبل جدوى المشروع: أي حجم الطلب - حجم الخدمة التي سيوفرها المشروع - تحديد التكنولوجيا الموجودة واللازمة، تقدير التكاليف مع ربطها بمصادر التمويل وكيفية استرداد الكلفة. يوجز المشروع وتوضع أهدافه ويربط بالخطوات اللازمة للتنفيذ وتحديد البدائل اللازمة إذا ما ترافقت الخطوات بصعوبات معينة.

في دراسة الجدوى ينظر إلى المشروع (أو ينظر البنك الدولي إلى المشروع) من زاوية اتفاقه مع أهداف البلد (طالب المشروع) وأولوياته الإنمائية. ومن حيث سلامته (دراسة وتقنية) ومن حيث البدائل التقنية. كما يدرس من حيث قابليته للتشغيل إدارياً (كفاءة البلد من الناحية الإدارية لإنجاز المشروع) لذلك غالباً ما يوصي البنك بتدريب ورعاية الجهاز (البشري والتقني) المشرف على المشروع. دراسة ملاءمة المشروع مع عادات وتقاليد المستفيدين منه، ومع الوضع البيئي.

الدراسة المقدمة هي بالدرجة الأولى دراسة هندسية مبدئية تُراعى فيها الجدوى الاقتصادية وارتباطها بأوضاع البلد (صاحب المشروع) من النواحي الجغرافية والمناخية وما شابه وكل ذلك استناداً إلى دراسات وبيانات تمتد إلى فترات متعددة، يحدد العائد الاقتصادي من المشروع وتقدم التحليلات المالية وتوضح مدد الاستفادة منه (لكل مشروع عمر معين). يشار هنا إلى أن الأمم المتحدة بهيئاتها المتعددة (البنك الدولي ـ منظمة الأغذية) قد وضعت قوائم مرجعية يصار إلى مراجعتها والاستفادة منها من أجل وضع المشروعات. القوائم هذه تشكل دليلاً تسهل دراسة المشروع. كذلك تضع المنظمة هيئات استشارية لمساعدة الدول طالبة المشاريع. بعض البلدان النامية استطاعت تأمين هيئات محلية ذات كفاءة عالية: (البرازيل ـ كوريا ـ المكسيك ـ الهند). غالباً، بل من الأجدى أن تشارك البلدان المقرضة في الأعمال الاستشارية. لأن تقديم مشروع يعتمد على وجهة نظر محلية وحسب سيعاد النظر فيه كلياً (أحياناً) من قبل الدول المقرضة الحريصة على أموالها وصاحبة الخبرة في المشروعات أيضاً. البنك الدولي هو عادة منفذ للمشاريع إلا أنه قد يشارك أيضاً في الأعمال التحضيرية. ولذلك إنشاء هيئة لإعداد المشروعات للتمويل. وتشكل مساهمته هنا جزءاً من تمويل المشروعات.

يشرف البنك الدولي على تنفيذ المشروعات من خلال وحدة خاصة من الوزارات المختصة بالمشروع ومن هيئة خارجية (البنك الدولي) إلا أن الإشراف الأساسي يظل للبلد نفسه. ومن خبرة البنك ثم استخلاص التقنيات التالية في إدارة التنفيذ:

ـ تحليل مسار المشروع من حيث تحديد التكلفة، وقت التنفيذ ـ تحديد الخطوات التي تضمن التنفيذ ضمن الوقت اللازم، وتحديد المهارات والكادرات التي ستقوم بذلك حتى يكون الأداء متوافقاً مع الخطة.

إعداد المعدات اللازمة للتنفيذ قبل الشروع بهذه العملية، وضع جداول زمنية وتحديد العاملين والاستشاريين وربط ذلك كله ببعضه البعض (يعتبر ذلك تقنية قائمة بذاتها إذ يربط بين الوقت والتكلفة والنشاط الذي يؤدي إلى اكتمال المشروع ـ تقنية بيروت).

ـ الرصد والتقييم: الرصد يعني مراقبة المشروع منذ مرحلته الأولى والاستفادة من ذلك في مراحل البناء الأخرى. مما يعرف بتطويع المشروع. (مثلاً تحوير طريق حتى تخدم منطقة معينة إذا بدا ذلك أكثر ضرورة مما هو مخطط سلفاً).

ـ يجب أن يعتمد ذلك كله على معلومات إدارية صحيحة (من قبل المؤسسة = الدولة صاحبة المشروع) والمعلومات هذه يجب أن تجمع وتركز وتحلل وتقدم كغطاء أو كحافز للمشروع. إن الخلل فيها يؤدي إلى خلل في التنفيذ (تقديم الحد الأدنى من المعلومات مع ربطها بالمشكلات التي يثيرها المشروع أو التي يتعهد بحلها).

يشكل الالتزام السياسي عاملاً إضافياً لنجاح المشروع. تغير الحكم أو الوزير المختص يجب أن لا يلغي المشروع فلهذا يجب أن تعطى استمرارية لا علاقة لها بالسياسة، والالتزام السياسي يعني أيضاً عدم التنافر بين الهيئة المنفذة (الإداري الذي يدير المشروع ومن معه من البنك الدولي) وبين الهيئة السياسية في البلد حيث ينفذ المشروع.

إلى جانب ذلك يراعي البساطة في التصميم وحسن اختيار الإدارة التي تشرف وتنفذ المشروعات. الإدارة يجب أن تكون ذات كفاءة عالية وعلى علاقة جيدة بطرفي الأمر (السلطة السياسية ـ والممول للمشروع سواء كان البنك أو أية دولة مانحة للقروض). إلى ذلك تتعرض المشروعات لأزمات أخرى: مالية إذ يحدث أن تتقلب الأسعار أو يصاب البلد بالتضخم المالي. والعملات تتغير أسعارها مما يوجب دفع فروقات معينة. التأخر باستيراد المواد اللازمة للمشروع قد يعرضه أيضاً لنكسات (ارتفاع أسعار في بلد المنشأ). لذلك تؤدي كل المشكلات المرتبطة بسير التنفيذ إلى تأخير معين. وقد صنفت المشاكل إلى إدارية ومالية وتقنية وسياسية. وجميعها مترابط وقد لا يطرأ بعضها إلا بعد أن يأخذ التنفيذ حيزاً معيناً مما يجعل خط الرجوع محفوفاً بمخاطر شتى علماً أن البنك الدولي يضع شروطاً صعبة على مثل هذه الحالات.

تخضع المشروعات لمراحل جديدة من التقييم، فانتهاء العمل به لا يعني التخلي عنها وفض العلاقة بين البنك (أو الجهة المانحة) والمشروع إدارة ودولة راعية. بعض أنماط التقييم هي ما يعرف بالتقييم البعدي ويعني ذلك النظر في الآثار المحتملة للمشروع في علاقاتها بالتوقعات الأصلية. ويتم ذلك عند بدء الاستفادة من منافع المشروع على أن ينظر إليه بشموليته. تتولى إدارة مختصة من البنك الدولي عملية التقييم. قد لا تتولى هذه اللجنة مراجعة كل المشروعات إلا أنها تختار عينة تراعي شتى أنواع المشروعات وكل البلدان أو المناطق. كذلك يشارك البنك الدولي الحكومات في هذه العملية حيث تختار هذه خبراء منها يتابعون سير المشروع ويقدرون مدى نجاحه.

ويُفيض الكتاب في وسائل تقييم المشروعات من الناحية التقنية ليصل في النهاية إلى استخلاصاتٍ لمامة:

1 ـ باتت الإدارة اليوم رديفاً للسياسة. وبات الاقتصاد موجهاً للسياسة حتى لو كانت هذه المقولة قديمة وحتى لو كانت النظرية الماركسية التي تبنتها قد فشلت في بعض مناحي التطبيق وقد سقطت فيما بعد في أكثر من مكان. فالبنك الدولي من خلال إعداده لهذه الكتاب بشكل دراسات متعددة أشرنا إلى بعضها تفصيلاً وألمحنا إلى ما لم نتوسع فيه، يرى في الاقتصاد وعاملاً من عوامل الاستقرار السياسي. السياسة الناجحة هي التي تنجح على الأرض.

2 ـ يحمل الكتاب طابعين متلاصقين. الطابع النظري الذي يتضمن توصيات وشروحات. والطابع العملي الذي يشير إلى تجارب محددة قد لا تكون كلها ناجحة، لكن معظمها مطلوب للإيضاح أو للدخول في بعض تفصيلات التجارب التي تقام هنا أو هناك.

3 ـ ينطلق الكتاب من تبني نوع من العلم الذي بات مطروحاً في كل مكان؛ وهو وضع استراتيجية تنمية بكل ما ترتبط به من سياسة إلى اقتصاد إلى علاقات دولية إلى مشاكل بيئية وما شابه. قد لا نجد فيه استشرافاً لمستقبل دولة أو منطقة. لكنه بوضعه اليد على بعض الهنات هنا أو هناك وعلى توصيفه لمكامن النجاح

حيث حصل، فهو يسهم بطرح إطار نظري عريض يمكن النفاذ منه إلى مواضيع مستقبلية معينة.

4 ـ لمن يتوجه الكتاب: أرى أولاً فيه نوعاً من الاختصاص قد لا يروق لكل الناس. فهو أولاً لأهل الاقتصاد وثانياً لأهل السياسة، أي أنه للنخبة التي تتولى عملاً في هذه المرافق أو تتوق للاستثمار فيهما. وإن كان الاستثمار في السياسة أمراً ليس مألوفاً في أذهان العديد من القراء. لكن السياسة العالمة لا بد لها أن تضع معاييرها وطرق سيرها وتوجهها، والكتاب يلبي قسماً من هذه الحاجة.

5 ـ قد يكون الكتاب متخصصاً، بل هو شديد التخصص فعلاً. لكن الاستفادة منه لا يحرم منها القارىء العادي أيضاً. يكفي مثلاً أن نقول أن كل عمل هو مشروع عمل. وهذا ليس فلسفة وإن كان منها، وكل مشروع عمل لا بد أن يخضع لمعايير حتى لو طبقنا ما يعرف أرسطوياً منها فيظل الإمكان مفتوحاً لتوسيع الأفق وربط هذه المعايير الفاعلة أو الغائية أو المادية بالأفق الأرحب لها. أي بكل ما يجعل منها معايير تفتح الباب أمام آفاق النجاح. واليوم بات ذلك محصوراً بالدراسات وباتت الدراسات علماً يقوم على تقنية معينة. والكتاب يوحي في كل صفحاته بوجوب الاستفادة مما هو متاح اليوم عالمياً ومحلياً.

6 ـ لا مجال في عصرنا لعزل الإدارة. والكتاب إذ يركز على المشروعات دون السياسات فإنما يهدف لفصل العمل الإداري عن العمل السياسي. غالباً ما نجد توصيات بإيكال المشروع إلى إدارة منفصلة عن الحكومة، حتى لو كان الإشراف الحكومي قائماً وواجباً وضرورياً. إن استقلالية الإدارة جزء من السياسة في عالم اليوم. السياسة تحكم بتوجيه الإدارات!

7 ـ قد يبدو الكتاب أكثر توجهاً لتبني القطاع الخاص وبذلك قد لا يروق لأصحاب التوجهات السياسية التي تعطي القطاع العام، وتالياً سلطات الدولة حق الإشراف والاحتكار والعمل في كل المجالات. بكل الأحوال إن توجهات البنك الدولي، وهو المشرف على هذه الدراسات معروفة. ولا حاجة للتذكير بها. الكتاب

يطرح أفكاراً والإلتزام بها. متروك لأصحاب القضايا والمشاريع وذلك مهما كانت توجهاتهم السياسية.

8 ـ أذكر أخيراً أن قراءة هذا العرض لا تعفي من قراءة الكتاب وهو غني بالفعل. حاولت فقط أن أقدم كتاباً قد لا يكون متوفراً في السوق بوفرة. وقد لا يغري بالقراءة العفوية. وقد حاولت أن أقدم معظم مادته. ربما كانت بعض فقرات هذا العرض شديدة التلخيص وقد يبدو ذلك جلياً أحياناً من تقديم تسلسل أفكار دون ترابط. لقد حاولت تقديمه ليكون في متناول العدد الأكبر من الناس. ولألفت النظر إلى ما يصدر في العالم من خبرات هي لكل الناس. حتى لو كان مصدرها مصرفاً وعالمياً. لمن يريدون التوسع أشير فقط إلى المنهجية المعممة في كل فصول الكتاب من حيث ترتيب الموضوعات وتقسيمها، وحتى في تشابه العناوين مما قد يوحي بأن الكتاب قد وضع بناء على توجيه معين. إن ذلك لا يغلب موضوعاً على آخر ولا تعفي قراءة أحدها من قراءة الآخر.




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المعجزة في الاقتصاد
(ألان بيرفيت)*

قراءة وجيه كوثراني

1 ـ «أخلاق الثقة التنافسية»؟

درجت العادة أن نبحث عن أسباب «التخلف» أو «اللانمو» في حقول من العوامل «الموضوعية» أو «المحددة» للظواهر، كتلك التي تعلمناها من الأدبيات الماركسية (نمط الإنتاج وتطور وسائل الإنتاج في العمل ورأس المال)، أو كتلك التي استفدناها من مدارس الحتميات المختلفة: حتمية الجغرافيا التي تشدد على الموقع والمكان والمناخ والطبيعة، أو حتمية الدين التي تشدد على طبيعة التعاليم المؤدية إلى سلوكيات وأخلاقيات قد تكون مثبِّطة أو مستنهضة، مشجعة أو معوِّقة.

واللافت أن الباحثين على اختلاف اتجاهاتهم وأوطانهم، يألفون هذا النوع من التجريد النظري، بل هذا النوع من التفسير الآحادي للظواهر الاقتصادية والاجتماعية. في حين أن ألان بيرفيت، صاحب كتاب «المعجزة في الاقتصاد» يدعونا إلى تفكيرٍ من نوع آخر، التفكير في دور الذهنيات، ذهنيات الشعوب التي تولِّد عادات وسلوكات وتقاليد لها علاقة بواقع النمو أو واقع اللانمو. ومن خلال تجربته المعيوشة، كمقرر للجنة ما وراء البحار في البرلمان الأوروبي، ومن خلال تجواله في بلدان الشرق وأميركا اللاتينية وأوقيانيا، ومن خلال اطلاعه على مصادر ومراجع ومدارس في هذا الموضوع

(*) آلان بيرفيت، «المعجزة في الاقتصاد، من المدن الفينيقية إلى اليابان»، كيف تؤثر ثقافة الأمم وذهنيتها في نجاحها الاقتصادي أو إخفاقها، ترجمة بسام حجار، دار النهار، 1997.

يقول «إن ما يجب تفسيره ليس التخلف، بل النمو». ففي رأيه أن السبب الرئيسي في النمو أو اللانمو يعود إلى عوامل ثقافية. وهو عبر هذا الإعلان عن فرضية يعين موقعه منذ البداية كموقع مراقب وباحث متميز، بل مختلف عن مواقع أصحاب مدارس نظرية مثل (ماركس وڤيبر، وكينز وحتى بروديل)، حيث إن مصادره ومراجعه، هي أكثر تواضعاً ولكنها أكثر التماساً وتماساً بحقل الظواهر الحسية والتجارب المعيوشة.

وبعيداً عن تمثلات الاقتصادوية التي تبحث ـ على سبيل المثال ـ عن وجود الفحم الحجري في بريطانيا كسبب للتصنيع، أو عدم وجوده كسبب لعدم التصنيع أو تعثره، ينضم المؤلف إلى القائلين بتعريف النمو «بأنه مزيج من التغيرات الذهنية والاجتماعية لشعب ما يجعله قادراً على زيادة إنتاجه الإجمالي الحقيقي تراكمياً وعلى نحو مستمر» (F. Perroux) بل إن المؤلف يذهب أبعد من ذلك ليطرح المسألة ـ أو إشكالية الكتاب برمته ـ حول سؤال: «أليس التغير الذهني هو الأساس الأول والحاسم كفاعل (Acteur) أكثر منه كمجرد عامل (Facteur) في التنمية؟

وتأسيساً على أولوية هذا «الفاعل» يلجأ المؤلف إلى مقارنة يقيمها بين سمات مجتمعين: سمات مجتمع غير متطوّر وسمات مجتمع متطوّر.

ـ سمات المجتمع غير المتطوّر هي أنه مجتمع غير متحرّك، مجتمع معادٍ للتجديد، مجتمع مقطّع، مجتمع غير متسامح، مجتمع ظلامي، مجتمع يخضع للوصاية، مجتمع ذو اقتصاد مكبّل، مجتمع ذو اقتصاد خاضع للهيمنة، مجتمع يتميّز بصحة هشة، مجتمع تسوده معدلات ولادة مرتفعة، مجتمع حاجة، مجتمع تشنجي.

ـ أما سمات المجتمع المتطوّر، فهي برأيه، الحركية الاجتماعية، قبول الجديد وطلبه، خلق انسجام يسود المجتمع، التسامح حيال الأفكار المهجنة، الرهان على التعليم، السعي وراء تنظيم سياسي، استقلالية عمل الدائرة الاقتصادية، اقتصاد مبني على تعاون السواد الأعظم، اعتبار الصحة العامة قيمة جوهرية، معدلات ولادة مدروسة، تنظيم عقلاني للموارد الغذائية، عنف مدروس تمارسه سلطة شرعية.

وعليه فإن حالة النمو التي يتمتع بها عدد قليل من بلدان العالم، ليست في رأيه هي القاعدة التاريخية للبشرية. يقول: «من وجهة نظرنا كمجتمعات وفرة يبدو التخلّف عاراً. أما إذا ألقينا نظرة إجمالية إلى عهود التاريخ، أو إلى جغرافية العالم الحالي، يبدو التخلّف هو العادي، فلطالما كان «الجوع والمرض والحرب» مرافقاً لتاريخ البشرية. ألا تعكس صلاة القرون الوسطى، والتي استمرت تتردد كما يقول المؤلف، تحت قباب كنائس أوروبا حتى مطالع القرن العشرين «حرّرنا من الجوع والمرض والحرب» هذا الواقع؟

يبدو للمؤلف، إذاً «أن ما نسميه اليوم تخلفاً (sous-developpement) هو الحال الطبيعية للبشرية منذ نشأتها» وأن «اللانمو هو القدر المشترك للبشر منذ نشأتهم على الأرض، أي منذ أربعة ملايين سنة» وأن القرون الثلاثة الأخيرة من النمو الذي حظي به ربع البشرية اليوم ليست إلا «هنيهة». من هنا إصرار المؤلف «أن اللانمو ليس فضيحة ـ بل إن النمو هو المعجزة».

بيد أن هذه «المعجزة» قابلة للتفسير، في رأيه، من خلال «علم العادات المقارنة للتنمية». وسلوك التنمية، كما يعرّفه «هو السلوك الذي تغلب عليه صفات حرية استكشاف الاحتمالات والسعي وراء التجديد وتنافس أشكال الأداء» وهذا التمرس على التحديد والتبادل والمخاطرة والاستقلالية الفكرية والمسؤولية والتخمين والإبداع، يطلق عليه المؤلف تسمية «أخلاق ثقة تنافسية».

وهذه الأخلاق ليست بالضرورة ـ وكما ذهب ماكس ڤيبر، نتاج البروتستانتية، وإن كان للأخيرة تأثيرها. فالبروتستانتية ـ في رأي المؤلف ـ أدت دوراً غير مباشر من حيث إن كان لها تأثيرها القارض والممزق الذي مارسته على الأواليات الكابتة للمجتمعات التقليدية. أما أطروحة «أخلاق الثقة التنافسية» التي قدّمها المؤلف فليست حكراً على المجتمعات البروتستانتية وإن شهدتها الأخيرة قبل غيرها في أوروبا الشمالية. إذ كيف نفسّر نمو اليابان وبلدان أخرى غير بروتستانتية؟

يستعرض المؤلف «معجزات» قامت بها مجتمعات قديمة وجديدة، أوروبية وأميركية وآسيوية، تختلف في مواقعها وأماكنها الجغرافية وأديانها، ولكنها تتقارب

جميعاً في استجابتها السلوكية الثقافية للتحديات، تحديات الطبيعة وتحديات البشر، والسعي الحثيث للتقليد والإبداع معاً، بهدف التجديد أو التماثل مع الآخر أو تجاوزه.

وفي فصل مستقل، يستعرض المؤلف معجزات أولى في تاريخ الحضارات: «المعجزة اليهودية» التي نزعت الصفة اليهودية عن الله، وأتاحت ظهور المسيحية (وفقاً لنظرة أرنست رينان)، «المعجزة اليونانية»، وهي في نظر المؤلف، كما هي أيضاً في نظر المؤرخين الفرنسيين (رينان وميشليه) «أعظم معجزات التاريخ»، لأنها «تستحث وتفرد مكاناً للمصائر الشخصية»، إنها «حضارة مغامرين»، وهنا يكمن وفقاً لرأي المؤلف المستقيى من رأي رينان أيضاً، «سر الطاقة الإبداعية الغربية»، كذلك هي «المغامرة الفينيقية». فاعتماداً على التحليل الحماسي الذي وضعه هيغل حول سلوك الفينيقيين، وهو سلوك يتسم بالجرأة بالمقابلة مع «المنشآت الجامدة لدى البابليين والمصريين «أصحاب الأرض الثابتة»، يستعيد المؤلف سمات روح التاجر ـ البحار الفينيقي ـ الذي لا يبقى إلا «ذكاؤه ونباهته» بين البحر والجبل. «وفي هذا مبدأ يختلف كل الاختلاف عن مبدأ تقبل كل شيء من لدن الطبيعة الخيّرة» (عن هيغل: دروس في فلسفة التاريخ»).

تأسيساً على هذه المقدمات التاريخية ـ النظرية حيث تبرز «المعجزات» بصفتها نتيجة المبادرة الإنسانية، يمحّص المؤلف مدى خصوبة مفهومه حول «أخلاقية الثقة التنافسية» في التجربة الرائدة للنهضة الاقتصادية الأوروبية «معجزة هولندا» في القرن السابع عشر. لماذا حلّت الأخيرة محل إسبانيا، البلد الغازي والوطيد الحضور على المتوسط والأطلسي وبحر الشمال؟

يخصص المؤلف فصلين للجواب عن هذه المسألة. يدحض أولاً نظرية «التجاذب الكالفيني ـ الكاثوليكي» ليشدّد على «الحركية الجغرافية والفكرية وليس الانتماء المذهبي». فهذه الحركية هي التي غذّت امستردام والمقاطعات المتحدة لاحقاً «بفائض مذهل من الطاقة والإبداعية». إذ كانت امستردام قد صارت عاصمةً تجارية قبل أن تصبح عاصمة الكالفينية». وإلى جانب المهارة

التجارية وحسن الأداء التجاري الهولندي يعرض المؤلف لعدد من المبادرات الصناعية التي قام بها الصناعي الهولندي. حتى أن نظام العقوبات الهولندي (السجن) الذي انتقده فوكو في «المراقبة والعقاب»، كان يستثمر في رأي المؤلف، إيجابياً في «ذهنية السلعة وحساباتها».

وبعد أن ينقد المؤلف أطروحة ماكس ڤيبر حول «الطهرية الدنيوية» للبروتستانتية في ما خص التجربة الهولندية، يقلل من قيمة أطروحة بروديل حول انتقال قلب العالم من المتوسط إلى الشمال الأطلسي، وحول طبيعة الحروب ودورها (حروب المتوسط «الصغيرة» وحروب الشمال الكبرى، ليستنتج أن بروديل لم يأت بجديد عندما قال إن «أمستردام نسخت البندقية. كما ستنسخ لندن أمستردام».

1 ـ من المعجزة الإنكليزية إلى «المعجزة اليابانية»: «عقل ياباني وتكنولوجيا غربية» ـ التقليد الخلاّق:

مرة أخرى يشدّد المؤلف على «العوامل الذهنية» في الأداء التجاري والصناعي، مستعيداً وواصفاً «سمات الذهنية الاقتصادية الهولندية» التي تنطبق أيضاً على سمات «المعجزة الإنكليزية»: «كانت هولندا أول العدّائين في أواخر القرن السادس عشر، ثم انطلقت انكلترا لتلحق بها. وفي هذه الأثناء كانت فرنسا تسير متمهلة، بخطوات محسوبة، في حين تراجعت إيطاليا والبرتغال، وإسبانيا».

السمة الرئيسة في «المعجزة الإنكليزية» هي الآتية: «ابتكرت هولندا نموذجاً تجارياً ومالياً للنمو الاقتصادي، ولكن انكلترا هي التي أدخلت في صلب التنمية ظاهرة جديدة كل الجدة: أي الصناعة». وعلى المستوى الأخلاقي ـ الثقافي والسياسي ـ الدستوري، يجهد المؤلف أن يبرز في فصل لافت «أخلاقيات التاجر البريطاني»: الاحترام، صورة روبنسون كروزو، نخبة متسامحة بين عناصرها وفئاتها، انسجام ضمني بين المصلحة الشخصية والعامة والدولة، ديانة تتسم بخفة الواجبات والتحريمات، وبخفة السلطة، تعاضد يقوم على الثقة، وتنافس يقوم على الثقة. . .

أما بالنسبة إلى «المعجزة الأميركية»، فهي ليست استئنافاً، للتجربة الإنكليزية، بقدر ما هي «استكمال» لها: «بشر قادمون من العالم القديم، شعروا أنهم رواد فيه، مكتشفون، صانعو مستقبل». لكن الريادة والاكتشاف وصناعة المستقبل، تسودها ثقافة وتمثلات. هنا يعود المؤلف إلى أطروحة ڤيبر، ولكن من خلال نص لهيغل، سبق ڤيبر بثمانين عاماً. «بفضل الديانة البروتستانتية ولدت الثقة المتبادلة بين الأفراد والإيمان بطبيعتهم، لأن الآثار الدينية في الكنيسة البروتستانتية هي الحياة كلها، وهي عموماً كل النشاط في هذه الحياة» (هيغل).

ويتوسع المؤلف في شرح أوجه ذاك النشاط من خلال التذكير بسير «الآباء المهاجرين» (طوائف الطهريين) الذين شبههم أحفادهم لاحقاً كما يقول المؤلف: «بخروج اليهود من مصر بقيادة موسى» ـ وبسير عدد من المجموعات الدينية ـ الاقتصادية، وبقوانين بعض الولايات التي من شأنها أن تسهل الاتصال عبر الطرق الجيدة، والأنهار الصالحة والقنوات والحرية السياسية ومن دون مصادرة أو نزعة توجيهية. وكل هذا يقوم على ذهنية تجعل من الربح هدفاً للنشاط الاقتصادي، وتجعل من النجاح والإنجاز قيمة اجتماعية، بل «بطولة فردية».

وفي هذا الخط يشرح المؤلف حاجات السوق التي تؤدي إلى التجديد المبدع واختراع واستحداث نظام تسجيل براءات الاختراع، ويستعيد في هذا السياق سير محترفين جنوا ربحاً وأحرزوا نجاحاً في انخراطهم في حاجات السوق وتلبية نزعة البحث عن السعادة، أوليفييه إيفانز أحد مكتشفي الملاحة البخارية ومخترع المطحنة الآلية، والرائد في مجال اختراع السيارة، وأديسون الذي حوّل الابتكار صناعة وتسويقاً، إلى جانب حشد كبير من المخترعين الآخرين. وسيحاول المؤلف، هنا، أن يوسع حقل الأخلاق البروتستانتية، التي تحدّث ڤيبر عن دورها في انبعاث المجتمع الأميركي الحديث، ليجعل من هذه الأخلاق جزءًا من ثقافة وقيم أوسع تقوم على الثقة بتنافس المبادرات الفردية المسؤولة، وبتوزيع السعادة على أكبر عدد ممكن من الناس.

والمنهج نفسه مستخدم بشيء من المرونة، في تفسير التجربة اليابانية.

ويستشهد المؤلف بكاتب ياباني «مو ميشيو موريشيما» يحاول الأخير أن يستخرج علاقة وثيقة بين التكنولوجيا الغربية والقيم الدينية اليابانية. لقد وجد الكاتب الياباني في الكونفوشيوسية، معادلاً للكالفينية الطهرية، فالأركان التسعة للحكمة التي عددها كونفوشيوس «تمضي في اتجاه هذه العقلانية الطهرية التي سماها ماكس ڤيبر «الطهرية الدنيوية»: بُعد النظر، الانتباه، الحذر، الاحترام، الصدق، السهر على العمل، إرادة تبديد الشكوك، احترام القيم الأخلاقية، البحث عن الربح...».

إلا إن الركن العاشر وهو المتعلق بالطقوس لا يذهب في الاتجاه نفسه، ذلك أن موقف البروتستانتية الداعي إلى التحرر من الطقوس الرومانية كان على النقيض تماماً.

هذا التحفظ يوصل الكاتب الياباني، إلى الحديث عن رأسمالية يابانية متمحورة حول «الفائدة الجماعية». إلا أن المؤلف آلان بيرڤيت يكمل الكاتب الياباني بالتشديد على ظاهرة التعددية الدينية: «أن التعددية الدينية في اليابان (الشنتوية والبوذية والطاوية) خلقت حالة أمكن فيها الأفراد والجماعات الإفلات من وحدانية السيطرة، التي يمارسها أكليروس ما، أو نظام فكري معين». فثمة ديانة في اليابان ولكن، كما يصفها المؤلف، «ديانة من غير سلطة. ديانة من غير أيديولوجيا». صحيح أن هذا يؤدي إلى «التشوّش الأيديولوجي». لكن هذه الظاهرة الملازمة للتقاليد الثقافية اليابانية تحولت عنصر قوة، بدل أن تكون نقطة ضعف: «إن الديانات اليابانية التعددية التي لا مطلقات فيها، شكلت فضاء من النشاطية الفردية والتحفيزات الملموسة. وفي هذا الفضاء المفتوح على مصراعيه أمام المبادرات الفردية نمت وانتشرت شخصيات رجال الأعمال المقاولين، فضلاً عن ظاهرة خاصة تمثلت «بالتقليد الخلاق». ولم يكن الاقتداء بالغرب، «عاراً في الفكر الياباني، بل على العكس اعتبر فضيلة، إذ ساد شعار جامع: «عقل ياباني وتكنولوجيا غربية».

يخلص المؤلف إلى الدعوة لإعادة النظر في النظريات الحتموية أياً كان مصدرها وإلى استبدالها في كل الدراسات الإنسانية بخصوصية إنسانية هي

الحرية التي رأى فيها هنري برغسون «تفجراً أبدياً للتجدد اللامتوقع». وهذا «اللامتوقع» الذي يدعوه المؤلف معجزة «لا يستثني أي جماعة إنسانية».

لا شك في أن قراءة للكتاب بذهنية تفاؤلية وإرادوية هي ما سعى إليه المؤلف. من هنا إيجابيته. إنه يستحث على التفكر لإعادة النظر بالمسلّمات والبحث عن اكتشاف مصادر طاقة الإنسان كفرد وكجماعة، بعيداً عن وطأة المعوقات، بل انطلاقاً منها وتجاوزاً لها.

3 ـ أهمية الكتاب وملاحظات نقدية:

على أن ملاحظات لا بد أن نسوقها من موقع القارىء العربي أو الباحث العربي:

ـ يغفل المؤلف التجربة العربية ـ الإسلامية إغفالاً كاملاً، في حين أنها تقدم وكما بينت دراسات موريس لومبار، في التاريخ الاقتصادي الإسلامي، معطيات مهمة في انطلاقة التجارة العالمية وازدهارها في دوائر العالم الإسلامي القديم (الآسيوي والإفريقي والمتوسطي)، والتي أطّرتها السوق الإسلامية في مدياتٍ مفتوحة ومتداخلة. ولعل هذه المعطيات تشكّل مدخلاً إلى مشاريع دراسية ضخمة ومثمرة. ولكنه أمر تسأل عنه في شكل أساسي الأوساط الأكاديمية والبحثية العربية لا غيرها.

ـ تُستقى أمثلة المؤلف حول «المعجزات الاقتصادية»، الحديثة باستثناء مثل اليابان من تجارب البلدان التي شهدت تجربة الاستعمار، والتي راكمت من خلالها ثروات طائلة كانت في أساس تكدس الثروات في المدن والتوظيف الصناعي فيها. وإذا صح اليوم، ألا نبالغ نحن العرب في إحالة كل أسباب فشلنا إلى الاستعمار، فهل يصح أن نلغي دور العامل الاستعماري في إنجاح «المعجزات الغربية» وإفشال التجارب العالمثالثية، كما يفعل المؤلف؟

يشير المؤلف إشارةً يتيمة إلى أن اليابان «لم تُستعمَر» وأن علاقتها بالغرب كانت من نمط الإعجاب والتقليد الواثق بالنفس. ويكفي ما في هذه الإشارة من

دلالات على الاختلاف بين تجربة العلاقة اليابانية - الغربية والعلاقات الغربية - العربية، المشحونة توتراً وتمزقاً عبر ذاكرات عميقة القعر وطويلة الامتداد، منذ الحروب الصليبية وحتى حروب فلسطين ومعارك النفط اليوم.

هذه الذاكرات الجماعية الواعية أو اللاواعية، تحتاج إلى تصفية تاريخية، أي إلى تحويلها تاريخاً عقلانياً مفهوماً ومستوعباً، ويتعامل مع الماضي ماضياً ومع الحاضر زمناً مهيئاً لمستقبل.

وفي هذا الإطار لا بد من دراسة تاريخية لتجارب عربية واسلامية حديثة في النهوض الاقتصادي من بينها تجربة التحديث العثمانية وتجربة محمد علي. هذه التجارب استخدمت فيها قيم ثقافية إسلامية استنهاضية، لكنها ضربت عبر عوامل، كان من بينها سياسات الغرب الكابحة (تراجع على سبيل المثال دراسة شارل عيساوي التي يقارن فيها بين تجربة مصر وتجربة اليابان).

- كانت قد ظهرت منذ الستينات دراسات جدية في التاريخ الاقتصادي العربي والإسلامي تحاول أن تبين قدرة الثقافة الإسلامية على مواكبة نمو رأسمالي ممكن (مثلاً دراسة مكسيم رودنسون حول الإسلام والرأسمالية)، كما أن ثمة محاولات عربية (في حدود إطلاعي) جرت وتجري باستخدام المنهج الڤيبري إما لفهم ظواهر اجتماعية - فكرية في التاريخ العربي (طريف خالدي في دراسته للمعتزلة) أو في محاولة رؤية عناصر ثقافية في الإسلام والصوفية تؤكد على قيمة العمل والاتجار والإتقان والتسعير العادل في المسلكيات الاقتصادية (مصطفى النيفر، ورضوان السيد، وكاتب هذه السطور...).

إن إشارات كتاب «المعجزة في الاقتصاد» كثيرة. صحيح أنه يحمل وجهة نظر تشير إلى منطلقات الليبرالية الاقتصادية في مراحل نشأتها الأولى (المنافسة) وإلى أفكار تلامس، وتستحضر بشيء من الهوى والإعجاب أفكار أنتولوجيا القرن التاسع عشر؛ من حيث الكلام عن «روح الشعب» وخصائص الأقوام» واستعداداتها (رينان وآخرين...)، وصحيح أيضاً أن الكتاب يندرج اليوم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بأفكار الليبرالية الجديدة ونهاية التاريخ، وتصفية الحديث عن الامبريالية.

إلا أن كل هذه الإشارات التي تستوجب مناقشة جدية وأحياناً دحضاً لبعضها، لا تلغي ولا تستبعد إمكان، بل ضرورة الاستفادة منه. ذلك أن المؤلف ينقد العقول الغارقة في تفسير ظاهرة التخلف بالحتميات الجغرافية أو التاريخية أو الاقتصادية (وهي غالباً ما تخص «الخارج» أو «الآخر») إلى الالتفات إلى مخارج ونوافذ من الداخل. هذه النوافذ قد لا تكون مرئية في ظل كثافة الشفافية في رؤية الذات، وقد تلهمنا الخروج من نفق «الحتميات» إلى نوافذ الاحتمالات. بهذا المعنى تصبح «المعجزة» ممكنة في التاريخ، بل وبهذا المعنى تصبح الكتب المفيدة هي الكتب «المستفزة» الداعية إلى التفكير والمراجعة. وكتاب «المعجزة في الاقتصاد» يقع في هذا الحيّز.



العولمة الجديدة *

(سيار الجميل)

مراجعة تغاريد بيضون

يقع الكتاب في 268 صفحة من الحجم المتوسط، وينقسم إلى سبعة فصول، كل منها يشكل بحثاً مستقلاً، علماً أنها تتصف بروحية واحدة، وترمي إلى أبعاد تكاد لا تتعدى المسافة بينها المسافة بين بعض المفاهيم والمصطلحات، وقد تم جمعها بين دفتي كتاب للإجابة عن السؤالين التاليين:

1 ـ من سيمتلك القرن الحادي والعشرين قارياً/ محيطياً؟ ودولياً/ إقليمياً؟

2 ـ وكيف سيكون رهان العصر القادم بالنسبة للعولمة القادمة؟

1 ـ الإطار العام للكتاب

يبدأ الكاتب بمدخل فلسفي، يهتم من خلاله بدراسة الحالة الإنسانية التي يتنازعها مطلبا الخصوصية / والكونية؛ قيم الحداثة والتطور والانتقال / وقيم التراث والماضي والجذور؛ وذلك في إطار عام، شامل وكلي، يتكىء فيه على ملاحظة وقائع ملموسة مرة، وعلى تقرير حالات متباينة ومتناقضة مرة أخرى، وإذ يشير إلى بعض ما هو خاص، فإننا نراه يسلط الضوء على الفوارق التي فصلت بين التيارات التي عرفها العالم في القرن المنصرم، فالنازية توتاليتارية خصوصية، والشيوعية بروليتارية شمولية، الأولى مجردة والثانية إطلاقية، وعن هذا التمايز نشأت نتائج واحدة، عبرت عن عمق المأزق

(*) سيار الجميل، العمولة الجديدة، والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مفاهيم عصرقادم، مركز الدراسات الاستراتيجة للبحوث والتوثيق، بيروت 1997، 268 ص.

الذي وقع فيه الطرفان بمحاولاتهما الانقضاض على كل المبادىء الفلسفية التي أكد عليها عصر التنوير، إضافةً إلى أنّ كلَّ الثقافات الحديثة والتي اعتمدت على الأوروبيين وأخذت عنهم في المرحلة الأخيرة، فعلت ذلك دون أن تستفيد من ما قدمه عصر التنوير، فافتقر العالم بأسره إلى الحدس الإنساني، والروح التي تمنع عن سكان الكرة الأرضية القلق، والضياع، واللاانتماء. لكن هل سيتسبب هذا كله بسقوط الحضارة المعاصرة؟

سؤال يجيب عليه البعض بنعم، ويجيب عليه آخرون بالسلبية، انطلاقاً من قناعتهم بأن ركائز هذه الحضارة لم تزل في منتهى القوة.

ولئن وجدنا سيار الجميل خارج إطار التأكيد القاطع لأي من الجوابين، فإننا نجد في صفحات كتابه ما يؤكد على أن التباينات الإشكالية التي تعصف بالعالم اليوم تنبىء عن معالم نظام جديد، وإن في صيغة ضبابية، وذلك على مستوى الاقتصاد، والقوى المركزية، وكذلك على مستوى اندماج الأطراف في النظام العام.

وهذا العالم الذي ينقسم اليوم بين شمال غني، متطور وزاهر؛ وجنوب فقير، معدم ومستغَل، هو ما يشكل الهم الأساسي في الكتاب، وخروج الجنوب بحل لمعضلته هو ما يركز عليه جهد الكاتب، خاصة وأن «العالم العربي» هو جزء من هذا الجنوب. وأضع هنا عبارة العالم العربي بين مزدوجين، إنسجاماً مع ميل الكاتب إلى عدم التعاطي مع هذا الجزء من منطلق القومية، وإنما من منطلق الانتماء المناطقي، ولذلك أسباب وضرورات ربما سمحت لنا هذه المراجعة فيما بعد بالإشارة إليها.

ويلخص تحليل الكاتب طموح الغرب بمجرد القدرة على اجتياز عتبة تاريخية جديدة نحو المستقبل بتكثيف المبادلات والحركات السريعة للمواصلات وبامتلاك كافة مفاتيح الطاقة الاستراتيجية، والسوق الرأسمالية، وبعيداً عن ذلك كله، تقبع النية في مقاسمة الجنوب للشمال إنجازات القرن القادم.

إنّ إرادة المشاركة هذه تتطلب بالدرجة الأولى استبدال مفاهيم التطور القديمة

بمفاهيم جديدة تكفل التوصل إلى المصالح المرجوة. الأمر الذي ينشأ عنه كثير من الخطورة بالنسبة لسكان منطقة الشرق الأوسط، لأن الأسلوب الذي ينزع لاعتماده الطرف الأقوى هو أسلوب مختلف عما تمثله الكولونيالية العسكرية، والإمبريالية السياسية، وهو أسلوب وسيلته الأنساق الفكرية، التي يعمل على استبدالها، والتي سيكتب لها بفضل هذا الاستبدال والتبديل إنتاج معاني وقيم وعقلانية، تصطدم مع ما كان سائداً، وما هو دون أدنى شك مجال حيوي استراتيجي ذي أبعاد اجتماعية، وثقافية، وإنسانية، وحضارية، يحفظ للأمة العربية تمايزها بين الأمم، وهذا ما عبر عنه محمد حسنين هيكل بقوله: إنه يكمن «في تركيز العرب على التاريخ والثقافة» وبما يتجسد فيهما من معين وطاقة.

2 ـ الشرق أوسطية والأورومتوسطية

يميز الكاتب في إطار العولمة بين مشروعين يستهدفان منطقة الشرق الأوسط: المشروع الأول، وأساسه مشروع مارشال للشرق الأوسط والذي يعد شيمون بيريز أبرز المشاركين في صياغته، ويهدف من جملة ما يهدف، إلى استيعاب الثروات البترولية الخليجية، ومن ضمنها البترول العراقي، وتحمي أمريكا الخطوات التنفيذية له؛ والمشروع الثاني، وأساسه نظرية بروديل صاحب مدرسة الحوليات التاريخية والتي اهتمت بدراسات توثيقية تأملية حول المتوسط، وأكدت على اعتباره إطاراً جيوحضاري تجري داخله علاقات تبادل وتصادم لحضارات وثقافات وأديان، وقد ساهم في صياغة هذه النظرية مؤرخون عدة ومستشرقون فرنسيون وإسبان وعرب. ويُعرف المشروع الأول بإسم الشرق أوسطية. ويهدف المشروع الثاني، والمسمى بالأورومتوسطية، إلى تسجيل سبق على الأمريكيين للإمساك من قبل الأوروبيين بالنظام الدولي الجديد الذي بدأت تباشيره بالظهور في بداية التسعينات الراهنة، وإذ يفصل الكاتب بين هذين المشروعين انطلاقاً من الأساس والهدف والوظيفة، فإنه يعتبر أن من مصلحة العرب كأمة الدخول في الكتلة الأورومتوسطية، ممهداً بدراسة مقتضبة عن تاريخ البحر الأبيض المتوسط وقلة اهتمام العرب به والانتماء إليه، وبالتالي قلة عملهم على تأكيد ملكيتهم له.

ومن أجل تثبيت دعائم مصلحة العرب في الدخول إلى هذه الكتلة، وانتزاع التأييد لها، يورد الكاتب بعضاً من الأفكار التي يعتبرها قرائن تدعم وجهة نظره وتسهل الوصول إلى هدفه، ولكن السؤال الملح يدور حول المكانة التي يحتلها أصحاب هذه الأفكار في الأذهان لندرك فعلاً ما إذا كان إيراد مثل هذه القرائن قد وظف الوظيفة المرجوة؟

من هذه الأفكار ما قاله أسطفان الدويهي من «أن العروبة قد فتكت بنفسها حتى النهاية، واليوم نحن بحاجة إلى أوروبا»[1]. وكذلك، ما نشرته الكاتبة المصرية، منى مكرم عبيد، وفيه دعوة صريحة لمصر للتركيز على «ثلاث دوائر جديدة هي الدولية، والمتوسطية، والشرق أوسطية، بعدما ركزت في الماضي على دوائر ثلاث هي العربية، الإفريقية، الإسلامية»[2]. وكذلك كل أفكار جمعية البحر الأبيض المتوسط اللبنانية، وأبرز أعضائها: شارل مالك وسعيد عقل، باعتبار أن هذه الأفكار هي جزء من المشروع الشرق أوسطي والأورومتوسطي، وذلك ليبرز قناعته الأكيدة بأن لا حل للمأزق الذي يعاني منه أبناء هذا الجزء من العالم بدون الانخراط في هذه الكتلة. ولعل ما يتضمنه النص التالي يوضح هذا الإصرار، وقد جاء فيه:

«ولا أدري كيف أفسر محاربة الذين آمنوا بالوطنية القطرية، أو الذين آمنوا بالقومية العربية، لأولئك الذين دعوا إلى التكتلات الإقليمية المتوسطية من الساسة والمفكرين العرب»[3].

وإذ يشكل الكلام عن هذا المشروع بقسم منه استعراضاً لتاريخيته، فإن ما يهمنا هو هذه الشروط التي اعتقد الكاتب أنها تكفل بالدرجة الأولى، نجاح المشروع، وبالدرجة الثانية عدم ذوبان العرب في هذه الكتلة، وأبرز هذه الشروط ما ورد في الصفحة 226 التي جاء فيها: ضرورة «التزام الدول

(1) الكتاب، ص 216.
(2) الكتاب، ص 215.
(3) الكتاب، ص 214.

المتقدمة بالمساعدة على تقوية الطاقة الذاتية في البحث وتشجيع الأبحاث العلمية وإقامة المشاريع المشتركة بهذا الخصوص». وبصرف النظر عن التفاؤل الذي يحكم الشروط والمحاذير التي يعالج من خلالها الكاتب أسس هذه الشراكة، فإنه يهمنا أن نتساءل عن دور وفعالية وجدوى مواثيق الأمم المتحدة، وكذلك دور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما تمليه بشكل مطلق القوانين الدولية، والتي لم ينتج عنها أي التزام إيجابي، فهل ستكون المعاهدة الجديدة شيئاً خارج الشكل التنظيمي الذي يستمد أحكامه ومواده من هذه التشريعات الإنسانية والحضارية؟ فما الذي منع الأطراف حتى اليوم، ومن ضمنها أوروبا من تنفيذ هذه المواثيق؟ وما الذي سيجعل هذه الأطراف تلتزم هذه المواثيق في الإطار الأورومتوسطي؟ ورب سؤال يدور في الأفق، ومفاده: ألا توجد حتى اليوم مواثيق بين أوروبا ودول الشرق الأوسط تستحق أن تحترم؟!

إن الكاتب يطالعنا بمرتكزات ومرتكزات مضادة، ويعتبر أنه «لا بد من توفير مناخ جديد من التعاون والشراكة العربية ـ العربية»[1]. والسؤال الذي يتردد بهذا المجال هو نفسه الذي تردد بشأن الالتزام الأوروبي بالقانون الدولي؛ فما الذي يمنع الدول العربية اليوم وخارج الإطار الذي تمت الإشارة إليه، من تأمين هذا المناخ فيما بينها، ويساعدها عليه داخل هذا الإطار؟

ولأن صاحب الكتاب نفسه يبدو غير مطمئن للصيغة التي ورد فيها المشروع الأورومتوسطي فقد أورد الكثير من النقاط التصحيحية تحت عناوين من قبيل: مرتكزاتنا نحن العرب إزاء المسألة، الشراكة الاقتصادية والإقليمية، الشراكة الاجتماعية والإنسانية، وعنوان أخير، ربما تضمن العراقيل التي تواجه الأورومتوسطية من دون أية إشارة لكيفية الالتفاف على مثل هذه العراقيل التي تتسبب بها أمريكا وإسرائيل، الأمر الذي يعيد الكرة إلى موقعها الأساسي ويراهن بضبابية وغموض على نجاح الأوروبيين في اختراق الحواجز الأمريكية.

(1) ملاحظة: أتساءل عن هذا الموضوع بينما يتسرب إلى أذني عبر المذياع وعود انتزعها كلينتون من بريطانيا وألمانيا والبرتغال والدانمارك وغيرها من دول أوروبا للمساندة بضرب العراق.

3 ـ مصير القوميات الآسيوية

بدا الفصل الأول من الكتاب والمعنون بـ «العولمة: إختراق الغرب للقوميات الآسيوية، مخصصاً لدراسة وتحليل ما ورد من أفكار لسمير أمين على طريق إبراز أهمية قارة آسيا بالنسبة لكل نظام دولي قادم، وذلك من خلال التركيز على أبرز المجالات الحيوية لاستنزاف إمكاناتها لتسهيل عملية خلق العولمة الجديدة المرتبطة عموماً بالمشروع السياسي الأمريكي الجديد، والذي عبر عنه روبرت كيهان من وجهة نظر أمريكية خالصة، بقوله: «إن الهيمنة تخلق الاستقرار بواسطة احترام مجموعة من قواعد اللعب». . . إذ ستجد قواعد اللعب لها زعماء مؤهلين لقبولها نظير مصالح آنية، في حين يرفضها آخرون يرون في القواعد الدولية الأسس والمرتكزات التي يقوم عليها بناء التاريخ المعاصر، مما يعني أن السلوك الأمريكي سوف لن يكون واحداً في الشرق الأقصى مثلاً أو في الشرق الأدنى، أو في الشرق الأوسط؛ فماذا تصنع الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأقصى لو تغيرت على سبيل المثال لا الحصر قوميات مثل أندونيسيا، ماليزيا، الهند، وغيرها، وتمردت رافضةً النظام العالمي الجديد؟ وكيف ستواجه هذه الاستراتيجية السعي العربي الحثيث لتحقيق أهداف التوحد وإيجاد ظل عربي لا يمكن اجتيازه تحت الشمس؟

إن مضمون الإجابة على هذين السؤالين يوظف ليخدم الهدف الذي تضمنته الدراسة والتي تناولت الفصل بين المشروعين، الشرق أوسطي، والأورومتوسطي[1]، لأن حاجة أبناء منطقة الشرق الأوسط إلى الأوروبيين، بما تضم من أقطار عربية، تغدو ملحة للخروج من المشاكل والاضطرابات والاستلابات وعمليات النهب التي ستمارسها أمريكا ضد هذه المنطقة من العالم: «فتشابك المشاكل وتعقد الأزمات، وتداخلها في المنطقة يستلزم تعاوناً وثيقاً وعملاً مشتركاً مع القيادة العسكرية الأوروبية»[2]. وإذ تحتل قارة آسيا المرتبة الأولى على مستوى المشاكل والأزمات، فإنها سوف تشهد تفككاً

(1) الكتاب، ص 223.
(2) أنظر أعلاه.

واسعاً في البنى القومية والتراكيب الوطنية والجغرافيا ـ السياسية والاقتصاديات الإنتاجية، فإنها ستجابه من قبل مراكز القوى باستراتيجية «إئتلافية تعتمد البر لها أساساً عملياً دون البحر أو الفضاء»[1]. والسؤال الذي لن يجد له جواباً قاطعاً في هذا الفصل يتناول أهمية ودور الوعي العربي إزاء المخاطر التي تنذر بها العولمة الجديدة القادمة.

ولست أدري ما إذا كان هذا السؤال سيبقى يتمتع بالجدوى نفسها، بعد أن ألمحت الصفحات التي بين أيدينا إلى أن بقاء أمريكا كقوة عسكرية متفردة، وإرادة سياسية مطلقة هو أمر محتوم[2]. ومما تجب الإشارة إليه هو أن سيار الجميل قد استخدم المنهجين التقريري والتنظيري، كما أنه اجتهد لكي يكون استشرافياً. وقد لا يبدو المؤلف مسؤولاً عما يثيره الواقع الذي لا يسمح إلا باستشراف مستقبل تشاؤمي ومفتقر إلى الإشعاع والنور، إلا أنه يتحمل مسؤولية ناتجة عن هذا التناقض الذي يستشعره القارىء إزاء الترويج للمشروع الأورومتوسطي، والذي لن يتم له النجاح إلا بصياغة أنساق فكرية، ونظم اجتماعية وسياسية جديدة، تقضي على سابقاتها التي كان لها فضل كبير في المحافظة على استمرارية ووحدة المجتمعات العربية بالرغم من كل ما تعرضت له هذه الأمة، إذ «تعلمنا الجغرافية التاريخية لمنطقة الشرق الأوسط أنه منذ بدايات التاريخ الحديث وحتى فتح قناة السويس عام 1869... وعلى الرغم من اختلاف اللغات وتنوع الأعراف وتباين النزعات واختلاف الديانات والملل والمذاهب... فإن السكان اتصفوا بالقوة والوحدة والائتلاف والروح العلمية والتعايش السلمي... كما أثبتت التجارب والتجارب التاريخية بالذات أنهم كانوا على مدار التاريخ أصحاب نزعة صادقة وواضحة وأمينة في التعامل مع أخطر القضايا والشؤون المعقدة»[3]، فهل ستحافظ البنية الجديدة والتي يعمل على قيامها النظام العالمي الجديد، وتحديداً من خلال الأورومتوسطية على الخصوصية تلك؟

(1) الكتاب، ص 52.

(2) الكتاب، ص 64.

(3) الكتاب، ص 254.

وما هي المكانة التي ستؤول إليها كل هذه الإيجابيات في الإطار الذي تم التوقف عنده؟ مما لا شك فيه أن كل ما تروج له صفحات هذا الكتاب يطرح تساؤلات عدة تطال إمكانية الحفاظ على موجبات استمرارية هذه الأمة في ظل انخراطها في الكتلة تلك؟ ونورد هذا في ظل عبارات كثيرة زخر بها الكتاب وبدت جميعاً ذات فحوى سلبية من مثل: إذا كان العرب والمسلمون يدركون مخاطر العصر القادم فهل باستطاعتهم مجابهة التحديات المستقبلية واستيعاب زخمها والاستجابة لها من خلال ما يمكن أن يفعلوه؟ ولعل في ما قدمته أعلاه من أفكار في مشروع عمل تساهم بتواضع في ذلك... «فهل باستطاعة العرب القيام بذلك؟ إنني ـ مع الأسف ـ أشك في ذلك إذا بقي الاهتراء العربي في كل المستويات على ما هو عليه»[1].

4 ـ الخصخصة فلسفة اقتصادية للعصر القادم

الخصخصة، أو التخصيص، أو التحول إلى القطاع الخاص أو التفويت، كلها مفردات تفيد حالة الانتقال من العام إلى الخاص، ونقل المؤسسات الحكومية إلى ما يكنى بالقطاع الخاص. وعليه، فإنه يكون على الدولة التخلي عن الموظفين التابعين لها، لتكتفي بإدارة مؤسسات بوليسية وبحرية واستشارية عسكرية ومالية ودبلوماسية عليا، وستعنى الشركات الخاصة ـ ولا بد أن تكون في معظمها أجنبية لما تمتلكه من خبرات وطاقات ورؤوس أموال ـ بتنظيم شبكات الاتصال والطاقة الكهربائية، والتربية والتعليم وغيرها. وهذا جزء من فلسفة العولمة التي ستطبع القرن القادم، وشق هام جداً من سياسة القطب الواحد الذي سيخضع كافة الأطراف لمصلحته، وتخطيط سينتج عنه بالدرجة الأولى سير العالم بخطى حثيثة نحو ما يتفق على تسميته بالكابتالية الجديدة.

ولئن بدا أنه من المهم التوقف عند الانعكاسات التي ستتركها هذه الفلسفة الاقتصادية على عالمنا العربي، فقد عرض الكاتب الأهداف التي تسعى إليها هذه السياسة، وكذلك الأسباب التي ساعدت على اعتمادها كوسيلة تظهر من خلالها

---

(1) أنظر ص 250.

الآثار التي ستترتب أو النتائج التي سوف يجنيها أبناء هذه المنطقة من مشاريع ورؤى محكومة بتلك الأهداف والمنطلقات.

فعندما يكون غياب الاشتراكية، وهيمنة الرأسمالية، والكثافة الديمغرافية، في أساس الدعوة إلى اعتماد الخصخصة، وعندما يكون الهدف الرئيسي لها متمثلاً في زيادة الفعالية الاقتصادية على حساب الفجوة الحضارية بين عالمين متناقضين وعلى مختلف المستويات، فإنه لا بد أن يحظى العالم الأول بالمركزية التي لن ينتج عنها أي نوع من أنواع العدالة وسيجد العالم الثالث نفسه مركزاً للنهب المنظم والمبرمج، ووسيلة لتحقيق الربحية المطلقة لكافة المالكين الخاصين وأصحاب الشركات الاستثمارية التي تنتمي إلى العالم الأول، وإلى المروجين الحقيقيين لهذه النظرية. والسؤال الذي يلح على الكاتب، يتناول مصير ملكيات الدولة الاعتبارية والقيمية، وإمكانية احتفاظ الحكومة بها، أو التخلي عنها للشركات الخاصة بغية الاستفادة المادية، خاصة، وأن الخطوات الأولى في الخصخصة تقوم على جعل المؤسسة التي تمتلكها الدولة ذات صيغة تجارية حتى ينتهي الأمر بأن تمتد المؤسساتية لتصبح سلطات خاصة لا علاقة للدولة بها.

وإذ يبقى هذا التساؤل دون جواب من جانب الكتاب، فإنه لا بد للقارىء من أن يتساءل عن قدرة المجتمعات العربية على القيام فعلاً بهذه السياسة والنجاح فيها بالاعتماد على القدرات الذاتية، وبعدم «تهريب» مؤسساتهم الحكومية إلى الشركات الأجنبية، وتلزيم الوطن بمجمله عن طيب خاطر إلى قوى خارجية بهدف وحيد هو الربح المادي ليس إلا. حقيقة، إن كل الدوافع التي بينها الكتاب من جراء اعتماد الخصخصة والتي تهدف بمجملها إلى تفادي العجز، ورفع وتيرة الإنتاجية، وتحسين الأداء، وغيرها تعد أسباباً أولية، وجوهرية على صعيد بناء المجتمعات، إلا أنني كقارىء، أرى أن حال الأمة العربية لن يتغير كثيراً، ولن يتم لها على المدى البعيد ما تم في الغرب من نجاحات لهذه المشاريع، إلا إذا كانت إدارة هذه المشاريع وملكيتها وطنية مخلصة.

وبالانتقال إلى سؤال آخر من أسئلة الكاتب فيما خص التحويل إلى القطاع

الخاص، والذي يتناول «إمكانية الدول العربية في التخلي عن أدوارها الحقيقية: السياسية والسلطوية والاقتصادية والدعاتية والإعلامية من أجل بناء خصخصة عربية كالتي توضحها طبيعة الخصخصة ومفاهيمها في النظرية والتطبيق»(1). بالانتقال إلى هذا السؤال الذي يتضمن موقفاً معيناً من الحكومات العربية، أقول إنه من غير الموضوعي ولا الجائز إطلاقاً أن يتم تجاوز مصلحة الجماهير العربية الحقيقية والمستقبلية إذا أثبت القيمون على هذه المصلحة عدم إخلاصهم وقلة باعهم، وأنه لا بد أن يكون هناك حل مختلف تماماً عن الارتماء في أحضان الشركات الاستثمارية الأجنبية، حل مرتبط فعلاً بأساس فلسفة التنمية وجوهرها الحقيقي، والذي لا يقوم إلا على طاقات البشر، وحسن استخدامهم للإمكانيات المتوفرة في أرضهم كتعويض عن رؤوس الأموال، وإنني لأدعو إلى وقفة تبين حقيقة ما إذا كانت فلسفة الخصخصة التي يُروَّج لها في ظل الأوضاع العربية الحالية تتوافق مع الفلسفات التنموية التي تركز على عنصر الإنسان كقيمة أساسية تكفل التعويض عن النقص في القدرات المادية؟

ثم إن الكتاب الذي يعد واحداً من الإنتاجات الفكرية التي تحاول بإخلاص دراسة الواقع، وتحديد دور المنطقة العربية، ومكانتها في المستقبل الذي سيعرف أشكالاً لم يعرفها أبناء القرن العشرين، والذي تمكن فعلاً من إلقاء بعض الأضواء، وإثارة الكثير من التساؤلات، وحث ما لا يستهان به من الهمم لأن يكون هذا الدول وتلك المكانة على شيء من الأهمية، قد عبر فعلياً عن كافة مشاعر الإحباط التي تنتاب المخلصين من سكان هذه المنطقة لأن النتائج التي نحصدها اليوم، والتي تعاطى معها الكاتب (وهذا واقع لا مفر منه) على أنها بديهيات ومسلمات، إنما تكونت بفعل عدم وجود آذان صاغية وعقول نيّرة تتنبه إلى نواقيس الخطر التي شابهت هذا الناقوس الذي يدق اليوم ليس من قبل سيار الجميل فحسب، وإنما من قبل آخرين كثر. ولن يقلل من أهمية هذا الكتاب ولا من قيمة موضوعاته، ولا من الجهد الذي بذل فيه، أن تكون أخي القارىء مؤيداً للحلول والأفكار التي اعتمدت من قبل الكاتب للأزمات الآنية، لمنطقة الشرق

(1) الكتاب، ص 160.

الأوسط، إذ يكفي أن نلحظ الدقة في فهم ما سوف يقدم عليه العالم في النظام الجديد سواء منه السياسي، أو الاقتصادي، أو غيره، وانعكاس هذا النظام وأثره على كافة الأطراف، كما أنه يكفي أن تأخذ بعين الاعتبار، وبكثير من الجدية المخاطر التي تشير إليها صفحات الكتاب، يكفي كل هذا لأن نضع هذا المؤلف في مكانة علمية عالية؛ ومستوى راقٍ من التحليل وتشخيص المرض الهادف إلى غايات عملية وإنجازات حضارية.

وقد يؤخذ على الكتاب أنه تعامل مع موضوع الاقتصاد من وجهة نظر رقمية، ومنفصلة تماماً عن أن تدخل الاقتصاديات في باب الفلسفات التنموية، الأمر الذي تمارسه كل النظريات والمذاهب الحديثة والمعاصرة.

5 ـ الخليج بين نظامين: آحادي ومتعدد الأقطاب

في الكتاب فصلان لا يقلان أهمية عما تم استعراضه عبر هذه المراجعة، وهما وإن كانا مختلفين على مستوى العناوين، فإنهما يكملان بعضهما ـ خاصة ـ وأن الأول يهتم بالكشف عن الطموح الغربي (الشمالي) إزاء الثروات الخليجية العربية، ويهتم الثاني بالنظام الذي سوف يدير عملية الاستيلاء على هذه الثروات من منظور التحكم الأحادي المتجاوز سياسياً واقتصادياً وحضارياً لنظرية تعدد الأقطاب.

فالاستراتيجية القادمة هي تلك التي تُمكن الأمريكيين من الإمساك مباشرة بمفاتيح كل العالم دون الانخراط في أية حرب نووية، والحقيقة، أن هؤلاء الأمريكيين قد بدأوا ومنذ سنوات عديدة (قبل انهيار الاتحاد السوفياتي) يشعرون بنوع من الطغيان وهم يمثلون قطباً أحادياً في الحسم لأمور لا يتراجعون عنها أمام كل العالم (الموقف من إسرائيل مقارنة مع الموقف من العراق). فلا يمكن إذاً وفي ظل هذا الواقع أن يكون الخليج العربي خارج إطار سياسة القطب الواحد. ولا يظن سيار الجميل أن الرهان على إمكانية قيام أو تطوير نظام متعدد الأقطاب سيحمل نتائج إيجابية إلا بدعم «النظام الذي يطالب به رافضو نظام القطب الواحد، ويؤكدون فيه على أن يسود مبدأ

الحوار مع القوى الكبرى والصغرى، وأن تتشكل من خلاله: الأدوار السياسية التي يمكن أن يمارسها الجميع ضمن منظوماتهم الإقليمية[1]، الأمر الذي يعيدنا إلى المنطق الإقليمي الذي ساد في سائر مقالات هذا الكتاب.

والحقيقة أن ما يثير الاهتمام على هذا الصعيد هو هذا التفاؤل الذي تنضح به الإجابة الأكيدة القاطعة، التي تلي سؤال الكاتب عما إذا كان العرب والمسلمون سيجنون فائدة من تطبيق اقتراحات ترفد الخطة المواجهة لخطة النظام الواحد. يقول الكاتب ما معناه: إن على النخب الفكرية «ممارسة دورها الحقيقي بمنحها سلطة من نوع ما والاستفادة من خبراتها وأنشطتها وتجاربها الفكرية والعلمية والمهيأة في صنع القرارات، وصياغة الخطط، وتوظيف الإمكانات، ومن المعروف أن العالمين العربي والإسلامي يمتلكان عدداً كبيراً من أبرز المفكرين وألمع العلماء والباحثين ورجالات الثقافة والآداب الذين نال بعضهم حظوة عالمية وسمعة دولية في ميادين فكرية وتخصصية وإبداعية عدة».

مع تسليمنا الكامل بالإيجابيات والضرورات التي يعبر عنها هذا التوجه، فإن الاستفسار عن المستجدات التي سوف تتحقق من خلالها النقلة النوعية التي تقنع أولي الأمر بخلق الفرص أمام رجالات الثقافة والآداب والنخب المعرفية يبدو ملحاً خاصة وإننا بينا أعلاه أن تهميش جهود أهل العلم وتحجيم دورهم وتقزيمه هو لب المعضلة، وهو سبب يعلو قائمة الأسباب التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه، وأنني لأرى أن الإقلاع عن هذا التقليد لكفيل بتغيير الواقع وانتفاء الحاجة إلى الدخول في نظام إقليمي بل أكثر من ذلك فقد يكون الدخول آنذاك (بعد توحيد الصف العربي والإسلامي) في نظام أكثر ربحية، لأنه ما من شك أنه مهما بلغت نسبة الديمقراطية والتعاون بين الكبار والصغار، ومهما علت فعالية المنظمات والمؤسسات عبر المنظومة الإقليمية الواحدة، مهما بلغ كل ذلك، فإنه سيبقى الربح الأكبر للأطراف

(1) الكتاب، ص 162.

الأقوى. من هنا نقول إن الحل الذي تستبعده نصوص كتاب سيار الجميل (الكتلة القومية) سيبقى مطروحاً وقائماً ولن تعادله أية توجهات أخرى، وهذا ما لم يلتفت إليه الكاتب، خاصة، وأن اتجاه العالم نحو إقامة التكتلات الكبيرة كان في بعض جوانبه توسلاً لتحقيق الربح الأكبر والفائدة الأعظم.

والسؤال الآن يتناول طبيعة النتائج التي سوف تنعكس على العرب في حال دخولهم في الأورو ـ متوسطية وهم شراذم متفرقة، مقارنة مع طبيعتها في حال دخولهم إلى هذه الكتلة وهم أمة متماسكة قادرة على الإمساك بمصيرها ومقدراتها؟ ثم ألا يمكن الاعتماد على ما أثبتته التجارب التي مورست عبر مجلس التعاون الخليجي، وكذلك مجلس التعاون العربي، والاتحاد المغاربي. وكلها تجارب أثرت التأثير الإيجابي على المساهمة الفعلية لدخول دول هذه المجالس في طور اقتصادي وسياسي وعمراني لم تعرفه سابقاً، وكذلك في طور أمني مستقل، عملت على خلقه عوامل الجذب والإجراءات الارتكازية التي تعاطت مباشرة مع الاحتياجات الأولية والمباشرة للأفراد والمؤسسات. والحقيقة أن هذه المنطقة إذ تعرضت لما تعرضت له منذ رفض العرب مشروع كيسنجر فلأنها تمثل أهمية جيوبولتيكية للغرب الذي ما زالت حاجته إلى المخزون البترولي الخليجي تتعاظم، ولا شيء في الأفق يدل على أن الخطر الغربي قد يتضاءل. وفي الكتاب تحليل جدي يوضح التركيز على القطر العراقي كمدخل يؤمن تفتيت المنطقة وإحكام السيطرة عليها، وإذ يتوغل هذا التحليل في الأساس التاريخي فإنه يعيدنا إلى الفترة الممتدة بين عامي 1732 و 1743، حيث سجل العراق انتصاراً ضد نادره شاه على مدى عقد كامل، فهزمت بغداد حصاراً امتد ستة أشهر، وهزمت الموصل حصاراً آخراً، وحَسْم الصراع لصالح العراق كان من أهم الأسباب التي ساعدت على المحافظة على البنية التاريخية/ الإقليمية للشرق الأوسط، والتي ساعدت أيضاً على إبعاد شبح التمزق عن نسيج المجتمع العربي، ويبدو أن الغرب قد تعلم كثيراً من هذه الفترة، وهو ما زال يحاول تطبيق ما تعلمه. خاصة وأن منطقة الخليج الذي يشكل العراق جزءاً منها بقيت تستقطب الاهتمام والمصالح الدولية بفضل امتلاكها

لـ 70 بالمئة من نفط الأرض، ولأن العراق كدولة خليجية يوفر للغرب أوراقاً يسهل توظيفها سلباً، مثل الاختلاف القومي (أكراد وعرب) واختلاف مذهبي (سني وشيعي وغيرهما). وفي الكتاب الكثير الكثير مما تجدر الإشارة إليه ولكننا إذ نتوقف عند هذا الحد فلقناعتنا أننا تمكنا قدر المستطاع من إخراج زبدته عبر هذه الصفحات القليلة.



الاقتصاد العربي والشرق أوسطية*
(عبد الهادي يموت)

مراجعة ياسر زغيب

تأتي أهمية دراسة الاقتصاد العربي كوحدة متكاملة، كون التكتلات الاقتصادية تلعب اليوم دوراً أساسياً في تحديد حجم إنتاج المؤسسة. فالتنمية الاقتصادية العربية يصعب تحقيقها في ظل بُنى اقتصادية ضعيفة وصغيرة، وتحقيق استقلال اقتصادي نسبي يبقى صعباً في ظل شرذمة وتفتيت. لذا، فكل محاولة تهدف إلى إيجاد اقتصاد يعتمد على الذات، لا بدَّ من أن يكون أساسه رقعة جغرافية مناسبة، وإمكانات طبيعية وبشرية كي يتحقق ذلك.

قسم المؤلف كتابه إلى بابين رئيسيين:

يبحث الباب الأول في جذور الخلل في البنية الاقتصادية والخصائص البنيوية للقطاعات الاقتصادية، في أربعة فصول متتالية.

الفصل الأول: يحاول المؤلف فهم أسباب الخلل في البنية الاقتصادية، من خلال إسقاط أحد مفهومين: المفهوم الأول ويعتبر التخلف ظاهرة سكنية، أو ستاتية (اتزانية)، والمفهوم الثاني يعطي الخلل والتشويه خصائص دينامية، وبذلك ينطلق من حيز العرض النظري البحت إلى محاولة تطبيق ذلك على الواقع العربي.

إن الجذور التاريخية للخلل في البنية الاقتصادية، تبين أن الخلل ناتج إما عن

(*) عبد الهادي يموت، الاقتصاد العربي والشرق أوسطية، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1997.

تأخر في التطور بالقياس لما هي عليه اقتصاديات الدول المتطورة، وإما أن اقتصاديات الدول العربية قد أصابها تشوهات نتيجة الاتفاقات التجارية، وأثر الرأسمال الأجنبي، ودور الاستعمار والانتداب. والحقيقة أن كل هذه العوامل قد تكون أبعدت الاقتصاديات العربية عن النمو الطبيعي وغيرت مساراتها وطبعتها بخصائص بنيوية معينة.

الفصل الثاني: خصائص القطاع الزراعي ودوره في تأمين الغذاء.

تمثل الزراعة للعديد من الدول العربية المصدر الأساسي للدخل والعمالة والنقد الأجنبي، كما تنظر الدول العربية التي يعتمد اقتصادها في المقام الأول على النفط بكثير من الاهتمام إلى ضرورة تطوير القطاع الزراعي. لأن موضوع الغذاء وكيفية تأمين كامل حاجات الشعوب العربية تعتبر من أهم المعضلات مع مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث تزداد تفاقماً سنة بعد سنة أزمة تأمين الغذاء على الصعيد العالمي وتبدو الحاجة ملحة لتحقيق مفهوم الأمن الغذائي الذي يعني تحقيق اكتفاء ذاتي نسبياً، في ميدان الغذاء، بحيث يتمكن البلد أو مجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها، من التلبية محلياً لأكثر قدر ممكن من الحاجات الغذائية، وذلك دون الحاجة إلى طلب المعونة أو الاستيراد من الخارج.

إن تحقيق الاكتفاء الغذائي، يصعب أن يكون مطلقاً، إن لم يكن مستحيلاً في أيامنا الحاضرة، ولكن نسبة تحقيقه في المنطقة العربية ككل هي أقل قياساً على مناطق العالم الأخرى، وتشير الدراسات إلى أن نسبة الفقر في المنطقة العربية هي من النسب العالية قياساً على مناطق العالم الأخرى، حيث أن نحو ثلث سكان الوطن العربي هم من الفقراء، وتشير تقارير الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن بعض الدول العربية مثل الصومال واليمن والسودان والعراق كانت مصنفة من البلدان ذات معدلات عالية جداً لوفيات الأطفال دون الخامسة في سنة 1991 وأن هذه المعدلات لم تتحسن كثيراً سنة 1994 حسب تقرير اليونيسف لسنة 1996.

إن مفهوم الأمن الغذائي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ما تلعبه التربة، نوعية ومساحة، من دورٍ في عملية تأمين الغذاء، كما أن الأمطار التي تهطل ومقدارها وانتظامها ومناسبتها للإنتاج، إضافة إلى نوعية وسائل الإنتاج المستعملة، ووعي العامل الزراعي وثقافته الزراعية كلها عوامل تلعب دوراً هاماً في تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي، إضافة إلى مدى التزايد السكاني وارتفاع الطلب المحلي على المواد الغذائية، ونسبة تأمين الإنتاج المحلي لهذه الحاجات، لما له من آثار على الأمن الغذائي.

ومن هنا فإن الأراضي الزراعية العربية لا يستخدم إلا حوالي 30٪ منها. وإن الأراضي المزروعة يعتمد القسم الأكبر منها على مياه الأمطار بشكل أساسي، مما يؤدي إلى اختلاف في كمية المحصول الزراعي، سلباً أو إيجاباً تبعاً لتناقص أو تزايد كمية الأمطار. إضافة إلى ذلك فإن التزايد في عدد السكان في الدول العربية قد رافقه تزايد طبيعي في طلب المنتجات الغذائية، إلا أن هذا التزايد مقارنة بالحاجات الغذائية لم يرافقه ازدياد مماثل في الإنتاج، مما أدى إلى اتساع الهوة بين معدل الاستهلاك ومعدل الإنتاج فتزايد الاستيراد من الخارج. لقد كان لوسائل الإنتاج المستعملة في الدول العربية أثر في اتساع هذه الهوة، نظراً للاستمرار في استخدام الوسائل الزراعية البدائية، خصوصاً في الأرياف العربية، وكمثال على ذلك، فإن الدول العربية مجتمعة، كانت تستخدم ثلث ما تستخدمه كندا وحدها من الجرارات الزراعية عام 1980، إضافة إلى هذه الأسباب المساعدة في الاختلال الحاصل بين الاستهلاك والإنتاج، فإن هناك موضوع الاستثمار العربي في مجال الزراعة، حيث أن الاستثمارات العربية على مدار خمس عشرة سنة (1970 ـ 1985) في القطاع الزراعي كانت حوالي 23,3 مليار دولار من أصل 208,6 مليار دولار استثمارات إجمالية في سائر القطاعات.

الفصل الثالث: القطاع الصناعي

الصناعة بمعناها الواسع تلعب دوراً مهماً ومركزياً في عملية الاستقلال الاقتصادي الذي يعتبر بدوره محوراً ثابتاً وأساسياً في أية عملية تغيير وتحول. من هنا فإن الحاجة العربية للتصنيع بديهية، وأن اختيار السياسة التي يجب أن

تعتمد يرافقها عدد من الصعوبات. لذا، فإن الحاجة للتصنيع والنتائج التي تترتب عليها، ترتبط بنمط التصنيع المتبع إضافة إلى أسس أخرى لا بد من توافرها.

إن هناك ثلاثة أنماط للتصنيع هي: التصنيع الاستهلاكي، التصنيع التصديري، والتصنيع التكاملي.

ويتضح من خلال دراسة هذه الأنماط الثلاثة أن الدول التي ستعتمد سياسة مستقلة هي التي تتبع سياسة لا ترتكز إطلاقاً على نمط التصنيع الاستهلاكي أو التصديري، بل على خلق صناعات متكاملة متسلسلة تخدم بالدرجة الأولى التطور الداخلي بحيث تقدم للزراعة ما تحتاج إليه من أدوات ضرورية، كما تؤمن الخدمات الضرورية وخصوصاً وسائل النقل والمعدات الصناعية الأخرى التي تؤمن نقل المنتجات الزراعية إلى المصانع، وتساعد في تصنيعها ومن ثم نقلها إلى الأسواق الاستهلاكية بسهولة.

لقد كانت المعادن ولا تزال تلعب دوراً كبيراً في عملية النمو الاقتصادي، خصوصاً بعد الثورة الصناعية. فقد دخلت الآلة القطاعات الاقتصادية كافة من بابها الواسع، وبناءً عليه، فإن المعادن قد زاد قدرها بازدياد الحاجة إليها. من هنا كانت أهمية السؤال: ما هو واقع الصناعة الاستخراجية؟ وما هو واقع الصناعة التحويلية العربية؟

إن الصناعة الاستخراجية العربية يمكن دراستها من العناصر التالية: النفط والغاز وسائر المعادن الأخرى.

- **النفط**: إن للنفط أهمية متميزة في العالم اليوم، فبفضله أصبح العالم ينتج مواد متعددة مثل الكاوتشوك، والبلاستيك، والأقمشة الاصطناعية والسماد ومبيدات الحشرات الطفيلية وغيرها... فضلاً عن استخدامه في المجالات المعتادة.

وتتواجد مادة النفط في العديد من الدول العربية وبكميات مهمة جداً، ويبلغ الاحتياط العربي من هذه المادة حوالي 628 مليار برميل، أي ما يعادل حوالي 61٪ من مجموع الاحتياطي العالمي، وهذا الأمر يقلق مضاجع الكثير من المسؤولين في العديد من الدول الأوروبية والغربية، التي باتت تستخدم التهديد بمنع المواد

الغذائية عن الدول العربية التي تفكر في أي مرحلة من المراحل استعمال سلاح «حظر النفط».

- **الغاز**: يمثل احتياطي الغاز الطبيعي في الدول العربية 20,8٪ من الاحتياط العالمي ويؤمن استغلال هذه الطاقة بتصنيعها وتسويقها رؤوس أموال كبيرة، خصوصاً في مرحلة يتزايد فيها استعمال الغاز الطبيعي لتنقية خامات الحديد من الشوائب.

- **المعادن الأخرى**: إن خامات العديد من المعادن متوفرة وبكميات لا بأس بها في الدول العربية، وتملك احتياطي مهم في هذا المجال وأهم هذه المعادن: الحديد، النحاس، الألمنيوم، الزنك، الفضة، الرصاص.

أما الصناعات التحويلية فقد ارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي إلى 11٪ عام 1989 ثم انخفضت عند أزمة الخليج إلى 9٪ عام 1991، ولكنها عادت وتجاوزت 10٪ عام 1992. ولكن هذه الصناعات لا تزال صناعات الإحلال محل الواردات السمة البارزة للصناعات التحويلية العربية. وباستثناء بعض الصناعات البتروكيماوية، ومصافي النفط الحديثة في الدول الخليجية وبعض الصناعات المعدنية، والغزل والنسيج، والأسمدة، فإن الصناعات القائمة لم تتمكن من تحقيق التوسع المنشود.

الفصل الرابع: الوضع السكاني والعوامل المؤثرة فيه

تزايد عدد سكان الدول العربية بشكل كبير، ففي حين أن عددهم في سنة 1900 لم يتجاوز 36 مليون نسمة نجدهم اليوم بحدود 250 مليون نسمة، أي أن عددهم قد تضاعف حوالي تسع مرات. إن هذه الظاهرة جديرة بالدراسة بسبب الخلل القائم بين التزايد الهام بعدد السكان، دون أن يرافقه تزايد مقابل في تأمين الغذاء ضمن حدود كل دولة من الدول، ولا ضمن حدود الوطن العربي ككل، حيث نشأ نتيجة ذلك مشكلة معقدة وخطيرة جداً.

يعود التزايد السكاني المرتفع في الدول العربية إلى عدة عوامل مؤثرة أبرزها:

1 ـ **معدل المواليد الخام في هذه الدول**: لقد عرفت دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية وضعاً فريداً من نوعه، فلم يسبق أن شهد تاريخ البشرية مثله من قبل. ومن أهم سمات هذا الوضع، الارتفاع الكبير في معدل المواليد الذي يصل إلى 31 بالألف في الدول النامية للفترة 1980 ـ 1985 في حين أن هذا المعدل في العالم المتقدم هو 15,1 بالألف. وإذا حاولنا مقارنة ذلك بحال الدول العربية لوجدنا معدل المواليد وصل إلى ما بين 27 و 48 بالألف. إن تفسير أسباب الارتفاع الكبير لمعدل الولادات في الدول العربية يمكن إعادته إلى عوامل عدة من بينها: العوامل البيولوجية والعوامل الدينية والاقتصادية والاجتماعية.

2 ـ **معدل الوفيات**: تتفاوت نسب الوفيات في الدول العربية، فهناك نسب عالية جداً مثل الصومال وتفوق المئة بالألف، ونسب معتدلة تتراوح ما بين 28 و 41 بالألف مثل المغرب، ونسب منخفضة 22 بالألف وأقل، ويمكن وضع عُمان على رأس هذه الدول. ويمكن القول إن نسب الوفيات في الدول العربية كافة كانت في مرحلة الستينيات أعلى بكثير مما هي عليه الآن، وهي مرجحة للانخفاض في السنوات القادمة.

أما أسباب ارتفاع نسب الوفيات في معظم الدول العربية مقارنة مع دول العالم المتقدم فيعود إلى عوامل متعددة أهمها: 1) العامل الغذائي الاقتصادي؛ 2) العامل التربوي؛ 3) العامل الصحي؛ 4) عامل الحرب.

إن دراسة هذه العوامل تبين أن نسب الوفيات المرتفعة في معظم الدول العربية يعود إلى عوامل: الغذاء، والتربية والصحة والحروب مجتمعة.

3 ـ **معدل النمو السكاني**: إن معدل التوالد ومعدل الوفيات في الدول العربية يسيران باتجاهين مختلفين، ذلك أن معدل التوالد في هذه الدول مرتفع وهذا الارتفاع مستمر منذ بداية القرن العشرين، في حين أن معدل الوفيات في انخفاض مستمر، الأمر الذي يدل على أن معدل النمو السكاني يسير باتجاه الارتفاع في المستقبل، ويقدر أن يصل عدد سكان الدول العربية في نهاية هذا

القرن إلى 275 ـ 300 مليون نسمة. مما يفرض أعباءً كبيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

القسم الثاني من هذا الفصل يتناول العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن أسباب ارتفاع النمو السكاني قد تختلف وقد تكون مشتركة بين الدول العربية، وذلك تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة عربية.

يقدر عدد السكان في سن العمل في الدولة العربية في سنة 1993 بحوالي 67,5 مليون نسمة يشكلون 28٪ من إجمالي عدد السكان، وهي نسبة متدنية جداً بالمقارنة بالمستويات العالمية التي تبلغ 49,1٪ في البلدان الصناعية، و 43,7 في البلدان النامية. في حين تغلب فئة السن الصغرى في الهرم السكاني، حيث تمثل 45٪ من السكان ولا يشارك هؤلاء بشكل جدي في بناء الاقتصاد القومي.

وبالرغم من انخفاض العمالة السكانية فإن الوطن العربي يعاني من مختلف أنواع البطالة الظاهرة والمقنعة والدائمة والموسمية، وتتراوح نسبة البطالة في الوطن العربي بين 15٪ و 20٪ من القوى العاملة، والنسبة الكبرى منها بين النساء. وتعتبر مستوياتها المرتفعة في عدد كبير من الدول العربية، من أخطر المشاكل التي لا يقتصر تأثيرها على مسار التنمية الاقتصادية فحسب، وإنما يمتد إلى درجة الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ولقد كان للبطالة بكل أنواعها والنمو السكاني المطرد وعدم وجود سياسة اقتصادية واجتماعية خصوصاً في الريف، الأثر الكبير في النزوح والهجرة الداخلية والخارجية الأمر الذي أدى إلى التعرية السكانية للمناطق الريفية، ونقص في القوى العاملة الزراعية، واكتظاظ المدن ونشوء ما يسمى بمشكلة التحضر وتعذر استيعاب المدن للأعداد الهائلة الوافدة من المناطق الريفية وعدم تأمين الحاجات الضرورية لهم لانتفاء التخطيط فيها لاستيعابهم.

إن هناك اختلافات كبيرة في الأوضاع السكانية بين الدول العربية، مثل الكثافة السكانية والموارد الغنية، ومستوى النمو والتقدم مما يدفع ببعض الدول

لاجتذاب المهاجرين من أقطار أخرى بينما تدفع أقطار أخرى بسكانها للهجرة إلى خارجها.

الباب الثاني: ويبحث في محاولات التعاون الاقتصادي وركائز التنمية الاقتصادية. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة فصول على النحو التالي:

الفصل الخامس: مفهوم التكامل ودوره

التكامل الاقتصادي ظاهرة عامة، يختلف منشؤه ودوره من منطقة إلى أخرى ومن نظام اقتصادي وسياسي إلى آخر. وقد عمت جميع أرجاء المعمورة، حيث أن مفهوم التكامل الاقتصادي يعتبر عاملاً مساعداً لا غنى عنه في عالم تحكمه اقتصادياً كتل البلدان الرأسمالية التي تفرض شروطها ومصالحها دون أن تأخذ بالحسبان حاجات الشعوب. ويعالج هذا الفصل مفهوم التكامل في قسمين على النحو التالي:

القسم الأول: يبحث عملية التكامل التاريخية في ظاهرة التعاون الأوروبي، وظاهرة تعاون الدول التي كانت تطبق النظام الاشتراكي سابقاً. من خلال إلقاء الضوء على ولادة السوق الأوروبية المشتركة وأهدافه وبرنامجه ودور الشركات المتعددة الجنسيات في هذا المجال. إضافة إلى تناول تجربة التكامل بين أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، وأسباب هذا التكامل وأغراض مجلس التعاون الاقتصادي المشترك الذي نشأ بين الدول الاشتراكية السابقة والاتحاد السوفياتي السابق.

ومن خلال هاتين الظاهرتين يظهر أن التكامل بين البلدان النامية له سمات نوعية مختلفة، وأن التكامل لا يعني ضمان تلقائي للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وينبغي ألا ننسى تأثير التكامل المتزايد في المبادين السياسية والاجتماعية، وهي عناصر تلعب دوراً مهماً في استراتيجية التنمية.

أما بالنسبة للبلدان العربية في الشرق الأوسط فإن فكرة تعاون متعددة الأطراف فيما بينها قد رأت النور مع إنشاء الجامعة العربية عام 1945، ولكن، حين نعلم أن

إنشاء الجامعة العربية قد أملته وشجعته بريطانية، نفهم دور هذا التجمع الذي كان يهدف إلى ربط هذه البلدان بالإمبراطورية البريطانية وخدمة مصالحها، إلا أن الدول العربية سرعان ما تمردت على هذا الأمر، وعملت لتخط لها طريقاً مستقلاً. وقد تم اجتياز أول خطوة في عام 1953، إذ عقدت البلدان العربية اتفاقية حول التقليل من العقبات الجمركية والإدارية بالنسبة للتجارة بين البلدان العربية.

ويبحث القسم الثاني من الفصل في مفهوم التكامل ودوره اللذان يمثلان صلب موضوع الفصل.

إن التكامل الاقتصادي هو عملية تقارب تدريجي ومستمر، بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة، والمصالح المشتركة، تعمل لتطوير الإنتاج وتوسيعه، وفق خطة واضحة، بهدف تسهيل التنمية. إن التكامل الاقتصادي بين عدة بلدان يمكن أن يكون عاملاً مساعداً ودافعاً (avantageux) في تنميتها. ويمكن أن يمارس تأثيرات متعددة:

- إنشاء اقتصاديات متراتبة.
- ضمان البعد الضروري لاستخدام التقنية العصرية.
- زيادة الإنتاج وإيصاله إلى المستوى الأمثل.
- إنقاص الأكلاف والأسعار لصالح المجتمع بجميع فئاته.
- تعزيز وضع البلدان الأعضاء في التفاوض حول منتجاتها وموادها الأولية.
- تنوع الإنتاج، وتخفيض قدرة الدول الأخرى على التحكم بأسعار السلع الأولية.

إن التعاون الاقتصادي العربي لم يصل بعد إلى تحقيق هذه الأهداف، لا وبل لا يزال بعيداً عن تحقيق بعضها.

الفصل السادس: المظاهر التاريخية للتعاون الاقتصادي بين البلدان العربية

بعد أن حصلت الدول العربية على استقلالها السياسي، بدأت تعاوناً اقتصادياً في إطار مؤسساتها المختلفة. وقد تحقق التعاون الاقتصادي العربي المتعدد الجوانب داخل الجامعة العربية من خلال المجلس الاقتصادي العربي

والمنظمات الاقتصادية المتخصصة، والمنشأة تحت إشراف الجامعة العربية.

إن هناك شكلان من أشكال التعاون الاقتصادي بين الدول العربية هما:

1 ـ **التعاون الثنائي**: بدأ التعاون بين الدول العربية باكراً بشكل ثنائي، وقد حتّمت هذا التعاون ظروف سياسية واقتصادية داخلية وخارجية. وقد جرت محاولات عدة لإقامة وحدة اقتصادية بين بعض البلدان العربية، وهناك محاولتان مهمتان في هذا المجال، الأولى بين سورية ولبنان وقعت في أول تشرين الثاني/ نوفمبر 1943 وتم بموجبها تشكيل وحدة جمركية، والثانية بين سورية ومصر والتي تم توقيعها في أول شباط/ فبراير 1958، وكانت وحدة سياسية اقتصادية تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة.

2 ـ **التعاون المتعدد الأطراف**: لم تكف جامعة الدول العربية عن صياغة مشاريع للتعاون الاقتصادي بغية تحقيق تنمية خاصة للمنطقة، وأملاً بإنشاء تعاون فعال قيد التطبيق، وإنشاء كتلة قادرة على مجابهة الصعوبات الناجمة عن علاقاتها مع العالم الخارجي. ولكن طال الانتظار دون بلوغ نتائج مهمة. لأن المجلس الاقتصادي العربي ـ الهيئة المكلفة تحقيق التعاون ـ كان لا ينعقد إلا مرات نادرة خلال العام، في حين أن التعاون الاقتصادي يتطلب أن تعمل أجهزة متخصصة مكلفة بالدراسات الاقتصادية، تجتمع بصورة دائمة، وقد تم التوصل لإقامة مثل هذه الهيئات العربية المتخصصة بعد 1967 وأبرزها: المركز العربي للتنمية الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويعرض الكتاب بعد ذلك مطولاً لظروف إنشاء هذه الهيئات الاقتصادية العربية والاتفاقيات والقوانين الخاصة بها، إضافة إلى أهدافها، ومستويات عملها، والفائدة منها وواقعها الحالي في الحياة الاقتصادية العربية.

إن دراسة أشكال التعاون الاقتصادي العربي المتعددة، من تعاون ثنائي إلى تعاون متعدد الأطراف، بما يتضمنه هذا التعاون من نماذج مختلفة على المستويين القومي والدولي، كانت نتائجه خلال عدة عقود غير مشجعة وغير مرضية، فلم يؤد

إلى تقارب تدريجي، بين الدول العربية ولا بين اقتصادياتها، ولا هي سهلت التنمية، لم تحقق النتائج المرجوة ولعل ذلك هو نتيجة لعدة أسباب تحمل الطابع الاقتصادي والسياسي، وأحياناً الجغرافي والاجتماعي.

الفصل السابع: ملامح السوق الشرق أوسطية

يرى المؤلف أن منطقة الشرق الأوسط على أبواب مرحلة جديدة من تاريخها، حيث سيعم السلام فيها، ومن هنا يرى أهمية بحث ملامح السوق الشرق أوسطية وأسس التحول إليه:

1 ـ إن السوق الشرق أوسطية لا تنفصل عن النظام الإقليمي الأوسطي الذي يحمل الطابع السياسي، وهذا يعني أن النظام الإقليمي العربي الذي كان قائماً على احترام كل دولة عربية لحدود وسيادة كل دولة عربية أخرى سيقوم من الآن فصاعداً على احترام حدود وسيادة كل دولة من دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل.

2 ـ إن التعاون العربي كان يغطي كل المجالات السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، وإن كانت نتائجه خجولة وسيصبح تعاوناً إقليمياً بما فيه التعاون مع إسرائيل، وهذا يعني إنهاء المقاطعة العربية المفروضة منذ عام 1948 على إسرائيل وإقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية معها.

3 ـ إن النظام الجديد يؤدي إلى سقوط مبدأ آخر من مبادىء النظام الإقليمي العربي وهو مساندة الدول العربية لأية دولة عربية أخرى إذا ما حصل اعتداء عليها من قبل دولة أجنبية. وسيحل مبدأ آخر يكون لإسرائيل فيه دور فاعل في عملية الاستقرار، كما يقول شمعون بيريز في كتابه الشرق الأوسط الجديد.

هذه هي الملامح الأولى للنظام الشرق أوسطي فكيف سيترجم اقتصادياً؟ يقول بيريز أيضاً في كتابه «إن مفهوم الاقتصاد الإقليمي ينطوي على خطوات تدريجية لإقامة جماعة تشبه كثيراً الجماعة الأوروبية». وإذا لم يتمكن العرب وإسرائيل من إقامة جماعة إقليمية بخطوة واحدة فإن التقدم سيكون على مراحل.

لقد بدأت ملامح التقارب الاقتصادي بين بعض الدول العربية وإسرائيل تظهر رويداً رويداً: لقد ضعفت مقاطعة مصر لإسرائيل على أثر اتفاق كامب ديفيد، الموقعة بتاريخ 17/ 9/ 1978 بين الجانبين، ولحقتها المملكة الأردنية التي وقعت عام 1993 اتفاقية معاهدة سلام مع إسرائيل، نصت في المادة التاسعة المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية ما يلي: انطلاقاً من النظر إلى التنمية الاقتصادية والرفاعية فإن الطرفين يؤكدان على رغبتهما المتبادلتين لتعزيز التعاون الاقتصادي، لا بينهما فحسب، بل ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي. ومن ثم جاء دور الكيان الفلسطيني الذي تأسس بموجب اتفاقية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو بتاريخ 13/ 9/ 1993، حيث أصبح هناك تبادل اقتصادي كامل بين إسرائيل والسلطة القائمة بموجب بروتوكول العلاقات الاقتصادية الموقع بين الجانبين. وقد بدأت دول عربية أخرى جسور العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل وإن بمستوى أقل، وذلك عن طريق إلغاء المقاطعة غير المباشرة من الدرجة الثانية والثالثة. ولم يبقَ سوى المقاطعة المباشرة للسلع والخدمات المنتجة في إسرائيل. وقد قدمت إسرائيل اقترا-حات لتحقيق التقارب «الفعلي» مع الدول العربية أهمها:

1 ـ تقليص الأموال التي تصرف على التسلح والبالغة 60 مليار دولار إلى حوالي النصف، وتحويلها إلى تنمية كامل المنطقة دون المساس بالأمن القومي لأية أمة بمفردها.

2 ـ تخصيص 1٪ من عائدات النفط العربي للغاية عينها.

3 ـ إستخدام المياه والتكنولوجية والحرب على الصحراء لتأمين الغذاء.

4 ـ تأمين شبكة مواصلات واتصالات متقدمة.

5 ـ تكوين هيئة مشتركة للسياحة لأنها تساهم بدر الأرباح وتوفر فرص عمل.

أمّا في الميدان الصناعي فلا بد من تأمين حرية كاملة لهذا القطاع ـ بحسب الخطة الإسرائيلية ـ والغاية واضحة، وهي تصريف لأكبر قدر ممكن من المنتجات المصنعة الإسرائيلية في البلدان العربية خصوصاً في ظل التخلف الصناعي العربي

بمعنى أن إسرائيل تريد نظاماً اقتصادياً شرق أوسطي يحقق أهدافها الاقتصادية ويُرهن الوطن العربي لإرادة مشروعها السياسي والاقتصادي.

الفصل الثامن والأخير: ركائز التنمية الاقتصادية

بعدما ظهر جلياً مواطن الخلل في استغلال الموارد الطبيعية في الزراعة العربية، وبالتالي الخلل في البنية الاقتصادية، وما نتج عنه من صعوبات في إقامة مشاريع ذات جدوة اقتصادية، ضمن حدود كل دولة عربية على حدة، كان ضرورياً معرفة الركائز التي يجب أن تعتمد عليها الدول العربية لكي تتمكن من السير في عملية تنمية راسخة الأقدام.

قبل كل شيء يجب أن يكون واضحاً، بأن أي دولة عربية لن تكون قادرة بمفردها على الوصول إلى تنمية اقتصادية كاملة بمعزل عن الدول العربية الأخرى. فالدولة العربية التي تتوفر فيها الأرض الصالحة للزراعة قد لا تتوفر لديها رؤوس الأموال اللازمة لاستثمار الأراضي، وقد تكون الدولة التي تتوفر لديها الطاقة مثلاً، لا تتوفر لديها الأيدي العاملة الضرورية، أو الموارد الأولية الأخرى المتممة للطاقة (كالحديد مثلاً) وهكذا. من هنا نصل إلى السؤال التالي: ما هو مفهوم التنمية؟ وما هي ركائزها التي يمكن أن تؤمن استقلالاً حقيقياً للدول العربية؟

إن الإجابة على السؤالين السابقين يتطلب تناول عدة نقاط على النحو التالي:

1 ـ **مفهوم التنمية**: تعني التنمية الاقتصادية محاولة استغلال كافة الطاقات المتوفرة في الدول العربية بغية التخلص من الانكشاف على الخارج، وهي تستهدف تأمين كافة الاحتياجات الأساسية للسكان، ورفع مستويات الناس بشكل تدريجي ودائم.

2 ـ **القرار السياسي**: إن القرار السياسي الوطني هو الذي يبحث بموضوعية عن أسباب الخلل في البنية الاقتصادية، ويجب أن يكون هدفه تحقيق التنمية التي تشمل كل المناطق، وتسهم في توجيه الاقتصاد باتجاهات تسمح بتحقيق رفاهية حقيقية لأبناء الشعب كافة. وإذا كان القرار الوطني أمراً ضرورياً لإعطاء عملية التنمية الداخلية بُعداً إيجابياً، فإن القرار السياسي العربي الموحد يعطيه

فعالية كبيرة، والقرار السياسي العربي الموحد بحاجة لمؤسسات تعاون عربية لصنعه كون هذا القرار يفترض أساساً توفر المصلحة العربية المشتركة. وأن يكون أساسه وهدفه التنمية وتحقيق الاستقلال النسبي وليس الانغلاق على العالم.

3 ـ **التناغم بين القطاعات الاقتصادية**: إن التناغم بين القطاعات الاقتصادية يجب أن يركز على القطاعات المهمة، والتي تتميز بدورٍ مهم ومميز وأبرز هذه القطاعات:

(أ) **القطاع الزراعي**: إن العمل يجب أن ينصب على الإصلاحات الزراعية من خلال توسيع رقعة الأراضي الزراعية، وإعادة توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية، من خلال إزالة كل مظاهر البطالة المقنعة المتفشية بشكل كبير في القطاع الزراعي، وذلك أن نسبة العاملين في هذا القطاع في الدول العربية مرتفعة جداً مقارنة بمثيلاتها بالدول المصنعة. إضافة إلى كل ذلك يجب زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، وإعطاء أهمية للتصنيع والبحث العلمي للزراعة.

(ب) **تطوير القطاع الصناعي**: إن القطاع الزراعي يعتمد اعتماداً كبيراً على الصناعة وللصناعة دوراً أساسياً في تطوير هذا القطاع. ومن الضروري في هذا المجال حصول تعاون عربي وعربي دولي لتحقيق التطوير الصناعي على قاعدة عدم رهن هذا القطاع للخارج، والعمل داخلياً على خلق وإقامة صناعات متجانسة وتوفير قطاع عام فاعل وقطاع خاص قوي وإجراء تحول في البناء الزراعي، وإن هذه المسائل كلها تساعد في حرق المراحل وإقامة صناعات متكاملة.

3 ـ معالجة المشاكل المتأتية عن الاختلال بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دول من الدول العربية لوحدها، وفي الوطن العربي ككل. حيث أن هناك اختلافات في نوعية وخصوصية مشاكل كل دولة من الدولة العربية في هذا المجال. ويجب أن لا يقتصر العمل لحل المشاكل الناجمة عن النمو السكاني، وقصور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على الصعيد الداخلي والعربي، بل يجب أن تتظافر أيضاً جهود الأمم للاستفادة من الخبرات، بحيث يستفيد الكل من الكل، وبحيث تصبح عملية

المعالجة واسعة ودولية. ولكن على قاعدة الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في هذا المجال وليس على قاعدة رهن الاقتصاديات العربية للخارج.

إننا لا نستطيع أن نعتبر أن هذه الدراسة التي تناولت الاقتصاد العربي والشرق أوسطية كافية لفهم ومعالجة ودراسة كافة جوانب الاقتصاد العربي ومشاكله القطرية الضيقة والإقليمية لأن هذا الأمر بحاجة إلى باحثين ومكاتب دراسات وإحصاءات متنوعة مختلفة تشمل كافة الجوانب والبلدان العربية وهذا ما يؤكده الكاتب نفسه في مقدمة كتابه، حيث يقول: «إن دراسة اقتصاديات الدول العربية لا يمكن أن تكون عمل باحث يقوم بمفرده بجمع الأرقام، وتدوينها، وتحليلها، وترتيبها، ثم إخراجها، ثم تصحيح الأخطاء، إنه عمل مركز أبحاث»، من هنا فإن هذه الدراسة هي بداية مهمة وعمل مهم على الطريق الصحيح الذي يجب على الباحثين والدارسين ومراكز الأبحاث والحكومات العربية إكماله وتطويره بالطرق العلمية للوصول بالاقتصاديات العربية إلى موقعها الصحيح.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الاقتصاد السوري
على مشارف القرن الحادي والعشرين*
(منير الحمش)

مراجعة عمر كيلاني

يواجه الاقتصاد السوري ضغوط ومشكلات عديدة تراكمت على امتداد العقود القليلة الماضية التي شهدت تحولات مركزة نحو اقتصاد اشتراكي عماده القطاع العام وتوجهات جديدة اعتبار من النصف الثاني من الثمانينات تتم تحت عناوين التعددية الاقتصادية والانفتاح والسعي إلى اجتذاب الاستثمارات الرأسمالية. الأمر الذي يفرض على الاقتصاد السوري تحديات كبيرة لا بد من مواجهتها وخيارات لا بد من حسمها مع نهاية هذا القرن. ويعتبر الكتاب الجديد للدكتور منير الحمش عن الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين أحد أهم وأكثر الكتب التي تناولت هذا الموضوع جرأة واقتراباً من ملامسة إشكالات الاقتصاد السوري الراهنة وما قد يواجهه في السنوات القليلة القادمة من أخطار إذا ما استمرت هذه الإشكالات دون حلول ناجعة. فالاقتصاد السوري، كما يقول المؤلف، يقف على مشارف القرن الحادي والعشرين وهو يحمل على أكتافه مشكلات وهموم وتحديات عديدة، وإن مقدار إيماننا بقوة هذا الاقتصاد وموقعه وإمكاناته سيكون له أبعد الأثر في تمكين أصحاب القرار من الوصول إلى السياسة الاقتصادية السلمية. ويوضح المؤلف في مقدمته للكتاب أن غايته ليست توصيف حلول للمشكلات القائمة وإنما أن يثير لدى القارىء مجموعة تلك المشكلات والدعوة إلى

(*) منير الحمش؛ الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار مشرق ـ مغرب، دمشق، الطبعة: الأولى 1977، 285 ص.

مناقشتها على نحو جاد. وهي: مسائل التخلف والتنمية وتطور النظام الرأسمالي ومستقبله والحراك الاجتماعي والعلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية وارتباط ذلك كله بالديمقراطية.

يتألف الكتاب من 285 صفحة وقد احتوى على مقدمة كتبها الدكتور محمد الأطرش وزير الاقتصاد السوري السابق وشدد فيها على أن الكتاب «غني بمعلوماته وأفكاره واستنتاجاته». وكتب المؤلف بعدها مقدمة عن الاقتصاد السوري وأحواله وعن الفصول الثلاثة التي تألف منها. وأرفق المؤلف بالكتاب ملحقاً خاصاً بالجداول الإحصائية ضم 17 جدولاً (عدا الجداول المبثوثة في الكتاب) عن مصادر الدخل القومي وتركيبه الهيكلي وعن الناتج المحلي وأرصدة ميزان المدفوعات وعن المؤشرات الجديدة في التجارة الخارجية والفجوة التضخمية وعن السكان والناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد.

خصص المؤلف الفصل الأول للحديث عن «الموازين الاقتصادية وتقويم الأداء الاقتصادي العام»، حيث عرض لعدد من الموضوعات أبرزها:

1 ـ مصادر توليد الدخل القومي المتاح وتوزيعه. وحدد هذه المصادر باثنين: محلي يتولد عن القطاعات السلعية والخدمية، والثاني عبارة عن صافي التحويلات من العالم الخارجي، مؤكداً أن زيادة الناتج المحلي الصافي تعتبر المصدر الرئيسي والهام لتوليد الدخل القومي.

2 ـ التجارة الخارجية التي تلعب دوراً مميزاً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تأمين احتياجات التنمية اللازمة مع إقامة التوازن بين تأمين حاجات الاستهلاك. وعرض المؤلف تحت هذا العنوان لجملة موضوعات شملت حرية التجارة والنمو الاقتصادي وتطور سياسة التجارة الخارجية وخصوصاً الاستيراد والتصدير. وخلص إلى أن النفط شكل عام 1995 ما نسبته 85,7٪ من إجمالي صادرات القطاع العام وإذا ما استبعد فإن صادرات القطاع العام المتبقية تشكل 21,5٪ فقط من إجمالي الصادرات بدون النفط بينما تشكل صادرات القطاع الخاص 78,5٪ من إجمالي الصادرات بدون النفط.

3 ـ **النفقات والإيرادات العامة في الموازنة حيث يؤكد المؤلف أن زيادة** الموارد العامة أصبح ضرورة حتمية نظراً لازدياد حجم ومعدلات الإنفاق بسبب النمو السكاني وازدياد الحاجات وارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى تزايد العجز في الموازنة الذي بدأ يتنامى عاماً بعد آخر مما يؤثر على باقي التوازنات الاقتصادية العامة.

4 ـ العلاقة بين الاستهلاك والدخل الفردي. فمقارنة الناتج المحلي مع إجمالي الاستهلاك تدل على أن مجموع الاستهلاك يكاد يلتهم هذا الناتج، لذلك لا بد من انتهاج نظام صارم في التوفير والتقشف في جميع المجالات إلى جانب القضاء على الهدر والإسراف الحاصل في بعض الجهات الحكومية والقطاع العام.

في الفصل الثاني من الكتاب تحدث المؤلف عن «السكان والتنمية وإدارة الاقتصاد الوطني». وأشار في حديث عن السكان والموارد البشرية إلى أن عدد سكان سورية تضاعف ثلاث مرات خلال الفترة من 1960 ـ 1994، حيث بلغ عدد السكان نحو 14 مليون نسمة عام 1994 وسيتضاعف مرة رابعة مع نهاية القرن الحالي. ويستنتج من توزع السكان حسب الفئات العمرية أن المجتمع السوري مجتمع شاب وأن عدد أفراد قوة العمل يصل إلى نحو 3,5 مليون نسمة. وتضم القوة البشرية في سورية (10 سنوات فأكثر) 69,4٪ من مجموع السكان. وتبلغ نسبة أفراد قوة العمل 40٪ من القوة البشرية ونحو 28٪ من إجمالي عدد السكان. ويلاحظ في استعراضه لتوزع القوة البشرية حسب الحالة التعليمية انخفاض نسبة المتعلمين عموماً، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الأميين التي وصلت حسب إحصاءات جديدة إلى 15,32٪ من مجموع القوة البشرية. فإذا أضيفت إليها نسبة الملمين بالقراءة والكتابة وهي 23,8٪ نجد أن نسبة الأميين والملمين تصل بالنسبة إلى إجمالي القوة البشرية إلى 40٪. كما أن 83,3٪ من إجمالي القوة البشرية هم دون الشهادة الثانوية.

ويلاحظ في بحثه عن أثر النمو السكاني على الدخل أن الزيادة السكانية امتصت الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أن متوسط

دخل الفرد بقي على حاله. ويرفض بهذا الصدد الدعوات إلى خفض معدلات النمو السكاني وتحديد النسل لأن سورية تمتلك طاقات وإمكانات اقتصادية وطبيعية تجعلها قادرة على استيعاب أعداد متزايدة من السكان، مؤكداً على أهمية تكثيف الجهود من أجل زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل.

وبعدئذ يتحدث المؤلف عن التنمية وإدارة الاقتصاد الوطني في سورية ممهداً لذلك بالحديث عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفكر الاقتصادي. ثم يتحدث عن التنمية والتخطيط في سورية ملاحظاً من استعراض خطط التنمية المتعاقبة أن النهج الذي اتبع هو التدخل الحكومي وتخصيص الموارد عن طريق التخطيط وأن هدف المؤسسات ليس الربح بالدرجة الأولى إنما تقديم الخدمة أو السلعة للجمهور في أفضل الشروط. ويخلص من ذلك إلى تسجيل الملاحظات الهامة التالية على أسلوب التخطيط:

1 ـ أن أهداف الخطط الخمسية تكاد تتشابه.

2 ـ رغم أن الخطط تنادي بالتنمية الشاملة ورغم ربطها ما بين التطور الاقتصادي والاجتماعي فإنها غالباً ما تتسم بالغموض أو بالعبارات الواسعة وبوضع أهداف طموحة جداً لا يمكن تحقيقها ثم تعود لوضعها بصيغة تأكيدية في الخطة التالية.

3 ـ في الوقت الذي يؤكد فيه على القطاعات الإنتاجية في الخطط نجد أن القطاعات الخدمية تتنامى على نحو أسرع.

ويعلق المؤلف على ذلك قائلاً إن الانتقال في أهمية القطاعات الاقتصادية فيما بين الخطة وتنفيذها يشير إلى عدم وضوح استراتيجية التنمية والبعد ما بين واضعي الأهداف والمنفذين وما بين الطموحات والواقع الأمر الذي يعني أن الكثير من الجهد ينصرف عشوائياً، إذ تلازمه أولويات مشوشة وجبهات وأساليب للمقارنة غير محددة المعالم.

وبالنسبة لتوجهات السياسة الاقتصادية وإدارة الاقتصاد الوطني فقد ترتب على تنامي دور القطاع العام ومؤسسات الحكومة الاقتصادية والخدمية أن أصبحت

الوحدات الحكومية على تماس مباشر بأوسع القطاعات السكانية وهذا ما يؤكد أهمية مسألة وحدة القيادة لجميع فروع الاقتصاد الوطني مع عدم الإخلال بالاستقلال المالي والإداري للوحدات الاقتصادية وتوفير وسائل نجاحها. ويشدد المؤلف على أهمية اختيار المسؤول الناجح لتنفيذ سياسة إدارية ناجحة في مختلف المراحل والمستويات، والتخلص من وضع الأشخاص غير المناسب في أماكن غير مناسبة لهم، ويدعو بهذا الصدد إلى التخلي عن تفضيل الموالي للنظام على صاحب الكفاءة ويقول: أعتقد أن المطلوب الآن البحث عن الكفاءة.

ويعرض الدكتور الحمش بعدها للظواهر السلبية الناجمة عن سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي أدت إلى:

1 ـ زيادة حدة الفروقات في مستويات الدخول والبعد بالتالي عن هدف إعادة توزيع الدخول بما يضمن عدالتها.

2 ـ بروز ظاهرة التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية والجمركية للمستثمرين.

وأفرزت آلية إدارة الاقتصاد الوطني مجموعة من السلبيات انعكست على الأداء الاقتصادي والوضع الاجتماعي وبرزت نتيجة ذلك مجموعة تشوهات أهمها:

1 ـ بروز ظاهرة التواكل والتسيب وعدم تحمل المسؤولية في الجهاز الإداري والاقتصادي.

2 ـ ظاهرة الفساد والإفساد (الرشوة) وامتداد ذلك إلى القضاء والتعليم.

ويعرب المؤلف بعدها عن الأمل بأن تتم عملية إصلاح إداري حقيقي بقرار سياسي واضح يحول إدارة الدولة إلى إدارة عصرية.

وفي ختام هذا الفصل يتحدث الدكتور الحمش عن التنمية البشرية في سورية موضحاً أن دليل التنمية البشرية في سورية أعلى من وسطي البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، حيث تأتي سورية في المرتبة الخامسة عربياً بعد كل من قطر

والبحرين والإمارات والسعودية، ويقع ترتيبها على الصعيد العالمي في المرتبة 73، حيث تأتي بعد 72 بلداً ذات تنمية بشرية عالية ويليها في الترتيب 46 بلداً ذات تنمية بشرية متوسطة و 55 بلداً ذات تنمية بشرية منخفضة.

وخصص المؤلف الفصل الثالث والأخير للحديث عن «الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين» عبر مقدمة عن الأوضاع العالمية وشكل الصراع العالمي في المستقبل بين الشركات متعددة الجنسية المسيطرة على الاقتصاد العالمي متوقعاً أن تكون اللعبة النقدية أداة تدمير جديدة للنظام الاقتصادي العالمي وازدياد تعاسة البلدان النامية. وبعد أن يتحدث عن الوطن العربي على مشارف القرن القادم والموقف من مشروع الشرق الأوسط الجديد ومشروع الشراكة المتوسطية يشير إلى أن الاقتصاد السوري في مطلع القرن الحادي والعشرين سيرث عن القرن العشرين مسائل وقضايا على غاية من الأهمية ويقول إن أمام الاقتصاد السوري أحد الخيارين التاليين:

1 ـ الطريق الرأسمالي مع بقاء حالة التجزئة والارتباط منفرداً بالأسواق العالمية والاتفاقات الناجمة عن العولمة الاقتصادية. وهذا الخيار مرتبط بإنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الممارسة الديمقراطية على الطريقة الغربية، الأمر الذي يجعل دعاته حذرون في طرحه. ويتوقع أن تفقد سورية بريقها بمجرد إعلان التحاقها بهذا النهج، إذ سينتهي دورها سياسياً ويبدأ التعامل معها حسب تقدير الآخرين لحجمها المادي. كما أن هذا النهج سيؤدي إلى مزيد من الفروقات الطبقية والاضطرابات الاجتماعية.

2 ـ طريق التنمية الشاملة وما يعنيه ذلك من اتّباع سياسات اقتصادية داخلية وعربية وخارجية تقود إلى إيجاد تنمية حقيقية ترفع من مستوى المعيشة وتخلق اقتصاداً قوياً.

وقبل أن يعرض المؤلف المشكلات المستجدة التي سيواجهها الاقتصاد السوري يعرض للمشكلات الناجمة عن التشوهات في الموازين الاقتصادية وأهمها: الخلل في الأسعار وأساليب تحديدها والخلل في الأجور وتدني

مستوى الأداء الإداري وعجز موازنة الدولة والمديونية الخارجية. ويوضح أن عدد العاملين في دوائر الدولة والقطاع العام بلغ عام 1993 نحو 729 ألف عامل أي بنسبة 19,5٪ من مجموع قوة العمل. وإذا اعتبرنا أن كل فرد منهم يعيل ثلاثة أشخاص في المتوسط إضافة إلى شخصه فإن هذا يعني أن 21٪ من مجموع السكان يعيشون من دخل العاملين لدى دوائر الدولة. وإذا علمنا أن هؤلاء لم يجنوا من السياسة الاقتصادية الجديدة سوى التضخم وارتفاع الأسعار وتخفيض الدعم ورفع معدلات الضريبة وزيادة الضرائب غير المباشرة وفرض رسوم جديدة فإن ذلك يعني أن مستوى الأجور في دوائر الحكومة لم يعد يتناسب مع التطورات الجديدة. أما المشكلات المستجدة التي سيواجهها الاقتصاد السوري فهي نقص المياه وتلوث البيئة والثورة العلمية التكنولوجية. أما أبرز التحديات التي سيواجهها فإنه التحدي الخاص باختيار منهج التنمية السياسية والاقتصادية إضافة إلى تحديات أخرى مثل التزايد السكاني والبطالة وانخفاض إنتاج النفط وتراجع مستوى المعيشة ومسألة زيادة الأمن الغذائي وتحسينه، الأمر الذي يتطلب اقتصاداً أقوى وإرادة سياسية واضحة تربط التنمية بالديمقراطية، وتكامل اقتصادي عربي، إضافة إلى تحديث الصناعة وتفعيل القطاع العام والقطاع الخاص وإشاعة مناخ استثماري ملائم، وأخيراً، سيادة حكم القانون والقيام بعملية إصلاح إداري واقتصادي شاملة.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال*

(فضل النقيب)

مراجعة فايز سارة

اتجه الفلسطينيون منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة إلى التحرر من الاحتلال الاسرائيلي والخروج من أسره، وقد تعددت وتنوعت محاولاتهم، غير أن الأهم في تلك المحاولات ـ بغض النظر عن الموافقة عليها أو رفضها ـ كان توجه منظمة التحرير الفلسطينية إلى المفاوضات مع إسرائيل للتوصل إلى اتفاقيات يتم على أساسها بناء استقلالية فلسطينية، هي في أحد أهم جوانبها محاولة للانعتاق من نير السيطرة الاسرائيلية المباشرة، وفي ذلك جاء اتفاق أوسلو عام 1993 وما لحقه من ترتيبات.

ورغم أن كثير من المتابعين والمعنيين يختلفون فيما بينهم على التقدير النهائي للنتائج السياسية للاتفاقات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، وتأثيراتها على بناء الاستقلالية السياسية، ذلك أن موضوعاً كهذا تغطيه الايدلوجيا والطموحات السياسية، لكن أقل من هؤلاء بكثير الذين يختلفون على واقع ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع ومستقبله والخاضع ليس للاتفاقات التي تم التوصل لها بين الفلسطينيين والاسرائيليين، بل باعتباره تكثيفاً حياً لواقع ثلاثون عاماً من الاحتلال الاسرائيلي.

والدكتور فضل النقيب الاقتصادي الفلسطيني والذي تابع عن قرب التطورات

(*) فضل النقيب، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت الطبعة أولى، 1997، 160 ص.

الاقتصادية في الداخل الفلسطيني، قدم لنا دراسته «الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع» من زاوية «مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل» ليدرس ويحلل واقع الاقتصاد تحت الاحتلال والعوامل الفاعلة فيه، مبيناً ما شهد الاقتصاد في الفترة الانتقالية وصولاً إلى اقتراحات تعالج الوقائع، وأخرى تتصدى لمعالجات المستقبل.

محتويات الكتاب:

ـ الفصل الأول (19 ـ 39) ويتضمن توصيفاً عاماً لحالة اقتصاد الضفة والقطاع تحت الاحتلال الاسرائيلي والآثار التي أصابت الاقتصاد بفعل الممارسات الاسرائيلية، والتي يحصرها المؤلف في أربع نقاط أساسية «تقليص سيطرة الفلسطينين على الموارد الطبيعية» ثم «عرقلة النشاط الاقتصادي» و«السيطرة على التجارة الخارجية» و«سبب الاقتصاد الفلسطيني» ثم «تخريب البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وإهمال المرافق والخدمات العامة» ومن هذه الممارسات يصل المؤلف إلى تحديد صفات الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال، وفي هذا يحدد عدة نقاط من أبرزها: ضعف نشاط القطاعات الانتاجية، والاعتماد على الدخول الخارجية، وحدوث تشوهات قطاعية ـ بنيوية، وضعف الاستثمارات والتمويل، وتحول القوى العاملة إلى الارتباط بالخارج سواء كان المقصود به المحيط العربي أو الكيان الاسرائيلي، وفي كل الحالات عجز الاقتصاد المحلي في الضفة والقطاع عن تشغيل الأيدي العاملة فقام بتصديرها خارجاً.

الفصل الثاني (40 ـ 74) ويتناول فيه المؤلف جانباً آخراً من واقع الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، وهو وضع الاقتصاد في الفترة الانتقالية التي سبقت قيام الحكم الذاتي المحدود طبقاً لاتفاقية أوسلو عام 1993 وما تلاها. وفي هذا يقسم المؤلف تلك المرحلة إلى فترات «فترة الصمود» ثم «فترة الصمود المقاوم» وبعدها «الانتفاضة» قبل أن يصل إلى تناول «الأسلوب الجديد للسياسة الاسرائيلية» التي طبقتها سلطات الاحتلال في الضفة والقطاع في الفترة التي سبقت بدء تنفيذ الحكم الذاتي المحدود.

ويرى المؤلف أن جوهر المتغيرات في السياسة الاسرائيلية، يتبدى في «إعطاء رخص لعدد من المشاريع الصغيرة في المجالين الزراعي والصناعي، والسماح بفتح مصاريف عربية، وتخفيض المراقبة على الأحوال التي تصل إلى الفلسطينيين من الخارج كمساعدات، ورفع الضرائب.. والسماح بتأليف الاتحاد الصناعي في غزة» ولاحظ المؤلف أن هذه التغييرات مجرد تغييرات شكلية في السياسة التي بقي هدفها الجوهري والأساسي ربط الاقتصاد الفلسطيني بعلاقة التبعية للاقتصاد الاسرائيلي» وهو ما تؤكده سياسات رسمية اسرائيلية (ص 54 ـ 55).

ويقدم المؤلف في شق آخر من الفصل الثاني طبيعة التحولات التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع من جانب سلطة الحكم الذاتي في الفترة الانتقالية، مفصلاً ذلك في خمس نقاط أساسية: أولها السيطرة على الموارد وفي هذا لم يتحقق سوى القليل والقليل جداً بصدد المياه التي بلغ حجم المعطى للفلسطينين حوالي 34٪ من مجموع مياه الضفة والقطاع مقابل تخصيص 66٪ من المياه لصالح المستوطنات الاسرائيلية، والأمر في موضوع الأراضي مماثل حيث يجري مصادرة المياه المزيد من الأراضي لصالح الاستيطان اليهودي برغم الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين السلطات الاسرائيلية وسلطة الحكم الذاتي.

وبصدد النشاط الاقتصادي، لاحظ المؤلف أنه رغم إلغاء القيود المباشرة على الأنشطة الاقتصادية، فإن القيود غير المباشرة ما زالت تلعب الدور الحاسم في الحياة الاقتصادية الفلسطينية في الضفة والقطاع وبخاصة في موضوعي الضرائب والبنوك والنقد، حيث تقوم عوائق تعطل تطوير حياة اقتصادية فلسطينية مستقلة.

وتناول المؤلف «آفاق المستقبل» لاقتصاد الضفة والقطاع مبرزاً بعض التطورات الإيجابية التي حدثت في فترة التحول من تحت السلطة المباشرة للإحتلال الاسرائيلي، إلى صيرورة المناطق الفلسطينية خاضعة لسلطة الحكم الذاتي، لكن مع التأكيد على أن إسرائيل ما زالت تتحكم بكل إمكانيات

التطور المستقبلي للنشاطات الاقتصادية في الضفة والقطاع، ويشير إلى أنه وعلى ضوء نتائج مفاوضات «الحل النهائي» يمكن أن تتحدد الاتجاهات الأساسية للتطور المقبل سواء بصورة إيجابية أو سلبية، مما يتطلب مستويات من مسؤولية السلطة الفلسطينية في المفاوضات مع إسرائيل من جهة، ويتطلب في آن معاً تقدم الرأي العام الفلسطيني وقياداته لتوجيه السلطة الفلسطينية وترشيد خطواتها وسياساتها نحو المستقبل.

الفصل الثالث (75 ـ 101) ويعالج موضوع «السلطة الوطنية ومهمات التنمية وإعادة الإعمار» من خلال استعراض «برنامج التنمية وإعادة الإعمار» والقائم على جملة فرضيات أبرزها تشكيل دولة فلسطينية تضم الأراضي المحتلة عام 1967، تمارس حريتها في اتخاذ قراراتها الاقتصادية، وعلى امتلاك ما يستحقه السكان من الموارد المائية، ويقوم البرنامج على مبدأين تصحيح مسار الاقتصاد، والثاني التخلص من آثار التخلف الموصوم به، وفي هذا الإطار يجري تنفيذ «التنمية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية» التي لم تتخذ بصددها سلطة الحكم الذاتي برامج محددة.

إن أداء السلطة الفلسطينية في المجال الاقتصادي اتسم بالضعف الشديد، لأنه لم تكن هناك استعدادات لأداء مثل هذه المهمة في ظل وضع اقتصادي يعاني ركوداً شاملاً وبطالة ومشكلات منها المشاكل المادية والمالية، باستثناء المشكلات الوقتية التي كانت تخلقها السلطات الاسرائيلية وهي كثيرة.

والوضع الاقتصادي للضفة والقطاع في ظل سلطة الحكم الذاتي (1994 ـ 1996) عاش في اتجاهين أحدهما إيجابي تمثل في تدفق رؤوس أموال فلسطينية، وبدء نشاطات ملموسة في قطاع البناء والمال بخاصة في ظل عودة نشاط المصارف، والاتجاه الثاني اتخذ بعداً سلبياً من جراء تطبيق إسرائيل سياسة إغلاق المناطق وما صاحبه من تعطيل للأيدي العاملة ولأوجه الأنشطة الاقتصادية التجارية والإنتاجية والخدمية.

ويتناول الفصل الرابع والأخير (102 ـ 152) موضوع «المشكلة الأساسية

للاقتصاد الفلسطيني وطرق حلها» وعبر مقدمة، يتناول المؤلف بعض المشكلات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع والتي منها ضعف البنى التحتية، وضعف معدلات النمو، وضعف التمويل، والتبعية للاقتصاد الاسرائيلي الأمر الذي يتطلب أن يقوم مشروع التنمية الفلسطينية المقبل بمشاركة فعالة من القطاعين الخاص والعام على أسس:

1 ـ توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، وتحسينها على نحو يؤدي إلى توظيف اليد العاملة الفلسطينية في الإنتاج المحلي.

2 ـ توفير جزء مهم من الدخل النامي كي تتمكن الادخارات الوطنية من الحلول محل المساعدات الخارجية في تمويل الاستثمارات..

3 ـ تصدير جزء مهم من الإنتاج النامي كي تتمكن الصادرات من الحلول محل المساعدات الأجنبية بالتدريج في تقديم العملة الصعبة الضرورية لتمويل الاستيراد الضروري لاستمرار النمو.

وطبقاً لما يرى المؤلف، فإن تطور الاقتصاد الفلسطيني مرهون بتطوير القطاعات الرئيسية والتي في بدايتها قطاعي الزراعة والصناعة الذين ينبغي الاعتماد عليهما في تطوير الواقع الاقتصادي، وإقامة تناغم في أداء هذين القطاعين وعلاقتهما بالقطاعات الأخرى، وهو أمر مرهون بتطوير بنية تحتية من الطرق والمواصلات واتصالات وخدمات أخرى.

والأمر الآخر المعول عليه في تطوير اقتصادي، ويمكن للادخار أن يتطور من خلال أساليب متعددة بينها أنظمة الضرائب، وتطبيق نظام ادخار عن طريق ضغط المصروفات وخطط التقشف، وتشجيع الادخار عن طريق خلق حوافز مادية، وعلى النحو ذاته ينبغي العمل على تطوير الاستثمار على أساس الكفاءة الاقتصادية للمشروعات، مأخوذاً بعين الاعتبار المعطيات المحيطة، إلى جانب خلق حوافز تشجيعية للاستثمار.

ويركز المؤلف على دور التجارة الخارجية في مشروع التنمية الفلسطينية، من خلال إجراء تحولات بنيوية في تركيب الاقتصاد الفلسطيني في تقليل الاعتماد على

عائدات عمل الفلسطينين في إسرائيل، وتطوير القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، ورفع الطاقة التصديرية للسلع، وتخفيض الاستيراد لتحقيق توازن في الميزان التجاري، ويلاحظ المؤلف «أن هذه الأمور تحتاج، وقبل كل شيء، إلى تحرر الاقتصاد الفلسطيني من الاتفاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية».

خاتمة:

الكتاب في خلاصته العامة، يكشف بعمق محتوى السياسات الإسرائيلية إزاء الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع التي كان من آثارها أحكام السيطرة الاسرائيلية، وإخضاع الاقتصاد الفلسطيني لاحتياجات الاقتصاد الاسرائيلي من خلال التبعية والإلحاق التام، وهي نتائج لا يمكن أن يتخلص الاقتصاد الفلسطيني منها على نحو سريع، وهو أمر صحيح على نحو ما أكده المؤلف.

وثمة نقطة أخرى أشار إليها المؤلف في معرض تقديره للمستقبلات الممكنة لاقتصاد الضفة والقطاع، وهو ارتباط تلك المستقبلات بالمحتوى العام للاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي في أوسلو 1993 وما تبعه، بمعنى أنه إذا لم يطرأ تحول في محتوى تلك الاتفاقات، فإن اتجاه الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع إلى تدهور متزايد بغض النظر عمن يمسك بإدارة الاقتصاد هناك: السلطة الفلسطينية أم سلطة الاحتلال.

لبنان: تعايش في زمن الحرب*

(تيودور هانف)

مراجعة جورج كنوره

كتاب «لبنان تعايش في زمن الحرب ـ من انهيار دولة إلى انبعاث أمة» لمؤلفه الألماني تيودور هانف والذي صدر منذ عدة سنوات مترجماً للعربية من الكتب الهامة حول لبنان. لبنان الحرب الأهلية التي عصفت بأرضه وبشعبه لمدة زادت على عقد ونصف من السنين. وهو كتاب لا يسعى للتأريخ وحسب بل يبحث عن القضية ويحاول من خلال الاستعراض المفصل البحث عن الأدوار المتقلبة كما في كل الحروب الأهلية وعن أسباب ذلك إن أمكن. والكتاب إلى جانب ذلك يلامس ميادين متعددة. فيمزج بين التاريخ والجغرافية والسياسة. بين العرض والتحليل والتوثيق. التوثيق الذي يتبع أكثر من طريق. فإلى جانب ما يؤخذ من أجهزة الإعلام ووسائله نجد أكثر من فصل يحاول المؤلف فيه استصراح عدد كبير من الناس: من أسهم بالحرب، من راقب الحرب، ومن أبدى آراء فيها. رجال سياسة وأهل فكر، وأصحاب خبرة في مجالات متعددة. مسؤولون يعلنون عن أسمائهم وآخرون يؤثرون الهمس سراً. كل ذلك يجعل الكتاب مرجعاً ضخماً لا بعدد صفحاته وحسب بل بمادته وتشعب عناوينه مما يجعل من محاولة تلخيصه صعبة جداً.

يطالعنا الكتاب بأكثر من مقدمة. فمقدمته الأولى منهجية إن صح القول. إذ

(*) تيودور هانف: لبنان تعايش في زمن الحرب، من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة، نقله عن الألمان موريس صليبا، مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، باريس، الطبعة الأولى 1993، 831 ص.

يحاول المؤلف أن يجد تفسيراً ممكناً لاندلاع الحرب في لبنان. وبالمقارنة مع مناطق متعددة عرفت مثل هذه الحروب يكتشف أن الخوف هو من أبرز العوامل التي تساعد في تأجيج الصراعات وفي استمراريتها. والخوف وإن كان في نهاية التحليل عاملاً نفسياً فهو هنا أكثر من ذلك. إنه ترقب الفئات والمجموعات بل والطوائف بعضها للبعض الآخر. إن الخوف على المصالح وعلى الامتيازات. الخوف على المستقبل وعلى المصير. الخوف على الذات وحب التمسك بها حتى على حساب الغير. الخوف على الهوية والحذر بل ورفض الانصهار في محيط أوسع. كل ذلك من الأمور التي أثيرت قبل الحرب وهي تثار بعدها. إلى ذلك وعن طريق المقارنة أيضاً يتوصل المؤلف إلى نتائج أولية ستكون خلال كل الفصول اللاحقة موضوع متابعة وكأنها تريد تأكيد ما سبق. من النتائج أن مثل هذه الحروب لا يمكن لها أن تنتهي إلا بتدخل خارجي. وفي الواقع تشكل الحرب اللبنانية باندلاعها واستمرارها وتشعباتها الداخلية والخارجية حالة نموذجية في هذا الإطار بحيث يسهل متابعتها ومقارنتها وإن كانت الموافقة على النتائج بحاجة إلى أكثر من مجرد التوافق مع سير الأحداث والوقائع. فالحرب الأهلية اللبنانية استمرت وغيرت وجهتها مرات ومرات. غيرت قادتها وزعماءها أكثر من مرة. ولا نعلم كم من مرة غيرت وجهها إن كان لها من وجه أم كان في الأغلب مستعاراً.

المقدمة الثانية تاريخية وإن شكلت فصلاً أول في الدراسة. فقد تناول المؤلف الحقبة التي شهدت ولادة لبنان الكبير بما رافقها وبما نتج عنها. فالحدث التاريخي يربط بالتصور الداخلي لما أراده اللبنانيون من لبنانهم مع تركيز واضح على بروز الصيغة اللبنانية بتسوياتها وبمسارها. فمن خلال الصراع بأوجهه، ومن خلال تنازلات من هنا وهناك انبثقت «التسوية التاريخية»؛ وكان الميثاق اللبناني، الذي لم يحل دون وقوع أكثر من هزة. والذي حصل بعد ذلك كما يرى المؤلف أنه رغم كل الاهتزازات فإن الميثاق قد تعرض للخرق لا كميثاق، بل إن التمسك بالنسب التي ترافقت مع بنوده التنفيذية قد أعاق تنفيذ الميثاق وهمشه، وجعل منه موضوع الجدل فقد أصبح الميثاق أسير لعبة سياسية لا ترتبط بواقع على الأرض ولا تأخذ المتغيرات الديموغرافية (الداخلية ـ أو


این صفحه در اصل مجله ناقص بوده است



این صفحه در اصل مجله ناقص بوده است
مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الجانب وتارة إلى الآخر مع ما تبع ذلك من تحولات. صعود بشير الجميل وسقوطه. الصراع الداخلي داخل الفئات نفسها. الصراع المسيحي - المسيحي، أو الشيعي - الشيعي إلخ... لقد غطى المؤلف هذه الأحداث بتفاصيلها أحياناً متنقلاً مع الأحداث من موقع لآخر. حرب بيروت أو حروبها. حرب الجبل - مراحل التهجير المتكررة بين منطقة وأخرى. حرب المخيمات أو حروبها. لا مجال لإعادة التفاصيل والباحث يقدمها في أكثر من مقاربة. فيشير إلى سير الأحداث وتسلسلها. ويلمح إلى المعطيات التي تغذيها محاولاً ما أمكن التوثيق الدقيق. والكتاب حجة في هذه الناحية. إذ يمكن اعتماده وثيقة تاريخية مع اعتباره مؤلفاً سياسياً.

في الكتاب أيضاً نجد فصلاً كاملاً وكبيراً يجمع فيه المؤلف أقوال وآراء العديد من أصحاب الرأي ومن مستويات واتجاهات متعددة: رؤساء أحزاب بعضهم لم يَعُدْ له من نفوذ بل لم يَعُدْ له وجود. أصحاب توجهات مختلفة. بعض أهل العلم، صحافيون - أصحاب رأي، رجال دين من كافة الطوائف والمذاهب. يحاول المؤلف عبر هذه الاستشهادات وبعضها مقابلات أجراها بنفسه وعلى مراحل التأكيد على أبعاد متعددة. انقسام الآراء بحسب التيارات والمذاهب والطوائف، انقسامها أيضاً بحسب الأعمار أو الأجيال. وانقسامها أيضاً بحسب المستوى العلمي أو الثقافي بين فئة وأخرى وبين شخصية وأخرى. قد تكون هذه الشهادات وثيقة تؤكد أمرين اثنين. الأول انقسام الرأي العام اللبناني بشكل عامودي أحياناً حيال المسائل التي تطرح والأمر الهام هنا هو الموقف لا من الحرب بل ممن يعتقد أنهم سبب هذه الحرب. إذ غالباً ما تؤكد هذه الشهادات أن اللبنانيين ظلوا باستمرار وقوداً لحرب لا إرادة لهم فيها أو في أحسن الحالات قد أساءوا التعامل معها. أما الأمر الثاني فيقلص الأبعاد الاجتماعية للحرب الأهلية إذ تشير بعض الشهادات إلى عمق الهوة بين اللبنانيين على اختلاف مناطقهم وأعمارهم وطوائفهم. اللافت هنا أن مثل هذه الاعترافات لا تنطلق من أفواه رجال العلم والمعرفة فقط بل ومن أهل السياسة وممن أمضوا في السلطة عقوداً من أعمارهم. يبقى أن نشير وإن كان ذلك من باب تحصيل الحاصل أن المؤلف قد تعمد الوصول إلى مثل هذه النتائج. أو

بتعبير آخر إن هذه الشهادات أو بعضها هي بمثابة هامش للنص الذي تتوالى فصوله. فهي تنسجم في أغلب الأحيان مع طروحات البحث أو مع نتائجه. قد لا يجوز لنا أن نبالغ في كون هذه الشهادات مقصودة بحد ذاتها. ولكننا لا نستطيع إطلاقاً أن نتصور حيادها.

إلى جانب ذلك يفرد المؤلف فصلاً آخر يتقطع به تواصل سير الأحداث العسكرية والتي ظلت تتفاقم وتتراكم وصولاً إلى الحل في الطائف. في هذا الفصل يراجع المؤلف بالإحصاءات وبالعينات وبدراسة اجتماعية اعتمدت الاستمارات وغطت مناطق متعددة، يراجع سير صعود الفئات الاجتماعية من شتى المناطق والطوائف والطبقات. فيرقب تطور المؤسسات التعليمية والصناعية، وتطور الكتلة العمالية وتوجهاتها السياسية. كما يرقب أيضاً الهوة بين الفئات العمالية والأخرى التي انخرطت لسبب أو لآخر في الأحزاب والميليشيات. ويسجل استمرار هذه الحركة العمالية وإن بخجل أحياناً في نضالها. هذه الطبقة يميّزها رفضها للحرب حتى في إبان سيطرتها ومنعها حق التعبير عن فئات متعددة. بعبارات أخرى يريد الباحث إبراز الأمر الآخر المناهض للحرب أو الوجه الآخر «للأمة اللبنانية» التي يكون لها أن تعطى الفرصة لتثبت أنها شعبٌ موحد أو أنها القادرة على ذلك فيما لو رفعت اليد عنها. أريد بذلك إبراز جانب من الدراسة حيث يؤكد الباحث مراراً عمق التدخلات الخارجية الإسرائيلية والسورية والتي أعاقت في فترات معينة فرصة الوصول إلى حل.

أما الحل واتفاق الطائف فهو بدوره أيضاً حلاً كان للأيدي الخارجية فرصة الإسهام بصنعه. إنه المحاولة الأخيرة من جملة محاولات قامت بها الجامعة العربية والملوك والرؤساء العرب وسواهم من أصحاب القرار. يبرز الباحث في فصوله الأخيرة مسيرة الوصول إلى الطائف وسير الأحداث أثناء انعقاده مع ما رافق ذلك بالطبع من مخاض في الداخل. لكن الذي يهمنا بتجريد بسيط ليس آلية الحل بل روحيته. والكتاب في ذلك واضح إلى حد ما. فهو يبرز قدرة اللبنانيين على التكيف وعلى إطلاق الحلول فيما لو أتيح لهم ذلك. والطائف إحدى هذه الفرص

التي أتيحت مهما كان دور الخارج فيها. الطائف أوقف الحرب ولكنه لم يكن الحل برأي الكاتب أيضاً. وهذا ما يتردد في أوساط متعددة حتى أيامنا هذه. يستعرض الكاتب ما خسره هذا الفريق أو هذه الطائفة هنا وما ربحته أو ربحه هناك. فالحل لا يمكن أن يكون رضائياً. يبرز التعديلات الدستورية وما جرى توزيعه من سلطات كانت من حق الطائفة المارونية سابقاً ممثَّلةً برئاسة الجمهورية ورئاسة أجهزة أخرى. يبرز مدى القدرة على الاستمرارية بعد الانتخابات الرئاسية والنيابية رغم كل ما علق بها ورغم انخفاض نسبة المقترعين. إن السير بالحل يتجاوز ما حصل من حرب ومن إبراز حل وتجاوز الحل أيضاً، كل ذلك يظهر رغبة دفينة. رغبة الانبعاث والعيش المشترك. ويبرز أيضاً القدرة الداخلية على التكيف إذا توفرت الفرص أي إذا توقف التدخل الخارجي. يتوقف الباحث مراراً عند هذه النقاط حتى إذا جاءت خاتمة الكتاب وجدناها شديدة الاختصار وكأنها الجزء الأكثر بساطة من هذا المؤلف الضخم. فيها يتم التأكيد على بعض الخلاصات ويأتي التأكيد على النجاح السوري في القضية اللبنانية أكثر التأكيدات إلحاحاً وتكراراً.

ماذا يريد القارىء من كتاب كالذي نراجع؟ حاولت أكثر من مرة الإجابة على السؤال مبتعداً قدر الإمكان عن محاولة التلخيص. أكتفي فيما يلي بعرض بعض الاستنتاجات.

1 ـ يؤرخ الكتاب بالفعل للحرب اللبنانية بخلفياتها وبسيرورتها وبتسلسل الأحداث فيها. ولا يهمل حتى أدق التفاصيل مستفيداً من كم هائل من المعلومات ومن الوثائق التي يجهد هو نفسه بالبحث عنها وتوليفها وتوظيفها كالمقابلات الصحفية مثلاً مع فاعليات متعددة.

2 ـ يتجاوز الكتاب الأبعاد التاريخية لموضوعه رابطاً التاريخ بالاجتماع والاجتماع بالسياسة. لذلك تتداخل الفصول وتتشعب وإن بدا الرابط بينها مفقوداً أحياناً. فالمؤلف يوظف العلم الاجتماعي والدراسات الحقلية لتكون الرديف الذي يؤكد أو ينفي، ينسجم أو يتعارف مع سير الأحداث على الأرض. فالأحداث تبدو غالب الأحيان ضمن سياق معين مما ينفي إلى حدٍ ما فكرة عبثية الحرب وارتباطها فقط بقادة ميليشياتها.

3 ـ ينطلق الباحث من مقولة واضحة، وهي التشديد على العامل الخارجي في هذه الحرب. العامل الفلسطيني أول الأمر وخوف فئة معينة من مخاطر توطين الفلسطينيين في أرضه. والخوف من تزايد النفوذ الفلسطيني أول السبعينات وتحالفه مع القوى الوطنية والإسلامية. ثم كان العامل السوري أداة فصل أحياناً وطرفاً في بعض الأحيان. والباحث يركز باستمرار على صعود هذا الدور وتطوره بحيث يجعل الغلبة له مستقبلاً أيضاً.

4 ـ إذا تجاوزنا الحرب وأحداثها يظل الكتاب وثيقةً قائمةً بذاتها من حيث التركيز على الجوانب الداخلية التي تخلق الأزمة ومن ثم الحرب. والجوانب هذه اقتصادية واجتماعية وبنيوية إلى حد ما: تركيبة البلد التي تسمح بحدوث الاختراق تلو الآخر. وإلى جانب ذلك يحاول المؤلف أن يقدم شبه تحليل نفسي فردي وجماعي لأشخاص عاشوا الحرب وتجاوزها. الزعماء السياسيون وزعماء الميليشيات. أصناف الناس المدينيين والريفيين وتصرفاتهم التي ظلت أحياناً لصيقة أصولهم. مما يعني بعبارات أخرى صعوبة التأقلم الاجتماعي ناهيك بالانصهار. إن ذلك جزء من الأزمة. إن عملية الارتقاء أو الصعود الاجتماعي قد ظلت عملية مطلوبة يصار إلى المشي فيها بالقوة والعنف لا بالتطور وبالعمل.

5 ـ أكرر القول إن سفراً كبيراً لا يلخص بصفحات وقد تحاشيت ذلك كلياً. لقد حاولت أن تكون هذه القراءة حافزاً لإعادة قراءة الكتاب. وهو يقرأ متسلسلاً وفصولاً منفصلة أحياناً. الفصول التي وسعت النص جاءت في معظمها من خارج ميدان التأريخ لتؤكد من خلال ولوج أبواب علم الاجتماع بميادينه المتعددة على الأسباب الداخلية للحرب، وعلى الضعف التدريجي الذي عاشته الدولة منذ الاستقلال. ثمة قطيعة يحاول المؤلف إبرازها بين عمل السلطة وعمل المؤسسات الخاصة التي كانت دائماً الأسبق والأنجح (قطاعات التعليم ـ المصارف مثلاً).

6 ـ خيل إلي وأنا أباشر القراءة أن الباحث كان أحياناً لبنانياً أكثر من اللازم. وأختم دون القول أي لبناني كانه. ربما اللبناني الذي يريد أن يكونه اللبناني لأية فئة ولأية طائفة أو منطقة انتمى.

المسهمون في هذا العدد

حازم الببلاوي

الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا). أحد كبار المفكرين السياسيين والاقتصاديين في الوطن العربي والعالم. له عشرات الدراسات في مسار الدولة واقتصادياتها في المجال العربي، والتوجهات الجديدة للدولة والنظام العالمي. أهم مؤلفاته: أصول الاقتصاد السياسي (1975)، وعلى أبواب عصرٍ جديد (1983)، ونحو الديمقراطية الليبرالية، وقضايا ومشاكل (1993).

عبد اللطيف الحمد

المدير العام ورئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي بدولة الكويت. وزير المالية ووزير التخطيط في الكويت سابقاً. له دراساتٌ وبحوثٌ في المتغيرات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي، واهتمام بالتخطيط العربي الشامل، والعلاقات العربية بالمجال الدولي.

الفضل شلق

الوزير السابق للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في لبنان، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار في لبنان سابقاً، ورئيس التحرير المشارك لمجلة الاجتهاد. **مؤلفاته**: الطائفية والحرب الأهلية في لبنان (1977)؛ وإشكاليات التوحد والانقسام ـ دراسات في الوعي التاريخي العربي (1986)؛ والأمة والدولة: جدليات الجماعة والسلطة في المجال العربي الإسلامي (1993). وله دراسات ومقالات في قضايا الثقافة القومية، وعلائق الثقافة بالسلطة والتحديث في الوطن العربي.

ناصر السعيدي

النائب الأول لحاكم البنك المركزي في لبنان. حصل على دكتوراه الدولة في

الاقتصاد من جامعة روشستر (بريطانيا) عام 1979. درّس في جامعاتٍ لبنانية غربية، وتولى مناصب مصرفية وعامة. أهم مؤلفاته ودراساته: تطور الأسواق المالية في لبنان (1995)، والحرب، وإعادة الإعمار، والدّين العام (1984)، ولبنان 1988: إمكانيات إعادة البناء وعودة المهجرين (1989)، وإحياء أسواق بيروت المالية (1995)، والتحديات الاقتصادية وتوقعات الشرق الأوسط (1994).

وجيه كوثراني

أستاذ التاريخ الحديث بالجامعة اللبنانية. من مؤلفاته: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860 ـ 1920 (1976)، وبلاد الشام: السكان والاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين (1980)، والمسألة الثقافية في لبنان: الخطاب السياسي والتاريخ (1984)، والسلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام (1988)، ونشر: مختارات سياسية من مجلة المنار (1980)، ووثائق المؤتمر العربي الأول 1913. وصدر له عام 1989: الفقيه والسلطان: دراسة في التجربتين: العثمانية والصفوية القاجارية، وعام 1996: الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبّان الثورة الكمالية.

رمزي زكي

أستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وأحد أصحاب الرأي البارزين في الوطن العربي في القضايا المالية والاقتصادية. أهم كتبه: أزمة الديون الخارجية، رؤيةٌ من العالم الثالث (1978)، بحوث في ديون مصر الخارجية (1985)، الديون والتنمية: القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية (1985)، التاريخ النقدي للتخلف (1987)، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث (1993)، الليبرالية المتوحشة (1993)، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية (1996)، وداعاً للطبقة الوسطى: تأملات في الثورة الصناعية الثالثة والليبرالية الجديدة (1997).

جورج كتوره

أستاذ للدراسات الإسلامية بكلية الآداب بالجامعة اللبنانية. ومدير حالي لفرع الآداب بمدينة صيدا. له دراسات في التصوف الإسلامي، والفكر الفلسفي العربي الوسيط. كما صدر له كتاب عن عبد الرحمن الكواكبي. وترجم عدة كتب فلسفية واستشراقية عن الفرنسية والألمانية.

عبد الكريم صادق

أستاذٌ في إدارة الأعمال. وحالياً مستشار المدير التنفيذي في البنك الدولي. له دراساتٌ في إدارة المشروعات، وفي قضايا التنمية في دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

أحمد ثابت

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. له مؤلفاتٌ ودراساتٌ في الاقتصاد العالمي، وقضايا الاقتصاد السياسي والدولة في المناطق النامية.

كمال فريدريك فيلد

أستاذٌ لدراسات الشرق الأوسط بجامعة غرب أنجلترا. له دراسةٌ في التطورات السياسية والاقتصادية في الشرق الإسلامي بعد انقضاء الحرب الباردة.

تغاريد بيضون

أستاذة في قسم الفلسفة بالجامعة اللبنانية (الفرع الأول). لها اهتماماتٌ بالقضايا النظرية في الفكر وتاريخه، وبخاصة عصر النهضة العربية.

فايز سارة

باحث من سورية، مهتم بالحركات السياسية والدينية، والأوضاع الاقتصادية في الوطن العربي. من دراساته: الأحزاب والحركات السياسية في تونس (1986)، والحركة العمالية الفلسطينية (1990)، ودراسات في الإسلام السياسي (1994).

عمر كيلاني

كاتب من سورية. له اهتماماتٌ ودراساتٌ في الوعي التاريخي العربي، وعلاقات الشرق بالغرب.

ياسر زغيب

طالبٌ في الدراسات العليا في الجامعة اللبنانية. له اهتمامٌ بالقضايا الثقافية في العالم الإسلامي.

صدر حتى الآن
من مجلة الاجتهاد

الخراج والإقطاع والدولة

****

الشريعة والفقه والدولة (1)

****

الشريعة والفقه والدولة (2)

****

المثقف والسلطان في المجال
الحضاري العربي الإسلامي (1)

****

الثقافة والسلطة في المجال
العربي الحديث (2)

****

المدينة والدولة في الإسلام (1)

****

المدينة والدولة في الإسلام (2)

****

الاجتهاد والتجديد في المجال
الحضاري العربي الإسلامي (1)
****
الاجتهاد والتجديد في المجال
الحضاري العربي الإسلامي (2)
****
الاجتهاد والتجديد في المجال
الحضاري العربي الإسلامي (3 ـ 4)
هموم الحاضر والمستقبل
****
السلطة
الفكرة والبنية في المجال
الحضاري العربي الإسلامي (1)
****
فكرة الدولة وبنية الدولة
في المجال السياسي العربي الحديث والمعاصر (2)
****
فكرة الدولة وبنية الدولة
في المجال السياسي العربي الحديث والمعاصر (3)
****
فكرة الدولة وبنية الدولة
في المجال السياسي العربي الحديث والمعاصر (4 ـ 5)
****

البداوة والتحضر في المجال
الحضاري العربي الإسلامي (1)

****

البداوة والتحضر في المجال
الثقافي العربي (2)

****

التوحد والانقسام والاستيعاب
في المجال العربي الإسلامي I

****

التوحد والانقسام والاستيعاب
في المجال العربي الإسلامي II

****

التوحد والانقسام والاستيعاب
في المجال العربي الإسلامي III

****

فكرة التاريخ والوعي التاريخي
العربي I

****

فكرة التاريخ والوعي التاريخي
العربي II

****

التاريخ الاقتصادي العربي

والفكر الاقتصادي العربي (1)

****

التاريخ الاقتصادي العربي

والفكر الاقتصادي العربي (2-3)

****

التاريخ !الاقتصادي العربي

الأزمنة الحديثة (4)

****

الفكر الاقتصادي العربي المعاصر (5)

نقد أطروحة الاقتصاد الإسلامي

****

الفكر الاقتصادي العربي المعاصر

الرهان والصيرورة (6)

****

فكرة التاريخ والوعي التاريخي

العربي III

****

صورة التاريخ والوعي التاريخي

العربي VI

****

تاريخ الإسلام وتاريخ العالم

الوعي والتاريخ في حضارةٍ عالمية V

****

العلاقات الإسلامية المسيحية (1)

ثقافة الجدل وثقافة الحياة

****

العلاقات المسيحية الإسلامية

ثقافة الجدل وثقافة الحياة (2)

****

العلاقات الإسلامية المسيحية

وإشكالياتها في العصر الحديث (3)

****

الحوار المسيحي ـ الإسلامي

والعلاقات الإسلامية ـ المسيحية (4-5)

****

الاستشراق: قراءاتٌ
في الاجتماع والأنتربولوجيا

****

الحضارة الإسلامية
المجال والتاريخ والصيرورة

****



مجلة الاجتهاد
ملفات الأعداد المقبلة

الأسرة العربية

دراساتٌ في الفقه والاجتماع والأنتروبولوجيا

****

الدولة العثمانية

التاريخ والمؤسسات

****

عصر النهضة العربية

أسئلة التقدم والهوية والمستقبل

****

مقاصد الشريعة

قضايا التجديد الفقهي والثقافي والسياسي

****

الوطن العربي في التسعينات

صراعات الثقافة والسياسة

على الأرض العربية

****